

المستشار

إيهاب عبد المطلب

نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء السادس

من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢

الطبعة الأولى

٢٠٠٢

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش. الشيخ رمضان - بجوار وزارة الداخلية

٧٩٥٩٢٠٠ - ٧٢٨٧٦١١ / ١٢٠٠

١٠ / ٦٠٢ - ٦٥٢ - ١٠ / ٦٠٢ - ٦٥٢

المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء السادس

من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٢

الطبعة الأولى

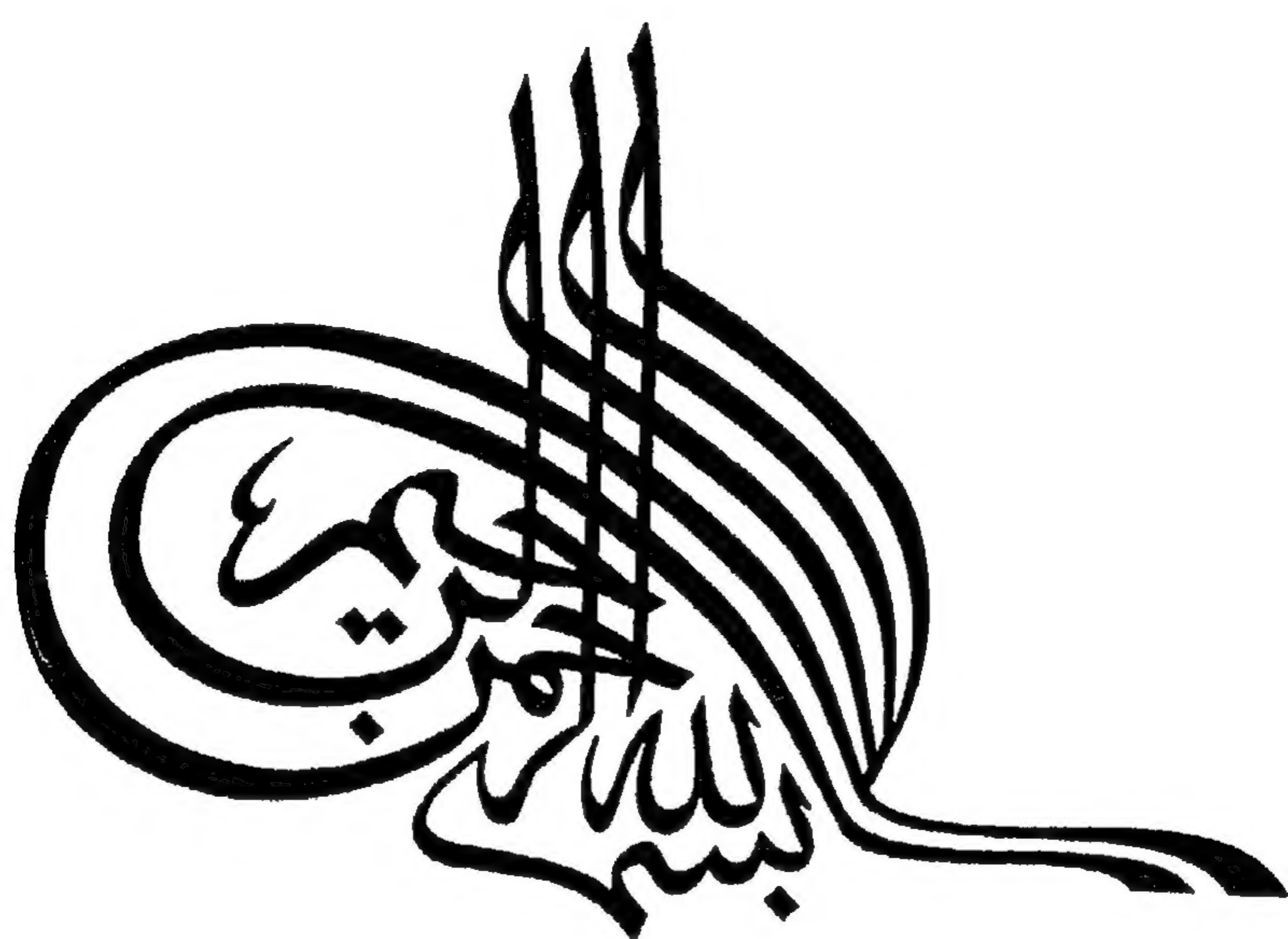
٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٧٩٥٩٢٠٠ - ٠١٢/٢٣٨٧٦١١

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣



اتفاق

١. إن المادة ٤٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه ، كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء أكان الغرض منه ارتكاب الجنايات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن . فإذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب المشترك فيه بالحبس ، وكل من حرض على اتفاق جنائي من هذا القبيل أو تداخل في إدارة حركته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الأولى المنصوص عنها في الفقرة السابقة وبالسجن في الحالة الثانية ، ومع ذلك إذا لم يكن الغرض من الاتفاق إلا ارتكاب جناية أو جنحة معينة عقوبتها أخف مما نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد ما نص عليه القانون لتلك الجناية أو الجنحة ، ويعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة ، فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الإخبار فعلا الى ضبط الجناة الآخرين " وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٢ من يونيو سنة ٢٠٠١ في الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية المادة ٤٨ من قانون العقوبات - سالفه الذكر - لمخالفتها لنصوص المواد ٤١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ من الدستور . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات

الدولة وللکافة وتنشر الأحکام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، ویرتب على الحکم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحکم ، فإذا كان الحکم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحکام التى صدرت بالإدانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحکم فور النطق به لإجراء مقتضاه " ، ومن ثم فإن حکم المحكمة الدستورية - سالف الذكر - ينسخ حکم المادة ٤٨ من قانون العقوبات مما يخرج الواقعة التى كانت مؤثمة بمقتضاها عن نطاق التجريم مادام السند التشريعى فى تجريمها قد ألغى ، إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، كما يبين من نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعى اعمالا كاملا إذا تعلق الحکم بعدم الدستورية بنصوص جنائية حتى ولو كانت الأحکام الجنائية الصادرة بالإدانة استنادا إليها أحكاما بائة ، وإذا كان الحکم المطعون فيه قد دان الطاعن استنادا الى المادة ٤٨ من قانون العقوبات المقضى بعدم دستوريته ، وكانت الواقعة كما حصلها الحکم لا تخضع لأى نص تجريمى آخر ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا - سالف الذكر - يتحقق به معنى القانون الاصلح بالنسبة للطاعن واجب تطبيقه ملدامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه مازالت لم يفصل فيها بحکم بات عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢١٦٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٣)

٢. لما كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - تنوه الى أنه لا يغير من ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية والصادر بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢ بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات والتى كانت تجرم فعل الاتفاق الجنائى وهى الجريمة الأولى المسندة الى المحكوم عليهم -

وذلك لانتفاء مصلحتهم طالما أن ثبوت باقى الجرائم المسندة إليهم - القتل العمد مع سبق الاصرار واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص ودخول مساكن بقصد ارتكاب جرائم فيها كافيا لتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة عليهم كما سلف البيان بغض النظر عم جريمة الاتفاق الجنائى .

(الطعن رقم ٢١٦٣٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٦)

إثبات

١. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الاتهام التي ساققتها سلطة الاتهام بما في ذلك أقوال الضابطين شاهدي الإثبات وما أثبتته بمحضر الضبط من اعتراف المطعون ضده بجبازة المخدر المضبوط بقصد التعاطي ، أشار الى إنكار المطعون ضده للاتهام في تحقيق النيابة العامة وبالجلسة وبسرر قضائه بالبراءة لأسباب عددها بقوله " أولا : لا تظمن المحكمة الى أقوال شاهدي الواقعة ولا الى تصويرهما لها ولا نالى نسبة المخدر للمتهم ذلك أنه من غير المستساغ أن يقف المتهم أمام مسكنه في ذلك الوقت المتأخر من الليل محرزاً المادة المخدرة والمطواة وهو يعلم أنه هارب من مراقبة وأن أعين الشرطة تترقبه وترصده في كل مكان . ثانيا : أن ما قام به الشاهد الأول من القبض على المتهم - بفرض حدوثه - حسب روايته هو قبض باطل ذلك أن الجريمة المسندة الى المتهم ليست من الجرائم التي أجاز القانون القبض فيها والتي حددتها المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية . ثالثا : أن الشاهدين ومنذ مطلع التحقيقات بادرا الى القول بأن المتهم كان قد تحرر له محضرا عن واقعة هروبه ودلا على رقمه وهو أمر يجعل قولهما محل ريبة ذلك أنه لا يتصور عقلا وفق بديهات الأمور أن يحفظ الضابط رقم المحضر الخاص بالمتهم أو غيره وهناك الكثرة الغالبة من المحاضر لدى القسم على غرار المحضر الذي حرر للمتهم وغيره وليس من المتصور أن يعيها الضابط ويظل ذكرا أرقامها ونسبتها لكل متهم بالقسم وليس بقدرة الضابط تذكر وجوه وأشكال الهاربين والمراقبين مما يؤكد أن القبض قد وقع أولا على المتهم ثم تلاه البحث عما يخبره أو يرخصه في فكر الضابط ومن ثم ترى المحكمة وبحق الالتفات عنع وعدم التعويل عليه ، ومن ثم يكون الدفع المبدى من الحاضر عن المتهم في محله تقضى به المحكمة وبالتالي يضحى القبض باطلا وبالتالي استتال البطالان على جميع الاجراءات التالية عليه بما في ذلك ضبط المخدر والمطواة - بفرض صحة وقوعه - ومن كل ما تقدم وكانت

المحكمة قد انتهت الى أن التهمة المسندة للمتهم لا تقوم على اساس سليم وتفقد أدلتها الواقعية والقانونية فإنه يتعين القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب - إذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة - وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التى ساقها الحكم على النحو المتقدم من شأنها أن تؤدى في مجموعها الى ما رتب عليها من شك في صحة اسناد التهمة الى المطعون ضده ، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة كل سبب منها على حدة لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض - فضلا عما هو مقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع الى وجدانه وما يطمئن إليه ، ومن ثم فتعييب الحكم في احدى دعائمه بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده تأسيسا على الشك وعدم الاطمئنان الى اقوال شاهدى الاثبات فلا يجدى النيابة العامة - الطاعنة - النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما أورده من أن الجريمة المسندة الى المتهم ليست من الجرائم التى أجاز القانون القبض فيها والتى حددتها المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية لأنه استند في قضائه بالبراءة على اسباب أخرى مبناها الشك فى أقوال شاهدى الاثبات وعدم اطمئنان المحكمة الى أدلة الثبوت فى الدعوى بعد أن ألم بها ولم يطمئن وجدانها الى صحتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٨٦٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٦)

٢. إن اعتراف الطاعنين لدى النظر في تجديد أمر حبسهم وسكوتهم عن الافضاء بواقعة الاكراه فى أية مرحلة من مراحل التحقيق وعدم ملاحظة وكيل النيابة وجود اصابات ظاهرة بالطاعنين ونفيهم له أنهم أجبروا على الاعتراف وايضا حهم كيفية ارتكاب الجريمة - كما ذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفى حتما وقوع الاكراه فى أية صورة من صوره مادية كانت أم أدبية .

(الطعن رقم ٢٣٤٤٩ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٥)

٣. لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته نقلا عن معاينة النيابة العامة لمكان الحادث ومنازل المجنى عليهم كافيا فى بيان مضمون تلك المعاينة التى عول عليها فى قضائه بالإدانة فإن هذا حسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص محضر معاينة النيابة العامة بكامل أجزائه ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢١٦٣٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٦)

إجراءات

١. لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات تنص على أنه " في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان ... " ، وكان مفاد هذا النص أن المشرع استمد ضمانة خاصة لكل متهم في جناية هي وجوب دعوة محاميه إن وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة ، إلا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير قويم ، هذا فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(الطعن رقم ٢٥٤٣٦ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١٨)

٢. إن المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به أن يحضر بنفسه ، وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن حضور المتهم بنفسه في جنحة يجوز فيها الحبس يكون لازما امام محكمة النقض على أن حضور المتهم بنفسه في جنحة يجوز فيها الحبس يكون لازما أمام المحكمة الاستئنافية حتى يصح وصف حكمها بأنه حكم حضوري باعتبار أن الأصل أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس

من هذه المحكمة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها ، وإلا كان الحكم غيايبا إذا لم يحضر المتهم بنفسه أمامها بل أناب عنه وكيله . غير أنه لما كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٤٧٤ لسنة ١٩٩٨ قد نصت على أنه " واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم عند رفع الدعوى عليه بطريق الادعاء المباشر أن ينيب عنه في أية مرحلة كانت عليها الدعوى وكيلًا لتقديم دفاعه ، وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيا " ، وكانت الدعوى الماثلة قد أقيمت ضد الطاعن بطريق الادعاء المباشر في تاريخ لاحق على العمل بالتعديل المدخل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ سالف الذكر ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكيله حضر جلسات المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية وأبدى دفاعه فإن الحكم المطعون فيه يكون حضوريا لا يقبل المعارضة ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ١٠٦٦٧ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٥)

٣. من المقرر عدم اتخاذ اجراء جنائي إلا بناء على قانون ، ومن ثم فإن ما قام به شاهد الإثبات الأول - عضو الرقابة الإدارية - في الدعوى من إجراءات وصدور الأذون له بمراقبة القضاة وتسجيل الأحاديث التليفونية المرسلة منهم أو الواردة إليهم - رغم عدم اختصاصه القيام بهذا الإجراء - يكون كل ذلك قد تم في غير سياق من الشرعية الدستورية والإجرائية ، ومن ثم بطلت جميع الإجراءات التي اتخذها في الدعوى حيال القضاة وبطلت أذون المراقبة والتسجيل الصادرة له وما أسفر عنه تنفيذ تلك الأذون وبطل أيضا الدليل المستمد منها وعدم سماع شهادة من قام بهذا الإجراء الباطل إذ أن معلوماته استقيت من اجراءات مخالفة للقانون وأنه وإن كان على الأجهزة الرقابية محاربة الفساد والانحراف بالوظيفة العامة إلا أنه يتعين عليها ألا تغتصب اختصاصا ليس مقررا لها في القانون .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

إخفاء أشياء مسروقة

لما كان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة وأنهما جريمتان مستقلتان بأركانها وطبيعتهما ، فإن نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن في جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة – لا يمتد الى المحكوم عليه الآخر في جريمة السرقة .

(الطعن رقم ٩١٨٩ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٣)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

لما كانت المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب عاهة في عقله تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالإفراج عنه ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة ، وإجراء ما تراه للثبوت من أن المتهم قد عاد الى رشده " ، وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه لم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية تطبيقا لما توجبه المادة المار ذكرها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير في ذلك ما تحدث به الحكم في اسبابه من إيداع المتهم أحد المحال المعدة للأمراض العقلية مادام لم ينته في منطوقه الى القضاء بذلك ، لما هو مقرر من أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلا ما كان مكملا للمنطوق.

(الطعن رقم ١٠١٢٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٦)

استيقاف

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن حظر شرب الخمر قد اقتصر على تجريم تقديم الخمر في الأماكن العامة أو المحال العامة وإعلان عنها بأية وسيلة كما جرم كل من يضبط في مكان عام أو في محل عام في حالة سكر بين وجعل عقوبة ذلك الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين وخلا من تأثيم حمل الخمر بالطريق العام ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط قد فتش الطاعن بعد أن استوقفه أثناء سيره بالشارع ممسكا زجاجة خمر بطريقة لفتت نظره ، وكان هذا الفعل لا يعد من الجنايات أو الجنح التي تبرر القبض والتفتيش فهو غير مؤثم بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن حظر شرب الخمر - أو بأي قانون آخر - مما كان لازمه عدم جواز قيام الضابط بالقبض على الطاعن وتفتيشه ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الاجراء يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٤٩٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١٧)

استيلاء على أموال أميرية

لما كان القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت فيها الإدانة حتى يتضح استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح الأفعال التي قارفها الطاعن والآخر الذي انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته والمتهم السابق الحكم عليه واستظهار اتفاقهم على ارتكاب كل منهم فعل الاستيلاء وفعل التسهيل كشفا عن الأدلة المثبتة لارتكاب الطاعن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال عام بغير حق ، ولم يبين كيف أن وظيفة الطاعن طوعت له تسهيل استيلاء الغير على هذا المال ولم يستظهر أن نية الطاعن انصرفت الى تضييعه على البنك المجنى عليه لمصلحة الغير وقت حصول تلك الجريمة ولم يكشف عن أوجه مخالفة الطاعن الأصول المصرفية والتي من شأن عدم اتباعها تمكن المتهم السابق الحكم عليه من الاستيلاء على المبلغ المذكور فيكون الحم قاصرا في التدليل على توافر ركني جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام المادة والمعنوى .

(الطعن رقم ٢٢٧٦٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١٧)

إعدام

١. من حيث إنه ولئن كان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكمها بالاعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها أن تأخذ رأى المفتى الجمهورية ويجب إرسال القضية إليه فإذا لم يصل رأيه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى ، ومن المقرر أنه لا تلتزم محكمة الجنايات بأن تنتظر رأى المفتى أكثر من عشرة أيام وأنها غير مقيدة برأيه ولا تلتزم بتنفيذه إذا خالفته بل أنها لا تلتزم ببيانه في حكمها - وكان أخذ رأى المفتى برأيه ولا تلتزم بتنفيذه إذا خالفته بل أنها لا تلتزم ببيانه في حكمها - وكان أخذ رأى المفتى على هذا النحو وعلى ما جاء بتقرير اللجنة التشريعية لمجلس النواب تعليقا على تلك الفقرة أنه من أجل أن يدخل في روع المحكوم عليه بالاعدام الاطمئنان الى أن الحكم الصادر بإعدامه إنما يجئ وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى جانب ما لهذا من وقع لدى الرأى العام الذى ألف هذا الإجراء ، ومؤدى ما سبق أن أخذ رأى المفتى لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا فى الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام ، ومن ثم فإن رأيه لا يدخل فى تكوين عقيدة المحكمة التى تصدر الحكم بالاعدام . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة قيد الاتهام والتى جرت عليها المحاكمة لثانى مرة لم يطرأ عليها بظروفها والأدلة عليها وتكييفها القانونى ما يغير من عناصرها بالحذف أو الاضافة التى تفرض جديدا قد يستوجب أخذ رأى المفتى على ضوءه وبات رأى المفتى فى المحاكمة الأولى واقعا مسطورا فى أوراق الدعوى فإنه لا محل لمعاودة أخذ رأيه .

(الطعن رقم ٢٣١٢١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٤)

٢. من حيث أنه ولئن كان نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالاعدام إلا بإجماع آراء اعضائها ويجب عليها أن تأخذ رأى المفتى الجمهورية ويجب إرسال القضية إليه فإذا لم يصل رأيه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية إرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى ، وكان قضاء النقض قد جرى أن لا تلتزم محكمة الجنايات بأن تنظر رأى المفتى أكثر من عشرة أيام وأنها غير مقيدة برأيه ولا تلتزم بتنفيذه إذا خالفته بل أنها لا تلتزم ببيانه في حكمها ، وكان أخذ رأى المفتى على هذا النحو - وعلى ما جرى بتقرير اللجنة التشريعية لمجلس النواب تعليقا على تلك الفقرة - أنه من أجل أن يدخل في روع المحكوم عليه بالاعدام اطمئنانا الى أن الحكم الصادر بإعدامه إنما يجئ وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الى جانب ما لهذا من وقع لدى العام الرأى الذى ألف هذا الإجراء ، ومؤدى ما سبق أن أخذ رأى المفتى لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا في الإثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام ، ومن ثم فإن رأيه لا يدخل في تكوين عقيدة المحكمة التى تصدر الحكم بالإعدام . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة محل الاقمام - والتى جرت عليها المحاكمة أمام محكمة النقض - لم يطرأ عليها بظروفها والأدلة عليها وتكييفها القانونى ما يغير من عناصرها بالحذف أو الاضافة التى تفرض جديدا قد يستوجب أخذ رأى المفتى على ضوئه - وبات رأى المفتى المكتوب فى ذات الواقعة ورقة من أوراق الدعوى التى طالتها محكمة النقض وهى تنظر التهمة بحسبانها محكمة جنائيات فإنه لا محل لمعاودة أخذ رأى المفتى فيما سبق أن أبداه .

(الطعن رقم ١٦٣٢١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٤)

أمر بالألا وجه

إن الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن جريمة ما لعدم كفاية الدليل لا يدل بحال على أن النيابة العامة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبها بالبحث والتمحيص الواجبين لتكوين رأى فاصل فيها ، ومن ثم لا يصح أن يستفاد من أمرها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الدليل رأيا فاصلا في شأن صحة الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح للمحكمة في دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث صحة البلاغ على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ فيها أو كذبها ، أما وهى لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم ثبوت قهمة البلاغ الكاذب المسندة الى المطعون ضده فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، ومن ثم يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه والاعادة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٥١٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢)

تبديد

١ . الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أوتمن عليه وأن الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى عدم توافر أركان الجريمة فى حق المطعون ضده حيث أن الأخير لم يتسلم المنقولات الخاصة بالطاعن بعقد من عقود الأمانة إذ أن صدور قرار بإزالة العقار المملوك للمطعون ضده والمتواجد به الشقة التى بها المنقولات المملوكة للطاعن لا يفيد استلام المطعون ضده لها مما يكون معه الحكم قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٤٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٥)

٢ . لما كان البين من الأوراق أن المدعية بالحقوق المدنية أقامت دعواها الماثلة قبل زوجها الطاعن بطريق الادعاء المباشر متهمة إياه بتبديد منقولاتها الزوجية المبنية بالقائمة المرفقة وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بالتعويض وإذ طعن الزوج فى الحكم الصادر بإدانته بطريق النقض بالطعن المائل أرفق بأسباب طعنه صورة ضوئية لحضر صلح وتنازل مصدق عليه برقم تنازلت بموجبه زوجته المدعية بالحقوق المدنية عن دعواها الماثلة قبل زوجها الطاعن وأقرت فيه بتصلحها معه وعودتها للمعيشة معه واستئناف حياتهما الزوجية لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه

بذلك فى أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى فى أى وقت شاء " . لما كان ذلك ، وكانت هذه المادة تضع قيـدا على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى العمومية بمجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، وكان هذا القيد فى باب السرقة علته المحافظة على كيان الاسرة ، فإنه يكون من الواجب ان يمتده اثر الى الجرائم التى تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة فى غير إسراف فى التوسع . لما كان ما تقدم ، وكانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها المتهم تبديد منقولاتها ، ثم تنازلت لدى نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التى تتمثل فى الدعوى التى أقامتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٣١٢ من قانون العقوبات – سالفه الذكر – أن يقضى ببراءته من التهمة المنسوبة إليه .

(الطعن رقم ١٩٨٨٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٢٧)

ترصد

لما كان نص المادة ١٩٦ من قانون العقوبات الأهلى قد جرى على أن " الترصّد هو تربص الإنسان لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو بإيذائه بالضرب ونحوه " ، وقد أبقي على ذات النص بذات الصياغة فى المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الحالى ، وكانت هذه الصياغة نقلت نصا من التشريع العقابى الفرنسى الذى استخدم مصطلح (Cuet Apens) الذى عبر عنه المشرع المصرى بكلمة ترصد ، واستخدم النص الفرنسى فى تعريفه فعل (Attandre) ، ومعناه الانتظار والذى عبر عنه النص المصرى بالتربص ، وإذ كان الترصّد لغة يعنى تربص المتهم للمجنى عليه على نحو يفاجئه فيه بفعله ، كى يقتله أو يؤذيه فى بدنه ، ويقال ربص بفلان ربصا أى انتظر خيرا أو شرا يحل به ، والتربص بالشئ أو المكث والانتظار ، ويقال فى التزير العزيز "قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين" ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن ترصد هو تربص الجانى بالمجنى عليه فترة من الزمن طالت أو قصرت فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه ، وكان جماع ذلك كله إنما ينصرف الى اعتبار جوهر ظرف الترصّد هو انتظار الجانى للمجنى عليه لمباغتته والغدر به لدى وصوله أو مروره بمكان الانتظار ، ولا يتحقق بالسعى الى المجنى عليه فى مأمنه على حين غفلة منه مهما توسل الجانى الى ذلك بوسائل التسلل أو التخفى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام عماد استخلاصه لتوافر ظرف الترصّد فى حق الطاعن من سعيه الى منزل المجنى عليها وصعوده الى أعلاه وتخفيه خلف حظيرة للدواجن ثم اقتحامه غرفة نومها ومفاجأته لها حال استلقائها بسريرها وإطلاقه النار عليها وجميعها أفعال تغاير فعل الانتظار والمكث والتربص اللازم لقيام ظرف الترصّد ، ومن ثم يكون الحكم - وقد استدل بتلك الأفعال التى لا تنتج ذلك الظرف أو تثبته - معيبا بالفساد فى استدلاله على ظرف الترصّد أيضا .

(الطعن رقم ٢٤٧٤٠ لسنة ٧٠ قى جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠١)

تفتيش

١. إن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالة أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت عبارات محضر التحريات قد جرت - حسبما أوردها الطاعن فى أسبابه - على قيام الطاعن بترويج المواد المخدرة بمدينة المنصورة ، فإن مفهوم ذلك أن أمر التفتيش الذى صدر بناء عليها قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة إذ ترويج المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الترويج فهو فى مدلوله القانونى ينطوى على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة منها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون - حتى لو استعمل كلمتى حاز وأحرز اللتان تدخلان فى مدلول الحيازة التى تشير إليها عبارات محضر التحريات كما أوردها الطاعن ويكون انعاه بشأن ما أورده المحكمة فى طرحها دفعه بأن الجريمة مستقبلية من حيازته وأحرازه للمخدر لا أساس له .

(الطعن رقم ٢٥٣٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢٠)

٢. لما كان الإذن بالتفتيش هو من أخطر الإجراءات التى تتخذ ضد الفرد وأبلغها أثرا عليه ، فقد حرص المشرع على تقييد حرية سلطة التحقيق عند إصدارها هذا الإذن ، فلا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة -

واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية لكشف مبلغ اتصاله بالجريمة ، ومن أجل ذلك ، جرى قضاء هذه المحكمة على أن إذن التفتيش ليس وسيلة من وسائل جمع المعلومات أو التحريات أو التقيب عن الجريمة ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

٣. إن مراقبة المحادثات التليفونية وتسجيلها هو إجراء من اجراءات التفتيش إلا أنه نظرا لخطورة هذا الاجراء باعتباره يتعرض لمستودع سر الفرد وبزيل الحظر على بقاء سرية مقصورة على نفسه ومن أراد ائتمانه عليه ، فيباح لغيره الاطلاع على مكنون سره ، فقد حرص الدستور فى المادة ٤٥ منه على تأكيد حرمة وسريته واشتراط لمراقبة المحادثات التليفونية صدور أمر قضائى مسبب ، كما جاء المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية - مسائرا لأحكام الدستور - فاشتراط لإجازة هذه المراقبة وانتهاك سريتها قيود اضافية بخلاف القيود الخاصة بإذن التفتيش السابق إيرادها - نص عليها فى المواد ٩٥ ، ٩٥ مكررا ، ٢٠٦ منه ، وكان من المقرر أنه ينبغى على السلطة الآمرة بالمراقبة والتسجيل مراعاة هذه القيود والتحقق من توافرها وإلا بطل الإجراء وما يترتب على ذلك من عدم الاعتداد بالدليل المستمد منه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن أقوال المأذون له - عضو الرقابة الإدارية - فى تحقیقات النيابة العامة - قد جرت على أنه لم يقم بإجراء أى تحريات عن الواقعة إلا بعد صدور إذن مجلس القضاء الأعلى له بالمراقبة والتسجيل وحتى انتهاء فترة سريانه ، وهذا القول يؤكد الواقع المائل فى

الدعوى الراهنة - على ما يبين من المفردات - إذ أن عضو الرقابة الإدارية حرر محضرا بتاريخ ٢٩ من مايو سنة ٢٠٠١ أثبت فيه ورود معلومات إليه عن الطاعن الأول مفادها أنه قاضى مرتشى وأنه على صلة ببعض النسوة الساقطات جهل أسمائهن وأنهن يتدخلن لديه في القضايا المختص بنظرها ، وقد خلست التسجيلات والتحقيقات فيما بعد عن وجود أى دور لأى من النسوة الساقطات ، وأضاف بمحضره أن الطاعن الأول سينظر قضية للمتهم الرابع في الدعوى وأنه تلقى منه بعض الهدايا العينية وطلب الإذن بالمراقبة والتسجيل ، وعقب صدور الإذن له اقتصر دور عضو الرقابة الإدارية على تفريغ ما أسفرت عنه عملية التسجيل واتصال كل من المتهمين الآخرين بالطاعن الأول ، وطلبه مراقبة هؤلاء نظرا لما تكشف له من أحاديث دارت بين المتهمين ، مما مفاده أنه استعمل مراقبة المحادثات التليفونية كوسيلة من وسائل جمع المعلومات والتنقيب عن الجرائم المسند الى المتهمين ارتكابها وهو الأمر الذى حرمه القانون حفاظا على سرية المحادثات التليفونية التى حرص الدستور على حمايتها . لما كان ما تقدم ، وكان الإذن الأول الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ٢٠٠١ بالمراقبة والتسجيل قد بنى على مجرد معلومات وردت الى المأذون له بصورة مرسلة وأنه لم يجز بشأنها أى تحريات حسبما جرت أقواله في تحقيقات النيابة العامة قبل حصوله على الإذن ، ومن ثم يبطل هذا الإذن ، كما يستطيل هذا البطلان الى الأذون الثلاثة التالية له لأنها جاءت امتدادا له وأقيمت على نتاج تنفيذ هذا الإذن وما تلاه في حلقات متشابكة وارتبط كل منها بالإذن الذى سبقه ارتباطا لا يقبل التجزئة وينتفى معه استقلال كل إذن عن الآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسوغ صدور أذون المراقبة والتسجيل رغم عدم إجراء تحريات سابقة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فوق فسادة في الاستدلال ، ومن ثم يتعين بطلان الدليل المستمد من تنفيذ هذه الأذون وعدم التعويل أو الاعتداد بشهادة من أجزاها إذ أن معلوماته استيقت من إجراءات مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

٤. لما كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - قد خلصت الى بطلان أذن التفتيش ، إلا أن هذا البطلان لا يستطيل الى اجراءات التحقيق اللاحقة عليه إذا ثبت لقاضي الموضوع أنها منقطعة الصلة بذلك الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى - حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد بها دليل سوى الدليل المستمد من الإجراء الباطل بالنسبة للطاعن الثالث بعد أن أنكر بالتحقيقات وبجلسات المحاكمة ما أسند إليه فإنه يتعين الحكم ببراءته عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بينما أورد الحكم في مدوناته أدلة أخرى لاحقة بالنسبة للطاعنين الأول والثاني فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لهما كي تقوم محكمة الموضوع بالفصل فيما إذا كانت هذه الأدلة اللاحقة متصلة بالإجراء الباطل ومتفرعة عنه أم أنها منقطعة الصلة بذلك الإجراء الباطل . لما كان ذلك ، وكان الدفع المبدى ببطلان أذن التفتيش الصادرة في الدعوى هو دفاع عيني لتعلقه بمشروعية الدليل في الدعوى وجودا وعدما لا بأشخاص مرتكبيها ويترتب عليه استفادة باقي الطاعنين - والذين لم يبدوا هذا الدفع - منه بطريق اللزوم والتبعية وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للدفاع المشار إليه ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، ومفاد ما تقدم استفادة الطاعن الرابع من هذا الدفاع وإعمال أثره بالنسبة له رغم عدم ابدائه هذا الدفع ، وكانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد بها دليل قبل هذا الطاعن سوى الدليل المستمد من الإجراء الباطل بعد أن أنكر ما أسند إليه بالتحقيقات وبجلسات المحاكمة فإنه يتعين الحكم ببراءته عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

تهرب ضريبي

١. لما كانت السلعة محل الاتهام (شرائط فيديو) قد أضيفت الى نطاق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بالقرار الجمهوري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ بناء على تفويض تشريعي نص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون ، وإذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت في الثالث من فبراير سنة ١٩٩٦ في الطعن رقم ١٨ لسنة ٨ قضائية بعدم دستورية تلك الفقرة وبسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة من أحكام أخرى وكذلك بسقوط قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ فإن حيازة تلك السلعة بقصد الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على سداد الضريبة المستحقة عليها تضحى بموجب حكم المحكمة الدستورية آنف الذكر فعلا غير مؤثم .

(الطعن رقم ١٩٦٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٢)

٢. لما كانت المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١ تنص على أن " تكون إحالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى النيابة العامة بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى عنها إلا بطلب منه ويكون لوزير المالية أو من ينييه حتى تاريخ رفع الدعوى الصلح مع الممول مقابل دفع مبلغ يعادل ١٠٠% مما لم يؤد من الضريبة فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت ولم يصدر فيها حكم نهائي يكون الصلح مع الممول مقابل دفع مقابل يعادل ١٥٠% مما لم يؤد من الضريبة ولا يدخل في حساب النسب المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ١٨٩ من هذا القانون قيمة الضريبة العامة على الدخل التي تستحق على الوعاء النوعي موضوع المخالفة أو بسببه وفي جميع الأحوال تنقضي الدعوى العمومية بالصلح " ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وصف التهم المسندة الى المطعون ضده واقوال شاهدي الاثبات وتقرير فحص حالة المطعون

ضده الضريبة أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح على قوله " وحيث حضر المتهم جلسة المحاكمة وقرر أنه تصالح مع مصلحة الضرائب وقدم الشاهد الأول المقتش الفنى بمكافحة التهرب الضريبي صورة طبق الأصل من التصالح النهائي بين المتهم ومصلحة الضرائب " ، وإذ كان البين من مطالعة المستند الذى قدمه الشاهد المذكور أنه لا يعدو أن يكون بيانا بالحالات المعروضة على لجنة التصالح ولم يتضمن موافقة وزير المالية أو من ينييه على الصلح ، ومن ثم لا يكون المطعون ضده قد تصالح مع مصلحة الضرائب تصالحا قانونيا وفق ما عرفت المادة ١٩١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩١ سالفه البيان فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن نظر موضوع الدعوى والأدلة القائمة فيها فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإعادة .

(الطعن رقم ٢٢١٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

لما كان قد صدر القانون لسنة ١٩٩٢ وقد ألغت المادة الحادية عشرة منه نص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات والتي كانت تعطي للقاضي ولاية الفصل في النزاع على الحيازة وأضحى لا ولاية للقاضي في الفصل في ذلك النزاع ، ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن من إغفال المحكمة الفصل في نزاع الحيازة .

(الطعن رقم ١٨٧٩٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

دستور

١. لما كانت المادة ١/٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهو مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون ، وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز اجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا ، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسى صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار سواها يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور ، وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايل أو الجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى دلائل كافية على اتهامه بالجريمة فإن لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا فإذا جاز القبض على الشخص جاز تفتيشه وإن لم يجز القبض عليه لم يجز تفتيشه وبطل مد أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان .

(الطعن رقم ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٢. لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فإن على ما دونه من التشريعات التزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور ، وإهدار ما سواها ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى لزم إعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة ، سواء كان سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل ، أن تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى .

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٣. إن النص في المادة ١/٤١ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون " ، مؤداه أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الانسان لا يجوز اجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا أو يأذن من السلطة المختصة ، وإذ كانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بالجريمة ، فإن لم يكن حاضرا ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا ، ومن ثم

فإنه إذا أجاز القانون القبض على شخص ، جاز تفتيشه ، وإن لم يجز القبض عليه ، لم يجز تفتيشه ، وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٤. لما كان قد صدر من بعد حكم المحكمة الدستورية بتاريخ ١٩٩٨/٥/٩ في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ ق دستورية قاضيا بعدم دستورية البند (ط) من المصلحة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري وذلك فيما تضمنه من جواز اتباع اجراءات الحجز الإداري التي بينها هذا القانون لاستيفاء المبالغ التي تستحقها البنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها فيما يزيد على نصفها ، وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١ بما يعنى أن الحكم المذكور قد حسر الشرعية الدستورية عن الفقرة سالفه الذكر ويعهد بمشابة تشريع ناسخ لحق البنوك المشار إليها في اتخاذ اجراءات الحجز الإداري وهو ما كانت تنص عليه الفقرة (ط) من المادة الأولى المشار إليها ، الأمر الذي يخرج الواقعة المنسوبة إليه من نطاق التجريم .

(الطعن رقم ١١٥٥١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨)

٥. كانت المحكمة الدستورية العليا قضت في الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢ بعدم دستورية المادة ٤٨ من قانون العقوبات التي نصت على جريمة الاتفاق الجنائي وعقوبتها ، وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ بما لا يجوز معه تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته من اليوم التالي عملا بالمادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

(الطعن رقم ٥٠٨١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٢)

٦. لما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ قد نص في مادته الثانية عشرة على أن " لا يعرض أحد لتدخل تعسفي

في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ، أو حملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات " ، وعقب صدور هذا الإعلان حرصت معظم دساتير الدول على التأكيد على حماية حياة المواطنين الخاصة ، فنص الدستور المصري القائم في وثيقة اعلانه على أن " سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت " ، ونص في صدر المادة ٤١ منه على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ، ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون " ، ومفاد القواعد الدستورية سالفه البيان ، أن حق الجماعة في الدفاع عن مصالحها الحيوية ينبغي أن يوازن حق الفرد في الحرية . لما كان ذلك ، وكان الإذن بالتفتيش هو من أخطر الإجراءات التي تتخذ ضد الفرد وابلغها أثرا عليه ، فقد حرص المشرع على تقييد حرية سلطة التحقيق عند إصدارها هذا الإذن ، فلا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية لكشف مبلغ اتصاله بالجريمة ، ومن أجل ذلك ، جرى قضاء هذه المحكمة على أن إذن التفتيش ليس وسيلة من وسائل جمع المعلومات أو التحريات أو التنقيب عن الجريمة ، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مراقبة المحادثات التليفونية

وتسجيلها هو إجراء من إجراءات التفتيش إلا أنه نظرا لخطورة هذا الإجراء باعتباره يتعرض لمستودع سر الفرد ويزيل الحظر على بقاء سرية مقصورة على نفسه ومن أراد ائتمانه عليه ، فيباح لغيره الاطلاع على مكنون سره ، فقد حرص الدستور في المادة ٤٥ منه على تأكيد حرمة وسريته واشترط لمراقبة المحادثات التلفونية صدور أمر قضائي مسبب ، كما جاء المشرع في قانون الاجراءات الجنائية - مسائرا لأحكام الدستور - فاشترط لاجازة هذه المراقبة وانتهاك سريتها قيود اضافية بخلاف القيود الخاصة بإذن التفتيش السابق إيرادها - نص عليها في المواد ٩٥ ، ٩٥ مكررا ، ٢٠٦ منه ، وكان من المقرر أنه ينبغي على السلطة الآمرة بالمراقبة والتسجيل مراعاة هذه القيود والتحقق من توافرها وإلا بطل الإجراء وما يترتب على ذلك من عدم الاعتداد بالدليل المستمد منه .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

٧. لما كان مبدأ الشرعية وسيادة القانون هو أساس الحكم في الدولة طبقا لنص المادة ٦٤ من الدستور وهو مبدأ يوجب خضوع سلطات الدولة للقانون والالتزام حدوده في كافة أعمالها وتصرفاتها بما يصون الشرعية بنيانها ، وأن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، على ما نصت عليه المادة ٦٥ من الدستور ، وكان الدستور القائم قد قسم سلطات الدولة الى ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ونص في المادة ١٥٣ منه في الفصل الثالث من الباب الخامس تحت مسمى السلطة التنفيذية على أن " الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة " بينما نص في المادة ١٦٥ وما بعدها في الفصل الرابع من الباب الخامس تحت مسمى السلطة القضائية على أن " السلطة القضائية مستقلة " ، ونصت المادة ١٦٨ على أن " القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا " .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

٨. لما كان الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ قد نص فى مادته الثانية عشرة على أن " لا يعرض أحد لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ، أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات " ، وعقب صدور هذا الإعلان حرصت معظم دساتير الدول على التأكيد على حماية حياة المواطنين الخاصة ، فنص الدستور المصرى القائم فى وثيقة اعلانه على أن " سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت " ، ونص فى صدر المادة ٤١ منه على أن " لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون " ، ومفاد القواعد الدستورية سالفه البيان أن حق الجماعة فى الدفاع عن مصالحها الحيوية ينبغى أن يوازن حق الفرد فى الحرية .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

دعارة

١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره أو يساعده على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل ذلك له ، فلا تقوم الجريمة إذا وقع الفعل من المحرض بغية ممارسته هو الفحشاء مع المحرّضة ، وأن جريمة معاونته أنشى على ممارسة الدعارة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السادسة منه لا تتحقق إلا إذا اتخذت معاونتها على ذلك صورة الانفاق المالى عليها ، وكان ما أثبتته المحكم المطعون فيه في حق الطاعنين على نحو ما سلف من أنهم قصدوا الى ارتكاب الفحشاء مع المحكوم عليها الرابعة - التى ديت بالاعتياى على ممارسة الدعارة - لقاء أجر يدفعونه لها - إنما يخرج عن نطاق تطبيق النصين المشار إليهما ، إذ أنهم لم يقصدوا الى تحريضها أو مساعدتها على ممارسة الدعارة مع الغير بدون تمييز أو تسهيل ذلك لها ، كما لا يتحقق به معنى الانفاق على البغى لتأمين طريقها الى الدعارة لما يستلزمه الاتفاق من الاستدامة زمتا طال أو قصر . هذا الى ما هو مقرر من أن ممارسة الرجل للفحشاء مع النساء لا يتحقق بسبه معنى الفجور المؤثم بالفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون سالف الذكر ، كما أن هذا الفعل لا يوفر فى حق الطاعنين - من جهة أخرى - الاشتراك فى جريمة الاعتياى المنسوبة الى المتهمة الرابعة بأى صورة من صور الاشتراك المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون العقوبات لعدم انصراف قصدهم الى الاسهام معها فى نشاطها الاجرامى وهو الاعتياى على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، أو الى مساعدتها على مباشرة هذا النشاط بتقديم الوسائل والامكانات التى من شأنها أن تيسر لها مباشرته أو فى القليل يزيل أو يذل ما قد يعترض سبيلها إليه مسن حوائل وعقاب وهو ما ينتفى به الركن المعنوى اللازم لتجريم فعل الشريك . لما

كان ما تقدم ، وكان الفعل المسند الى الطاعنين كما حصله الحكم لا يندرج تحت أى نص عقابي آخر ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ دأبهم بجريمتى التحريض والمعاونة على ممارسة الدعارة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين مما أسند إليهم .

(الطعن رقم ٦٧٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٢. لما كانت المادة الأولى من قانون العقوبات قد نصت على أن " تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب فى القطر المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه " ، كما نصت المادة الثامنة منه على : تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون فى الجرائم المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك " ، وجرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة فى جمهورية مصر العربية بأن " كل من حرض ذكرا لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيضا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور والدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن ومتهمين آخرين تحريض على مغادرة البلاد وتسهيل سفرها باستخراج جواز السفر لها وتذكرة السفر والتأشيرة وأنهم اصطحبوها لدولة الإمارات للاشتغال بالدعارة وأن عناصر هذه الجريمة قد توافرت فى إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من من الاعتبار السائغة ما يبرر به قضاءه وبمعد ينم عن فهم سليم للواقع فإن الدفع بعدم اختصاص القضاء المصرى بنظر الدعوى - بفرض اثارته - لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطالان لا يستأهل من المحكمة ردا . أما ما يثيره الطاعن من أن سفرها كان لغرض مشروع

هو العمل فإنه مردود بأن العبرة في جرائم القوادة الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذى ادركته المجنى عليها من نقلها عرضا مشروعا مادام الجاني يضمن غرضا آخر هو البغاء وهو ما استظهره الحكم المطعون فيه ودل عليه تدليلا سائغا ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون وبمناى عن قالة القصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٧١٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

٣. النص فى المادة ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل شخص يشتغل أو يقيم عادة فى محل الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك مؤداه فى صريح عبارته وواضح دلالتة أنه يشترط لتوافر هذه الجريمة ركنان ركن مادي قوامه الاشتغال أو الاقامة بمحل الفجور أو الدعارة على وجه الاعتياد ، وركن معنوى هو علم الجاني بأن المحل يدار للفجور أو الدعارة . لما كان ذلك ، وكان الواجب لسلامة الحكم بالإدانة فى هذه الجريمة أن يبين الحكم فوق اقامة المتهم أو اشتغاله على وجه الاعتياد فى محل الفجور أو الدعارة أنه كان يعلم بأن المحل أثبتها الحكم تفيد بذاتها توافر هذا العليم وان يستخلصها استخلاصا سائغا كافيا لحمل قضائه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد وصف الاتهام خلص الى ادانة الطاعن فى قوله " وحيث إن المحكمة ترى أن المتهمة ثابتة فى حق المتهم ثبوتها كافيا ، ومن ثم ترى المحكمة معاقبته بمواد الاتهام عملا بنص المادة ٤/٣٠٤ ج.١ " ، دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والأدلة التى تساند إليها فى قضائه بالإدانة ووجه استدلاله بها على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٩)

٤. إن مقتضى نصي المادتين الثامنة والعاشرة من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مكافحة الدعارة - اللتين طبقهما الحكم على الدعوى المطروحة - أن جريمة فتح وإدارة محل للدعارة يستلزم قيامها نشاطا إيجابيا من الجاني تكون صورته إما فتح المحل بمعنى تهيئته واعداده للغرض الذي خصص من أجله أو تشغيله وتنظيم العمل فيه تحقيقا لهذا الغرض وهي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولما كانت صورة الواقعة أوردها الحكم المطعون فيه لجريمة إدارة منزل للدعارة التي أسندها الحكم للطاعة الأولى قد خلت من استظهار توافر عنصرى الإدارة والعادة والتدليل على قيامهما في حقها بما تقوم به تلك الجريمة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٧٢١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٣)

٥. تحقق ثبوت الاعتیاد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها سائغا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعة بجريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة على مجرد اعترافها في محضر الضبط بممارسة الدعارة وضبطهما والمتهم الثالث في وضع غير لائق وإقرار الأخير بارتكاب الفحشاء معها يوم الضبط ، فإن الذى أورده الحكم لا يكفى لإثبات توافر ركن الاعتیاد الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٨)

دعوى جنائية

أولا : تحريكها

١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الاجراءات المنصوص عليها في قوانين النقد والجمارك والاستيراد والتي يشترط تقديم طلب من جهة معينة لإمكان رفع الدعوى الجنائية على مرتكبى الجرائم المنصوص عليها فيها هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة التي تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طلقا للقانون وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب – متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق ، وإذ كان من المقرر أن الطلب في هذا المقام يتعلق بالجريمة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وذلك بقوة أثره العيني . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بالإدانة وعدم قبول الدعوى رفعها بغير الطريق القانوني قبل المطعون ضده ، خلو الطلب من تحديد اسمه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩٤٣٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٦)

٢. المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن عدت الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو وكيله الخاص – ومنها جرمي القذف والسب – نصت في فقرتها الثانية على أنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبيها .

(الطعن رقم ١٠٢٨٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤)

٣. لما كان قد صدر القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - بعد الحكم المطعون فيه - في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩٨ وعمل به في الرابع من يناير سنة ١٩٩٩ مستبدلاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية النص الآتي "ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية ، ومع ذلك إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر ، فإنه يجب في حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً دعواه ، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها ، ويترتب على الحكم بترك الدعوى الجنائية سقوط حق المدعى نفسه في الادعاء مدنياً عن ذات الفعل أمام المحكمة الجنائية " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت في فقرتها الثانية على أن " ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى " ، وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ - متقدماً البيان - قد أوجب الحكم بترك الدعوى الجنائية في حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لها إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الادعاء المباشر ، ولم تطلب النيابة العامة الفصل فيها ، فإنه يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان وكيل المدعى بالحقوق المدنية بتوكيل يبيح له الصلح والاقرار قد قرر بجلسة ١٩٩٣/١/٣١ يتناوله عن الدعوى المدنية ، وصدر الحكم المطعون فيه بإثبات تنازل المدعى بالحقوق المدنية عن دعواه المدنية ، وهو قرين ترك تلك الدعوى ، وكانت النيابة العامة لدى محكمة النقض التى تقوم بأداء وظيفة النيابة العامة أمامها - عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، لم تطلب الفصل فى الدعوى الجنائية ، فإنه يجب تطبيق القانون رقم ١٩٧٤ لسنة ١٩٩٨ على واقعة الدعوى والقضاء

بنص الحكم المطعون فيه وترك الدعوى الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن تكون الطاعنة هي النيابة العامة ذلك ان قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد أن بين أحوال الطعن بالنقض وحدد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه ، ونص في الفقرة الأولى من المادة ٣٥ منه على عدم جواز تقديم اسباب جديدة بعد فوات ذلك الميعاد ، عاد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لصالح المتهم في الأحوال التي بينها تلك الفقرة ، دون تحديد لشخص الطاعن من طرفي الدعوى الجنائية ، وهو ما يدل على أن لهذه المحكمة استخدام الرخصة المخولة لها في هذه المادة حتى ولو كان الطعن من النيابة العامة .

(الطعن رقم ٩٥١١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٧)

٤. لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - اقامت الدعوى بالطريق المباشر ضد المطعون ضده متهمة إياه بارتكاب جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب في حقها ، وطلبت معاقبته بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات مع الزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة أول درجة قضت حضوريا برفض الدفع المبدى من المطعون ضده وبحبسه شهرا مع الشغل والزامه بأن يؤدي للطاعنة مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، فاستأنف المطعون ضده ومحكمة ثاني درجة قضت بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني وعدم قبول الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصروفات . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى المدنية على أن الجرائم التي اسندتها الطاعنة الى المطعون ضده - وهو موظف عام الأمر الذي لم تجادل فيه

الطاعة - قد وقعت منه أثناء تأديته وظيفته وبسببها الأمر المنطبق على ما تقضى به المادتان ٢٣٢ ، ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز تحريك الدعوى بالطريق المباشر في الجرائم التي تقع من الموظفين العموميين أثناء تأديتهم وظائفهم أو بسببها ، فيما عدا الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، وعدم جواز تحريك الدعوى في تلك الحالات إلا من النائب العلم أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - تنص على أنه " ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة - بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين (أولا) : ، (ثانيا) : إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات " كما تنص المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه - في فقرتها الثالثة على أنه " وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو لجنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها " ، وكان البين من هذين النصين أنه فيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات ، فإن المدعى بالحقوق المدنية لا يملك حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في الجناح والمخالفات التي يرتكبها الموظف العام ومن في حكمه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها إذ قصر الشارع حق تحريكها في هذه الحالات على النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما

تقضى به المادتان ٢٣٢ ، ٦٣ سالفى الذكر ، فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بعدم قبول الدعوى الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر - على نحو ما تقدم بيانه - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠١٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

٥. لما كان البين من المفردات المضمومة ان النيابة العامة طالعت محضر ضبط الواقعة وقامت بصرف المتهم - المطعون ضده - من سراى النيابة بتاريخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٩١ ثم أمرت بتقديمه الى محكمة جناح الجرائم المالية بالقاهرة وظلت الدعوى منظورة أمامها اعتبارا من ٤ نوفمبر سنة ١٩٩١ وتوالى تأجيلها لإعلان المطعون ضده وهو ما لم يتم إلا فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٩٢ بالحضور لجلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٩٢ ، وأن طلب وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى برفع الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده قد صدر بتاريخ ٢٨ من يولية سنة ١٩٩١ أى فى تاريخ سابق على اعلان المطعون ضده بالدعوى فإن رفع الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده يكون صحيحا ويكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى متخذاً من تاريخ الواقعة تاريخاً لرفع الدعوى قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن الفصل فى موضوع الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٣٨٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٦. لما كانت المادة ٢/١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى قد نصت على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللوائح المنفذة له أو اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينوبه " ، وكان مؤدى هذا النص وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإجراء المنصوص عليه هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة وهو من البيانات الجوهرية في الحكم ، مما يلزم لسلامة الحكم ان ينص فيه على صدوره وإلا كان باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ثبوت صدور ذلك الطلب بالفعل ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه النص في أسبابه على صدور ذلك الطلب وجاء خاليا من بيان صدوره فإنه يكون باطلا .

(الطعن رقم ١٦٦٩٦ لسنة ٦٣ جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٧. لما كانت المادة ٩٩ من دستور جمهورية مصر العربية قد نصت في فقرتها الأولى والثانية على أن " لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس ، وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس - ويسرى حكمها على أعضاء مجلس الشورى بنص المادة ٢٠٥ من الدستور " ، ومؤدى هذا النص هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية قبل صدور الإذن بذلك من المجلس أو رئيسه ، فإذا ما رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور الإذن من الجهة التي ناطها القانون به ، وقع ذلك الإجراء باطلا ولا يصححه الإذن اللاحق وهو بطلان مطلق متعلق بالنظام العام . لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالقواعد ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، ولما كان الطاعن لا يمارى في أنه حرك الدعوى العمومية بالطريق المباشر قبل المطعون ضده - وهو عضو بمجلس الشورى - دون ان يصدر إذن بذلك من الجهة المختصة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد أقيمت على خلاف ما تقضى به المادة ٩٩ من الدستور المشار إليها ، ويكون اتصال المحكمة بها في هذه الحالة معدوما قانونا بما يمتنع عليها معه التعرض لموضوعها ، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ،

ولا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن بأسباب الطعن من خطأ الحكم في القانون حين
قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لرفعهما قب صدور إذن من الجهة
المختصة على الرغم من زوال الحصانة عن المطعون ضده بعد رفع الدعوى ،
ذلك بأنه يبين مما تقدم أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهـن بكونها
مقبولة ، وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ، ويكون اتصال
المحكمة في هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا ، وما يتخذ في شأنها لغوا باطلا
أصلا ، ومن ثم فلا يصح الاجراءات في خصوصية هذه الدعوى زوال حصانة
المطعون ضده في أثناء محاكمته متى كان الباب أصلا مقفولا دونها منذ البداية ،
ومن ثم لم يكن الطاعن – المدعى بالحقوق المدنية – يملك الحق في تحريك الدعوى
الجنائية بالطريق المباشر قبل صدور الإذن من مجلس الشورى أو رئيسه وفقا
لأحكام المادة ٩٩ من الدستور ، هذا الى أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام
المحاكم الجنائية ، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها والقضاء بعدم
قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى
المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ١٣١٠٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٨. لما كان من المقرر ان الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم
نهائى بالإدانة أو البراءة ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن السلطة
المختصة بالتصديق لم تصدق على الحكم الصادر ببراءة الطاعن بسبب عدم
اختصاص محكمة أمن الدولة طوارئ بنظر الدعوى فإنه ليس ثمة ما يحول بين
النيابة العامة – وقد تلقت أوراق الدعوى – وبين تحريك الدعوى الجنائية قبل
الطاعن أمام القضاء العادى ، ويكون منعى الطاعن ببطلان قرار الإحالة الى
محكمة الجنايات وبطلان محاكمته أمامها غير سديد .

(الطعن رقم ٩٧٣١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٩. من المقرر أنه إذا أقيمت الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة بهذه الدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن فعلت فإن حكمها وما بنى عليه من الاجراءات يكون معدوم الأثر .

(الطعن رقم ٢٩٣١٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٨)

١٠. لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها ومنها جريمة القذف ، وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، وكان الشارع قد جعل من مضي هذا الأجل قرينة قانونية لا تقل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأبد سلاحا للتهديد والابتزاز والنكابة ، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون إنما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولو تراخى تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد فوات هذا الميعاد .

(الطعن رقم ١٢٦٨٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٢)

١١. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على قوله " وكان يبين من كتاب نقابة الصحفيين انه قد صدر بتاريخ ١٩٨٨/٣/٤ إذن نقابة الصحفيين للمدعى بالحق المدني بإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم الأمر الذي تستفاد منه المحكمة أنه بتاريخ صدور هذا الإذن قد ثبت ان المدعى علم بالواقعة المسندة الى المتهم وبشخص مرتكبها فإذا كان المدعى قد رفع الدعوى الجنائية ضد المتهم وأعلنها إليه بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ ،

وكانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا من تاريخ اعلانها الى الخصوم ، ومن ثم يكون قد مضى أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية بالجريمة ومرتكبها وحتى تاريخ اقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو أحد مأمورة الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها ومنها جريمة القذف ، وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ، وكان الشارع قد جعل من مضى هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل ، لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأيد سلاحاً للتهديد والابتزاز والنكابة ، ومن ثم فيلزم تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حددته القانون إنما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولو تراجعت تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد نفوذه هذا الميعاد ، وكان البين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكوى بتاريخ ٣١ مايو ١٩٨٨ وهي الترخير عنها المحضر الإداري رقم ٢٨١٨ لسنة ١٩٨٨ قصر النيل عن ذات الواقعة المقام عنها الدعوى الماثلة فإنه يكون قد حفظ حقه من السقوط فإذا ما لجأ الى طريق الادعاء المباشر بعد ذلك فأقام الدعوى الماثلة بصحيفة اعلنت في ١٥/٦/١٩٨٨ فإن دعاؤه يكون في الميعاد ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول دعواه المدنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٦٨٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٢)

١٢ . لما كانت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه في جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية

تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ اجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطب . فإن مفاد هذا النص في واضح عبارته وصريح دلالة وعنوان الفصل الذى وضع فيه - فى شأن الجرائم التى يشترط القانون لرفع الدعوى الجنائية فيها تقديم الشكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره - أنه لا يجوز - تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات تحقيق أو الحكم قبل تقديم الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب من الجهة التى ناطها القانون به فإذا ما حركت الدعوى الجنائية أمام جهات الحكم قبل تمام الاجراء الذى تطلبه القانون فى هذا الشأن وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية والصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتمتع على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وتبطل اجراءات التحقيق كافة مما يتعلق منها بشخص المتهم كالقبض عليه أو حبسه أو ما لم يكن منها ما يبيد شخصه كسؤال الشهود .

(الطعن رقم ٥١٨٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٤)

١٣ . لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص فى فقرتها الأولى على أنه " لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرام بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه " ، كما أن المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن علقت رفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المينة فيها ، وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة ، أو الى أحد مأموري الضبط القضائي ، نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه فى الشكوى بتقضى بمضى ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة وبمتركبها دون أن يتقدم بشكواه ، ويكون اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما ولا

يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الأثر .

(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

١٤ . لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة على سند من قوله " وإذا كانت الدعوى الماثلة قد أقيمت من غير وكيل خاص فإنها لا تكون مقبولة وفق المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولا محل للقول أن الادعاء المباشر لا يشترط فيه التوكيل الخاص إذ محل ذلك أن تكون الشكوى قد قدمت على نحو صحيح سابق على اقامة الجنحة المباشرة " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط التوكيل الخاص إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر - بمعنى أن مجرد تحريك الدعوى المباشرة ينطوي حتما على تقديم الشكوى التي اشترطها القانون في بعض الجرائم ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن دعوى الطاعنة المباشرة قد رفعت بناء على طلبها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر سلامة تحريك الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٥٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

١٥ . لما كان الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء ، أما حق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء ، فإذا كانت النيابة العامة لم تجر تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فإن حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار أنه لا يصح أن يتحمل مغبة اهمال جهة التحقيق أو تباطؤها ، أما إذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الاصيل في تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق في الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان ينتزعها منها باللجوء الى طريقة الادعاء

المباشر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه - بما لا يمارى فيه الطاعن - أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا في الواقعة المسندة الى المطعون ضدهما ولو تكن قد انتهت منه قبل اقامة الطاعن الدعوى بالطريق المباشر ، كما أن الطاعن لا يمارى في أن الواقعة التي صدر فيها - بعد تحقيق النيابة - أمر يحفظها إداريا هي بعينها الواقعة موضوع الدعوى التي اقامها ضد المطعون ضدهما بطريق الادعاء المباشر ، فإن هذا الأمر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها يعد - أيا ما كان سببه - أمرا بعدم وجود لإقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإدارى ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة العامة عنه وهو أمر له حجته التي تمنع العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقائه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها ، لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، ولما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول الدعوى المدنية - وهو ما يلتقى في نتيجته مع القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة العامة الدعوى الجنائية بساإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور امر منها مازال قائما بلأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٦٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٣٠)

١٦. من المقرر إنه وإن كانت الدعوى الجنائية إذا رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة فى مواد الجنايات وهى عشرين سنة وذلك عملا بالمواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، إلا أن محل ذلك أن يكون هذا الحكم صحيحا ، وكان مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية - فى مفهومه المخالف - أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد اعلانه قانونا بالجلسة التى تحددت لنظر دعواه ، وإلا بطلت اجراءات المحاكمة ، لأن الاعلان القانونى شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التى نظرت فيها الدعوى - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة حتما الحكم الصادر عليه بناء عليها ، وعليه فإن الحكم الغيابى الصادر بالإدانة من محكمة امن الدولة العليا - وقد وقع باطلا على نحو ما سلف - يكون لغوا ولا قيمة ولا يترتب أثرا بما لازمه عدم سريان القواعد المقررة لسقوط العقوبة على الواقعة التى تظل خاضعة لقواعد التقادم المقررة للدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦٦٣٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٧. لما كان البين من محضر جلسة ١٩٩٣/١١/١٠ أمام محكمة ثانى درجة أن الدفاع عن الطاعنة دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى إذ أن الشيك حرر بالخارج باعتراف المدعى المدنى نفسه إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع البتة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون العقوبات تنص على انه " لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل فى الخارج إلا من النيابة العام " ، مما يقتضاه أن النيابة العامة - وحدها هى المختصة بإقامة الدعوى العمومية على كل من يرتكب فعل أو جريمة بالخارج ،

وكان من المقرر أنه إذا اقيمت الدعوى العمومية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به الفقرة المار بيانها ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هـى فعلت كان حكمها وما بنى عليه معدوم الأثر ، ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها الى ان تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز ابداءه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب لما هو مقرر من أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة لها هو من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له فتسقطه حقه ايرادا له وردا عليه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ١٧١٣٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

١٨ . لئن كان وجه الطعن موجه من المدعية بالحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية علا خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطاعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط إلا أنه لما كان العيب الذى ترمى به الطاعنة الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقها المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله عدم جواز رفع لدعوى الجنائية بالطريق المباشر وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية بدلا من رفضها - كما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه - لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع

أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعنة بوصفها مدعية بالحقوق المدنية حقها في النعي على الحكم بما اثارته في طعنها وهو دفع يجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من من مطالعة الأوراق أن الطاعنة حركت بطريق الادعاء المباشر في مواجهة المدعى بالحقوق المدنية في دعوى الشيك المتهمة فيها طبقا لنص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات وقضى الحكم الابتدائي ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها في النص المار ذكره هي جناية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة تختص محكمة الجنايات بنظرها وأن المدعية بالحقوق المدنية - الطاعنة - لا يحق لها أن تحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمام محكمة الجنج أو أمام محكمة الجنايات وذلك أن الشارع في قانون الاجراءات الجنائية أجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر في الجنج والمخالفات أما الجنايات فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فيها بهذا الطريق ، وذلك واضح من نص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون الاجراءات فقد وردتا في الباب الثاني " في محاكم المخالفات والجنج " ، ونصتا على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من المدعى بالحقوق المدنية - ولم يورد نظير لهما في الباب الثالث من القانون نفسه والخاص بمحاكم الجنايات ، ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المقامة من الطاعنة عن الجريمة المار ذكرها والدعوى المدنية التابعة لها أما وهي لم تفعل وقضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فإنها تكون قد أخطأت ، وكان على المحكمة الاستئنافية وقع رفع إليها الاستئناف عن الشق المدني وحده أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية

المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ ونحكم بمقتضى القانون بعدم قبول الدعوى المدنية غن الجريمة محل النعى .

(الطعن رقم ١٧١٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩)

١٩ . لما كانت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون العقوبات تنص على أنه " لا تقام الدعوى العمومية على نرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية " ، مما مقتضاه أن النيابة العامة – وحدها – هي المختصة بإقامة الدعوى العمومية على كل من يرتكب فعل أو جريمة بالخارج ، وكان من المقرر أنه إذا أقيمت الدعوى العمومية على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلا خلاف ما تقضى به الفقرة الثانية المار بياها ، فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها ، وما بنى عليه معدوم الأثر ، ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها الى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها ، وهو أمر من النظام العام ، لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز إبداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٧١٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩)

٢٠ . لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس نيابة إلا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العمامين دون غيرهم لما يرتكبون من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها ، وكان من المقرر أن

الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل فى التنظيم الإدارى لدى المرفق ، وكان الشارع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين فى موطن ما أورده نصا كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة من البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات ، فقد نصت على أن يعد حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بآى صفة كانت فجعل هؤلاء العاملين فى حكم الموظفين العموميين فى هذا المجال فحسب دون سواه فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده يعمل رئيس عهدة مجمع سومانيل التابع لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية - وهى إحدى شركات القطاع العام - حسبما ورد بمدونات الحكم المطعون فيه ، وقد اسندت إليه النيابة العامة جريمة انتاج شئ من اغذية الانسان مغشوشا المعاقب عليها بمواد القوانين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، فإنه تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية . لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فى قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٢١. النص في المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات على أنه " إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص ، مؤداه أن الشارع أجاز للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جديدة التزاع وما إذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية مما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة ، ولما كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تسر من ظروف الدعوى ان الأمر يقتضى وقفها ريثما يتم استصدار حكم من محكمة الأحوال الشخصية ومضت في نظرها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٣٦٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١)

٢٢. لا تنافر اطلاقا المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية فكل يجري في فلكه وله جهة اختصاص غير مقيدة بالأخرى ، وأن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من المحكمة التأديبية عن فعل وقع منه ، لا يحول أيهما دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى احكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك اختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية سببا وموضوعا وأن قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية .

(الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

٢٣. إذ كان من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى وإن هذا الانقطاع عيى يمتد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات فإن ما

انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن إجراءات محاكمة المتهمين الآخرين في الدعوى أمامها من شأنها أن تقطع مدة التقادم في حق الطاعن الأول ، ومن ثم رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية ، يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٢١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٤)

٢٤ . من المقرر أن الدعوى إذا أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوماً قانوناً ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها ، وهو أمر من النظام العام - لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الثاني يعمل مدرب أسود بالسيرك القومي - وهو موظف عام - وكانت الواقعة أثناء نقل حيوانات السيرك من بلدة إلى أخرى وهو ما يعد أثناء الوظيفة وبسببها - حتى ولو كان ذلك في وقت اجازة رسمية لما تقتضيه طبيعة عمله من العمل في وقت هذه الإجراءات - ومن ثم فإن الطاعن يتمتع بالحماية المقررة بنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب رفع الدعوى الجنائية من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة - حسب درجته الوظيفية - لما كان ذلك ، وكان الحكم المدعون فيه قد خالف هذا النظر ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها بغير الطريق الذي رسمه القانون على سند من أن واقعة الضبط كانت في يوم اجازة رسمية بما تنحسر عنه الشروط التي تتطلبها المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٨٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١٩)

٢٥ . إذ كانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ان يصدر
توكيل من المدعى بالحقوق المدنية الى وكيله إلا في حالة تقديم شكوى ولا
ينسحب حكمها على الادعاء المباشر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس
قضائه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على أنها رفعت بطريق الادعاء
المباشر من وكيل المدعى بالحقوق المدنية بتوكيل عام بصحيفة غير موقعة من
الأخير بتوكيل خاص سابق على وقوعها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٥٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٣/٨)

٢٦ . إذ كان الطاعن لا يمارى في وجه طعنه في اجراءات محاكمته الأولى في ذاتها
صحيحة وجاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط وهي ثلاث سنوات بين
أحدها والآخر وإذ عرض الحكم للدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى
الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات واطرحه معتقاً هذا الرأي ، فإنه يكون قد
صادف صحيح القانون ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا سند له ،
ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك
رفعها قانوناً على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الاجراءات
الجنائية ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة ان تعرض لموضوع
الدعوى بل عليها ان تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة
موصد أمامها إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها - في سبيل القضاء بذلك - أن
تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما أى أن تتحقق من صفة الموظف او
المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بما يقتضيه
ذلك من الإجراءات القضائية ، ومن ثم فإن الاجراءات وكذا الحكم الصادر في
الدعوى متى تم كل منها صحيحاً في ذاته فلا مرأى أنه قاطع للتقادم ، إذ ان
انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن دون
اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعله مسا

تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر
عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(الطعن رقم ١٨٢٧٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٧)

٢٧. لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى القضاء ببراءة المطعون ضده
تأسيسا على بطلان تحقيقات النيابة العامة لحصولها قبل تقديم طلب من وزير
الاقتصاد أو من ينيبه باتخاذ الإجراءات ضده . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة
الثانية من المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمعدلة بالقانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٨٠ قد نصت على أنه " ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى
الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القواعد المنفذة لها أو اتخاذ
اجراء فيها - إلا بناء على طلب الوزير المختص أو من ينيبه " ، والبين منها -
على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن الخطاب فيها وجه من الشارع الى
النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار
أن أحوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها
في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن
مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فيه الخطاب الى
غيرها من جهات الاستدلال ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم
به سلطات الاستدلال ، ولو في حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر في صحيح
القانون ان الاجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات
الخصومة الجنائية بل هي من الاجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على
تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا الى حكم
الاصل في الاطلاق وتحريا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى
الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة
لنشئها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك

، وكان الحكم المطعون فيه وإن أصاب صحيح القانون حين أبطل تحقيقات النيابة العامة لحصولها قبل تقديم طلب من وزير الاقتصاد أو من نيابه ، إلا أنه فاتته أن يعرض للدليل المستمد من ضبط المطعون ضده متلبنا بالجريمة والذي يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب ، الأمر الذى الذى يعيب الحكم .

(الطعن رقم ١٩١٥٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٤)

٢٨ . لما كانت الدعوى الجنائية المقامة من النيابة العامة قبل الطاعن والتي طلبت فيها عقابه وفقا لنص المادة ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات وهي الجريمة السق تخضع للقيود الإجرائية التي أوردها المشرع فى المادة ٧٣ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والتي جرى نصها على " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المشار إليها فى المادتين ١١٦ مكررا (أ) ، و ١١٦ مكررا (ب) من قانون العقوبات على أعضاء مجالس إدارة الهيئات المختصة والشركات التى تشرف عليها إلا بناء على إذن من النائب العام بعد أخذ رأى الوزير المختص ، وكان مؤدى النص سالف الذكر إن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه بضرورة أخذ رأى الوزير المختص قبل إقامة الدعوى الجنائية فى الجريمتين المشار إليهما بالنص المذكور ، وقد جاء نص المادة ٧٣ من القانون آنف الذكر صريحا ومطلقا وقاطعا فى الدلالة على هذا القيد الاجرائى الذى يجب مراعاته ، والقول بغير ذلك يفرغ القيد التشريعى من مضمونه ويجعله عبثا يتعين تزيه الشارع عنه ، ويؤيد هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية (الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات) ، والذى الغى أيضا المادة ٨٤ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادرة بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ - تضمنت " أنه لما كانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات

وشركات القطاع العام تتطلب أخذ رأى الوزير المختص قبل اقامة الدعوى العمومية ضد العاملين فى تلك المؤسسات والشركات فى حالة ارتكابهم بعض جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وكان فى ذلك القيد الوارد على حرية النيابة العمومية ما يعطل المحاكمة ويهدر ما يتطلبه الزجر العلم من ضرورة الاسراع فيها فضلا عن كونه قيذا لا يراعى حين يكون الجانى علما بالدولة أو بجهة تابعة لها فقد نصت المادة السادسة من المشروع كذلك على إلغاء نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ السالف ذكره ، حتى تسترد النيابة العامة حريتها فى اقامة الدعوى الجنائية إزاء العاملين بالقطاع العام أسوة بما هو متبع مع العاملين بالدولة " ، ومفاد ذلك أن أخذ رأى الوزير المختص يشكل قيذا على حرية النيابة العامة فى اقامة الدعوى الجنائية يستلزم اتباعه الأمر الذى يتعين معه القول إن ذلك الاجراء وجوبى وهو ما حدا بالمشروع وفقا للقانون سالف الذكر الى إلغاء المادة ٨٤ للأسباب الواردة بالملذكرة الايضاحية على النحو المار سرده ، إلا أنه ووفقا للقانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركائه - والذى وقعت الجريمة فى ظل سريان أحكامه - فقد أعاد المشروع هذا القيد الاجرائى بنصه عليه فى المادة ٧٣ منه على النحو سالف البيان.

(الطعن رقم ١٣٤٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١)

٢٩. من المقرر أن المادة ٧٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ قد دلت بصريح لفظها وواضح معناها على أن القيد الاجرائى الوارد بها - أى أخذ رأى الوزير المختص - وهو عائق إجرائى يختص بإزالته أخذ رأى الوزير وإن كان لا اختصاص له بتحريك أو رفع الدعوى الجنائية إلا أنه يجب اتباعه من قبل النيابة العامة قبل اقامة الدعوى الجنائية ، والقول بغير ذلك يؤدى الى ضياع الغاية التى تغياها الشارع من وضع هذا القيد ، وذلك أخذا بمبدأ المواءمة والملاءمة بين ما

يسند الى المتهم وبين اقامة الدعوى الجنائية قبله إذ أن الجهة الإدارية هي وحدها التي تقدر مناسبة ذلك من عدمه ، ولما قدره المشرع من أن هناك بعض الجرائم ذات طبيعة خاصة لاتصالها بمصالح الدولة الجوهرية والتي تتطلب الموازنة بين اعتبارات تحريك ورفع الدعوى من عدمه وتكون جهات أخرى - غير النيابة العامة - أقدر على إجراء تلك الموازنة ، ومن ثم فقد ترك لها تقدير ذلك معلقا تحريك الدعوى ورفعها على الرأى أو الإذن أو الطلب وقد حدد المشرع تلك الجرائم والجهة المنوط بها رفع القيد وتقديرها للملابسات تحريك الدعوى ورفعها من عدمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر الصائب وأغفل الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لتحريكها دون أخذ رأى الوزير المختص - مع جوهريته ، وقضى فى الدعوى دون مراعاة هذا القيد الاجرائى فإنه يكون قد أخكأ فى تطبيق القانون وتأويله الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق القانونى باعتبار أن باب المحكمة موصود دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصحة اتصال المحكمة بالواقعة وذلك الى أن تتوافر لها الشروط التى فرضها الشارع لقبولها .

(الطعن رقم ١٣٤٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١)

ثانيا : انقضاؤها

١ . لما كان البين من الأوراق أنه بعد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى الميعاد القانونى قد توفى الى رحمة الله الطاعن - كالثابت من الصورة الرسمية من شهادة الوفاة المرفقة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم " ، فإنه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للطاعن المذكور لوفاة .

(الطعن رقم ٩٨٩٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قال تسبباً لقضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ما نصه " إن واقعة الضبط كانت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٦ وأن النيابة العامة لم تحرك الدعوى إلا في تاريخ ١٩٨٧/١١/٣ ولم يتخذ أى إجراء بين تلك الفترتين إلا محضر استيفاء حررته الجهة الإدارية بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨ ولم يتخذ أى إجراء قاطع للمدة . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمى ، وكان البين من المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - ان محضر الاستيفاء المؤرخ ١٩٨٦/٣/١٨ اتخذ في مواجهة المطعون ضده وتم سؤاله فيه ، فلا مراء انه قاطع للتقدم لكونه من اجراءات الاستدلال وقد اتخذ في مواجهة المتهم ، وهو ما لم تفتن إليه المحكمة حين قضت بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فأقامت حكمها في هذا الخصوص على نظر خاطئ لا يتفق والتطبيق القانونى الصحيح . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية يشمل أيضاً التعويضات التى طلبها الطاعن بصفته الدعوى الجنائية يشمل أيضاً التعويضات التى طلبها الطاعن بصفته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١١٠٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٣. لما كان البين من الاطلاع على شهادة القلم الجنائي المختص وكذا المفردات المضمومة فقد النسخة الأصلية للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من ذلك الحكم قبل فقدها . فغن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة

الشيء المحكوم فيه نهائيا ، مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد . لما كان ذلك ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين إعمالا لنص المادتين ٤٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٨١٣٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٣)

٤ . لما كانت الدعوى الجنائية قد أحيلت الى محكمة الجنايات بوصف أن الطاعن اقترف جناية طلب وأخذ رشوة إلا أن محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه انتهت الى أن الواقعة جنحة نصب ودانت الطاعن على هذا الأساس طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هي بالوصف التي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقييد بالوصف الذي رفع به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسرى وفقا لنوع الجريمة التي تقرره المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٩٠ ، وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٠ ، وقدم اسبابا لطعنه في ذات التاريخ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من تاريخ الطعن الى أن أرسلت أوراقها الى قلم كتاب محكمة النقض لنظر الطعن بجلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٩٩ على ما يبين من كتاب إدارة نيابة النقض المؤرخ ١٥ من مارس سنة ١٩٨٩ فإنه يكون قد انقضى مدة تزيد على ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجناح دون اتخاذ أى إجراء من اجراءات التحقيق أو الدعوى ، ومن ثم تكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ١٢٤٦٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٥. لما كان الأصل في الدعوى المدنية التي ترفع صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية أن يكون الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية بحكم واحد ، كما هو مقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث إذا أصدرت المحكمة الجنائية حكمها في موضوع الدعوى الجنائية وحدها ، امتنع عليها بعدئذ الحكم في الدعوى المدنية على استقلال لزوال ولايتها بالفصل فيها ، وقد ورد على هذا الأصل أحوال استثنائها القانون ، من بينها حالة سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها - المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية - كالتقادم فإن صدور الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يؤثر في سير الدعوى المدنية التي سبق رفعها معها ، فيسوغ للقاضي الجنائي عندئذ أن يمضي في نظر الدعوى المدنية الى أن يفصل فيها بحكم مستقل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ويبين مما أورده الحكم الابتدائي - الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في ذكر وقائع الدعوى - أن مدة التقادم قد اكتملت قبل رفع الدعوى ، وكان الاستثناء الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية مقصورا على حالة انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا يسرى على حالة انقضاء الدعوى الجنائية قبل رفعها - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فإن المحكمة إذ فصلت في الدعوى المدنية تكون قد خرجت عن حدود ولايتها وخالفت القانون .

(الطعن رقم ١٨٣٤٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٦. لما كان التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يترتب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية انقضاء الدعوى الجنائية ومتى صدر هذا التنازل ممن يملكه قانونا يتعين اعمال الآثار القانونية له ، كما لا

يجوز الرجوع فيه ولو كان ميعاد الشكوى مازال ممتدا ، لأنه من غير المستسلخ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها ، إذ الساقط لا يعود ، فإن الدعوى الجنائية في الواقعة المطروحة تكون قد انقضت بالتنازل عنها بقبول رفعها في النيابة العامة دون أن ينال من الانقضاء العدول عن التنازل اللاحق .

(الطعن رقم ١٠٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٧. لما كان البين من الاطلاع عن شهادة القلم الجنائي المختص وكذا المفردات المضمومة فقد النسخة الأصلية للحكم الابتدائي المؤيد لسباب بالحكم المطعون فيه ، ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية ممن ذلك الحكم قبل فقدانها فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضي به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه فثابت ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ بعد . لما كان ذلك ، وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت ، فإنه يتعين اعمالا لنص المادتين ٤٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٨١٣٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٣)

٨. لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله " ولما كان الثابت من المستندات المقدمة وعقد تركيب المصعد وكشف توزيع الكهرباء ١٩٨٧/٦/١١ مسلسل ٣٢٥٧ (١٠٠) ٣١٤٩٨٨ حتى الدور الثاني عشر ، ولما كان تاريخ تحرير محضر المخالفة هو ١٩٩٢/٨/١٥ ، ومن ثم يكون قد انقضى اكثر من ثلاث سنوات ، على إقامة الأعمال المخالفة وتنقضى الدعوى الجنائية بمضى المدة " ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدها على تلك المستندات المقدمة منها - دون ان يستظهر تاريخ الانتهاء من اقامة آخر أعمال البناء الذى يتحدد به بدء تقادم الدعوى الجنائية ، وكان تاريخ عقد تركيب

المصعد وكشف توزيع الكهرباء لا يفيدان في حد ذاتهما تاريخا لارتكاب الواقعة ، ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر ما إذا كانت قد مضت مدة ثلاثة سنوات من انتهاء المطعون ضدها من إقامة آخر أعمال البناء - وبين تحرير محضر الضبط ، مما يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٩. لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطريق المقررة في القانون " ، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين .

(الطعن رقم ١٦٥٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

١٠. إن توالى تأجيل نظر الطعن حتى جلسة ثم يتخذ اجراء فيه الى أن نظر بجلسة اليوم ، وكان البين من ذلك أنه قد مضى بين هاتين الجلستين ما يزيد على مدة الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون اتخاذ الى اجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بمضى المدة بما في ذلك الشق الخاص بالتعويض باعتبار أن التعويض المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك هو عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض ويسرى في شأنها القواعد العامة في شأن العقوبات ولا تقوم إلا على الدعوى الجنائية ، ومن ثم فإن الحكم ببراءة المتهم أو انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يشمل حتما عقوبة التعويض التكميلية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة.

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/١٦)

دعوى مباشرة

١. ليس بصائب ما اثاره الطاعن من عدم قبول الدعوى لأن محامى المدعى بالحقوق المدنية قدم صحيفة الادعاء المباشر دون أن يصدر له توكيل خاص منه ، ذلك أن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك إلا فى حالة تقديم شكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر مما يكون معه منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٢. يشترط فى تحريك الدعوى بالطريق المباشر عملاً بمفهوم المادتين ٢٧ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون من تولى تحريكها قد اصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة وإلا كانت دعواه تلك غير مقبولة فى شقيها المدنى والجنائى ، لما هو مقرر من أن عدم قبول أى من شقى الدعوى المباشرة يترتب عليه لزوماً وحتماً عدم قبول الشق الآخر منها ، اعتباراً بأن الدعوى المدنية لا تنتج اثرها فى تحريك الدعوى الجنائية إلا إذا كانت الأولى مقبولة ، فإن لم تكن كذلك وجب القضاء بعدم قبول الدعوى المباشرة ، وكذلك فإنه يتعين أن تكون الدعوى الجنائية مقبولة كيما تقبل الدعوى المدنية ، بحسبان الأخيرة تابعة للأولى ولا تقوم بمفردها أمام القضاء الجنائى . لما كان ذلك ، وكانت المدعية بالحقوق المدنية - الطاعنة - قد أقامت دعواها المباشرة على سند من أن المطعون ضده - وهو زوجها - قد أخفى فى وثيقة زواجه منها أن له زوجتين أخريين غير التى أقر بها فى وثيقة الزواج ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على سند من أن المدعية بالحقوق المدنية كانت تعلم بأن المطعون ضده متزوج من سواها حتى ولو بفرض أنه متزوج من أكثر من زوجة قبلها ، ومن ثم فإن فعل المتهم - المطعون ضده -

لم يتحقق به ضرر مباشر للمدعية بالحقوق المدنية إذ أنه لم يتزوج عليها ولكنه متزوج قبل زواجه منها وقد اقر بذلك بوثيقة زواجها ، ومن ثم فإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى عدم توافر الضرر المباشر في حق المدعية ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٩٤٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

دعوى مدنية

١. لما كان الحكم وقد بنى قضاءه بالبراءة على صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة في شأن البلاغ المقدم من المطعون ضده قبل المدعين بالحقوق المدنية حال أن هذا الأمر لا يشكل رأيا فاصلا للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في أن صحة هذه الواقعة أو كذبها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث صحة الواقعة على نحو ما التزمت بل كان من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تتصدى لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا .

(الطعن رقم ٤٥٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٢. لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المستول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم به القاضى الجزئى نهائيا " ، وكان البادى من عبارة النص أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهائى للقاضى الجزئى إذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها ، أى فى حالة الحكم ببراءته وإلزامه بالتعويض ، أما فيما عدا ذلك فإنسه إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه من المحكمة الجزئية فى الدعويين الجنائية والمدنية أيضا كان مبلغ التعويض المطالب به فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة الى احدهما دون لأخرى لما فى ذلك من التجزئة . لما كان ذلك ، فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع

من المتهم عن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه وبعدم جواز استئناف المتهم لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، يكون معييا بالخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٢٥٨٩٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٦)

٣. لما كانت المدعية بالحقوق المدنية لا تملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية إذ أن دعاوها مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، ومن ثم فإن منعها بقصور تقرير التلخيص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٧٢٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٤. ولئن كان الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض ، إلا أن حد ذلك ألا تتعرض محكمة الاعادة لما أبرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض ، ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة منه ، ضرورة ان اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه لا يكون إلا من الوجوه التي بنى عليها الطعن والمتصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيه - وألا يضار المتهم بطعنه إذا كان قد انفرد بالطعن على الحكم ، وإذا كانت المحكمة المنقوض حكمها قد أغفلت الفصل في الدعوى المدنية المقامة أمامها ، ولم يطعن في الحكم من هذه الناحية ، ومن ثم فما كان يجوز للمدعية بالحقوق المدنية أن تدعى مدنيا أمام محكمة الاعادة من جديد ، لأن انفراد المتهم بالطعن في الحكم يوجب عدم اضراره بطعنه ، يستوى في ذلك أن يكون الضرر من ناحية العقوبة الجنائية أو التعويض المدني ، ولأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه واجراءاته ، لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض

الحكم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الإعادة وألزم المتهمين بالتعويض ، فإنه - وأيا ما كان الرأى في قضاء محكمة الإعادة في الدعوى المدنية - يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله إذ أن المحكمة بذلك تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها .

(الطعن رقم ٢٢٨٣٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٧)

٥. لما كان مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهاى للقاضى الجزئى إذا كان مقتصرًا على الدعوى المدنية وحدها أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده فى الدعويين الجنائية والمدنية ايا كان مبلغ التعويض المطالب به فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة الى احدهما دون الأخرى لما فى ذلك من التجزئة ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية فى الاستئناف المرفوع عن المتهم لقلة النصاب دفاع قانونى فاسد وظاهر البطلان ولا على الحكم أن التفت عن الرد عليه .

(الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٦. الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة الدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئًا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئًا عن هذه الجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ولما كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن حقيقة العلاقة التى تربط المطعون ضده لا تخرج عن كونها منازعة مدنية بحثة ناشئة عن عقد بيع قطعة أرض لم يقم الأول

(المشتري فيه) بالوفاء بباقي الثمن وقد ألبست الواقعة ثوب الجريمة على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة ، وأما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها فإنه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ١٤٢٧٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٤٤)

٧. لما كان المدعى بالحقوق المدنية قد اشار في طعنه الى الادعاء المدني مما يفيد تأويلا أن القضاء في الشق المدني هو الجزء من الحكم المراد الطعن فيه .

(الطعن رقم ١٩١٣٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٢)

٨. الحكم من اشتراط اعلان المدعى بالحق المدني لشخصه قبل الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر دعواه ، وهو ما يتوافر في الدعوى محل الطعن والتي أقامها الطاعن بإعلان منه للمطعون ضده بالجلسة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون سديدا ، إذ أن قضاء محكمة أول درجة باعتبار الطاعن تاركا لدعواه لتخلفه عن حضور الجلسة التي أعلن بها خصمه ولا يغير من الأمر حضور الطاعن بوكيله بالجلسات أمام محكمة ثاني درجة .

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٩. لما كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية واجراءاتها في المواد من ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه " يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون " ، وكان مفاد ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام

القاضي الجنائي تخضع للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية - الخصوم الآخرين في ذات الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٦٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

١٠. لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها ، فإن القضاء بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ٢١٤٢٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

١١. لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة

بطريق النقص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأنه حيث ينغلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقص . لما كان ذلك ، وكان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتعويض قدره قرض واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز له الطعن بالنقص في الحكم الصادر برفض دعواه المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانية درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضت بالإدانة والتعويض ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ٨٤٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

١٢ . لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول الدعوى المدنية - وهو ما يلتقى في نتيجته مع القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة العامة الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها مازال قائما بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في التحقيق الذي أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ٩١٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٩)

١٣. لما كانت المادة ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، وكانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه " تتبع أمام محكمة الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجناح والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك " ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت فلا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له حق الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من استقراء النصوص المتقدمة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مراد المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى باب الاستئناف - من أن شرط جواز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الدعوى المدنية - من المدعى بالحقوق المدنية - هو تجاوز التعويض المطالب به حد النصاب النهائى للقاضى الجزئى ولو وصف هذا التعويض بأنه مؤقت ، وقد انصرف الى وضع قاعدة تسرى على كافة طرق الطعن فيمتد أثرها الى الطعن بالنقض إذ لا يقبل أن يكون فى الوقت اذلى أو صد فيه باب الطعن بالاستئناف فى هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجناح لقلة النصاب أن يترك الباب مفتوحا للطعن فيها بالنقض ، وسوى فى ذلك بين الأحكام الصادرة

من محكمة الجنح ومحكمة الجنايات ، إذ القول بغير ذلك يؤدي الى المغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير ما مبرر وهو ما يتتزه عنه المشرع ويخرج عن مقصده فلا يتصور أن يكون الحكم في الدعوى المدنية الصادر من محكمة الجنح غير جائز الطعن فيه بالنقض لقلة للنصاب ويكون في الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنايات ورغم أن ضمان العدالة فيها أكثر توافرا . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة في دعواها المدنية أمام محكمة الجنايات قد طالبت بتعويض قدره قرض واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي فإن طعنها في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعنة .

(الطعن رقم ٣٨١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٩٩)

١٤. لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، وكان التعديل اذلى جرى على الفقرة الثانية من هذه المادة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الذى استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، ذلك أن مؤدى علة التعديل - وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن المشرع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحسار ذلك الاستثناء عنهم ، ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم

المطعون فيه يكون قد لحق به البطلان مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٣٨١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٦)

١٥. لما كان شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة اسناده الى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحا - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعي عليه في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٧٩٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

١٦. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفه النيابة العامة أم لم تستأنفه فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية كما هو الحال في هذه الدعوى فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم في شقة الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة وارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدعوى دون أن يصدر بإجماع الآراء فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، ومن ثم يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف للقاضي برفض الدعوى المدنية قبل الطاعن .

(الطعن رقم ١١٦٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

١٧. من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركاً لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - والحكمة من اشتراط الإعلان لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه متى أوجب القانون الإعلان لاتخاذ إجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكلان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المدعية بالحق المدني لم تحضر جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التي تأجلت إليها الدعوى لإعلانها باعتبارها تاركة لدعواها المدنية فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ، وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن الأوراق قد خلت مما يدل على أن المدعية - بالحق المدني (الطاعنة) قد أعلنت لشخصها للحضور بجلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، مما ينتفى معه القول بعلمها اليقيني بتلك الجلسة ، وكان لا يغنى عن إعلانها بها علم وكيلها ، لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتماً علم الأصل الذي غاب عن الجلسة التي صدر فيها قرار التأجيل فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعنة تاركة لدعواها المدنية استناداً الى عدم حضورها جلسة ١٩٩٠/٥/٣٠ التي أجلت إليها الدعوى في غيابها والتي لم تكن قد أعلنت بها لشخصها ، وإذا خالف

الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد انبنى على اجراءات باطلة مما يتعين معه نقضه بالنسبة الى ما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٢٥٩٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

١٨. لئن كان وجه الطعن موجهاً من المدعية بالحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط إلا أنه لما كان العيب الذى ترمى به الطاعنة الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقها المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله عدم جواز رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية بدلا من رفضها - كما انتهى الى ذلك الحكم المطعون فيه - لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمامها المحاكمة الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعنة بوصفها مدعية بالحقوق المدنية حقها فى النعى على الحكم بما اثارته فى طعنها وهو دفع يجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعنة حركت بطريق الادعاء المباشر فى مواجهة المدعى بالحقوق المدنية فى دعوى الشيك المتهمة فيها طبقا لنص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات وقضى الحكم الابتدائى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها فى النص المار ذكره هى جنابة عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة تختص محكمة الجنايات بنظرها وأن المدعية بالحقوق المدنية - الطاعنة - لا يحق لها أن تحرك الدعوى بالطريق المباشر البتة سواء أمام محكمة الجناح أو أمام محكمة الجنايات وذلك أن الشارع فى قانون

الإجراءات الجنائية أجاز رفع الدعوى بطريق الادعاء المباشر في الجرح والمخالفات أما الجنايات فلا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فيها بهذا الطريق وذلك واضح من نص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون الإجراءات فقد وردتا في الباب الثاني في " محاكم المخالفات والجرح " ، ونصتا على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من المدعى بالحقوق المدنية - ولم يرد نظير لهما في الباب الثالث من القانون نفسه والخاص بمحاكم الجنايات ، ومن ثم فقد كان على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول الدعوى المقامة من الطاعنة عن الجريمة المار ذكرها والدعوى المدنية التابعة لها أما وهي لم تفعل وقضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فإنها تكون قد أخطأت ، وكان على المحكمة الاستئنافية وقد رفع إليها الاستئناف عن الشق المدني وحده أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبعدم قبولها وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتاً في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بعدم قبول الدعوى المدنية عن الجريمة محل النعي .

(الطعن رقم ١٧١٣٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

١٩. لما كان الشارع إذ نص في المادة ٣٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فقد دل بذلك صراحة على أن الحكم في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية يكون دائماً بمثابة الحكم الحضورى قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم لا يحق له الطعن فيه بالمعارضة أسوة بالأحكام الحضورية يستوى في ذلك أن تكون المعارضة أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثانية درجة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى أنه

أضير بسبب وصف الحكم المطعون فيه فإنه لا محل لما يشير في هذا الشأن إذ لا مصلحة له من وراء اثارته ، لأنه لم يمس له حقا ولم يحرم من إبداء دفاعه فإن نعيه يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٨٧٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٢٠. لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية وإنه تخلى عنها بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض المقدم من الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧٢٨٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

٢١. لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعنين بوصف أهما بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٢ قريبا من سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على معدات الأثاث كرومكى ، وذلك باصطناع فواتير بقيمة غير حقيقة عن المعدات ، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ٥ ، ١٣ ، ٢٦ ، ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، مكررا من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، ومحكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعنين من التهمة المرفوعة بها الدعوى ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية بصفته وحده هذا الحكم ، ومع عدم استئناف النيابة العامة لهذا القضاء ، فإن المحكمة الاستئنافية قد ألغته وقضت بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، وهى إذ فعلت ذلك تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها ، لأن الدعوى العمومية التى كان يجوز لها أن تفصل فيها بإدانة الطاعنين لم تكن مطروحة أمامها ، لعدم استئناف النيابة العامة للحكم الصادر بالبراءة ، أما استئناف المدعى بالحقوق المدنية وحده فلا يخول نظر الاستئناف إلا بالنسبة للحقوق المدنية فقط ، لما هو مقرر من أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة ، ومن ثم استئناف المدعى بالحقوق

المدنية وهو لا صفة له في التحدث إلا عن الدعوى المدنية ولا شأن له بالدعوى الجنائية ولا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، ولما كانت الدعوى الجنائية قد انحسم الأمر فيها بالقضاء فيها ابتدائيا بالبراءة وضرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي النيابة العامة وحدها ، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيها ، وفصلا فيما لن تنقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ويصم حكمها بالبطلان .

(الطعن رقم ١٤٤٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٢٢. لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢١٦ من قانون الاجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا لدعواه المدنية إذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول ، بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه - والحكمة من اشتراط الإعلان لشخص المدعى هي التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى - ولما كان البين من مراجعة محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة ، أن المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر بجلسته ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٠ التي نظرت فيها الدعوى وحضر وكيل عنه ، وأجلت جلسته ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ لنظرها أمام دائرة أخرى ، وفيها لم يحضر هو أو وكيله فقضت المحكمة باعتباره تاركا لدعواه المدنية - وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أنه قضى في الدعوى المدنية بذلك استنادا الى أن المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر بالجلسة الأخيرة - لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم الابتدائي أنه قضى في الدعوى المدنية بذلك استنادا الى أن المدعى بالحقوق المدنية لم يحضر بالجلسة الأخيرة - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد ، فإن

أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي قد خلت مما يدل على أن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد أعلن لشخصه للحضور بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ التى صدر فيها الحكم الابتدائي ، مما ينتفى معه القول بعلمه اليقيني بتلك الجلسة ، وكان لا يغنى عن اعلانه بما علم وكيله لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذى غاب عن الجلسة التى صدر فيها قرار التأجيل ، فإنه ما كان يجوز الحكم باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية استنادا الى عدم حضوره فى جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ التى أجلت إليها الدعوى فى غيابه والتى لم يكن قد أعلن بها لشخصه ، وإذا خالف الحكم الابتدائي هذا النظر ، فإنه يكون قد ابتنى على اجراءات باطلة ، ويمتد أثر ذلك البطلان الى الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييده لأسبابه ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧١٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٨/٣/٢٠٠٠)

٢٣. لما كان من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدنى يجعل المدعى خصما فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن محامى الطاعن - المدعى بالحق المدنى - تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بسماع الشهود الثابتة أسماؤهم بمحضر الجلسة إلا أن كلا من محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية لم تعرض فى حكمها لهذا الطلب أو ترد عليه بما ينفى لزومه ، وإذا كان الأصل المقرر فى المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة يجب أن تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ملدام ذلك ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ، وهو

ما لم يحصل في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن سير المحاكمة على هذا النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا بالجلسة وإنما تبنى قضاءها على ما تسمعه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إذ أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون أوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى فى كل نقص فى إجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد أغفلت طلب الطاعن سماع الشهود الذين لم تستجيب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم فإن حكمها يكون قد صدر مخلا بحق الدفاع مما يعيبه ويوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٨٤٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٢٤. لما كان حق المحكمة الجنائية فى الإحالة الى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا تجوز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدنى كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، ذلك بأن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوته فى حقه مؤثر حتما فى رأى المحكمة المدنية التى احيلت إليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها إعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشئ المقضى به جنائيا أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والأمر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها

وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية فكان لزاما على محكمة ثانية درجة في هذه الحالة أن تفصل في الدعوى المدنية أما وهي لم تفعل وقضت بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٣٢١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٢٥. لا يجوز الطعن في الدعوى المدنية بطريق النقض ، طالما أن التعويض المطلوب في حدود النصاب النهائي للقضائي الجزئي ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الدرجة الثانية ، بعد أن استأنفه المدعى بالحق المدني الحكم الابتدائي القاضي برفض دعواه المدنية . ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم حقا في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، فضلا عن أن قضاء المحكمة الاستئنافية ما تردى فيه من خطأ قبول استئناف المدعى بالحق المدني شكلا ، ليس من شأنه أن ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن حظره القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٩)

٢٦. من المقرر أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني أن يلجأ الى الطريق الجنائي إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد حركت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر .

(الطعن رقم ١١٦٣٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٢٧. من المقرر وفقا للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - استثناء من هذا الأصل - مبنى على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذى تقوم عليه كل منهما ، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكمة الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧٤١٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٦)

٢٨. من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحقوق المدنية وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحقوق المدنية للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه فى الدعوى إعمالاً لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة مما يبطله ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإعادة .

(الطعن رقم ٢٢٣٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٧)

٢٩. لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح فى الأحوال المنصوص عليها فيها فإن مناط الحق فى ذلك الطعن هو أن يكون

الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المدعين بالحقوق المدنية - الطاعنين - لم يستأنفوا الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواهم ، ومن ثم فإنها يكون قد انحسم الأمر فيها بذلك القضاء الذى صار نهائيا لعدم الطعن عليه ممن يملكه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جوازه .

(الطعن رقم ١٨٤٢١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

٣٠. من المقرر أنه متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى وقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدنى للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه فى الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء من إجراءات المحاكمة بما يطله .

(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٤)

٣١. من المقرر أن قبول المحكمة الإدعاء المدنى يجعل المدعى المدنى خصما فى الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الإعلان وإبداء الطلبات والدفع ومناقشة الشهود وإبداء دفاعه .

(الطعن رقم ٦١٣٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢)

٣٢. من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة به الدعوى ، وأنه وإن كان لا تثريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى إن هو لم يبين عناصر الضرر اذلى قدر على أساسه مبلغ التعويض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية

التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ١٢٧١٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

٣٣. إذ كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى بالحق المدني بمبلغ التعويض المدني المؤقت دون أن يبين أسماءهم ولا علاقتهم بالجنى عليهم وصفتهم في المطالبة به ، ولما كان هذا البيان من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة فيما يختص بالدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٦٣٠٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

٣٤. إذ كانت المادة ٢٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت في فقرتها الأولى على حق المدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، نصت في فقرتها الثانية المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على أنه " ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية ، ومع ذلك إذا كانت الدعوى قد رفعت بطريق الإدعاء المباشر فإنه يجب في حالتى ترك الدعوى المدنية واعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا دعواه ، الحكم بترك الدعوى الجنائية ما لم تطلب النيابة العامة الفصل فيها " ، والحكم الذى استحدثه هذا النص - الحكم بترك الدعوى الجنائية - هو حكم اجرائى يسرى على كل دعوى قائمة وقت نفاذه ، وفي أية حالة كانت عليها ، وذلك عملا بالمادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وكانت النيابة العامة لم تطلب الفصل في الشق المتعلق بالدعوى الجنائية من الطعن المائل ، فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف ، وبإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه المدنية وترك الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٣٢٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٥)

٣٥. إذ كانت الطاعنة قد طلبت إلغاء الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وهو طلب يتسع ليشمل ما قضى به الحكم في الدعوى الجنائية ، وكان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته وصفته كليهما في ذلك فإن طلبه إلغاء الحكم في شطره الخاص بالدعوى الجنائية يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٦٢٣٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٣٦. من المقرر أن قبول المحكمة الجنائية الادعاء المدني ، يجعل المدعى المدني خصماً في الدعوى المدنية له جميع الحقوق وإبداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والخصوم الآخرين في ذات الدعوى . لما كان ذلك ، ولئن كان حضور محام من المدعى بالحقوق المدنية غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد الى محام بمهمة الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته أو تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل الدعوى لحضور محاميه فكان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبيهه الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها المطعون فيه ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته الى طلبه ، فإنها تكون قد فصلت في الدعوى دون سماع دفاع الطاعن عن مخالفة اجراء جوهرية من اجراءات المحاكمة وأخلت بذلك بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦٩٧٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٣٧. من المقرر أنه إذا فوت المدعى بالحقوق المدنية على نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامه طريق

الطعن بالنقض إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب المدعى بالحقوق المدنية مع مراعاة ألا ينبني على طعنه - مادام لم يستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوي لمركز المتهم . لما كان ذلك ، وكان المدعى بالحقوق المدنية وإن ارتضى الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالحكم له بتعويض مدني موقت قدره واحد وخمسين جنيها بعدم استئنافه له ، إلا أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية ، فقد غدا هذا الحكم قضاء قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضاه المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ١٢٠٩٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٠)

٣٨. إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ولما كان الحكم بالبراءة قد بني على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية تدور حول عدم الوفاء بقرض ، وقد ألبست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع ، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٩)

٣٩. إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه لشخصه دون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فإن ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ المذكورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية فليس له أن يشير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض..

(الطعن رقم ٢٢٦٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٥/٢/٢٠٠١)

٤٠. من المقرر أن الاستفادة بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني بالمطالبة بالتعويض أن يلجأ الى الطريق الجنائي إلا إذا طأنت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة فإذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعويين في السبب والخصوم والموضوع . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى التي رفعتها المدعية بالحقوق المدنية أمام القضاء المدني هي دعوى تسليم منقولاتها عينا أما الدعوى المباشرة الماثلة فهي بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن تبديد هذه المنقولات ، ومن ثم فإنهما يختلفان موضوعا وسببا فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه الى صحة الدفع بسقوط حق المدعية بالحقوق المدنية في اللجوء الى الطريق الجنائي لسلوكها الطريق المدني وقضى تبعا لذلك بعدم قبول الادعاء المباشر بشقيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والاعادة فيما قضى به في الدعويين .

(الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٦/٤/٢٠٠٢)

دفاتر تجارية

لما كانت المادة الأولى من القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية قد أوجبت على كل تاجر أن يحسب الدفاتر التجارية قد أوجبت على كل تاجر أن يحسب الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ماله وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته ويجب أن يحسب على الأقل الدفترين الآتين . (١) دفتر اليومية الأصلي ، (٢) دفتر الجرد ، وينعفى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ثلاثمائة جنيه ، ونصت المادة الثامنة من ذات القانون على أنه " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن مائتي جنيه . لما كان ذلك ، فإن قسمة عدم امساك التاجر الدفاتر التجارية (اليومية - الجرد) التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها التي يتطلبها القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية وهي التهمة المسندة للمطعون ضده تعد جنحة طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ على مقتضى التعريف الذي أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم .

(الطعن رقم ٤٦٧٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٨)

دفاع

ما يوفره :

١. لما كان البين من محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه أنه من بين ما قام عليه دفاع الطاعن نفى وقوع الحادث في الزمان الذي حدده شهود الاثبات ، ودل على ذلك بما جاء بتقارير الصفة التشريحية أن جثث المجنى عليهم وجدت في دور زوال التيبس الرمي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل كلية دفاع الطاعن المشار إليه ، وكان هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم في الدعوى ، والمستمد من أقوال شهود الرؤية ، وينبى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فيها ، لما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهي مسألة فنية صرف - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما - وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك أن منازعة الطاعن في تحديد وقت الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ان اتجهت المحكمة الى الإدانة .

(الطعن رقم ٨٢٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٤)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، وأورد الأدلة عليها عرض لما طلبه الطاعن من طلب سماع الشاهدة ورد عليه بقوله " وتلفت المحكمة عن طلب سماع شهادة شاهد بعد أن وضحت وقائع الدعوى وضوحا كافيا لديها عملا بمفهوم نص المادة ٢/٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة - ومدونات الحكم المطعون فيه - أن الطاعن قد طلب في ختام مرافعته سماع شهادة

..... التي تحتفظ بالمستندات الخاصة بالمديونية موضوع جريمة الاختلاس التي داته الحكم عنها ، وكانت الواقعة التي طلب سماع شهادة الشاهدة عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها - كما اتضح من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - وكان سماعها لازما للفصل فيها ، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الشهادة التي تسمعا وبياح للدفاع مناقشتها بما يقنعها ، وقد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٤١٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٧)

٣. لما كان البين من محضر جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٧ التي تمت فيها المرافعة واختتمت بحجز الدعوى للحكم وصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع الأول عن الطاعن تمسك في مستهل مرافعته بطلب سماع شهادة بحسبان أنها صاحبة البطاقة موضوع التزوير وتقيم في ذات العقار الذي يقيم فيه صاحب المصلحة من التزوير فأمرت المحكمة بضم ذلك الطلب الى الموضوع وترافع دفاع الطاعن - بناء على طلب المحكمة - وتمسك في ختام مرافعته بهذا الطع إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله " أن الطاعن تمكن بالاشتراك مع مجهول في تزوير الطاقة العائلية رقم سجل مدني شبرا والتي تحمل المطبوع رقم ثم قدمها الى المختصين بمكتبى الشهر العقارى والتوثيق بكفر شكر وميت غمر واستصدر بناء عليها توكيل وقرار تخالص مزورين " ، ثم عرض الحكم لطلب الدفاع سؤال وأطرحه في قوله " إن هذا الطلب خارج عن نطاق موضوع الدعوى المائلة لما ثبت أن الرقم المطبوع على البطاقة المزورة هو رقم بطاقة

المدعوة والتي تم سؤاها في تحقيقات نيابة العدو و ليس رقم بطاقة التي اختلفت في أن الحرف اذلى يلى الرقم ليس هو حرف (د) " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يتعين إجابة الدفاع الى طلب سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت الى إدانة الطاعن دون أن تجيب المدافع عنه الى طلبه سماع الشاهدة سالفه الذكر ، وكانت الواقعة التي طلب الدفاع سماع أقوالها بشأنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعها لازما للفصل فيها فإن رفض المحكمة طلبه للأسباب التي ذكرتها يكون غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على واقعة لم تطرح وهو ما لا يصح في أصول الاستدلال ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته لاحتمال أن تجبى هذه الشهادة التي تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى ، كما لا يصح مصادرة الدفاع في ذلك تحت أى دعوى أو سبب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١١٩٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٠)

٤ . لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما يجمل من أن الطاعنين اصرا على قتل الجنى عليه تأثرا لمقتل نجل الطاعن الأول ، ومن ثم فقد تربصا به وما أن مر أمامهما قادما من سوق برديس بطريق أولاد على حتى تعديا عليه بالضرب ببلطة حديدية ومطواة (قرن غزال) حتى سقط من فوق دابته فواليا الاعتداء عليه حتى أوردياه قتيلا ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استقاها من أقوال و ومن تقرير

الصفة التشريحية الذى أورى أن الوفاة نشأت نتيجة ما أحدثته إصابة الجنى عليه الرضية بالرأس والوجه والقطعية الغائرة بأسفل يمين العنق وما نشأ عنها من كسور لعظمة الجمجمة وبالفكين العلوى والسفلى وتهتك ونزيف ضاغط على سطح المخ وتمزق بالأوعية الدموية والرئة اليمنى وتوقف المراكز الحيوية الرئيسية.. لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين قد أقام دفاعه على نفى وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت جثة الجنى عليه فيه ، ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود دماء أسفل جثة المدنى عليه أو على الدابة التى كان يمتطيها رغم إصابات الجنى عليه القطعية التى كنت تستلزم وجود بركة من الدماء أسفل الجثة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك - وهو فى خصوصية هذه الدعوى دفاع جوهرى - لما يبنى عليه لو صح - النيل من أقوال شاهد الاثبات الأول - مما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفىه أما وقد اغفلته جملة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٢٨٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٦)

٥. لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن طلب فى ختام مرافعته البراءة واحتياطيا سماع شاهدى الاثبات و..... إلا أن المحكمة لم تجبه الى طلبه وركنت فى ذلك الى إفادة من النيابة العامة أن الشرطة أفادت بعدم الاستدلال عليهما إذ غادرا محل اقامتهما الى " الجهات " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات التى تجريها المحكمة بالجلسة ، وكان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم بخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا ، وكان طلب الدفاع عن الطاعن فى ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهدى الاثبات

و..... بما يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته طالما لم تنته الى البراءة
إلا أن المحكمة أطرحت هذا الطلب قولا منها " إنه توجد إفادة بعدم الاستدلال
على الشاهدين إذا غادرا محل اقامتهما الى الجهات " - فإن ما ذكره
الحكم حال رفضه طلب المدافع عن الطاعن - لا يسوغ به ذلك إذ كان يتعين
عليه أن يدقق النظر فيما حوته الإجابة وأن يعاود مرة أخرى الى طلب
الشاهدين من التحري عن محل اقامتهما الجديد إن كان ذلك صحيحا أما
الارتكان الى أول إفادة بعدم وجودهما والاعتراض عن طلب التحقيق بما يفيد
ان المحكمة كانت في عجلة من أمرها ولم يسعها أن تتحقق عن يقين من أن
الشاهدين قد تعذر اعلانهما للشهادة ، إذ كان عليها أن تتخذ من جانبها كافة
الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع الطاعن بإعادة اعلان الشاهدين بعد تكليف
النيابة بالبحث عن محل اقامتهما الجديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
- على نحو ما تقدم - لم يستجيب لدفاع الطاعن بسماع شهادتي الإثبات
سالف الذكر وجاء رده على طلبه بأسباب غير سائغة ، ولا يقدح في هذا النظر
أن الحكم قد اعتمد على شهادة الشاهدين بتحقيقات النيابة والتي تليت
بالجلسة ذلك أنهما شاهدين أساسين في الدعوى ولشهادتيهما تأثير في تكوين
عقيدة المحكمة وان من حق الدفاع مناقشتها ، هذا فضلا على أن القانون
يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته
وذلك لاحتمال ان تجيء هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما
يقنعها بحقيقة تغاير تلك التي ثبتت في عقيدتها من قبل سماعه . لما كان ذلك ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالاخلال بحق الدفاع الذي يوجب نقضه
والاعادة .

(الطعن رقم ١٣٢٩٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٦. لما كانت المحكمة قد انتهت الى إدانة الطاعنين دون أن تجيب المدافعين عنهم الى طلبهم سماع شهود الاثبات وكان هذا الطلب يعد طلبا جوهريا لتعلقه بواقعات الدعوى مما كان يتعين على المحكمة إيجابته لاظهار وجه الحق فى الدعوى ولا يقبل منها ما أوردته من تعليل لرفض اجابته لما ينكوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها وهو ما لا يصح فى اصول الاستدلال ، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة ان تبدى ما تراه فى شهادته لاحتمال أن تجبى هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩١٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١١)

٧. لما كان الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - الواجبة الاعمال امام محاكم الجنايات عملا بالمادة ٣٨١ من ذات القانون - أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها اقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير اذلى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة استقامته وصراحته أو مراوغته واضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى فى تقدير اقواله حق قدرها ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل اذلى افترضه الشارع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ذلك لأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسخ لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء ، وقد قام على هدى المبادئ حق المتهم فى

الدفاع عن نفسه وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضيرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة من إدانة بريء .

(الطعن رقم ١٩١٣٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١١)

٨. حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ، طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن ، ولو أنه اكتفى في مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شهود الإثبات ، إلا أنه عاد في ختام مرافعته فطلب أصليا البراءة واحتياطيا التأجيل لسماع شهود الإثبات ومناقشتهم فيما أبداه من دفاع أمام المحكمة ، وهذا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، إذ أن نزول الطاعن في أول الأمر عن تحقيق طلب معين لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول وإعادة التمسك بتحقيق هذا الطلب مادامت المرافعة مازالت دائرة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الشهود الغائبين على الرغم من اصرار الدفاع على طلب مناقشتهم في ختام مرافعته ، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢١٥٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

٩. لما كان البين مما أورده الطاعن في أسباب طعنه ، وما أثاره من دفاع بمحضر جلسة المحاكمة أن مضمون دفاعه قد انصب على أنه قد سبقت محاكمته أمام محكمة الجناح عن الواقعة - محل هذه الدعوى - وأنه صدر الحكم فيها بحبسها شهرا ، وأنه استأنف هذا الحكم ، فقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وأحالها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها بحسبان أن الواقعة تشكل جنائية ، حيث قامت النيابة العامة بإحالة الواقعة الى محكمة الجنايات ، وصدر فيها الحكم المطعون فيه مما يكون معه الطاعن قد أضر باستئنافه ، وهو ما لا يجوز قانونا ، وحيث إنه لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن على هذه

الصورة يعد دفاعا جوهريا بحيث إذا صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تفتن لفحواه وتورده فى حكمها وتسقطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيا بالقصور والاخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٢٢٢٤٦ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١١)

١٠. لما كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بمنحة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته او تتح له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المحامى الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية قد تمسك فى الجلسة التى صدر بها الحكم المطعون فيه بطلب تأجيل الدعوى للاطلاع ولحضور المحامى الأصيل لإبداء دفاع الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف والقاضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يفصح فى قضائه عن العلة التى تبرر عدم اجابته الى طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل يكون باطلا لابتناؤه على مخالفة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة وللاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢١٦٦٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

١١. لما كان الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية – الواجبة الاعمال أمام محكمة الجنايات – أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام ذلك ممكنا محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه ، وهو ينصت إليها لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة واستقامته وصراحتة أو مراوغته واضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى فى تقدير اقواله حق قدرها ، ولا

يجوز الافتتاح على هذا الأصل الذى افترضه الشارع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى - ذلك لأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح ، وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء ، وقد قام على مدى هذه المبادئ حق المتهم فى الدفاع عن نفسه ، وأصبح حقا مقدسا يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التى لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذى العدالة معد إدانة برئ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت الى إدانة الطاعنين دون أن تجيبهم الى طلب سماع شاهد الاثبات ، وكان هذا الطلب يعد طلبا جوهريا لما كان يتعين على المحكمة اجابته ، ولا تقبل منها ما أوردته من تعليل لرفض اجابته لما ينطوى عليه من معنى القضاء المسبق على دليل لم يطرح عليها ، وهو ما لا يصح فى اصول الاستدلال ، ذلك بأن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، ثم بعد ذلك يحق للمحكمة ان تبجى ما تراه فى شهادته لاحتمال ان تجبى هذه الشهادة التى تسمعها المحكمة ويتاح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، كما لا يصح مصادرة الدفاع فى ذلك بدعوى ان المحكمة قد أسقطت فى حكمها شهادة شاهد الإثبات من عناصر الاثبات عدم استطاعة الدفاع ان يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، لأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه واثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير من نفسه بما يبدو له أنه اطرحه عند الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٩١١٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

١٢. لما كان دفاع الطاعن قد قام على نفى وقوع الحادث في الزمان الذي حدده شاهد الإثبات واعترافات المتهمين الثلاثة الأولى ، والمكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليها ، وأن هذه الاعترافات غير مطابقة للواقع ، ودلل على ذلك بشواهد منها ما اثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها برغم اصابة المجنى عليها بالعديد من الطعنات التي أحدثت نزيفا داخليا ، وآخر خارجيا وأن جثة المجنى عليها وجدت في دور التيسر الرمي بعد ساعات قليلة من الوقت الذي حدده الشاهد وورد في اعترافات باقي المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك وهو - في صورة الواقعة دفاع جوهرى لما يبنى عليه - لو صح - النيل من الدليل في الدعوى بما كان يقتضى من المحكمة ان تفتن إليه وتعنى بتحقيقه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد أغفلت الرد عليه جملة ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٢٥٦٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

١٣. لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية اقيمت على الطاعن بصفته موظف عمومي "مدير عام ... وأمين صندوق" اختلس دفتر شيكات وأضر عمدا بأموال تلك الجهة التي يعمل بها ، وسهل لغيره الاستيلاء عليها وزور محرراتها واستعملها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمواد ٤٠/ثانيا وثالثا ، ١/٤١ ، ١/١١٢ - ٢ (أ) ، ١/١١٣ - ٢ ، ١١٦ مكررا/١ ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ١/١١٩ ب ، ١/١١٩ مكررا/هـ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى ادانته بوصف انه بصفته موظفا عاما "مدير عام ... وأمين الصندوق" تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الصندوق آنف البيان ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله في أداء وظيفته ، بأن قام بالتوقيع على خطابين منفصلين أحدهما بفك الوديعة ، والثاني بشراء شهادات استثمار خلافا للمعمول به بالبنك ، مما مكن المجهول من صرف مبلغ ٢٢٣

ألف جنيته على النحو المبين بالتحقيقات ، الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا (أ)/١ من قانون العقوبات ، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون تلتفت نظر الدفاع الى المرافعة على اساسه - لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال الى الطاعن ، وهو عناصر لم يرد في أمر الاحالة ، ويتميز عن ركن تعمد الاضرار الذى اقيمت على اساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة في التهمة الخاصة بالطاعن من تعمد الاضرار الى الخطأ اذلى ترتب عليه ضرر جسيم ، وليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في نفسها بإسناد عنصر جديد لتهمة الاضرار العمدى ، لم يكن واردا في أمر الاحالة ، وهو عنصر اهمال الطاعن في تحرير خطابين لفك الوديعة وشراء شهادات استثناء ، مما أتاح فرصة تسهيل الاستيلاء لغيره على أموال الصندوق في غفلة منه ، الأمر اذلى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع الى ذلك التعديل ، وهى إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٦٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

١٤. لما كان الدفع بقدوم الإصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، أما وهى لم تفعل وقعدت كلية عن الرد على هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التسبيب بما يعنيه .

(الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٥)

١٥. لما كان من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات دفاع الطاعن بئدب خبير فى الدعوى ، وهو طلب جوهرى لتعلقه بواقعة لا أثر فى الدعوى ينبى على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، إلا أن المحكمة عادت وفصلت فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ الحكم التمهيدى سالف الذكر ، ودون أن يتضمن حكمها أسبابا مبررة للعدول عنه ، ثم عاود الطاعن ذلك الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال ان يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ، ومناقشة الدفاع عنه حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، فإن هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ ، وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٣٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

١٦. لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها ومدونات الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلائلها على نفسى مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أبد الحكم الابتدائى لأسبابه والتفت عن هذا المستندات ولم يقل كلمته فيها ، ولم يعن بتمحيص دفاع الطاعن المؤسس عليها ، فإنه يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله .

(الطعن رقم ٨٧٨٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

١٧. لما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع ان تفصل

فيه بنفسها ، أو الاستغاثة بخير يخضع رأيه لتقديرها ، مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها إبداء رأى فيها ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير ، إنما هو من قبيل التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق دفاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع ، تغير وجه الرأى فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وأن يحصه وأن يبين العلة فى عدم اجابته إن هى رأت اطراحه ، أما وأنها لم تفعل ، والتفتت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

١٨. من المقرر أن الأصل ان يتبع أطراف الدعوى سبيلها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، إلا أنه إذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها بأن تغير مقر المحكمة الى مكان آخر ، فإنه يكون لزاما إعلان المتهم إعلانا جديدا بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد . لما كان ذلك ، وكانت جلسة التى تأجلت إليها الدعوى ، وصدر فيها الحكم المطعون فيه قد انعقدت بمقر مأمورية دكرنس الاستثنائية ، وكان الثابت من مطالعة المقررات - التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التى حددت لنظر الدعوى أمام المحكمة بمقرها الجديد - من محكمة المنصورة الابتدائية الى مأمورية دكرنس الاستثنائية - وكان الطاعن بسبب عدم اعلانه لتلك الجلسة لم تتح له فرض الدفاع عن

نفسه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بتناؤه على اجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٩٧٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣١)

١٩. لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بأن المتهم أعسر وأضاف قوله " أن هذا ثابت بالمستند رقم ٤ حافظة وكان مؤدى أقوال الطاعن ، وشهود الإثبات بشأن اصابة الجنى عليه حسبما يبين من المفردات أن الطاعن والجنى عليه كان كلاهما في مواجهة الآخر وقت الاعتداء كما أن مؤدى ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات وتقرير الصفة التشريحية أن الطاعن طعن الجنى عليه في يسار العنق ، ويسار الصدر ، وأن الاصابتين ذات طبيعة قطعية ، وتعزى الوفاة إليهما ، وما صاحبهما من تهتك بالقلب والرئة اليسرى ، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع من أن الطاعن أعسر يعنى استحالة حدوث اصابتي الجنى عليه من الجهة اليسرى للعنق والصدر - مما يعد دفاعا جوهريا - قد يترتب على تحقيقه تغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، وذلك عن طريق المختص فنيا باعتباره من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها لإبداء الرأى فيها ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الدفاع ، ولم تعن بتحقيقه واستندت فى حكمها على تقرير الصفة التشريحية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال واختلال بحق الدفاع ولا يقدح فى ذلك أن يسكت الدفاع عن طلب دعوى أهل الفن صراحة ذلك ما أثاره فى خصوص هذه الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ١٤٣٩٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٢٠. لما كان الأصل المقرر فى المادة ١٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة ،

وتسمع فيه الشهود ، مادام ذلك ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته ، أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن سير المحاكمة على النحو الذى جرت عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد إليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، ولا يعترض على ذلك بأن المحاكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة ، وإنما تبني قضاءها على ما تسمعه من الخصوم ، وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، إذ أن حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ن بل إن القانون أوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق - ولما كانت المحاكمة الاستئنافية قد أغفلت سماع شاهدى الاثبات التى لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعها ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٤٥٧٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٢١. لما كان الأصل فى الأحكام الجنائية أن يبنى على المرافعة التى تحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفهى الذى أجراه بنفسه ، وإذ اساس المحاكمة الجنائية ، هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته عن التحقيق الشفهى الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا محصلا هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد ، أو لا توحى ، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه ، وهو ينصت إليها ، مما ينبى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى ان تسمع الشهادة من الشاهد نفسه مادام سماعه ممكنا ،

ولم يتنازل المتهم ، أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس في حالة الشاهد الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها ، ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت ، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب ، أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى الدعوى - ومن ثم فإن مصادرة الدفـلـع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات يهدر المعنى الذى قصد الشارع الى تحقيقه فى المادة سالفة الذكر لأن حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات ، بل بما يبيديه فى جلسة المحاكمة ، ويسع الدفاع مناقشته اظهارا لوجه الحقيقة ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه واثـره على مداولة القاضى وحكمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى القضاء بإدانة الطاعن مستندا - فيما أسند إليه - الى أقوال الشهود الخمسة الذين تمسك الدفاع بطلب سماعهم ، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قولا عنها أنه لا جديد فيما اشتمله بغير وجه الرأى فى الدعوى غير سائغ ، إذ القانون يوجب سؤال الشاهد أولا ، وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته ، وذلك لاحتمال ان تجيئ هذه الشهادة التى تسمعها ، ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع فضلا عن الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٢٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٢٢. إذ كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع عن الطاعن دفع قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى اعمالا لنصى المادتين المادتين الثالثة والرابعة من قانون العقوبات ، وبانتفاء ركن التسليم فى جريمة

التبديد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على ثبوتهما في حق الطاعن على قوله " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال المبلغ بمحضر الضبط وايصال الأمانة المرفقين بالأوراق وما قدم من مستندات الأمر الذى تنتهى معه المحكمة الى إدانة المتهم عملا بنص المادة ٤ / ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية " ، وكان الدفاع اذلى أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية - بشقيه - جوهريا وقد يترتب عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، بما كان ينبغى عليها ، وقد أثبت بمحضر الجلسة أن تمحصه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدفعه ، أما وأنها لم تعرض له فإن حكمها يكون قد تعيب بالقصور فوق اخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٣١٤٨ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٢٣. لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٩٩٧/١١/١ أن الدفاع عن الطاعن نازع في وقت وقوع الحادث ، وأن الواقعة لم تحدث بعد الإفطار في شهر رمضان كما جاء بأقوال شاهد الاثبات الأول ، وإنما حدثت قبل الإفطار لخلو معدة المجنى عليه من الطعام ، كما جاء بتقرير الصفة التشريحية ، ولما أصاب الجثة من تطور رمى وبداية التعفن الرمى بها . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه يعد دفاعا جوهريا ، لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهد الاثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، وهى مسألة فينة بحتة ، وأن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها لتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور ، فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك أن

منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث ، وحدثت فيه الوفاة تتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفيد .

(الطعن رقم ٢٨٣٣٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٩)

٢٤. لما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، مدامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفينة البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء قاصرا على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه اقام قضاؤه على أدلة من بينها اطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما اثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري - لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة ان تعرض في حكمها لهذا الدفاع ، وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم اجابته إن هي رأت اطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفت عنه كلية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله .

(الطعن رقم ١٢٧٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٦)

٢٥. إذ كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الدفاع عن الطاعن نازع في حدوث اصابة المجنى عليه لوجود اصابات بالمتهم تمنعه من التعدى عليه

، لما كان هذا الدفاع يعتبر هاما من شأنه لو صح أن يؤثر في مسؤولية المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أو أن تطرحه استنادا الى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه أما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٨١١٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٢)

٢٦. إذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن دفاع الطاعنين قرر أن القماش المضبوط مصرى الصنع وليس أجنيا وطلب عرضه على لجنة فنية لبيان ذلك ، وقد أ طرح ما أثاره من دفاع بقوله " إن محررى استمارتى المعاينة من موظفى الجمارك كما أن أعضاء اللجنة الجمركية التى شكلت لتفتيش السيارات ومعاينة المضبوط قد أثبتت أن هذا القماش أجنى الصنع " . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين - على نحو ما تقدم - هو دفاع جوهري لأنه - إن صح - قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - فقد كان على المحكمة أن تحققه عن طريق المختص فنيا بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أما وهى لم تفعل اكتفاء بما قالته ، فإنها بذلك تكون قد أخلت نفسها محل الخير الفنى فى مسألة فنية ، ومن ثم يكون حكمها معيبا بالفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٨٤٦٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢٧. إذ كان تمسك الدفاع بطلب دعوة الطبيب الشرعية لسماع أقوالها حتى ولو جاء على سبيل التخيير بينه وبين دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى التناقض الوارد فى التقريرين الطبيين عن سبب الوفاة . أكان بالحق أم نتيجة هبوط حاد فى القلب - وذلك فى حالة عدم القضاء بالبراءة فإن أى من الطلبين الاحتياطيين يكون بمثابة طلب أصلى ولا يصح استبعادهما معا مادام الحكم لم

يواجه التناقض بين الأدلة الفنية أو يرفعه مستندا في ذلك الى دليل فني محايد ولا يسوغ عندئذ الركون الى رأى الطبية الشرعية التى قامت بالتشريح لأن رأيها هو نفسه الأمر المراد نفيه عن طريق كبير الأطباء الشرعيين وهو ما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فيها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٢٨. إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامى المنتدب من المحكمة للدفاع عن المحكوم عليهما الرابع والخامس اقتصر فى مرافحته على القول بأن المتهمة الثانية كانت على علاقة بآخرين وأن الفاعل قد يكون غير المتهمين وأن الاعترافات لا يعتد بها والتمس براءة المتهمين أو استعمال الرأفة ، وكانت المادة ٦٧ من الدستور قد أوجبت أن يكون لكل متهم فى جناية محام يدافع عنه ، وكان من القواعد الاساسية التى أوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى إلزامية لكل متهم بجناية أحيلت لنظرها أمام محكمة الجنايات ، حتى يكفل به دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ولا تنأتى مرة ثمة هذا الضمان إلا بحضور محام اجراءات المحاكمة من أولها الى نهايتها ليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع عنه وحرصا من الشارع على فاعلية هذا الضمان الجوهري فرض عقوبة الغرامة فى المادة ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية على كل محام منتدبا كان أو موكلا من قبل متهم يحاكم فى جناية ، إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عنه ، فضلا عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال ، وكان ما أبداه المحامى المنتدب عن المحكوم عليهما الرابع والخامس - على السياق المتقدم - لا يحقق الغرض الذى استوجب الشارع من أجله حضور محام عن المتهم بجناية ، ويقصر عن

بلوغ هذا الغرض ويعطل حكمة تقريره ، فإن اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بطلانا أثر في الحكم بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للمحكوم عليهما الرابع والخامس حتى تتاح لهما فرصة الدفاع عن نفسيهما دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا .

(الطعن رقم ٧٧٠٣ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٤/١٢/٢٠٠١)

٢٩. لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي حضر مع الطاعن الأول واستهل مرافحته بأن الواقعة المسندة الى موكله هي في تكيفها الصحيح جنحة سرقة ثم أثبت بالمحضر عقب ذلك " ، انتهت المحكمة مرافعة المدافع عنه ذكره أنه لا يستطيع أن يقلل من شأن المحكمة ، وعاد واعتذر وقرر أنه لا يستطيع ذلك " ، ثم أثبت بالمحضر عقب ذلك حضور المحامي مع الطاعن الأول ودارت مرافحته حول التشكيك في أدلة الدعوى والاشارة الى ظروف الطاعن الاجتماعية بما مفاده أن الدفاع كان مقسما بين المحامين على نحو ما ذهب إليه الطاعن الأول بصحيفة طعنه . لما كان ذلك ، وكان الدستور قد أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه على أن تكون الاستعانة بالمحامي إلزامية لكل متهم بجناية تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطوره ، ولا يؤتى هذا الضمان ثمرته إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وأنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافحته ، لأن حق المتهم في الاستعانة بمدافع هو أيضا واجب على المحكمة حين يكون الاتهام بجناية . لما كان ذلك ، فإن قيام المحكمة بإلغاء مرافعة المدافع عن الطاعن قبل استكمالها هو في حقيقته تجريد المتهم من معاونة الدفاع له في درء الاتهام عنه مما يشكل مخالفة للمبدأ الدستوري سالف الاشارة إذ أن احترام حق الدفاع يعتبر ضمانا اساسيا للعدالة ، ويكون الاجراء الصادر من المحكمة قد عطل

واجب حضور محام مع المتهم بجناية ، مما يؤدي الى كون الواجب - في هذه الحالة - قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمة تقريره بما يبطل اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، حتى يتاح للمتهم فرصة إبداء دفاعه على الوجه المبسوط قانونا ، ولا ينال من ذلك وجوب محام آخر مع الطاعن الأول ترافع في الدعوى ، حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة صحة ما ذهب إليه الطاعن بصحيفة طعنه من أن الدفاع كان مقسما بينهما على النحو سابق الإشارة .

(الطعن رقم ٢٩١٤٥ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠٢)

ما لا يوفره :

١. لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكوم عليها طلبت من المحكمة أجلا لتمكن من توكيل محام ، فأجابتها المحكمة الى ذلك غير أنها لم توكل أحدا ، وإنما طلبت من المحكمة أن تندب لها من يدافع عنها فندبت المحكمة لذلك المحامي ومكنته من الاطلاع على القضية ، وأفسحت له الأجل الذي طلبه للاستعداد ، ثم ترافع وأبدى ما عن له من أوجه الدفاع فاستوفت المحكوم عليها بذلك حقها في الدفاع .

(الطعن رقم ١١٣٤٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١١/١/١٩٩٩)

٢. لما كان من المقرر أنه لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون فإن ما يثيره الطاعن بعدم اثبات ضابط الواقعة تحركاته بدفتر الأحوال واصطحابه لقوة ترافقه اثناء قيامه بالتفتيش . غير مقبول .

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٩)

٣. من المقرر أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما قد أطلع عليه الدفاع ، وكان في مكنه إبداء مل

يعن له من أوجه دفاع في شأنه ، ومن ثم فإنه لا يصح تعيب الحكم بعدم رصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما لا يدعى أن عدم اثبات بياناته كان له أثر في نطق الحكم واستدلالة على حيازته المخدر المضبوط . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن ، أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن البيانات التي يقرر بأسباب طعنه أنها أضيفت بدفتر أحوال السجن ، ولم يبين ماهيتها ولم يثر شيئا بشأن تزوير دفتر الأحوال ، فإنه لا يقبل من الطاعن اثارة أمر تزويره لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ، كما وأن الحكم لم يعول في اثبات التهمة ف حق الطاعن على دفتر الأحوال ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٤٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٤ . لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات ، وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على ما اثبتته المحقق في التحقيقات بشأن اجراءات وزن المخدر وتحريزه ، فإن ما أثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان فلا تلتزم المحكمة في الأصل بالرد عليه .

(الطعن رقم ٥٤٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٥ . لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قامت بفض الحرز المحتوى على المستندات المزورة في حضور الطاعن والمدافع عنه ، كما أنه لم يكن من اللازم اثبات بيانات المحررات ومضمونها في صلب الحكم بعد أثبت أنها كانت مطروحة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكان في مكنة المدافع عن الطاعن من الاطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك ليبدى ما يعنى له بشأنها في مرافعته ، ومن ثم فإن منعه على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٦٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٠)

٦. من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه ، والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا لا ينفك مقدمه في التمسك به والاصرار عليه ، وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته وعدم استناده الى واقع يظلمه ، ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمتين المسندتين الى الطاعن ، ومن ثم فإن منعه على الحكم بقالة القصور في التسبيب لإغفال دفاعه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٧٤٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٧. لما كان ما يثيره الطاعن بشأن تزوير أقوال الشاهد الثاني بالتحقيقات مردودا بما يبين من محاضر جلسات المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فليس له أن ينعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٧٤٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٨. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة قامت بفض الحرز ، ومن ثم فقد كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكان في مكنة الطاعن الأول - وبفرض صحة زعمه - الاطلاع عليها إذا ما طلب من المحكمة ذلك ، فإن ما يثيره بدعوى عدم اطلاعه على المستند المزور لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ١١٧٧٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٩. إذ كان من المستقر عليه أن محامي المتهم ملزم بالحضور في الجلسة المحددة لإبداء الدفاع عن المتهم سواء بنفسه أو بمن ينييه عنه من المحامين ، وإذا كان قد ثبت حضور الأستاذ المحامي مع المتهم وهو من كان قد حضر مع المتهم

من قبل سواء بالجلسة السابقة ، أو بجلسات مد الحبس الاحتياطي أمام القاضي الجزئي أو غرفة المشورة ، وإذ تبين للمحكمة أنه ما قصد بطلب التأجيل إلا مجرد تعطيل الفصل في الدعوى ، ومن ثم فقد نذبت المحكمة الأستاذ المحامي للدفاع عن المتهم ، وقد تأيد ذلك من وجود شاهد النفي بالقاعة ، والذي كان قد طلب المحامي التأجيل لاستدعائه ، وقد مكنت المحكمة المحامي الموكل من إبداء دفاعه ومن سماع الشاهد ومناقشته على النحو المبين بمحضر الجلسة ، كل ذلك يعنى أن طلب التأجيل لم يكن إلا مطل ومراوغة وتعطيل للفصل في الدعوى بلا مبرر ، ومن ثم فقد رفضته المحكمة ومضت في نظر الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في ذلك سائغ في العقل والمنطق ، ويكفى للرد على طلب الطاعن في هذا الشأن ذلك بأنه وإن كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد المتهم الى محام لمهمة الدفاع ، فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته أو ان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى ، فإذا ما تبينت المحكمة ان المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية ، دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .

(الطعن رقم ١٢٥٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

١٠ . لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا سماع شهود نفي ، ثم تلاه محام ثان ترفع في الدعوى ، وانتهى الى طلب البراءة ، دون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع شهود النفي ، وكان ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة ، وكان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع

بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر فى اسباب طعنه الى أن الجفاع انقسم على وكيليه الذين لم يشر أيهما الى شئ من ذلك فى مرافعته ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة اخلال المحكمة بحقه فى الدفاع لإعراضها عن طلب سماع شهود نفى يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٦٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

١١ . لئن كان ميعاد الاستئناف - كما هو الشأن فى كل مواعيد الطعن فى الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم ، وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا ، وإذ خلا الحكم ومحضرا جلسى المحكمة الاستئنافية - اللتين مثل الطاعن فيهما - من أى دفاع أو مستندات له تبريرا لتخلفه عن التقرير بالاستئناف فى الموعد المقرر ، وكان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعت من إبداء دفاعه ، فإنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهمل تدوينه أن يطلب صراحة اثباته فى المحضر ، ومن ثم فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٤٨٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

١٢ . لئن كان من المقرر أن المنازعة فى تحديد وقت الوفاة هو دفاع جوهرى ينبغى تحقيقه عن طريق المختص فنيا ، إلا أنه لما كان الطاعنان لم ينازعا بجلسة المحكمة فى وقت وفاة المجنى عليها ، ولم يطلبوا من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، أو إعادة المأمورية إليه أو سماع الخفير الذى أبلغ عن الحادث وإنما اقتصر دفاعهما على طلب تحديد وقت الوفاة بمعرفة كبير الأطباء الشرعيين ، وكانت المحكمة قد

اطمأنت بالأدلة التي ساقتها الى أنهما أجهزا على المجنى عليها في مكان وقوع الاعتداء ، فإن تعيب الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٨٣٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٧)

١٣ . لما كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى ، وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إلهيا ، ووازنت بينها - أما وقد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع ، وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان ، ولا يغير من ذلك أن - وهو صادر من محكمة الإعادة - اعتنق أسباب الحكم المستأنف - الذي اشار الى دفاع الطاعن المار ذكره ورد عليه - إذ أنه يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر ، لما هو مقرر من أن نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ، ويعتبر بالتالي معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا .

(الطعن رقم ١٤٢٢٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٩)

١٤ . لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره وقت ارتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان الاستفادة من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه جرمته تحت تأثير ما كان يعانيه من حالة نفسية وعصبية فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسؤولية لجنون أو عاهة في العقل ، وهما مناط الإعفاء من المسؤولية ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم ورده على هذا الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٦٢٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

١٥ . لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يبد أى دفاع بشأن ما استند إليه تقرير الطب الشرعى من مذكرة النيابة العامة فى خصوص تصوير الجنى عليه للواقعة وكيفية حدوث اصابته ، وكانت المحكمة ليست مكلفة بعرض تلك المذكرة على الخصوم لمناقشتها ، مادام أنها كانت معروضة على بساط البحث ضمن ما احتواه تقرير الطب الشرعى بشأنها كما أنه لا إلزام عليها أن تعرض لمناقشتها فى مدونات حكمها ، مادامت قد اطمأنت من ذلك الدليل الفنى والأدلة القولية التى ساقتها الى صحة تصوير الجنى عليه للواقعة وكيفية حدوث اصابته ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٩٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

١٦ . لما كان الدفع بتعذر الرؤية ، وتحديد أشخاص ، وعدد السارقين يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ، مبادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٢٠٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢١)

١٧ . من المقرر أن تحديد وقت الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتها الى أن بعض شهود الاثبات رأوا الطاعن وآخرين يطلقون الأعيرة النارية من أسلحتهم على الجنى عليهم محدثين اصابتهم ، وهو ما يتلاءم مع ما نقله الحكم عن التقرير الفنى فى شأن اصابات الجنى عليهم ، وزمن الوفاة ، وكان الطاعن لم يطلب الى محكمة الموضوع إجراء تحقيق ما فى شأن ذلك ، فليس له من بعد النعى عليها عدم قيامها بإجراء لم يطلب منها ، ومن ثم فإن منعاها فى هذا الخصوص لا يكون وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى ، وهو ما تستقل

به محكمة الموضوع ، ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

١٨ . لما كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعتته من إبداء دفاعه ، فإنه لا يعيب الحكم على خلو محضر الجلسة من إثبات دفاعه كاملاً ، إذ كان عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر .

(الطعن رقم ٦٣٣٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٧)

١٩ . لما كان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - على ما يقضى به نص المادة ٧٩٥ من قانون المرافعات يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة ، وكان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر في أسباب طعنه إلى أن الدفاع انقسم على وكيليه الذين لم يشيروا بدورهما إلى شيء من ذلك في مرافعتهم فإن ما يثيرها الطاعن من قالة اخلال المحكمة بحقه في الدفاع لإعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٤٤٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٢)

٢٠ . للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه ، لأن تبعة ذلك لا تقع إلا عليه إذ لا شأن للمحكمة فيه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه ، إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير

واجب كما هو الحال في مواد الجرح والمخالفات ، فالخامى يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة ، فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه من القيام بواجبه هذا ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى ثبت صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافى لتحضير دفاعه ، وكان لا يبين من محضر الجلسة المذكورة أن المتهم أو الخامى قد دفع بأن عذرا قهريا قد طرأ ، فمنعه من تحضير الدفاع ، وكانت محاكمة الطاعن حاصلة في مادة من مواد الجرح ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له أساس.

(الطعن رقم ١١٥٤٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢١)

٢١. لما كان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفعه ببطان إجراءات الضبط ، لعدم عرضه على النيابة إلا في اليوم التالى للقبض عليه ، وعن دفاعه في شأن اختلاف وصف الحرز بمحضر الضبط عنه بتحقيقات النيابة مردودا بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع صراحة أمام محكمة الموضوع فليس له النعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على الدفاع لم يثيره أمامها ، ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن في خصوص تراخى عرضه على النيابة طالما أنه لا يدعى أن هذا الإجراء قد أسفر عن دليل نتج من أدلة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٢)

٢٢. لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المتهم كان قد وكل الأستاذ الخامى والذى تنحى عن الدفاع عنه فطلب المتهم من المحكمة ندب محام آخر للدفاع عنه ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لتوكيل محام ، فندبت له المحكمة محامين آخرين ترافعا في الدعوى ، وأبديا ما عن لهما من أوجه دفاع فيها بعد الاطلاع على أوراقها فإن المحكمة تكون قد وفرت له حق الدفاع .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٢٣. المحكمة لا تلتزم بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه مادامت قد يسرت وأتاحت له الإلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة .

(الطعن رقم ١٠٨٧٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

٢٤. لما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة ، فلا جدوى للطاعنين مما يثيرانه من أن المحكمة الاستئنافية قد اضررت بهما باستبدالها المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بالمادة ٢٤٢ منه .

(الطعن رقم ١٠٥٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٣١/١/٢٠٠٠)

٢٥. إذ كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن اختلاف ما كان يرتديه من ملابس وقت الضبط عنها عند مناظرة النيابة العامة له وأطرحه والتفت عنه اطمئنانا منه لما أفصحت عنه أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها من أن الطاعن كان مرتديا - وقت الضبط - للبنطال الذي تم ضبط نبات الحشيش المخدر المخدر بالجيب الأيمن له ، وهو ما يكفي لاقتناع المحكمة بصورة الدعوى الصحيحة ، حسبما استخلصتها من اقوال الضابطين التي اطمأنت إليها وأخذت بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٣/٢/٢٠٠٠)

٢٦. من المقرر - في قضاء محكمة لنقض - أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وإذا كان الطاعن والمتهم الثانى لم يتبادلا الاتهام والتزما الإنكار عند محاكمتهما - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا محل للقول بقيام تعارض المصلحة الذى أساسه الواقع ،

ولا ينبني على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ملادام لم يبيده بالفعل .

(الطعن رقم ١١٥٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

٢٧. نقض الحكم وإعادة المحاكمة وإن كان يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، إلا أن ذلك لا يتناهى الى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع الى المتهم وحده - يختار منها - هو أو المدافع عنه ما يناسبه وما يتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى أنه ليس كذلك ، وإذا كان الدفاع عن الطاعن قد حاول في المحاكمة السابقة على الطعن بالنقض لأول مرة إثارة الشبهة في صلة المتهم بحرز المخدر الذي جرى تحليله لوجود فرق في الوزن ، إلا أنه لا يبين من الأوراق أنه عاد الى التمسك بذلك أمام محكمة الإعادة ، فلا يكون له من بعد أن النعى على المحكمة قعودها عن الرد على تلك الشبهة التي لم يثرها أمامها .

(الطعن رقم ٢٦٣٦٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٨)

٢٨. لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، إذ كان عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ، أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجر الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على اساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله واثباته ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢)

٢٩. لما كانت يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعويض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده ، فإذا كان قولاً مرسلاً عارياً من دليله ، وكان الواقع يدحضه ، فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها ذلك أنه من المقرر أن للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم اذلى يديه أمامها غير مؤيد بدليل ، ولا عليها إن هي التفتت عنه دون رد فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم عدم تعرضه لما أبداه الدفاع عنه من قول مرسل عن احتسائه الخمر وغيابه عن الوعي يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٤١٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٧)

٣٠. إن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل من المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً ، أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الاتهام ، فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما .

(الطعن رقم ٤٤٩٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٣١. الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى أو إعادة المأمورية الى ذات الخبير والرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه .

(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

٣٢. لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات ولا تلتزم باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استندها الى السراى اذلى انتهى إليه الخبير استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

٣٣. البين من مطالعة جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر لم يطلبوا من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في مدى تعلق شق بطن الجنى عليها بطفو جثتها فوق سطح الماء فليس للطاعن بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها .

(الطعن رقم ٣٥١٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

٣٤. من المقرر أنه متى وجدت المحكمة في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدة المحكمة فيها كان لها ان تلتفت عن إجابة الدفاع الى طلباته .

(الطعن رقم ٣٠٠٧٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٢)

٣٥. القانون كفل لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجليه للحقيقة وهداية للصواب .

(الطعن رقم ٣٠٠٧٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٢)

٣٦. المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم .

(الطعن رقم ٥٤٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

دفاع شرعى

١. كان الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ، ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو ترضح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أو المدافعين عنهما لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ولا يغنى فى ذلك تمسك الطاعنين بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال لاختلاف كل من الدافعين عن الآخر ، فإنه لا يقبل من الطاعنين إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٢. الدفاع عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكونا لجريمة من الجرائم المبينة على سبيل الحصر بهذا النص ، وأن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الفعل ، وإذن فإن كان الفعل المرتكب لا يدخل فى عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعى عن ماله التى تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان ، وإذا كانت الواقعة كمل أوردها الحكم يبين منها أن المجنى عليه ورفاقه دخلوا الأرض المتنازع عليها بعد أن أصبحت فى حيازتهم ، ولم يكن هناك أية شبهة حول انتهاك حرمة ملك الغير خاصة وأنه لم يثبت ثمة حيازة للطاعنين لتلك الأرض ، ومن ثم فلا يتوافر لهما حق الدفاع الشرعى عن المال .

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٣. لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الدفاع عن الطاعنين بأتهما كانا في حالة دفاع شرعى واطرحه في قوله " وحيث إنه عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى في حق المتهمين الأولين (الطاعنين) فإنه لما كان القانون قد قرر في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير ، إلا أن ذلك منوط بأن يكون للمتهم الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للمتهم ، وكان المجنى عليه هو الذى دخلها بقصد منع حيازته بالقوة ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، ويكون للمتهم الحق في استعمال القوة اللازمة لرده طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن حيازة أرض النزاع قد انعقدت لجمعية الفسطاط الزراعية بمقتضى قرار قاضى الحيازة الذى تنفذ بالقوة الجبرية بواسطة الشرطة بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٠ ، ومن ثم فلا حيازة للمتهمين لتلك الأرض برغم تظلمهم من هذا القرار ونازعتهم فيه ، ويكون دخول المجنى عليه ورفاقه لأرض النزاع بغض النظر عن موقف الجمعية المذكورة منه - مبررا ولا يكون جريمة ، وإنما هى مسألة تنظيمية داخلية تخص الجمعية وأعضائها وليس للمتهمين الحق في التصدى للمجنى عليهم ومنعهم من دخول الأرض التى حلل قرا قاضى الحيازة بينهم وبين الدهول إليها ، الأمر الذى لا تتوافر به حالة الدفاع الشرعى في حق المتهمين ، ومن ثم يتعين الالتفات عن هذا الوجه من أوجه دفاعهم ، لابتناؤه على غير سند في القانون ، وهو تدليل سائغ يؤدى الى ما انتهى إليه ويتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن الدفاع عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكونا لجريمة من الجرائم المبينة على سبيل الحصر بهذا النص ، وأن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الفعل ، وإذن فإذا كان الفعل

المرتكب لا يدخل في عداد تلك الحرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعى عن ماله التى تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان ، وإذ كانت الواقعة كما أوردها الحكم بين منها أن المجنى عليه ورفاقه دخلوا الأرض المتنازع عليها بعد أن أصبحت فى حيازتهم ولم يكن هناك أى شبهة حول انتهاك حرمة ملك الغير خاصة ، وأنه لم يثبت ثمة حيازة للطاعنين لتلك الأرض ، ومن ثم فلا يتوافر لهما حق الدفاع الشرعى عن المال .

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٤. تحريض المجنى عليه لأحد بنيه بإطلاق النار على الطاعن - بفرض صحته - لا تقوم به حالة الدفاع الشرعى التى تبرر إطلاق النار على المجنى عليهما طالما لم تبدر منهما محاولة اعتداء على الطاعن أو غيره .

(الطعن رقم ٢١٧٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٥. لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى خلصت إليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين ما يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(الطعن رقم ٢١٧٣٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٦. لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى رتبها عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام ، وإنما شرع لمنع المعتدى من إيقاع فعل التعدى أو

الاستمرار فيه بحيث إذا كان الاعتداء قد انتهى ، فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفلع شرعى عن النفس ورد عليه بما مفاده أن الطاعن بعد أن غادر مكان المشاجرة وزال عنه خطر الاعتداء عليه ، عاد حاملا سيخا من الحديد الى حيث يتواجد الجنى عليه وضربه على رأسه فاضابه ، فإن الحكم يكون صائبا فيما انتهى إليه من انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى ، ولا ينال من سلامته أنه لم يعرض الى كل أقوال الشاهد الأول ، إذ أسقط بعضا منها لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، وأنه لا يشترط فى شهادة كل شاهد أن تكون دالة بذاتها على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٩٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٢)

٧. قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم حصول اعتداء بالفعل من الجنى عليه على المتهم بل يكفى أن يكون قد صدر من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف اسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

(الطعن رقم ٩٢٤٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢)

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفاع الطاعن المشار إليه بوجه الطعن فقال " حيث إنه لما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وإنما يشرع لمنع التعدى أو الاستمرار فيه بحيث إذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يكون لحق الدفاع الشرعى وجود ، وكان الثابت من واقعات الدعوى وما جرى فيها من أحداث بأنه وإن كان الجنى عليه كان فى حالة شجار مع المتهم غير أنه لم يثبت أنه كان فى حالة تعدى على المتهم تبيح للأخير أن يضربه بالسكين على هذا النحو ، ومن ثم فإن ما المتهم على هذا النهج يعد انتقاما من غريمه وليس دفاعا عن النفس مما يستأهل عقابه " ، ولما كان القول بأن اعتداء المتهم على الجنى عليه لم يكن دفاعا بل كان تشفيا وانتقاما لم يرجعه الحكم الى اصوله من أدلة الدعوى ، بل كان مؤدى أقوال الشهود كما حصلت لها الحكم أنه وقعت مشادة كلامية تطورت الى مشاجرة فاستل المتهم سكيناً طعن به الجنى عليه ، وحصل من اعتراف المتهم أن الجنى عليه ومعه آخرين تشاجروا معه بسبب خلاف على العمل ، وقام الجنى عليه بالاعتداء عليه بعضا كما اعتدى عليه مرافقو الجنى عليه بالضرب فاستل سكيناً طعن به الجنى عليه ، وكان القتلون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهما متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى ردع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجهاً إليه ، وكان فى ذات الوقت لا يشترط بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشأة الحق وقيامه ، وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا ، فإن كان ما تقدم ، وكان ما قاله الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى دفع بها الطاعن لا سند له فى الأدلة التى أوردها بل كان مؤدى ما أثبتته من هذه

الأدلة يشير الى احتمال قيام حالة هذا الدفاع أو هو يشير على الأقل الى احتمال التجاوز فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه .

(الطعن رقم ٢٤٨٦٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٩. لما كان الدفاع الشرعى عن النفس لا يجيز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الاعتداء المبيح له درجة من الجسامه بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة - الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التى أوردت حالات الدفاع الشرعى الذى يجيز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع اشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التى ربت عليها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن إثر مناقشة مع الجنى عليها بإادر بإحضار سلاح نارى وأطلق أعيرة نارية على الجنى عليها دون أن ينسب لهما أى أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعى عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس وكان ادعاء الطاعن أن اطلاق النار على الجنى عليها كان بقصد منع تعرض الجنى عليها له فى حيازة أرض التزاع بفرض صحته فيما يتعلق بالمرؤى المدعى به لم يكن لبيح له القتل العمد دفاعا عن المال ، لأن ذلك مقصور فى حالات متحددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ، وليس من بينها التعرض للحيازة أو إذ واجه الحكم ما تمسك به الطاعن من توافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو نفى توافره فى تدليل سائغ له معينه من الأوراق ، فإن النعى ياغفال التعرض لحالة الدفاع الشرعى عن المال يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

١٠. من المقرر أن البحث في تجاوزه حدود الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وإذ نفت المحكمة - على ما سلف بيانه - نشوء هذا الحق أصلا ، فإن النعى عليها عدم بحث أمر تجاوز هذا الحق يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٧ لسنة ٦٧ قى جلسة ١٢/٤/٢٠٠٠)

دفع

١. لما كان الأصل أنه على المحكمة إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى هذا الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى هذا الإكراه في تدليل سائق . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عند رده على دفع الطاعن الأول ببطلان الاعتراف سواء بالاقرار الكتابي أو ما أدلى به بالتحقيقات على نحو ما ذكر ليس من شأنه إهدار ما تمسك به الطاعن من بطلان اعترافه تحت تأثير الإكراه ، ذلك أن الحكم لم يبين مدى انقطاع الصلة بين الاعتراف الذي أقر به الطاعن كتابة عند سؤاله بمعرفة رجال الشرطة وبين الإصابات التي وجدت به وذكر أن محدثها أحد رجال الشرطة وقد سماه بالتحقيقات ، ولا يعصمه من ذلك أن يكون الطاعن قد تنازل عن شكواه ضد من أحدث إصابته إذ أن ذلك لا يعتبر أكثر من تنازله عن اتخاذ الإجراءات القانونية قبل من اعتدى عليه لكنه لا ينف وقوع إكراه عليه ، وكان يتعين على الحكم أن يحصيه ويورد تدليلا سائغا على انقطاع الصلة بينه وبين الاعتراف الذي حرره الطاعن كتابة عند سؤاله بمحاضر الشرطة ، أما وقد نكت عن ذلك ورد بما أورده في مدوناته ، الأمر الذي لا يسوغ به رد ما دفع به هذا فضلا على أن الطاعن وقد دفع ببطلان الاعتراف الكتابي لوقوع إكراه معنوي إذ تعاطى مخدرا قدمه إليه أحد رجال الشرطة ، وكان من المقرر أنه ينبغي في الاعتراف لكي يكون صحيحا يمكن الاستناد إليه أن يكون المتهم قد ادلى به وهو في كامل إرادته ووعيه فلا يجوز الاستناد إلى الاعتراف الذي يصدر من المتهم في حالة فقدان الإرادة كما لو كان تحت تأثير مخدر أو عقار يسلبه إرادته ، ذلك أن الاعتراف هو سلوك إنساني والقاعدة أنه لا يعتبر سلوكا إلا ما كان مجدا مصدرا في الإرادة . لما كان ذلك ، وكان الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره وليد إرادة منعدمة غير واعية وتحت تأثير المخدر هو

من الدفع الجوهري التي يتعين على الحكم أن يواجهها ويقبلها أو يردّها بما ينحسم به أمر هذا الدفع ، أما وقد أغفل ذلك فإنه يكون فوق أخلاله بحق الدفاع قد جاء قاصرا .

(الطعن رقم ٢٠٨٩٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

٢. لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، وكان مفاد هذا النص - على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - أنه يشترط للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه من المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى أن يكون هناك حكم جنائي نهائي في الموضوع بالبراءة أو بالإدانة سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة ، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين ، وإذ نصت المادة ١٢ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، فإن مقتضى هذا الإطلاق أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم لا تكون نهائية إلا بالتصديق عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام صادرة ابتداء أو بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى بناء على أمر سلطة التصديق ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٤ من القانون المشار ذكره من وجوب التصديق على الحكم إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة ، فقد جاء نص المادة ١٢ من القانون المشار إليه بصيغة العموم ، فلا يصح تخصيصه بغير مخصص ، بل ان المادة ١٤ المشار إليها ، إذ أوجبت التصديق على

الحكم الصادر بالبراءة من محاكم أمن الدولة بعد إعادة المحاكمة فقد دلت على أن هذه الأحكام لا تكتسب قوة الأمر المقضى إلا بعد التصديق عليها شأنها في ذلك شأن سائر الأحكام الصادرة من تلك المحاكم ، ولو شاء المشرع غير هذا النظر لما أعوزه النص على أن يصبح الحكم نهائيا بقوة القانون إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى دون تطلب التصديق عليه . مثلما ذهب إليه المشرع في ذات القانون حين نص في المادة السادسة منه على أن قرار المحكمة بالإفراج المؤقت عن المتهم يكون نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية ، فإذا اعترض أحيل الاعتراض الى دائرة أخرى ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - أسيوط - بجلسة الثالث من يونية سنة ١٩٩٥ لم يصبح نهائيا ، لعدم التصديق عليه من السلطة المختصة بذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون غير منه للخصومة ، ولا تكون له قوة الأمر المقضى عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية الماثلة ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٧٣١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المقضى من الطاعنة بعدم جواز نظر الدعوى بقوله " وحيث أنه وعن موضوع الدعوى وعن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة لسنة ٩٠ جنح الجيزة ، ولما كان يشترط لإعمال ذلك الدفع أن تتوافر شروط ثلاثة هي اتحاد الخصوم واتحاد المحل والموضوع واتحاد السبب ، ولما كانت الدعوى لسنة ١٩٩٠ جنح بندر الجيزة عن فاتورة بمبلغ ٢٥٥١,٨٠٠ جنيها ، والفاتورة أو إذن الاستلام موضوع هذه اللجنة بمبلغ ٣٤٧١ جنيها ، مما تكون الدعويين مختلفتين محلا

وموضوعا ويكون الدفع بعد جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة لسنة ١٩٩٠ جنح بندر الجيزة ، قد جاء على غير سند صحيح من الواقع والقانون وتقضى المحكمة برفضه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنعى على أن " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وتوافر الشروط المقررة لها في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات او عدم توافرها وإن كان من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه يتعين أن يكون ما ارتأته من ذلك سائغا في حد ذاته . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع - المثار من المحكوم عليها - بقبولها باستقلال كل من سندی الدعويين عن الآخر دون أن تبين من الوقائع التي أوردتها ما إذا المبلغان المشتبان بالسندين قد سلما الى المحكوم عليه في الوقت نفسه والمكان ذاته أم لا وظروف هذا التسليم ، وما إذا كان الحكم الصادر في الدعوى الأولى نهائيا ، وبذلك جاء الحكم مشوبا بالقصور في بيان العناصر الكافية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يعجز هذه المحكمة عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ابتغاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده مع وحدة الغرض والارتباط ، الأمر الذي يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٨٢٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٥)

٤. لما كان قول الطاعن بأنه كان قاصرا نعيًا منه على إلزامه بالتعويض فمردود بما هو ثابت من محاضر جلسات المحاكمة من أنه لن يدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فيه ، لعدم بلوغه سن الرشد ، وإذا كان هذا الدفع من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٢٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٥. لما كان الأصل أن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، لأنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان تفتيشه وقائيا لحصوله بغير مسوغ من القانون ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان ، فإنه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩٦٧٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٦. من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، كما أنه يتعين على المحكمة أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وكان دفاع الطاعن - بطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة العامة بدلالة ما أثبتته بلوكامين القسم من خروج الضابط والقوة المرافقة له قبل ساعة من صدور الإذن - يعد دفاعا جوهريا إذ قصد به تكذيب شاهد الاثبات ، ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فقد كان لزاما على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجربيه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدحضه إن هى رأت اطراحه أما وقد أمسكت عن تحقيقه واكتفت فى الرد عليه بقالة الاطمئنان لأقوال شاهد الاثبات وأن ما أثبتت فى

دفتر الأحوال مجرد خطأ مادي وأن سائر شواهد الدعوى تقطع بوقوع هذا الخطأ فهو رد غير سائغ لما انطوى عليه من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره فضلاً عن تجهيل الحكم لماهية شواهد الدعوى التي تقطع بوقوع هذا الخطأ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن اخلافه بحق الدفاع مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٨٩٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١)

٧. إذ كان أياً من الطاعنين لم يثر أمام محكمة الموضوع خلو محضر التحريات من بيان سوابق المتحرى عنهما وعمالتهما ومعاونيهما من الصبغة كأساس للدفع بعدم جدية التحريات يضاف الى ذلك أنه لما كانت التحريات وإذن التفتيش للطاعن الأول وآخر غير الطاعنين الثاني والثالث فلا صفة لهذين الآخرين في النعي على الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع ، لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة لاحق لوجود الصفة فيه .

(الطعن رقم ٤٤٩٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٨. إن الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي صوالح خاصة فهو يسقط بعدم إبدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٤٦٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٠)

٩. إذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن دفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الحجز في ١٠ من يونية سنة ١٩٩١ حيث تم تحديد ميعاد البيع في

٢٨ من مارس سنة ١٩٩٢ ، وكان نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات المدنية قد جرى على أن " الحجز يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد وقف باتفاق الخصوم أو بحكم من المحكمة أو بمقتضى القانون " ، فقد دل على أنه إذا لم يتم البيع خلال هذه الفترة دون وقف مبرر الحجز كأن لم يكن بنص القانون دون حاجة الى صدور حكم به فيزول الحجز ونزول الآثار التي ترتبت على قيامه ، ولما كان هذا الجزاء مقرر لمصلحة المدين فإن عليه أن يتمسك به وإلا سقط حقه فيه كما يسقط هذا الحق بالتنازل عن الجزاء صراحة أو ضمنا - وهو بهذه المثابة يفترق عن الدفع بوجوده البطلان التي تشوب الحجز لمخالفة الاجراءات المقررة له أو بيع المحجوزات التي لا مشاحة في أنها لا تمس الاحترام الواجب للحجز مادام يقض ببطلانه من جهة الاختصاص ، وكان دفاع الطاعن على النحو المتقدم هاما وجوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - أن تندفع به مسئولية الطاعن عن الجريمة المسندة إليه ، بما كان يوجب على المحكمة أن تعرض له وتمحص عناصره بلوغا الى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لهذا الدفاع فإنه يكون فوق قصوره في التسبب منظويا على الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢١٧٥٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣١)

١٠. من المقرر إن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه ، فإذا ما أطرحت تعين أن تقيم ذلك على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ١٢٤٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

١١. من المقرر إن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ، ولها أن تأخذ

به متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد ابتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

١٢. الدفع ببطلان التوقيع على المستند لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه فإذا ما أطرحتة تعين أن تقيم ذلك على أسباب سائغة .

(الطعن رقم ٩٢٨١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٥)

١٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد القبض والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع القبض والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذ منها بالأدلة السائغة التى أوردتها .

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

١٤. الدفع بعدم ارتكاب الجريمة مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم .

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

١٥. من المقرر أن حق المتهم فى الدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم ييده بجلسة المعارضة ، وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يحضر ولم يدفع ببطلان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسات المحددة لنظر الاستئناف فإنه لا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون منعه فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٢٤)

ذبح ماشية

١. من المقرر أن حالة الضرورة التي عدها الشارع سببا من أسباب امتناع المسؤولية الجنائية والتي يتذرع الطاعن بتوافرها في حقه عند ذبحه الحيوان بالمخالفة لأحكام القانون - ينبغي لتوافرها أن يكون ثمة خطر محقق بالنفس ، وكان الحظر الذي يهدد المال مهما بلغ قدره من الجسامة لا يوفر حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٢٣٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤/١١/١٩٩٩)

٢. يكفي لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة ذبح الإناث من الأبقار والجاموس والأغنام التي لم يصل غموها الى الحد القانوني أن تبين المحكمة فيه نوع الماشية التي ثبت ذبحها وجنسها ، وأنها محلية - غير مستوردة - ولم تستبدل جميع قواطعها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الماشية المذبوحة والمضبوطة لدى الطاعن أنثى جاموس بلدية غير مستبدلة لأى من وقاطعها ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة ذبح أنثى جاموس لم يصل غموها الى الحد القانوني .

(الطعن رقم ٢٢٢٣٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٤/١١/١٩٩٩)

٣. لما كانت المادة ١٣٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أنه " لا يجوز في المدن والقرى التي يوجد بها أماكن مخصصة رسميا للذبح أو مجازر ذبح أو سلخ الحيوانات المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر المعدة لذلك " ، وكانت المادة ١٤٣ مكررا من هذا القانون قد نصت على أن يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وأحكام المادة ١٣٦ والقرارات الصادرة تنفيذا لهما بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة ، وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد

على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين بحكم بمصادرة المضبوطات. لحساب وزارة الزراعة وتغلق المحال التجارية التي تذبح أو تضبط أن تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر في المرة الأولى وتغلق نهائيا في حالة العود ، وكان مفاد هذين النصين أنه يشترط لوقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ سالفه الذكر أن تكون اللحوم مخصصة للاستهلاك العام ، وأن تكون بالمدينة أو القرينة التي وقع الذبح فيها أماكن مخصصة للذبح أو مجازر ، كما أن مناط الحكم بعقوبة الغلق أن يكون المحل الذي يحكم بإغلاقه محلا تجاريا وأن تكون اللحوم المخالفة قد ذبحت أو ضبطت أو تباع فيه .

(الطعن رقم ١٠٨٥٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٦/٤/٢٠٠٠)

رابطة السببية

١. لما كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوافر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ويكفى أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم - وهو ما تحقق في واقعة الدعوى - وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي الى ما انتهى إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما تعديا على المجنى عليه بالضرب الأيدي وبالسب وأنه قد توفى أثر ذلك ، ودل على توافر رابططة السببية بين الفعل المسند للطاعنين ووفاة المجنى عليه بما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن ما صاحب واقعة الاعتداء على المجنى عليه من انفعال نفسى ومجهود جسمانى قد أدى الى تنبيه العصب السمبتاوى مما ألقى عبثا اضافيا ، جسيما على حالة القلب والدورة الدموية التى كانت متوترة بالحالة المرضية المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى أفضت الى الوفاة ، فإذن في ذلك ما يحقق مسئوليتهما في صحيح القانون عن هذه النتيجة التى كان من واجبهما أن يتوقعا حصولها .

(الطعن رقم ١٢٥٩٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٢. من المقرر أن الجاني في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ، ولو كانت عن طريق غير

مباشر ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض الجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الوجه يضحى غير قويم .

(الطعن رقم ١٢٥٩٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٩)

٣. من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله ، إذ ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهى إليه .

(الطعن رقم ٢٥٢٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩/٩/١٩٩٩)

٤. لما كان الحكم المطعون قد أ طرح الدفع بانقطاع رابطة السببية بين اصابة الجنى عليه ووفاته بقوله " إن الثابت أن المتهم هو الذى أحدث اصابة الجنى عليه عندما ضربه بالسيخ الحديدى على رأسه ، وأن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن اصابة الجنى عليه بيسار الرأس حيوية حديثة رضية حدثت من المصادمة بجسم صلب راض محدود وذا ثقل نوعا ، وتعزى وفاته الى هذه الاصابة بما أحدثته من كسر منخفض بقوة الجمجمة أحد نزيف دموى خارج الأم الجافية ضاغطا على المخ والمراكز الحيوية وصدمة " ، وكان الواضح من السياق المتقدم أن الحكم استظهر قيام علاقة السببية بين اصابة الجنى عليه التى أوردها تفصيلا عن تقرير الصفة التشريحية ، بما ينفى انقطاعها بسبب الإهمال فى العلاج على نحو ما يزعم الطاعن ، ومن ثم فإن منعه فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٩٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٩٩)

٥. من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل والإصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.

(الطعن رقم ٤٠٢٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠)

٦. من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية بنفرد قاضي الموضوع بتقديرها فلا يجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه في هذا الشأن على اسباب تؤدي الى ما انتهى إليه ولا يقدح في ذلك ما يثيره الطاعن من اصابة الجنى عليه بإصابات أخرى تسببت في أحداث الوفاة ، إذ يكفي لمساءلة الطاعن كفاعل أصلي أن يثبت الحكم أن الاعتداء الذي وقع منه على الجنى عليه بقصد قتله قد ساهم في إحداث الوفاة .

(الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٧/٢/٢٠٠٠)

٧. وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنان بإحداث عاهة مستديمة بالجنى عليه قال " أنه في يوم بدائرة مركز وأثناء توجه الجنى عليه الى مسكنه تعدى عليه المتهمان ، بأن ضربه الأول بحديدة والثاني ببلطة على رأسه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة وهي فقد عظمى بالعظمة الجدارية اليمنى يستحيل برؤها وتقدر نسبتها بنحو ٢٠% واستند الحكم في إدانة الطاعنين على أقوال الجنى عليه وشاهد الإثبات والتقرير الطبي الشرعي ثم أورد محصل شهادة الشاهدين واقتصر فيما نقله عن التقرير الطبي بأنه تضمن وجود عاهة برأس الجنى عليه من جراء إصابته وتقدر نسبتها بنحو ٢٠% دون أن يبين ماهية هذه الإصابة وأى من الطاعنين هو الذي أحدثها بالجنى عليه وتطورها وسبب أحداثها والآلة المحدث لها وما أدت إليه من

واقع الدليل الفنى المستفاد من التقرير الطبى الشرعى حتى يبين منه وجه الاستشهاد به على اداة الطاعن . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنين وبين العاهة التى تخلفت بالجنى عليه ، ولذا فقد جاء قاصرا متعينا نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٠١٩٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٧)

رجال السلطة العامة

١. لئن كان لرجل الشرطة - فضلا عن دوره المعاين للقضاء بوصفه من الضبطية القضائية والذي يباشره بعد وقوع الجريمة وفقا لما نظمه قانون الإجراءات الجنائية - دورا آخر هو دوره الإداري المتمثل في منع الجرائم قبل وقوعها حفظا للأمن من البلاد ، أى الاحتياط لمنع وقوع الجرائم ، مما دعا المشرع الى منح رجل الشرطة بعض الصلاحيات في قوانين متفرقة كطلب إبراز بطاقات تحقيق الشخصية أو تراخيص المركبات المختلفة للاطلاع عليها أو الدخول الى المحال العامة والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وما شاكل ذلك ، بيد أن هذه الصلاحيات ليست حقا مطلقا من كل قيد يباشره رجل الشرطة دون ضابط ، بل هو مقيد في ذلك بضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري ، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع من منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصف عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة ، ومن ثم فلا يصح في القانون أن يقوم رجل الشرطة في سبيل أداء دوره الإداري الذي نص عليه في قانون المرور من الاطلاع على تراخيص المركبات أن يعد كينا يستوقف فيه جميع المركبات المارة عليه دون أن يضع قائدها نفسه موضع الشبهات بسلوك يصدر عنه اختيارا ، ولا يصح لرجل الشرطة أن يستوقف كل المارة في طريق عام ليطلع على بطاقة تحقيق شخصية كل منهم ما لم يضع الشخص نفسه باختياره موضوع الريب والشكوك ، لأن في استيقاف جميع المارة أو المركبات عشوائيا في هذه الكمائن إهدار لقريئة البراءة المفترضة في الكافة وينطوي على تعرض لحرية الأفراد في التنقل المقرر في الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور والقول بغير ذلك يجعل من النص الذي رخص له في الاطلاع على تراخيص المركبات أو بطاقات تحقيق

الشخصية مشوبا بعيب مخالفة الدستور وهو ما يتره عنه الشارع ، إلا أن تكون جريمة معينة وقعت بالفعل ويجرى البحث والتحري عن فاعلها وجمع أدلتها فيكون له بمقتضى دوره كأحد رجال الضبطية القضائية أن يباشر هذه الصلاحيات مقيدا في ذلك بأحكام قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن ضابط الواقعة والقوة المرافقة له وجميعهم من رجال الشرطة السريين قد كمنوا - في سبيل أداء دورهم الإدارى - في طريق عام متخفين عن المركبات القادمة في الطريق وخرجوا فجأة لاستيقاف الدراجة البخارية دون أن يصدر عن أحد راكبيها ما يثير الريبة والشك في وقوع جريمة ما فإن استيقافهما على هذا النحو يتسم بعدم المشروعية وينطوى على انحراف بالسلطة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن محاولة قائد الدراجة البخارية الاستدارة - في ظروف هذه الدعوى - عند خروج مجموعة من الأشخاص بملابسهم المدنية لقطع الطريق عليهما ومطالبتهما بالتوقف ليس من شأنه أن يوحى الى ضابط الواقعة بقيام أمارات أو دلائل كافية على ارتكاب أى من المتهمين لجريمة حتى يسوغ له استيقافهما أو القبض عليهما بغير إذن من السلطة المختصة قانونا بل من شأنه أن يوحى الى الطاعن والمتهم الآخر بأن خطرا مجهولا يترصد بهما فيصح منهما الاستدارة بدراجتهما البخارية ومحاولة القوار دون أن يكون في ذلك ما يثير الريب في مسلكهما ، ومن ثم لا يصح استيقافهما خاصة وأن الكمين الذى أعده ضابط الواقعة مشوب بالانحراف في استعمال السلطة على نحو ما تقدم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الاجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى لا يوجد فيها من

دليل سواء ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن والمحكوم عليه الآخر اذلى قضى بعدم قبول طعنه شكلا لوحدة الواقعة ولا اتصال وجه الطعن به عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ ، والمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وبمصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٩ .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٥)

رد

١. لما كان جزاء الرد المنصوص عليه في المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة إلا أنه في حقيقته لم يشرع للعقاب أو الزجر ، وإنما قصد به إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن ماله الذي اضاعه المتهم عليها ، ومؤدى ذلك أن كلما تعدد المحكوم عليهم بالرد في احدى الجرائم المنصوص عليها بالمادة المذكورة كانوا متضامنين في الالتزام به ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين الحكم نصيب كل منهم فيما يجب رده وذلك عملاً بالمادة ٦٩ من القانون المدني ، كما أن هذا الجزاء يوقع بمقدار ما اختلسه المتهم أو حصل عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بإلزام الطاعن الأول برد المبالغ المستولى عليها بالتضامن مع من ساهم معه في الاستيلاء عليها من الطاعنين فتكرر بذلك القضاء بالرد على نحو يتجاوز مقدار المبالغ المستولى عليها مما يعيب الحكم بمخالفة القانون في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه أغفل القضاء على الطاعنين بالغرامة والرد المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، إلا أنه لما كان الطاعنون هم بالمحكوم عليهم ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، لما في ذلك من إضرار بالمحكوم عليهم ، إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده .

(الطعن رقم ١٢٤٣٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٣)

٣. الحكم برد المال المستولى عليه بغير حق لم يشرع للعقاب أو الزجر وإنما قصد به إعادة الحال الى ما كان عليه قبل الجريمة ، وتعويض الجنى عليه عن ماله الذي

أضاعه المتهم عليه ، إلا أنه من ناحية أخرى يتضمن معنى العقوبة على اعتبار أنه لا يجوز الحكم به إلا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحكمة تحكم به من تلقاء نفسها من غير توقف على الادعاء المدني به .

(الطعن رقم ١٩٦٢٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

٤. جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذمة المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٢٩٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١)

٥. الأصل أن الرد هو بمثابة تعويض وليس عقوبة وعند تعدد المحكوم عليهم يتعين الحكم عليهم بالرد متضامنين اعمالا لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

رشوة

١. من المقرر أن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، أو أخذه أو قبوله وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، ولم يكن تسلم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه .

(الطعن رقم ٢٧٩٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٢)

٢. لما كانت جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله سواء كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه حقا أو غير حق ولا يستطيعه الموظف لأن التنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ، ولأن الشارع سوى في نطاق جريمة الرشوة بما أستنه في نصوصه التى استحدثتها بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم منه ، حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وإذ هو يجمع بين اثنين هما الاحتيال والارتشاء ، وإذ استخلص الحكم أن الطاعن قد طلب لنفسه وأخذ عطاء من المجنى عليه لإعفائه من الضرائب العقارية التى زعم بأنها مستحقة على العقار المملوك له ، إخلالا من الطاعن بواجبات وظيفته ، فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى دين الطاعن بها ، ولا يؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقا مادام أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن .

(الطعن رقم ١٩٠٤١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١١)

٣. لما كان من المقرر قانونا أن لمأمورى الضبط القضائي - إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة العامة بتسجيل الأحاديث - في الجرائم التى يجيز فيها القانون للنيابة

العامة إصدار مثل ذلك الإذن ، كالأشأن في جريمة الرشوة عملا بالمادة ٢/٧ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكمة أمن الدولة - أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض من الإذن دون أن يلتزموا في ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون . لما كان ذلك ، وكان تسجيل الأحاديث في هذه الدعوى مأذونا به قانونا ، فلا تثريب على مأمور الضبط إن هو استمع الى الأحاديث المسجلة مادام أنه قد رأى أن ذلك الاستماع ضرورى لاستعمال اجراءاته وهو على بينة من أمره ، ويكون ما يثبته الطاعن في هذا الصدد غير قويم .

(الطعن رقم ٢١٤٥٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٤. لما كان من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة وألا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرشئ متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف المتهم قد قبله على أنه جدى منتويا العبث بمقتضيات وظيفة لمصلحة الراشى أو غيره ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذى سعى بنفسه الى المبلغ وطلب منه مبلغ الرشوة وقدمه إليها بناء على الاتفاق الذى جرى بينهما ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزل الى مقارفة جريمة الرشوة ، وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة ، وإذا كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا لإدانة الطاعن بجريمة الرشوة ، فإن ما يثبته عن القول بأن المبلغ هو الذى خلق الجريمة لا يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٢١٤٥٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٩)

٥. لما كانت المادة ١٠٧ من قانون العقوبات تنص على أنه " يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرشئ أو الشخص الذى عينه لذلك أو علم به ، ووافق عليه أيا كان اسمها أو نوعها وسواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية " ، فإن مفاد هذا النص ، أن الفائدة التى يحصل عليها المرشئ ليست

قاصرة على الأمور المادية فقط ، وإنما يدخل فيه أيضا - وطبقا للنص - الفائدة غير المادية التي تشمل الجوانب المعنوية سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة ، التي يدخل فيها المتع الجنسية أيا كانت صورها والتي تجردت من صفة المشروعية . يدل على ذلك أن التعبير الوارد في النص جاء مطلقا وذلك في قوله عن الفائدة " أيا كان اسمها أو معناها " ، بل اضاف في وصفها قوله " سواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية " ، وإذا كان الأمر كذلك ، فإن طلب الطاعن من المتهم الثانية موافقتها لقاء إفشائه لها بموضوع الامتحان وقد تم ذلك - فإن مقابل الرشوة يكون قد تحقق في الواقعة ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من أن العلاقة الجنسية لا تصلح لأن تكون منفعة مقابل الرشوة غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٨٣٣ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٣)

٦. إن جريمة عرض الوساطة في رشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات - والتي لا يتعد عمل الجاني فيها العرض - تتحقق بتقديم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لحي الغير في الارتشاء بمعنى أن عرض الوساطة يأتي من تلقاء نفس العارض ، وإن هذه الجريمة بهذا الحسبان ذات كيان خاص مغاير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات والتي تعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشي في جريمة الرشوة التي تنعقد بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتشي ولا يتبقى بعد ذلك الى اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ ، ومن ثم يكون الوسيط في الجريمة الأخيرة عاملا من جانب الراشي أو المرتشي وإزاء اختلاف طبيعة الفعل المكون لكل من الجريمتين المشتر إليهما فقد كان لزاما على محكمة الجنايات قبل تعديلها التهمة المسندة الى الطاعن من جريمة التوسط بين المبلغ ومتهم آخر في طلب الرشوة ، الى جريمة عرض الوساطة فيها على المبلغ وإدانته بالوصف الجديد ، أن تلفت نظر الدافع

الى هذا التعديل في التهمة والذي يتضمن تغييرا في كيانها المادة ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها وفق الوصف الجديد يكون باطلا للإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أورد في مقام الإدانة أنه ثبت لديه أن الطاعن قد قبل الوساطة لأن الحكم أثبت أن الطاعن هو الذى عرضها على المجنى عليها مما ينفي أن الأخير طلب وساطته ولا يساغ أن يكون قصد الحكم أن المتهم الأول هو الذى عرض عليه الوساطة وأن الطاعن قبلها ، لأن الحكم نفى ذلك في مدوناته واقام قضاءه ببرائة المتهم الأول رئيس المحكمة استنادا الى أنه لم يعلم بأمر هذه الوساطة وهو ما لا يتصور معه أن يكون قد عرضها .

(الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧. إذ كان الحكم الحكم وهو بصدد التدليل على علم الطاعن بالسبب الذى من أجله تسلم المبلغ المضبوط قد أورد أن المحكمة " وقد اطمأن وجدانها بصحة ما اسند الى المتهمين دون ما تعويل على ما ساقه المتهم الثالث (الطاعن) من أقوال على عدم علمه بسبب أداء الراشى للمبلغ المضبوط معه ذلك أنه فضلا عما أقرت بها المتهمة الثانية في سياق أقوالها في تحقيقات النيابة من إفصاحها عن مسعاها في طلب الرشوة وتحييده مسعاها في هذا الشأن ، فإن ما مسلكه والبادى بإعطاء رقم حسابه للمتهم الأول والذي تخلله محاولة اتصال بالراشى في تليفونه خارج البلاد وما لجأ إليه مشاركة مع المتهم الأول من محاولات ستر نشاطها في طلب الرشوة التى تحدد إليه مشاركة مع المتهم الأول من محاولات ستر نشاطها في طلب الرشوة التى تحدد المتهم الثالث لاستلامها بدءا بالإيداع في حسابه البنكى وانتهاء باستلامها نقدا وما تلا ذلك من عرض المتهم الأول رزمة من أوراق فئة المائة جنيه التى سلمها له عليه وهو عرض يرد محمولا على ما تقدم من شواهد كاشفا بغير لبس عن دوره في استلام الرشوة إذ يحمل دلالة

اختصاصه بجزء مما جرى تحصيله من الرشوة مقابل دوره في هذا التحصيل وهي أمور تحمل أدلة تطمئن معها المحكمة الى توافر علمه بسبب تحصيل المبالغ وأنه متاح تحصيل رشوة مما انصرف إليه خطاب الشارع في المادة ١٠٨ مكررا من قانون العقوبات " ، ، وكان هذا الذي أورده الحكم يستقيم به التدليل على ثبوت القصد الجنائي في حق الطاعن وتوافر علمه بالسبب الذي من أجله تسلم المبلغ المضبوط فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في مسألة واقعية تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادامت تقيمها على ما ينتجها .

(الطعن رقم ٣٢٢١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٨. لما كان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان ما خلص إليه الحكم من تبرئة الطاعن من جرائم التزوير في أوراق رسمية ، واستعمال تلك الأوراق مع علمه بتزويرها لا يتعارض البتة مع توافر أركان جريمة عرض الرشوة التي أثبتها الحكم في حق الطاعن كما هي معرفة بع في القانون لاختلاف الرغبتين سالفتي الذكر عن جريمة عرض الرشوة في عناصرها القانونية وتميزها عنهما ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالجريمة الأخيرة يكون قد صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٩. من المقرر أيضا أن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل أو أخذه أو قبوله ، ولا تتوقف على تنفيذ المرتشى الغرض من الرشوة بالفعل باعتباره ليس ركنا في الجريمة . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه مجرد عضو في الجهة المنوط بها الاشراف على أعمال المبلغ وأنه قسام بعملية الإشراف بمجدية ، وأن ما حصل عليه منه ، وما طالبه به كان مقابل

أعمال أداها له ومصاريف فحص العينات ودين أداه عنه - وقد عرض له بحكم وأطرحه بما يسوغه - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣٠٠٥٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

١٠. لما كانت جريمة عرض الوساطة في رشوة - والتي لم يتعد عمل الجاني فيها العرض - والمنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات والتي تتحقق بتقدم الجاني الى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الإرشاء بمعنى أن عرض الوساطة يأتي من تلقاء نفس العارض وأن هذه الجريمة بهذا الحسبان ذات كيان خاص يفاير جريمة الوسيط في الرشوة والمنصوص عليها في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، والتي تعاقب الراشي والوسيط بالعقوبة المقررة للمرششي في جريمة الرشوة التي تنعقد بالاتفاق الذي تم بين الراشي والمرششي ، ولا ينبغي بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا بالاتفاق ، وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ ، ومن ثم يكون الوسيط في الجريمة الأخيرة عاملا من جانب الراشي أو المرششي ، وإزاء اختلاف طبيعة الفعل المكون لكل من الجريمتين المشار إليهما فلقد كان لزاما على محكمة الجنايات قبل تعديلها التهمة المسندة إلى الطاعن من جريمة التوسط بين المبلغ ومنهم آخر في طلب الرشوة - الى جريمة عرض الوساطة فيها على المبلغ وإدانتها بالوصف الجديد - ان تلفت نظر الدفاع الى هذا التعديل في التهمة ، والذي يتضمن تغييرا في كيانها المادي ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها وفق الوصف الجديد يكون باطلا للإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والاعادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أورد في مقام الإدانة إن ثبت لديه أن الطاعن قد قبل الوساطة لأن الحكم أثبت أن الطاعن هو الذي عرضها على المجنى عليه ، مما ينبغي أن الأخير طلب وساطته ، ولا يساغ أن يكون قصد الحكم أن المتهم الأول هو الذي عرض عليه الوساطة وأن الطاعن قبلها - لأن الحكم نفى ذلك في مدوناته

واقام قضاءه فى براءة المتهم الأول رئيس المحكمة استنادا الى أنه لم يعلم بأمر هذه الوساطة ، وهو ما لا يتصور معه أن يكون قد عرضها .

(الطعن رقم ١٠٥٥٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

١١. من المقرر أنه لا يلزم فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوه هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له - أيهما - بتنفيذ الغرض كم الرشوة.

(الطعن رقم ٣٠٠٥٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

١٢. إن الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد عدد صور الرشوة على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة الى الموظف ومن فى حكمه بامتناعه عن عمل الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عيب يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف وسلوك ينتسب الى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سند قويم وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدولا عاما أوسع من اعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث يشمل أمانة الوظيفة ذاتها فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ، فإذا تقاضى الموظف جعلاً عن هذا الإخلال كان فعله ارتشاء وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطب من الموظف أداؤها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون لها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشى قد اتجر معه على هذا الأساس ، كما لا يشترط فى جريمة الرشوة

أن يكون الموظف المرشو والذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٢٠٥٠٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

١٣. من المقرر أن توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب الرشوة من أجله من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر اختصاص الطاعن - بصفته مهندسا بالإدارة الهندسية لمجلس مدينة باستخراج رخص المحلات العامة ورد على دفاعه بنفى اختصاصه في هذا الشأن وفنده بقوله " وعن الدفع بانتفاء اختصاص المتهم بقالة عدم وجود دليل على ذلك فإنه دفع غير سديد ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال الشاهد - رئيس الإدارة الهندسية بمجلس مدينة وكذا رئيس مجلس المدينة أن المتهم مختص باستخراج رخص المحلات العامة بالإضافة الى الإشغالات والتنظيم فضلا عن ان الاختصاص قد يتم تحديده شفويا وليس كتابة كما أن أقوال المتهم بالتسجيلات تؤكد أنه مختص باستخراج رخص المحلات العامة ، وأنه تعامل مع المبلغين على هذا الأساس المؤيد بواقع العمل فعلا ، ومن ثم يكون ذلك النعى قد جانب صحيح الواقع والقيانون " ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتحقق به الاختصاص الذي يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة كما استظهر الحكم المطعون فيه إخلال الطاعن بواجبات الوظيفة أخذا مما شهد به المبلغان وشهود الواقعة وتفريغ أسطرة التسجيلات والأوراق والمستندات التي ضبطت لديه ودانه على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويستقيم به الرد على دفاع الطاعن .

(الطعن رقم ٢٠٥٠٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

١٤. إن النص في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات على أنه " من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف عام ، فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائتي جنيه " ، وكان من المقرر قانونا أن المقصود بغير الموظف العام المعروض عليه الرشوة في مفهوم هذا النص هم المستخدمون في المشروعات الخاصة الذين يخضعون لتبعية رب العمل في الرقابة والتوجيه والالتزام من جانب المستخدم بالخضوع لهذه السلطة ، فإنه يخرج عن هذا المفهوم المحامي صاحب العمل الذي لا يخضع لهذه السلطة - من موكله - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - فإن فعل عرض المطعون ضده لبلع نقدي على المحامي للامتناع عن أداء أعمال مهنته هو الاستشكال في الحكم الصادر في غير صالح موكله يكون بمنأى عن التجريم استنادا الى النصوص المنظمة لعرض الرشوة وعدم قبولها كما وردت بقانون العقوبات وهو ما يلتقي مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في نتيجته من القضاء ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية ، ويكون الطعن لذلك قد جاء على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ١٥٩٠٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٣/١١/٢٠٠٠)

١٥. وكان من المقرر أن جريمة الرشوة تقع تامة بمجرد طلب الموظف الجعل او أخذه أو قبوله إلا أن الطلب الذي يعتد به ويتحقق به مدلوله القانوني وتقع به الجريمة تامة هو ذلك الطلب الذي يصل الى علم الراشي أو صاحب الحاجة أما قبل ذلك فإنه لا يعدو أن يكون مجرد بدء في التنفيذ يقف بالجريمة عند حد الشروع .

(الطعن رقم ٣٢٥٢٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩/٥/٢٠٠٢)

رقابة إدارية

١. البين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصرى أن النيابة الإدارية كانت تتكون من قسمين هما قسم الرقابة وقسم التحقيق على ما أفصحت عنه المادة الثانية من القرار بقانون سالف الإشارة بما مفاده أن الرقابة الإدارية كانت جزء من النيابة الإدارية إلا أنه بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية حدد فيه اختصاصات الرقابة الإدارية كما جاءت المادة الرابعة من القرار قانون سالف الإشارة محددة مجال عمل الرقابة الإدارية بنصها على أنه " تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومة وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالاً عامة ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " ، ولقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار بقانون عن مناسبة إصداره بقولها " نظرا لازدياد تبعات الرقابة الإدارية فقد رأى تحقيقا للصالح العام فصلها عن النيابة الإدارية ، حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها على الوجه المرغوب فيه " . لما كان ذلك ، وكان مبدأ الشرعية وسيادة القانون هو أسس الحكم فى الدولة طبقا لنص المادة ٦٤ من الدستور وهو مبدأ يوجب خضوع سلطات الدولة للقانون والتزام حدوده فى كافة أعمالها وتصرفاتها بما يصون للشرعية بنيانها ، وأن استقلال القضاء وحصانته صمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، على ما نصت عليه المادة ٦٥ من الدستور ، وكان الدستور القائم قد قسم سلطات الدولة الى ثلاث سلطات هى التشريعية والتنفيذية والقضائية ونص فى المادة ١٥٣ منه فى الفصل الثالث من الباب الخامس تحت مسمى السلطة التنفيذية على أن " الحكومة هى

الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة" ، بينما نص في المادة ١٦٥ وما بعدها في الفصل الرابع من الباب الخامس تحت مسمى السلطة القضائية على أن " السلطة القضائية مستقلة " ونصت المادة ١٦٨ على أن " القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا ليس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون واجب التطبيق ، وكان البين من نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية سالف الإشارة في صريح لفظه وواضح دلالة أن المشرع حدد الأوصاف التي يتعين بها الأشخاص المقصودين بهذا الخطاب والشروط التي تعين الوقائع التي ينطبق عليها هذا الخطاب ، ومن ثم فإن قانون الرقابة الإدارية القائم قد حدد الأشخاص الذين تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها بالنسبة لهم - دون غيرهم - وأنه ينطبق على فئة من الأفراد معينة بأوصافها لا بذواتها هم موظفي الجهاز الحكومي وفروعه وهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأي وجه من الوجوه . لما كان ذلك ، وكان رجال السلطة القضائية - طبقا للدستور - ليسوا من موظفي الجهاز الحكومي وفروعه ونص الدستور في المادة ١٦٨ منه على أن القانون ينظم مساءلتهم تأديبيا ، وجاء قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ونص في المادة ٦٧ منه على أن رجال القضاء غير قابلين للعزل ، ونص في الفصل التاسع من الباب الثاني على كيفية مساءلة القضاة تأديبيا في المواد من ٩٣ الى ١١٥ ،

ومفاد ما سلف إيراده أن القضاة ليسوا فوق المساءلة وإنما حدد الدستور والمشرع هذه القواعد حرصا على استقلال القضاء وحصانته ومواجهة الكيدية وخطر التعسف أو التحكم مما يعصف بمبدأ استقلال القضاة ويفرغ الحصانة القضائية من مضمونها . لما كان ما تقدم ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية طبقا لنص قانونها القائم مقصور على موظفي الجهات المبينة بنص المادة الرابعة من القانون وانحسار اختصاصها عن الكشف عن المخالفات التي تقع من القضاة أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها والتي تخضع للقواعد المنصوص عليها في قانوني السلطة القضائية والاجراءات الجنائية ، ويؤكد هذا النظر أن اختصاصات الرقابة الإدارية - عدا الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين والتي نصت عليها المواد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ من قانون إعادة تنظيمها - تتمثل في بحث وتحري أسباب القصور في العمل والانتاج وكشف عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية ، وبحث الشكاوى التي يقدمها المواطنين وبحث مقترحاتهم فيما يعن لهم بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل ، وبحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار ، وطلب وقف الموظف أو ابعاده عن أعمال وظيفته بناء على قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ورفع تقاريرهم متضمنة تحرياتا وابعادها ودراساتها ومقترحاتها الى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ، وحق التحفظ على أية ملفات من الجهة الموجود فيها ، كل هذه الاختصاصات تكشف وتقطع بجلاء لا لبس فيه ولا فيه أو غموض على ان اختصاصات الرقابة الإدارية سالفة البيان صالحة للإعمال على الجهاز الحكومي وما يلحق به من هيئات عامة ومؤسسات عامة وفقا لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه لا يتأتى في منطق العقل ممارسة الرقابة الإدارية لهذه الاختصاصات بالنسبة لأعمال السلطة القضائية والتي

قوامها نظر أقضية الأفراد والفصل فيها بأحكام قضائية حدد المشرع طرق الطعن فيها .

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

٢. لما كان من المقرر أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون واجب التطبيق ، وكان البين من نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية سائلة الإشارة في صريح لفظه وواضح دلالة أن المشرع حدد الأوصاف التي يتعين بها الأشخاص المقصودين بهذا الخطاب والشروط التي تعين الوقائع التي ينطبق عليها هذا الخطاب ، ومن ثم فإن قانون الرقابة الإدارية القائم قد حدد الأشخاص الذين تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاً بالنسبة لهم - دون غيرهم - وأنه ينطبق على فئة من الأفراد معينة بأوصافها لا بذواتها هم موظفي الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأي وجه من الوجوه . لما كان ذلك ، وكان رجال السلطة القضائية - طبقاً للدستور - ليسوا من موظفي الجهاز الحكومي وفروعه ونص الدستور في المادة ١٦٨ منه على أن القانون ينظم مساءلتهم تأديبياً ، وجاء قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، ونص في المادة ٦٧ منه على أن رجال القضاء غير قابلين للعزل ، ونص في الفصل التاسع من الباب الثاني على كفاية مساءلة القضاة تأديبياً في المواد من ٩٣ إلى ١١٥ ، ومفاد ما سلف إيراد أن القضاة ليسوا فوق المساءلة وإنما

حدد الدستور والمشرع هذه القواعد حرصاً على استقلال القضاء وحصانته ومواجهة الكيدية وخطر التعسف أو التحكم مما يعصف بمبدأ استقلال القضاء ويفرغ الحصانة القضائية من مضمونها . لما كان ما تقدم ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية طبقاً لنص قانونها القائم مقصور على موظفي الجهات المبينة بنص المادة الرابعة من القانون وانحسار اختصاصها عن الكشف عن المخالفات التي تقع من القضاة أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم أو بسببها والتي تخضع للقواعد المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية والاجراءات الجنائية ، ويؤكد هذا النظر أن اختصاصات الرقابة الإدارية – عدا الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين والتي نصت عليها المواد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ من قانون إعادة تنظيمها – تتمثل في بحث وتحري أسباب القصور في العمل والانتاج وكشف عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية ، وبحث الشكاوى التي يقدمها المواطنين وبحث مقترحاتهم فيما يعن لهم بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل ، وبحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار ، وطلب وقف الموظف أو ابعاده عن أعمال وظيفته بناء على قرار من رئيس مجلس الوزراء ورفع تقاريرهم متضمنة تحريات وأبحاثها ودراساتها ومقترحاتها الى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ، وحق التحفظ على أية ملفات من الجهة الموجودة فيها ، كل هذه الاختصاصات تكشف وتقطع بجلاء لا لبس فيه أو غموض على أن اختصاصات الرقابة الإدارية سائلة البيان صالحة للأعمال على الجهاز الحكومي وما يلحق به من هيئات عامة ومؤسسات عامة وفقاً لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه لا يتأتى في منطق العقل ممارسة الرقابة الإدارية لهذه الاختصاصات بالنسبة لأعمال السلطة القضائية والتي وقامها نظر أقضية الأفراد والفصل فيها بأحكام قضائية حدد المشرع طرق

الطعن فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ا طرح هذا الدفع بقوله " وعن الدفع بعدم ولاية الرقابة الإدارية بالنسبة لمراقبة رجال القضاء ، لأن اختصاصها يقتصر على العاملين المدنيين بالدولة ولأن القضاء سلطة مستقلة بنص الدستور ، فإن هذه الدفع مردودة بأنه وفقا للقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته فإن الرقابة الإدارية تختص بالكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها (مادة ٢ فقرة ج) ، وطبقا للمادة الثامنة من ذات القانون يجوز للرقابة الإدارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك ، ووفقا للمادة التاسعة من القانون المشار إليه للرقابة الإدارية أن تجرى تفتيش أشخاص ومنازل العاملين المنسوب إليهم المخالفات بعد الحصول على إذن من رئيسها أو من النيابة العامة ، وتأسيسا على ذلك ، فإن الدفع بعدم ولاية الرقابة الإدارية في مراقبة القضاة يغدو لا أساس له قانونا ، سيما وأن قانون السلطة القضائية لا يوجد به نص يمنع تطبيق هذه النصوص عليهم في الحدود المنصوص عليها بها ، وبمراعاة استئذان مجلس القضاء الأعلى فيما نص عليه القانون ، وأن استقلال القضاء لا يمنع خضوعه للقانون وأنه لا سند لما اتاره الدفاع من أن الرقابة الإدارية تقتصر على العاملين الخاضعين لقانون العاملين بالدولة فقط " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم هو جهاد في غير عدو إذ أنه لم يواجه الدفع البتة وانحصر فقط في سرد سلطات ومكنات أعضاء هيئة الرقابة الإدارية حيال من يختصون بالكشف عن مخالفتهم وهو أمر لم يثره الدفاع عن الطاعنين أو يجادلوا فيه ، وإذ سوغ الحكم تصدى أعضاء الرقابة الإدارية للكشف عن الجرائم والمخالفات التي تقع من القضاة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وأن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - في مجال رده على هذا الدفع - من أن المادة الثامنة من

قانون الرقابة الإدارية خولت لها اجراء التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك ، فإنه فضلا عن عدم تعلقه بالرد على الدفع المشار فإنه مردود بأن هذا النص قد نسخ بقوة الدستور الذى نص فى المادة ٤٥ منه على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون والمراسلات البريدية والبرقية والمخاتات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا لأحكام القانون " . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ان قانون السلطة القضائية فهو مردود بأن قانون السلطة القضائية لم يكن فى حاجة الى النص على هذا المنع مادام أن قانون الرقابة الإدارية وفقا لنص المادة الرابعة منه لا يمتد الى القضاة .

(الطعن رقم ٨٢٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

زنا

١. إن التنازل عن الشكوى من صاحب الحق فيها يترتب عليه بحكم الفقرة الأولى من المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية انقضاء الدعوى الجنائية ومضى صدر هذا التنازل ممن يملكه قانونا يتعين اعمال الآثار القانونية له ، كما لا يجوز الرجوع فيه ولو كان ميعاد الشكوى مازال ممتدا ، لأنه من غير المستساغ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها ، إذ الساقط لا يعود فإن الدعوى الجنائية في واقعة الزنا المطروحة تكون قد انقضت بالتنازل عنها قبل رفعها من النيابة العامة دون أن ينال من الانقضاء العدول عن التنازل اللاحق لحصوله .

(الطعن رقم ١٠٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٢. إن جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون احدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة ويعد الثانى شريكا وهى الرجل الزانى فإذا انمحت جريمة الزنا وزالت آثارها بسبب من الأسباب فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنه لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام ، كما أن العدل المطلق لا يستسيغ بقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية لأن إجرام الشريك إنما هو فرع من اجرام الفاعل الاصلى والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الاصل مادامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذى تمتنع معه التجزئة وتجب فيه ضرورة المحافظة على شرف العائلات . لما كان ذلك ، فإن تنازل الزوج عن شكواه ضد زوجته الطاعنة ينتج أثره بالنسبة لها ولشريكها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة وشريكها على الرغم من تنازل زوجها عن شكواه قبل رفع الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٩)

٣. إن القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلا ، وهذا يقتضى أن يثبت الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها أنه ولا بد وقع ، فإذا تعلق الأمر بشريك الزوجة الزانية ، تعين وفق المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات - أن يكون اثبات الفعل على النحو المتقدم بدليل من تلك الأدلة التي أوردتها هذه المادة على سبيل الحصر وهى القبض عليه حين تلبسه او اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم .

(الطعن رقم ٣٦١٠ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٦)

٤. إن جريمة زنا الزوجة لا تقوم إلا بحصول وطء في غير حلال بما مفاده أن الجريمة لا تقع بما دون ذلك من أعمال الفحش .

(الطعن رقم ٢١٣٩٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٤)

٥. لما كانت المحكمة قد استقرت في ادانة الطاعن بالاشتراك في جرمي التزوير في محرر رسمى والزنا الى الادلة المطروحة في الدعوى ومنها عقد الزواج الذى عقد به قرانه على المتهمة الاولى وعولت في حصول الوطء بين الطاعن والمتهمة الاولى على هذا العقد وما تبعه من دخول بالاضافة الى ما ساقته المحكمة من ظروف وقرائن وما أقرت به المتهمة الاولى وهى الأدلة التى اطمأنت إليها المحكمة في حدود سلطتها التقديرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى وبأسباب تؤدي الى النتيجة التى انتهت إليها بما لا تقبل مجادلتها فيه ، وكان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وق حددت الأدلة التى لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة بأن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا فعند توافر دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتيب يصح

للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا فى الدلالة عليه ومنصبا على حصوله وذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن الزنا قد وقع فعلا وفى هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى وصل إليها لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل اذلى يبنى عليه الحكم مباشرا بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التى أنشئت من أجلها - أن تعمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه ، وإذ كانت المادة ٢٧٦ المذكورة قد نصت على أن التلبس بفعل الزنا كدليل من ادلة الاثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس الحقيقى كما عرفته المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية فلم تشترط فيه ان يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف لا تترك عند قاضى الدعوى مجالا للشك فى أنه ارتكب فعل الزنا واثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط وأوضاع خاصة وذلك لأن الغرض من المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية غير الغرض الملحوظ من المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات إذ المقصود من الأولى بيان الحالات الاستثنائية التى يخول فيها لمأمورى الضبط القضائى مباشرة اعمال التحقيق أما الثانية فالمقصود منها ألا يعتمد فى اثبات الزنا إلا على ما كان من الادلة ذا مدلول قريب من ذات الفعل - وكانت الوقائع استظهرت منها المحكمة وقوع فعل الزنا كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى ومن شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها فلا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لأن تقدير ذلك كله مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ومجادلته فى ذلك لا يكون لها من معنى سوى فتح باب المناقشة فى مبلغ قوة الدليل فى الاثبات وهذا غير جائز لتعلقه بالموضوع .

(الطعن رقم ١١٩٠٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١٨)

سب وقذف

١. لما كان الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد رأت أن العبارة الموجهة الى الطاعن من المطعون ضده عند نظر الجنحة رقم إنما تتصل بالترافع القائم بينهما وبالقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصوم عن حقه ، وأنها مما تمتد إليه حماية القانون ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيسا على تعلق القذف بالخصومة ومناسبته للمقام لا يكون قد أخطأ فى شئ .

(الطعن رقم ١٧٢٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٢)

٢. المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة ، ولما كان الحكم قد أورد ألفاظ السب فى قوله " أن الطاعن ومحكوم عليه آخر أرسلا برقيات لجهات مختلفة مسطر بها عبارة السب للمدعى بالحقوق المدنية ، إذ سطر بها أنه متطرف وهو وصف يشين صاحبه ويجعله محل احتقار " ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت فى فهم سائغ لواقعة الدعوى الى أن اللفظ الذى وجهه الطاعن للمدعى بالحقوق المدنية ينطوى على السب فى الظروف والملابسات التى استظهرتها فى حكمها ، وهو ما لم تخطئ المحكمة فى تقديره فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٦)

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد إذاعة ما نسبته الى المدعى بالحقوق المدنية بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعمد إرسال البرقيات الى عدة جهات حكومية متضمنة عبارة السب

، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمدعى بالحقوق المدنية يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه ، ولا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية ، أو صحة وقائع السب مادام المدعى بالحقوق المدنية ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٤. لما كان اثبات السب ليس له طريق خاص ، والعبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة ، ولها أن تأخذ بالصورة الضوئية للمستندات كدليل في المحكمة إذا ما اطمأنت الى صحتها ، وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها للصورة الضوئية للبرقيتين اللتين قدمهما المدعى بالحقوق المدنية وصحة صدورهما من الطاعن ، فلا تجوز مجادلتهما في ذلك أو مصادرتها فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٥٢٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٥. لما كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا للتبليغ ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه لأسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية في في الدعوى رقم لسنة ١٩٩١ جنح قصر النيل يعد سائغا ويؤدي الى ما رتبته الحكم عليه وينبئ عن إلمام المحكمة بواقعة الدعوى وظروفها عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في

الدعوى الجنائية ذلك بأنه ولئن كانت البراءة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا الى عدم ثبوت وقوع الفعل الضار من المتهم فإن البراءة المؤسسة على عدم توافر ثبوت أركان الجريمة لا تستلزم ذلك حتما لأن كون الأفعال المسندة الى المتهم لا يعاقب القانون عليها لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة السب العلني على أساس عجم توافر ركن العلانية وانتهى الى توافر واقعة السب غير العلني في حق الطاعن ، فإن ما أورده في هذا الشأن يعد كافيا للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض اعمالا لحكم المادة ١٦٣ مدني لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد سلم بأسباب طعنه بأنه يعمل رئيس قطاع بشركة احدى شركات القطاع العام - فإن ما تسبغه الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية من حماية الموظف العام أو المستخدم العام لا ينطبق على العاملين في معنى هذه المادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٥)

٦. لما كانت المادة ٢١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن " تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد " ، وكانت المادة ٢١٦ من القانون ذاته تنص على أن " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفي الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجرح المضر بأفراد الناس " . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى بالحق المدني الى الطاعن نشرها متهما إياه بالقذف والسب موجهة إليه بصفته فردا من أفراد الناس ، ومن ثم فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة الجرح بنظر الدعوى لا لمحكمة الجنايات . لما كان ذلك

، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه النعى عليه في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٧. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بمد تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكن من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار ، فيكون علمه عندئذ مفترضا ، ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته ، فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته من عبارات دالة بذاتها على معنى السباب كما هو معروف به في القانون لما تضمنته من اسناد وقائع لو صحت لأوجبت احتقار المجنى عليه عند أهل وطقنه ، ونالت من سمعته ونزاهته ، فإن ما استخلصه الحكم من توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بصفته رئيس تحرير الجريدة التي نشر فيها المقال يكون استخلاصا سديدا في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٨. من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة ، فلا محل للنحوض في مسألة النية ، أو صحة وقائع القذف إلا في صورة ما يكون الطعن موجهها الى الموظف عام ، وليس هذا شأن المدعي بالحقوق المدنية ، وتكون

دعوى الطاعن بالتفات محكمة الموضوع عن تحقيق حسن نيته وصحة وقائع القذف لا محل لها .

(الطعن رقم ٢٠٨٧١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١)

٩. من المقرر ان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ان تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع . لما كان ذلك ، و كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسسبابة بالحكم المطعون فيه انه قد خلا من بيان موضوع الدعوى محل النزاع و ممدورد بمذكرة الدفاع المقدمة للمحكمة من سياق القول الذى اشتمل على عبارة السب و مدى اتصال هذه العبارة بالنزاع القائم و القدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم ان عبارة السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع ، فضلا عن أن الحكم عول فى قضائه بالإدانة على حافظة المستندات المقدمة من المجنى عليه دون أن يبين مضمونها ، ووجه استدلاله بها علو ثبوت التهمة فى حق الطاعن فإن الحكم يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

١٠. لما كان المراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء بإطلاق اللفظ الصريح الدال عليه ، أو باستعمال المعارض التى تومئ إليه ، وهو المعنى الملحوظ فى اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل إصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه ، أو يخذش سمعته لدى غيره ، وكان من المقرر أن المرجح فى تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الواقع فى الدعوى ، إلا أن حد ذلك ألا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثابتها فى الحكم ، أو يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى

القانون ، سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وأنها هي الجهة التي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي يتأدى إليه الحكم من مقدماته المسلمة .

(الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

١١. الركن المادي في جرمي القذف والسب كليهما لا يتوافر إلا إذا تضمنت عبارات القذف أو السب تحديدا لشخص المجنى عليه ، ومن المقرر أن كون المجنى عليه معينا تعيينا كافيا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة واقع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

١٢. لما كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد بين الواقعة في أن الطاعن أثناء انعقاد الجلسة العلنية بمحكمة جناح مستأنف شرق الاسكندرية المحدد أمامها نظر المعارضة الاستئنافية في الجنحة - والمقيدة ضد الطاعن - والتي قضى فيها غيابيا بإجماع الآراء إلغاء الحكم الصادر في الجنحة جناح المنشية بالنسبة للشق المدني ، وبإلزام الطاعن بأن يؤدي التعويض المؤقت المطلوب - وجهه الطاعن للمطعون ضده أثناء مرافعة الأخير عن خصم الطاعن - عبارة " الأستاذ ليس محاميا ، ولكنه صبي حلاق وآفة " ، ودلل الحكم المطعون فيه على إدانة الطاعن بما ثبت من محضر جلسة الجنحة المستأنفة شرق المقدم صورة رسمية منه من أن الطاعن وجهه للمطعون ضده العبارات المار ذكرها ، ثم خلص الحكم الى إدانة الطاعن لأن هذه العبارات تحمل قذفا وسبا وليست من مقتضيات الدفاع في الدعوى التي كان متهما فيها الطاعن والسابق الإشارة إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع ان تستخلص وقائع القذف والسب من عناصر الدعوى ، ولحكممة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية

لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها ، واستظهار مرامي عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وأن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه - وكان الطاعن لا يمارى في أنه وجهه الى المطعون ضده الحاضر عن خصمه العبارات التي حصلها الحكم - بل وأقر بها في اسباب طعنه على أنها حقيقة - وكانت هذه العبارات كما حصل بالحكم المطعون فيه تنطوي على قذف وسب وليست من مقتضيات حق الدفاع في الجلسة المستأنفة شرق الاسكندرية ، ولا يتصور حسبما يبسين من المفردات أن تكون لأنها موجهة الى غير الخصم في الدعوى التي قبلت فيها ، لذا لم يكن معه لازماً على الحكم المطعون فيه الاطلاع على تلك الدعوى اكتفاء بمحضر الجلسة التي أثبتت فيها العبارات والذي أبان عن أن المطعون ضده ليس من خصوم الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٨٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٦)

١٣. من المقرر أن المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات تعاقب على كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشاً للشرف والاعتبار ويحق العقاب إذا ارتكبت الجريمة بطريق النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات ، وإن وصف من يعمل بالقضاء بعدم النزاهة ومزاولة الخصوم مما ينطوي على خدش لشرف واعتبار المعنى بالعبارات حتى ولو وقعت الجريمة بعد مفارقتها وظيفة القاضي .

(الطعن رقم ١٢٩٥٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٤. إن العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة طعناً في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كانوا قلة تتوافر بتداولها العلانية لوقوع

الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الجهات تعمل في سرية ، وإذ كان الثابت مما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى أن المطعون ضده قدم شكاوى لعدة جهات ضد الطاعن وهو موظف عام (عميد بحرى) تضمنت قذفاً في حقه بما يوفر ركن العلانية اللازم في جريمة القذف ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببراءة المطعون ضده من جريمة القذف لانتفاء ركن العلانية رغم توافره كما قضى ببراءته من جريمة البلاغ الكاذب رغم أن العلانية ليست من أركان هذه الجريمة ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى المدنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تقدير أدلة الدعوى وبحث عناصر الضرر اللازم توافره للقضاء بالتعويض فإنه يتعين أن يكون النقص مقروناً بالإعادة .

(الطعن رقم ١٩٧٩٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

١٥. إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة للمجنى عليه شائنة بذاتها وقد استقر القضاء على أن جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير ، للمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٦. وإن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما تطمئن إليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسخ دلالة ألفاظ بما يحيلها عن معناها إذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها

باسمها المعين في القانون سبا وقذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك ، هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وأنها هي الجهة حالي تهيمن على الاستخلاص المنطقي الذي ينتهي إليه الحكم من مقدماته .

(الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٧. إن النقد المباح هو إبداء الرأي في إجراء عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته فإذا تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال .

(الطعن رقم ٣٠٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٨. إن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة الى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وأنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا تبين أن ما اشتمل عليه المقال من نقد يراد به المصلحة العامة - وهو إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الخط من كرامته - وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره - فلا جريمة ، وإذا كان ذلك ، وكان المرجع في ذلك كله الى ما يطمئن إليه قاضي الموضوع من حصيلة تفهمه لواقعة الدعوى ، فإن المنازعة في ذلك تنحل الى جدل موضوعي لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، بما يتعين الالتفات عنه .

(الطعن رقم ٤٩٣٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

١٩. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كانت المطاعن الصادرة من القذاف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسية بالاعتبار ، فيكون علمه عندئذ مفترضا اضافة الى قيام الدافع لدى الطاعن

لإسناد واقعة القذف - بطريق النشر - الى المجنى عليه ، بإقراره في التحقيقات بوجود خلافات فقهية في رأى الشرعى ورسالة الأزهر بينه وبين شيخ الأزهر - المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية - واعتقاده - أى الطاعن - الشخصى بأن شيخ الأزهر هو الذى حل جبهة العلماء التى كان هو أميناً لها ، وما اطمأنت إليه المحكمة من أن الطاعن اتجهت إرادته الى إسناد الأمور التى ذكرها - ونشرها المتهم الآخر على لسانه - الى شيخ الأزهر مع علمه بها وأنها لو صحت لاستوجبت عقابه أو احتقاره لكونها عبارات شائنة فى ذاتها لأنها وصفت شيخ الأزهر الذى هو رمز الاسلام فى مصر ، وشيخ المسلمين بها - بأنه اشتغل عن مهام منصبه بتدمير الأزهر ومطاردة الناصحين له - واتهامه فى عبارات تمكينية بأنه لا ينظر إلا لذاته ومنصبه وقام بتأميم جبهة العلماء وزعم بأنه يستطيع القيام بعملها ولم يفعل ما تقاعس هو عن فعله ، ومن ثم فإن العلم يكون قائماً فى حقه ، وأنه سئ النية فيما قذف به المجنى عليه فلم يكن يبغي تحقيق مصلحة عامة ، وهو ما يكفى لإدانته حتى لو كان فى مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع القذف .

(الطعن رقم ٢٧٥٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٧/١)

٢٠. إن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يعهد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية ، أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه .

(الطعن رقم ٢٧٥٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٧/١)

٢١. إن القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يعهد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية ، أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٨)

٢٢. إن كان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ القذف بما يطمئن إليه قاضي الموضوع في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، إلا أنه حد ذلك ألا يخطئ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسخ دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

سبق إصرار

١. من المقرر أنه لا يشترط لتوافر سبق الإصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصم عليه منصرفا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٢. من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وكان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم باعدامه في قوله " لما كان من المقرر أن هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرص ما يسمح له بالتروى والتفكير فيما هو مقدم عليه وتدبر عواقبه وهو هادئ البال ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أضمر شرا في نفسه بالجنى عليها ابتغاء سرقة حليها الذهبية وما معها من نقود للتخلص من الضائقة المالية التي يمر بها فأعد العدة لذلك في تفكير هادئ مطمئن ورسم خطته الشيطانية في تعقل وروية في تاريخ سابق على الحادث ، وأعد لذلك سلاحه الأبيض القاتل بطبيعته - ساطور - والذي أخفاه أعلى صيوان ملابسه وما أن استدرجت زوجته السابق الحكم عليها الجنى عليها الى مسكنها وتجاذبت معها أطراف الحديث حتى باغتسها بضربتين على أم رأسها أسقطتها أرضا مضرجة في دمائها جثة هامدة لا حراك فيها حيث لفظت أنفاسها الأخيرة الى بارئها " ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بما ينتجه .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٣. من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة غي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فمادام الجاني انتهى بفكره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوافرا ، ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣١١٧٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٤. لما كان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة فلا يستطيع أحد أن يشهد به مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره - ولا يضيره ان يستظهر هذا الظرف من الضغينة القائمة بين الطاعنين والجنى عليه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتسلفر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ١٩١٧٤ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

٥. من المقرر أن محكمة النقض لا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد اقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين ، وأخرى عن جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والسرقه والاتفلق الجنائى وقد قضت محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين عن جرمي القتل العمد وجنحة السرقه وبراءة المتهمين جميعا من قةم الاتفاق الجنائى ، فطعن المحكمة عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم

المطعون فيه والاعادة ، ومحكمة الاعادة نظرت الدعوى ضد الطاعنين عن جرمي القتل العمد وجنحة السرقة ، وهو ما مفاده أن تهمة الاتفاق الجنائي كانت خارج نطاق الدعوى المطروحة على محكمة الموضوع فلم تعرض لها ، ولم يرد لهذه التهمة ذكر بالحكم المطعون فيه ، وكانت خارجة عن مجال استدلال الحكم ، هذا فضلا عن كونها جريمة قائمة بذاتها ، ومن ثم فلا يحول سبق القضاء بالبراءة فيها دون اثبات توافر ظرف الاصرار السابق في جريمة القتل التي دأها المطعون فيه بارتكابها أو اثبات الاشتراك فيها على الطاعة الثانية .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٦. لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعنين ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالا في الحكم أمرا غير لازم مادامت الواقعة الجنائية كما أثبتتها تفيد بذاتها أن المتهم إنما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية الشروع في السرقة التي دان الطاعنين بها بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان استخلاص نية السرقة من الأفعال التي قارفها الطاعنان هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام قد استخلصه مما ينتجه ، فإن ما يجادل فيه الطاعنان لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٢٧١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٧. لا ينفي سبق الاصرار ما أشار إليه الطاعن بأسباب طعنه من خلو الأوراق من دليل على اتفائه مع المتهمين الآخرين على تنفيذ الجريمة في الليلة التي وقعت فيها لأن ذلك متوقف على سروح الفرصة للظفر بالجنى عليه والتي تصادف وقوعها ليلة الحادث ، كما لا ينفي سبق الاصرار أن تكون الأدوات التي استخدمت في

الجريرة موجودة بمكان الحادث لكونها مما تستلزمه مهنة المجنى عليه مادام المتهمون قد فكروا في استعمالها واتخاذها وسيلة للقتل . لما كان ذلك ، وكان فيما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى وتدلّيا على توافر سبق الاصرار كافيا وسائغا في اثبات هذا الظرف فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في مسألة يختص قاضي الموضوع بتقديرها طالما يقيّمها على ما ينتجها ولا يجوز الجدل فيما أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٣)

سرقة

١. حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسرى على كل من قارف الجريمة فاعلا كان أم شريكا ، ولو لم يعلم به فإن كل ما يثيره الطاعنان في صدد تجزئة المحكمة لأقوال الشهود ، واعترافات المتهمين أو تناقضها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في تجزئته ، ووزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٧١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٢. لما كان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة إخفاء سيارة مسروقة وليست سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

(الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٧)

٣. لما كان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا ملكه بنية لامتلاكه ، وكان تحدث الحكم بالإدانة استقلالا عن نية السرقة ، وإن كان ليس شرطا لصحته ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل نزاع في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لها صراحة في حكمها ، وأن تورد الدليل على توافرها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نازع في قيام نية السرقة ونفى أن الطاعن يقصد السرقة وإنما قصد إخفاء السبب الحقيقي لجريمة القتل ، فإنه كان يجب على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وتقسطه حقه وترد عليه بما يبرر اطراحه له إن رأت عدم الأخذ به

باعتباره دفاعا جوهريا يترتب على ثبوته تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(الطعن رقم ١٤١٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٨. لما كان لا يلزم فى الاعتداء الذى تتوافر به جريمة الشروع فى السرقة بإكراه أن يكون الاعتداء سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس بل يكفى أن يكون كذلك ، ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة ، وكان الغرض منه النجاة بالشئ المختلس .

(الطعن رقم ١٦٢٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

٩. لما كان من المقرر أن الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا للسرقة وأنه كما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التى تقع مباشرة على جسمه فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، وكانت صورة الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه والتى تفيد أن الطاعن هدد المجنى عليها الثانية شاهدة الإثبات باستعمال محدث صوت (مسدس صوت يشابه الأسلحة النارية) فشل بذلك مقاومتها وأوقع الرعب فى نفسها وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على المسروقات ، تشكل جناية السرقة بالإكراه كما هى معرفة به فى القانون ولا يغير من ذلك أن التهديد لم يكن بسلاح نارى حقيقى وإنما كان بمحدث صوت يشابهه لأن العلة التى من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة بالإكراه أن من شأن الإكراه اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة وهو الشأن فى التهديد باستعمال السلاح ولو كان غير حقيقى أو فاسد أو غير صالح للاستعمال ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى شأن ذلك يكون غير قويم .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣)

١٠. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً من هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها ما يكشف عن توافر هذا القصد لدى الطاعن .

(الطعن رقم ١٣٧٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

١١. لما كانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هي بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس ، وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة ، لكونها تحت الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وكلنت المطواة قرن الغزال هي مما يندرج تحت النوع الأول من الأسلحة اعتباراً بأن الشارع قدر خطورة حيازتها واحرازها مما حداه الى التدخل التشريعي بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ المعدل لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وأعاد إدراج الأسلحة التي لا يجوز حيازتها ، أو احرازها بغير ترخيص بعد أن كان قد عدل عن ذلك في ظل سريان أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الذي كان قد أخرجها عن نطاق التأثيم وهو ما يتعين معه إعمال قصد الشارع ، واعتبار أن هذا النوع من السلاح الأبيض من الأسلحة المعدة للاعتداء على النفس بطبيعتها في هذا الخصوص ، وذلك لما هو مقرر من أن الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد به ، وهو ما يتأدى معه بالضرورة صرفه لمعنى السلاح الوارد في نص المادة ٣١٥ من قانون

العقوبات كظرف مشدد في جريمة السرقة التي انتظمها ظاهرا كان هذا السلاح أم مخبأ ، وقصد بحمله استعماله في السرقة أم عدم استعماله ، وكانت العلة الداعية الى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل السلاح أن حمل الجاني للسلاح يشد من أزره ، ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخاف لنجدته ويهيئ السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة ، وهذه العلة تتوافر حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التي قارفها ، وتم ضبطها بحوزته فإنه يكون قد بين الواقعة بما يتوافق به ركن الإكراه ولا عليه إن لم يعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح مادام السلاح المحمول هو سلاح بطبيعته .

(الطعن رقم ٢١٨٨٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

١٢. لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وآخر دخلا المحل - موضوع السرقة - بواسطة نزع الخشب المثبت على الفاترينة وكسر أقفال المحل وقام الطاعن بسرقة المنقولات من المحل ، وكان من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروع فيها فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٥٣٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

١٣. ليس بشرط في جريمة السرقة أن يوجد المال المسروق ويتم ضبطه فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم سرق مبلغا نقديا من المجنى عليه بطريق الإكراه فإن إدانته من أجل سرقة هذا المبلغ تكون صحيحة ولو كان المبلغ لم يضبط . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن بعدم ضبط المتهمين الآخرين المسؤولين معه عن

السرقه مردودا ، بأن النعى بمساهمة آخريين فى ارتكاب الجريمة لا يجدى الطاعن مادام لم يكن لتحول دون مساءلته عن الجريمة التى دين بها .

(الطعن رقم ٢٣٥٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٦)

١٤. من المقرر أنه إذا تمسك المتهم بأن المنقولات محل دعوى الشروع فى السرقة هى من المتروكات ولم يعد لها مالكا بعد أن تخلت الشركة عنها ثم أدانته المحكمة بعقوبة الشروع فى سرقته دون أن تتعرض لهذا الدفاع وترد عليه فحكمها يكون معيبا لقصور فى البيان ، ولا يقلل من هذا أن تكون لتلك المنقولات قيمة ، إذ يمكن بيعها فى المزاد لحساب الخزانة فإنه لا يشترط فى الشئ المستروك أن يكون معدوم القيمة بل يجوز فى القانون أن يعد الشئ متروكا فلا يعتبر من يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر مما يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٢٢٣١٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٦)

١٥. إن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة ، أو كان المتهم يجادل فى قيامها لديه ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص فى بيان كفى الى توافر أركان جريمة السرقة ، وتوافر الدليل عليها فى حق الطاعن من اعترافه بالتحقيقات وارشاده عن المسروقات ومن تحريات الشرطة فلا يعيبه عدم تحدّثه صراحة عن نية السرقة والتى لم تكن محل شك فى الواقعة ولم يجادل الطاعن بشأنها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم فى بيان نية السرقة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٩٨١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٨)

الظروف المشددة :

حمل السلاح :

إن العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا في السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية بأدلة سائغة أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو أدلة ثبوتها لم يستظهر أن حمل الطاعن للسكين التي ضبطت معه عند القبض عليه في أعقاب اقترافه واقعة السرقة كان بمناسبة ارتكابه لتلك الجريمة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة لتطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم مما يتعين معه نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/٤/٢٠٠١)

شروع

١. لما كان الترصد لا يصلح بدءاً في تنفيذ جريمة القتل ، إذ يكون المجال أمام الجاني مازال فيه متسع للعدول ، ومن ثم فلا يعد بذاته شروعاً فيه ، لأنه لا يؤدي الى وقوع القتل حالا ولا مباشرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد البدء في التنفيذ ، وقصد القتل وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في القتل إلا بها ، فإنه يكون قاصر البيان بما يبطله .

(الطعن رقم ٨٨٥٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٩)

٢. الشروع كما عرفته المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، وكان من المقرر أنه لا يلزم لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة ، إلا أنه يتعين أن يكون الفعل الذي بدئ في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فوراً ومباشرة الى ارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٨٨٥٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٩)

٣. من المقرر أن الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد إليه حتماً ، وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة ، وأن يكون بذاته مؤدياً حالا ومن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً .

(الطعن رقم ٨٥٢٦٨ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٧)

٤. لما كان الشروع في حكم المادة ٤٥ من قانون العقوبات هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إن أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا إليه حالا ، وإذ كان الثابت في الحكم أن الطاعنة كلفت المتهم الثانى بإحضار سيارة أخرى غير الأصلية المخططة بذات مركتها ، ووضع لوحات مصطنعة عليها وسعت لى آخرين بالشركة لإعداد تقرير صورى ، ولما فشلت نفذت خططها بالاتفاق مع المتهم الثانى ، وأرشدت الذى أعد التقرير للسيارة الشبهة وبالفعل حرر تقرير المعاينة وفق خططها ، وقد للمختصين بالشركة ، وأعدت مستندات صرف التعويض وكاد أن يتم صرفه لولا اكتشاف الجريمة ، فإنها تكون بذلك قد دخلت فعلا في دور التنفيذ ، وخطت الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب الجريمة ، وبالتالي فإن ما ارتكبته سابقا على اكتشاف سابقا على اكتشاف الجريمة يعد شروعا في الجرائم المسندة إليها ، ويكون الحكم إذ دأها بريئا من حالة الخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

شهادة سلبية

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٨٩ فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٠ وقدمت أسباب طعنها في ذات التاريخ متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الأسباب - الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته النيابة الطاعنة في مذكرة الأسباب من ان الحكم لم يودع إلا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٩٠ مما ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مردوداً بأن المعول عليه في خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص وأن لا وجه لامتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أى دالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوماً كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر ، ولما كانت النيابة العامة لم تقدم تلك الشهادة ولا يصح أن يقوم مقامها تلك التأشير الخالية من التوقيع على هامش الحكم نصها ١٩٩٠/٢/٢٢ ، ولم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها للميعاد المقرر بالمادة ٣٤ من ذات القانون ، ومن ثم فإن طعنها هذا يكون غير مقبول شكلاً.

(الطعن رقم ١٩٣٦٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٠)

٢. لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن ، وإذ كانت الشهادتان المقدمتان من الطاعنة محررتين بعد انقضاء

الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - فإنهما لا تكسبان الطاعة حقا في امتداد الميعاد القانونى فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٦٢٥٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٣. لما كان الحكم المطعون فيه - القاضى ببراءة المتهم (المطعون ضد) مما أسند إليه ، ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة - صدر بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فقررت النيابة العامة (الطاعة) بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩١ ، وأودعت الأسباب فى ذات التاريخ مجاوزة فى الأمرين ميعاد الأربعين يوما الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعة الاستناد فى مجاوزتها هذا الميعاد الى الشهادتين المقدمتين منها الصادرتين من رئيس وحدة التنفيذ فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ المتضمنة أولاها أن الحكم لم يودع فى الميعاد القانونى والمتضمنة ثانيتهما ان أسباب ذلك الحكم أودعت ملف القضية بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩١ ، ذلك بأن امتداد ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفه الذكر مشروط - على ما نصت عليه فقرتها الثانية - بأن تكون الطاعة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان الطاعة بإيداع الحكم قلم الكتاب ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التى يعتد بها فى هذا الشأن هى التى تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون متضمنة أن الحكم لم يكن - وقت تحريرها - قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم

انقضاء هذا الميعاد ، وكانت النيابة العامة الطاعنة لم تقدم تلك الشهادة ، وكان لا يشفع لها في مجاوزتها الميعاد المقرر في القانون تساندها الى الشهادة الأولى - بعدم إيداع الحكم في الميعاد القانوني التي ينطق تاريخ صدورها بأنه قد تم تحريرها بعد إيداع الحكم ملف الدعوى ، كما لا يصح في القانون تساندها الى الشهادة الثانية - بإيداع الحكم ملف الدعوى في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٩١ ، لأنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم ، وهو ما لم تعد الشهادة الشهادة لإثباته ، ومن ثم فإن هاتين الشهادتين لا تكسبان الطاعنة حقا في امتداد الميعاد . لما كان ما تقدم ، وكانت النيابة العامة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتودع أسباب طعنها إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ٢٣٦٧٢ لسنة ٦١ في جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٩١ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٩١ ، وقدمت أسباب طعنها من ذات اليوم متجاوزة بذلك - في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب - الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان ما أورده النيابة العامة في مذكرة السباب من أن الحكم لم يودع إلا في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٩١ مما ينشأ عند امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم السباب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ المشار إليها - مردودا بأن المعول عليه في خصوص إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيتن بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعه من المختص ، وأنه لا وجه لطلب النيابة العامة امتداد الميعاد ما لم تقدم شهادة على السلب أي دالة على عدم إيداع الحكم قلم

الكتاب خلال ثلاثين يوما ، كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ سلفة الذكر ، ولما كانت النيابة الطاعنة لم تقدم تلك الشهادة ، ولم يثبت أن قام بالنيابة الطاعنة عذر يبرر تجاوزها الميعاد المقرر في القانون ، فإن طعنها يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ٢٣٤٦٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

شهادة مرضية

١. لما كان الطاعن برغم بأنه قدم أثناء نذر معارضته الاستئنافية شهادة مرضية للتدليل على عذره في الاستئناف بعد الميعاد لم تعرض لها المحكمة وقد تبين من محاضر جلسات المعارضة أن الطاعن لم يتقدم بأى عذر يبرر تقريره بالاستئناف بعد الميعاد ، وتبين من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أنه توجد شهادة مرضية تفيد مرض الطاعن خلال المدة من ١٩٩١/١٢/٩ حتى ١٩٩٢/١٠/٢٧ ، وهذه الشهادة غير معلاه في الأوراق وغير مؤشر عليها من رئيس الهيئة ، مما يقطع بأنها لم توضع تحت نظر المحكمة عند نظر المعارضة ، ولم يحتج بدلائلها على قيام عذر الطاعن في الاستئناف بعد الميعاد ، ومن ثم فلا وجه للنعي على المحكمة بأنها أسقطت الزر في عذر لم يطرح عليها ، أو دليل لم يقدم إليها .

(الطعن رقم ٢٩٧٢٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٨)

٢. لما كان المرض من الأعذار القهرية ولو لم يقعد الإنسان مادام يخشى عاقبة الإهمال فيه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اطراحه الشهادة الطبية - المقدمة من محامي الطاعنة للتدليل بها على عذرها الذي حال دون قيامها بالاستئناف في الميعاد - الى مطلق القول بأنها لا تطمئن إليها ولا تأخذ بها دون أن تبين فحواها ، ودليل المحكمة فيما اعتقدته من عدم الاطمئنان إليها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة سلامة الأسباب التي من أجلها رفض الحكم التعويل عليها ، فإنه يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٦٨٠٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٢)

٣. إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥ في حضور الطاعن الثاني ، إلا أنه لم يقرر الطعن بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ

١٩٩٩/٩/٢ متجاوزا الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومعتذرا بمرض ألم به حال بينه وبين التقرير بالطعن في الميعاد القانوني مستدلا على ذلك بشهادة طبية مؤرخة ١٩٩٩/٥/٢٠ صادرة من أحد الأطباء تتضمن اشتباه اصابته بانزلاق غضروفي في العمود الفقري ويحتاج الى راحة تامة بالفراش حتى يوم ١٩٩٩/٩/١ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تطمئن الى عذر الطاعن المستند الى الشهادة الطبية المار ذكرها ولم تر فيه ما يقعه عن التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد أو تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التي يراها قبل انقضاء هذا الميعاد سيما وأن الثابت من التوكيل رقم لسنة ١٩٩٩ عام الأزبكية المرفق بأوراق الطعن والخاص بالمحكوم عليه أنه انتقل يوم ١٩٩٩/٧/١٣ - وهو يقع في فترة ادعائه المرض - الى مكتب التوثيق ووقع يامضائه أمام الموثق مما مفاده أنه لم يلزم الفراش خلال الفترة المنصوص عليها في الشهادة الطبية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من القانون سالف الذكر المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ توجب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف ستين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الطاعن قد تجلوز هذا الميعاد بغير عذر مقبول فإن الطعن المرفوع من الطاعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ٢٩٧٩٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٧)

شيك بدون رصيد .

١. قول الطاعن بأنه سلم الشيك موضوع الاتهام للشركة المدعية بالحقوق المدنية تأميناً لضمان وفاته بالتزام ناشئ من عقد مبرم بينهما وأنه كان يتعين عليها رد الشيك إليه بعد أن أوفى بالتزامه ، هذا القول منه لا يندرج تحت الحالات التي تجيز له الأمر بإيقاف صرف الشيك ، أو سحب مقابل الوفاة من البنك ، ومن ثم فإن دفاعه هذا - بفرض إبدائه لدى محكمة الموضوع - يكون ظاهر البطلان ولا على الحكم أنه التفت عنه دون أن يعتد بالأسباب التي دعت صاحب الشيك الى إصداره أو بما نسب الى المستفيد من اخلال بالتزام الذي سحب الشيك لمصلحته بناء عليه .

(الطعن رقم ٢٩٢٧٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٢. لما كان مبدأ حجية الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فإذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها ، فإنه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر منها إعادة نظرها حتى ولو تغير الوصف القانوني طبقاً لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، وكان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي سواء أمام المحكمة الجنائية أم أمام المحكمة المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة ، وأن الحكم متى صار كذلك أصبح عنواناً للحقيقة ، بل أقوى من الحقيقة ذاتها ، فلا يصح النيل منه ، ولا مناقشة المراكز القانونية التي استقرت به ، ويضحي الحكم بذلك حجة على الكافة ، حجة متعلقة بالنظام العام ، بما يوجب على المحاكم اعمال مقتضى هذه الحجة ، ولو من تلقاء نفسها ، ومن ثم كان محظوراً محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ،

وكانت الواقعة التي أسندت الى المتهم (المطعون ضده) وحكم من أجلها من محكمة جناح العجوزة ، هي ذات الواقعة التي يحاكم عنها المطعون ضده في الدعوى الماثلة - كما سلف البيان - وهو ما يسلم به الطاعن - وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ذلك ، وتوافر شروط صحة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بأسباب سائغة ، وبأدلة لا ينازع الطاعن بأن لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما انتهى إليه من إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، يكون قضاء سليما لا يخالف القانون ، ولا يقدر في ذلك ما انبنى عليه الطعن من أن الحكم الصادر في الدعوى رقم لسنة ١٩٨٦ جناح العجوزة - سند الدفع - هو حكم شكلي لم يفصل في موضوع الدعوى ، ولا يكون من شأنه انقضاء الدعوى الجنائية ذلك أن الحكم - أخذا بما ساقه الطاعن بأسباب طعنه - مبني على انتفاء الدليل على ارتكاب المتهم - المطعون ضده - لجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومن ثم فإنه يكون قد تجاوز شكل الدعوى وتعرض لموضوعها من حيث مدى ثبوت الاتهام المسند الى المتهم فيها وصحة نسبته إليه ، وفصل في ذلك بحكم قطعي بالبراءة - لا يمارى الطاعن في أنه لم يبادر الى اتخاذ اجراءات الطعن عليه بالطرق المقررة في القانون ، وإذ لم يفعل فقد أصبح هذا القضاء باتا حائزا قوة الأمر المقضي بما لا يجوز معاودة التصدي لذات الواقعة بين ذات الطرفين مرة أخرى لوحدة الأشخاص والسبب والموضوع ، الأمر الذي يكون معه الطعن قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ١٧٦٣٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٣. من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، ذلك العلم المفترض في حق المتهم الذي يعلم من قبل عند

إصدار الشيك أنه لا يوجد له رصيد أو حساب أصلا بالبنك ، ولا يجدى من بعد المنازعة في قيمة الشيك مادام ان الثابت ان الشيك لم يكن له رصيد قسائم وقابل للسحب ، وكان البين من الأوراق أن الشيك موضوع الاتهام قد استوفى كافة البيانات التي يتطلبها القانون لاعتباره شيكا يجرى في التعامل مجرى النقود ، وكان المطعون ضدهما لا ينازعان في اصدارهما الشيك للمدعى بالحقوق المدنية وتوقيعها على هذا الشيك الذي تضمن أمرا بدفع مبلغ معين - أيا كانت المنازعة في تحديد هذا المبلغ بل أنهما لم يجحدا المبلغ الذي حرر به الشيك قبل الإضافة - طالما أن الثابت من إفادة البنك - حسبما جاء بمدونات الحكم الابتدائي ، التي لا ينازع المطعون ضدهما في صحتها - أن سبب الامتناع عن الصرف ، هو عدم وجود حساب للمطعون ضدهما لديه . لما كان ذلك ، وكلان الحكم المطعون فيه قد خلص في قضائه الى أن التزوير الذي لحق ببيان المبلغ المحرر به الشيك قد أفقد الجريمة ركنها المادى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٩٨٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

٤. من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك ، لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه . كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة وكان احتفاظ المستفيد بالشيك يعد مخالصة مع الساحب لا يندرج تحت مفهوم حالة

الضياح التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبها ما يصون به ماله دون توقف على الحكم القضاء ، ومن ثم فهو لا يصلح مجردا سببا للإباحة .

(الطعن رقم ١٧٨٦٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٤)

٥. لما كان البين من مطالعة محضر جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٩٣ أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن طلب ضم اللجنة السابقة بنفس الرول برقم ، وكان يبين من مطالعة المفردات - المضمومة لتحقيق وجه الطعن - أن اللجنة المقام عنها الطعن المائل كانت مدرجة برول ذات الجلسة برقم وهو ما يحمل على الدفع بقيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجريعتين محل الاتهام في الدعويين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى في الدعوى محل الطعن بعقوبة مستقلة دون أن يعرض لهذا الدفاع كي يتبين حقيقة الأمر فيه مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٥٥٣٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٣١)

٦. لما كان نص المادة ٤/٥٣٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ يقرر قاعدة موضوعيا من شأنها تقييد حق الدولة في العقاب مؤداها انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح بدلا من معاقبة المتهم فإنها تسرى عند توافر شروط تطبيقها على الدعاوى التي لم تنته بصدور حكم باب فيها وذلك باعتبارها أصلح للمتهم لئن كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قانون الاصدار لهذا القانون قد نصت على أنه " يلغى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق " ، كما نصت المادة الثالثة على أنه " ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ وتطبق على الشيك الصادر قبل هذا التاريخ الأحكام القانونية المعمول بها في تاريخ اصداره إذا كان ثابت التاريخ أو تم اثبات تاريخه

قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ " ، ولما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بما أنشأه من مركز أصلح للمتهم وإن كان قد صدر في ١٧ مايو سنة ١٩٩٩ ، ونص على العمل به في تاريخ لاحق - إلا أنه يعتبر من تاريخ صدوره لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن ملف الإشكال في تنفيذ الحكم المطعون فيه تضمن اقرار وكيل المدعى بالحقوق المدنية (الجنى عليه) بمحضر جلسة الإشكال - بموجب توكيل يبيح له الصلح والإقرار - بتخالف الأخير مع الطاعن عن قيمة الشيك موضوع الدعوى الماثلة وتنازله عن دعواه هذه لتصالحه مع الطاعن ، ومن ثم فإن المادة ٥٣٤/٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ تكون واجبة التطبيق على الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ١٤٦٧٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٧. لما كان من المقرر أنه وإن كانت جريمة إعطاء شيك بغير رصيد تتم بمجرد إعطائه الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها المشرع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، وأن ذلك يصدق على الشيك الأسمى فيخضع لحكم المسلة ٣٣٧ من قانون العقوبات باعتباره مستوفيا للشكل ، وذلك إذا أصدره الساحب دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب أو سحب الرصيد كله أو

بعضه أو أمر بعدم صرفه ، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرًا بأن الجريمة إنما تتم بهذه الأفعال وحجها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك ، وإنما لا تقع إلا على الشخص الذى تحرر الشيك باسمه . لما كان ذلك ، وكان الشيك الأسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية ، بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التى يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد ، فإن الحكمة من العقاب تكون منتفية في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٦٦٥٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٨. لما كان الشيك موضوع الدعوى قد حررت بياناته باللغة العربية ، ومن ثم فإن المعول عليه فى التعامل به يكون هو البيانات المثبتة بهذه اللغة ، ويكون شطب كلمة (الأمر) باللغة العربية هو المتعين الاعتداد به دون اعتبار لمثلتها باللغة الانجليزية باعتبارها خارجة عن بيانات الشيك الأصلية ، الأمر الذى يكون معه الساحب قد أفصح عن رغبته فى عدم قابلية الشيك للتحويل ، ويكون الشيك بذلك قد فقد شرط القابلية للتحويل للغير . لما كان ذلك ، وكان على المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه ، وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائغاً ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع لم يقم على ما يحمله ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وتضحى الدعوى الجنائية غير مقبولة لرفعها من غير ذى صفة ، ولما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

(الطعن رقم ٦٦٥٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٩. لما كان قد صدر قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ ونشر بالجريدة الرسمية العدد (١٩) مكرراً فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٩ ، ونصت المادتان الأولى

والثالثة من مواد اصدار هذا القانون على إلغاء المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات الخاصة بجرائم الشيك اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ ، وعلى العمل بهذا القانون من أول أكتوبر سنة ١٩٩٩ عدا الأحكام الخاصة بالشيك فيعمل بها اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ ، وقد نصت المادة ٥٣٤ من قانون التجارة المذكور على أن " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال الآتية : أ) إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تعاقب بالحبس طبقا للمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، ومن ثم فإن قانون التجارة الجديد وقد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من قانون العقوبات الذي كان ينص على عقوبة الحبس فقط وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق عمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به في تاريخ لاحق على تاريخ صدوره إذ يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الأصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٨١٠٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٩)

١٠ . لما كان يبين من سياق ما استحدثه قانون التجارة الجديد في شأن الشيك أن المشرع حين وضع قواعد شكلية وموضوعية محكمة لهذه الورقة التجارية لم يقصد أن ينفي عن الشيكات التي صدرت قبل الحمل بأحكامه هذه الصفة لجرد مخالفتها للقواعد التي استحدثها ، بل اعتد بتلك الشيكات متى استوفت شرائطها وفقا للقواعد القانونية السارية وقت اصدارها ، وعمد الى تأكيد سلامتها وصحتها ، فقد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد الإصدار على أنه " تطبق على

الشيك الصادر قبل هذا التاريخ الأحكام القانونية المعمول بها في تاريخ إصداره ، إذا كان ثابت التاريخ أو ان إثبات تاريخه قبل أول أكتوبر سنة ٢٠٠١ " ، ومن ثم فإنه متى اعتبرت الورقة شيكا طبقا للقانون السارى قبل نفاذ نصوص الفصل الخاص بأحكام الشيك في قانون التجارة الجديد ، وذلك طبقا لما نصت عليه صراحة الفقرة الثانية من المادة الثالثة من مواد الإصدار - فإن اعطائه دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب يشكل فعلا مجرما ، ولا مجال بالتالى لاعتباره ما نصت عليه المواد ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ من قانون التجارة الجديد في شأن تحديد شكل الشيك وبياناته من قبيل القانون الأصلح للمتهم . إذ يكتمل حكمها بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثالثة المار ذكرها .

(الطعن رقم ٩٠٩٨ لسنة ٦٤ قى جلسة ١٩٩٩/٧/١٠)

١١ . لما كانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من مواد إصدار قانون التجارة تنص على أن يلغى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، التى تنص على جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ كما نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من مواد الإصدار على أن يعمل بالأحكام الخاصة بالشيك - بما فى ذلك المادة ٥٣٤ من قانون التجارة والتى نصت على ذات الجريمة - اعتبارا من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ ، ومفاد ذلك أن إلغاء نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا يكون إلا فى تاريخ نفاذ نص المادة ٥٣٤ المار ذكرها ، حتى يتواصل تجريم إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، فلا يفصل بين نفاذ إلغاء المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ونفاذ تطبيق المادة ٥٣٤ من قانون التجارة فترة زمنية . إذ أن المشرع لو ألغى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فى أول أكتوبر سنة ١٩٩٩ - تاريخ نفاذ باقى نصوص قانون التجارة - لأصبح إعطاء شيك لا يقابله رصيد فعلا مباحا منذ هذا التاريخ وحتى تاريخ نفاذ المدة ٥٣٤ من قانون التجارة فى أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ مع ما يترتب

على هذا من إباحة الفعل بأثر رجعي إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وهو ما قصد المشرع تجنبه حين جعل تاريخ نفاذ المادة ٥٣٤ من قانون التجارة هو ذات تاريخ إلغاء المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومن ثم لم يكن في قصد الشارع البتة المصادرة على تطبيق قاعدة القانون الأصلح للمتهم في شأن العقاب وآية ذلك أنه يبين من مراجعة الأعمال التحضيرية لقانون التجارة الجديد أن مشروع القانون كان يتضمن النص في المادة الأولى من مواد الاصدار على أن يلغى قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ ويلغى نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وكذلك كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون ، أما المادة الرابعة فقد كانت تنص على العمل بهذا القانون بعد سنة من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ثم رأى - بناء على اقتراح الحكومة - تنظيم أحكام الفترة الانتقالية بين صدور القانون الجديد وبين العمل به بإفساح الأجل حتى أول أكتوبر سنة ١٩٩٩ عدا النصوص المتعلقة بالشيك فيؤجل العمل بها حتى أول أكتوبر سنة ٢٠٠٠ وبالضرورة إرجاء إلغاء نص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حتى تاريخ العمل بهذه النصوص الأخيرة كى يتواصل تجريم إعطاء شيك بدون رصيد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الجنائى يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى أن نزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه فهائىل قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تكون واجبة التطبيق على الوقائع التى تحدث حتى زوال القوة الملزمة عنها إلا فيما نصت عليه المادة ٥٣٤ من قانون التجارة من جواز توقيع عقوبة الغرامة على الجانى خلافا لما نص عليه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات من وجوب توقيع عقوبة الحبس وكذلك فيما نصت عليه من انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح بحسبان أن كلا الأمرين ينشئ مركزا قانونيا أصلح للمتهم ،

ومن ثم تعد قى هذا الصدد قانونا أصـلح للمتهم تطـبـيق من تاريخ صدورـها طبقا
للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٠٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٠)

١٢ . لما كان قانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ الذى صدر بعد وقوع
الجريمة موضوع الدعوى ن وقبل الحكم فيها نهائيا قد أجازت المادة ٥٣٤ منه
للقاضى توقيع عقوبة الغرامة على الجانى فى جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد
قائم وقابل للسحب خلافا لما نصت عليه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ممن
وجوب توقيع عقوبتى الحبس ، فإنه بهذه المثابة يتحقق به معنى القانون الأصـلح
للطاعن فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات مما يخول لمحكمة النقض أن
تنقض الحكم لمصلحة المتهم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة
حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء القانون الأصـلح .

(الطعن رقم ٢٣٠٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

١٣ . لما كان عذر الطاعن فى عدم حضور جلسة المعارضة الاستئنافية غير مدلول
عليه ، وكان ما يثيره عن تخالفه عن قيمة الشيك ، وتصالحه مع الجنى عليه ،
وبالتالى استفادته من قانون التجارة الجديد الأصـلح موجه الى حكم أول درجة
الذى فصل وحده فى الموضوع ، دون الحكم المطعون فيه الشكلى الذى قضى
بسقوط الاستئناف فإن الطعن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٤٨٣٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩)

١٤ . لما كان قد صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة بعد
الحكم المطعون فيه ، وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات ، ونص فى الفقرة
الأولى من المادة ٥٣٤ منه على أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين
ألف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال

الآتية : أ) اصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف ، ب) ، ج) ، د) كما نص في الفقرة الرابعة من تلك المادة على أن "وللمجنى عليه ولوكيله الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية لو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر " . لما كان ذلك ، وكان القانون سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنشأ للطاعن مركزا قانونيا أصلح له من القانون القديم بإجازته توقيع عقوبة الغرامة على الجاني ، خلافا لما نصت عليه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات من وجوب توقيع عقوبة الحبس ، وكذلك فيما نص عليه من انقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح ، ومن ثم يكون واجب التطبيق على الدعوى .

(الطعن رقم ٦٨٨٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩)

١٥ . إصدار المتهم لعدة شيكات كلها ، أو بعضها بغير رصيد - لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - أيا كان التاريخ الذي يحمله كل منها أو القيمة التي صدر بها - يكون نشاطا إجراميا لا يتجزأ تنقضي الدعوى الجنائية عنه ، وفقا لما تقضي به الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية بصدور حكم نهائي واحد بالإدانة أو بالبراءة في إصدار أى شيك منها ، وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه " إذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوة الأمر المقضى بالقول باختلاف تاريخ الشيكين ، وخلو الأوراق من أن الشيكين عن معاملة واحدة ، وكان ما ساقه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحمل قضائه برفض ، إذ كان يتعين عليه أن يثبت اطلاعه على اللجنة المتقدم

بيانها أو أشخاصها أو محلها وسببها ومدى فائدة الحكم فيها وأن يعرض للمستندات المؤيدة لدفاع الطاعن على اعتبار أن الشيكين قد حررا ضمن شيكات أخرى أعطاهما الطاعن للمطعون ضده الثاني مقابل تمويل شركة لتصنيع وتغليف المواد الغذائية بموجب عقد القرض المحرر بينهما - ذلك أن اختلاف تاريخ الاستحقاق أو القيمة في الشيك موضوع الدعوى الراهنة عن الشيك موضوع الجنبحة رقم لسنة ١٩٩٢ بركة السبع لا ينفي بذاته أن اصدار كل منها كان وليد نشاط اجرامي واحد تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائي في أى منها .

(الطعن رقم ١٤٥٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٧)

١٦ . يشترك لتحقيق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هي : اصدار ورقة تتضمن التزاما صرفيا معينا هي الشيك ، أى اعطاؤه للمستفيد وتختلف الرصيد الكافي القابل للصرف ، او تجميده ، ثم سوء النية ، ويصدق ذلك على الشيك الأسمى فيخضع لحكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، إلا أن ذلك مقصور على العلاقة بين الساحب والمستفيد تقديرا بأن الجريمة تتم بهذه الأفعال وحدها دون غيرها من الأفعال التالية لذلك وأنها لا تقع إلا على من تحرر الشيك بإسمه كما إن الشيك الأسمى غير معد للتداول بالطرق التجارية بل بطريق الحوالة المدنية ويقتصر استعماله على الحالة التي يجب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي الذى أيدته الحكم المطعون فيه لأسبابه إنه بعد أن حصل واقعة الدعوى في أن المحكوم عليه الآخر حصل على قرض من البنك الأهلى فرع الزهة بضمان شيكات مسحوبة على الطاعن ، ولما قدم البنك الأهلى شيكات لتحصيل قيمتها من البنك المسحوب عليه أوفى بما قيمته ٥٥٥ ألف جنيه ورد بقية الشيكات للرجوع على الساحب ، ثم اشار الى أقوال المتهمين وبعض أحكام القانون ، ثم خلص بإدانتته

عن جريمة النصب استنادا الى ما ثبت بالأوراق ، دون أن يعنى ببيان واقعة النصب وما صدر من المتهم (الطاعن) من أفعال احتيال مما حل البنك الأهلى على تسليم المال للمحكوم عليه الآخر ، واعتمد فى الإدانة على ما ثبت بالأوراق دون بيان مضمون ما جاء بها ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه بالنسبة لجريمة النصب .

(الطعن رقم ٨٧٧١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

١٧ . من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التى دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق ، أما وهى لم تفعل ، ولم تترى بصدر تقرير قسم أبحاث التزوير والتزوير بالطب الشرعى الذى أحالت إليه الطعن بالتزوير على الشيك - موضوع الدعوى - وهو ما يعد فى خصوص هذه الدعوى جوهريا ومؤثرا فى مصرها ، لما قد ينبى عليه من تغير وجه الرأى فيها ، إذ ما ثبت صحة توقيع المطعون ضده على الشيك الذى نسب له الطاعن اعطائه له دون رصيد وأسس عليه دعواه بطلب التعويض ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب .

(الطعن رقم ٦١٣٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢)

١٨ . المنازعة فى حقيقة مقدار المبلغ المثبت بالشيك لا أثر لها على جريمة إعطاء شيك دون رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام أن الساحب لا يدعى وجود رصيد له فى البنك المسحوب عليه يكفى لسداد المبلغ الذى يدعى بأنه هو الذى تم إدراجه بالشيك وقت تحريره ، فإنه كان على المحكمة أن تبحث أمر الرصيد بالبنك المسحوب عليه لبيان وجوده وكفايته لصرف قيمة الشيك موضوع الدعوى ، أيا كانت قيمته وبصرف النظر عن المنازعة فيها وما إذا كان التغير

الذى حدث فى مقدار المبلغ الحقيقى الذى كان مثبتا بذلك الشيك له أثر على عدم قابلية الرصيد بالبنك المسحوب عليه أو كفايته للصرف ، أما وقد اقتضت فى حكمها المطعون فيه على تقرير عدم اسباغ الحماية القانونية على الشيك موضوع الدعوى مجرد حدوث تغيير فى مقدار المبلغ المثبت به ، دون أن تعرض لبحث استيفاء ذلك الشيك لسائر البيانات الأخرى التى يتطلب القانون توافرها فى الشيك ليصبح أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد الاطلاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه فى تطبيق القانون معينا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٥٦١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٩)

صحافة

١. إن المشرع في الدستور والقانون قد كفل للصحافة حريتها بما يحول كأصل عام دون التدخل في شئونها أو التعويل عليها بقيود ترد رسالتها على أعقابها بحسبانها صوت الأمة ونافذة لاطلاع المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم سيما فيما يمس حق الجماعة في الدفاع عن مصالحهم وحقوق المواطنين التي لا يجوز العدوان عليها أو المساس بها . إلا أن المشرع إذ يلتزم بالقيم الخالدة منارا والأخلاق العامة نبراسا فقد نظم ممارسة هذه الحرية بوضع قيود تستلزمها الوقاية من سطوة أقلام قد تتخذ من الصحف أداة للمساس بالحرريات أو النيل من كرامة الشرفاء إن سبا أو قذفا أو إهانة أو غير ذلك من أفعال يتأبى على المشرع إقرارها تحت ستار حرية الصحافة وما لها من قدسية وحماية وبتقدير أن الحرية في سنتها لا تتصور انفلاتا من كل قيد ولا اعتداء على حقوق الغير ولا تسلطا على الناس وباعتبار أنه لا شئ في الوجود يكون مطلقا من أى قيود والقضاء من بعد ، إذ يقيم الحق والعدل ، كما هو ملاذ كل مستغيث بالحق وكل ممن يتغنى الترضية القضائية العادلة ، وكما هو عاصم للصحافة من كل دخيل عليها مسعى إليها ، هو من يرد عنها كل عدوان عليها وكل نيل من حقوقها أو حريتها ، فلا يتأتى لأحد أيا كان هواه أو مبتغاه أو لأية جهة أيا كان شأنها أو مرماها أن تتدخل في أمورها بما يوهن عزائم رجالها إن اعتداء أو إرغاما أو ترغيبا أو ترهيبا.

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

٢. إن الركن المادى في جرميتى القذف والسب كليهما لا يتوافر إلا إذا تضمنت عبارات القذف أو السب تحديدا لشخص المجنى عليها ، وأن كون المجنى عليه معينا تعيينا كافيا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة واقع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ح ، كما أن الأصل أنه لا يعتبر المقال الصحفي -

وإن قست عباراته - قذفا أو سبا أو إهانة إن هو انصب على فكرة في ذاتها أن تناول موضوعا دون أن يتعرض لشخص بعينه ، ولو كان الذى أوحى الى المحرر برأيه واقعة معينة صدرت عن شخص معين مادام المحرر قد تناول الفعل في ذاته وحمل رأيا قاصرا على الفعل مجردا غير ممتد الى شخص صاحبه ولم يجعل تحديد من صدر عنه ممكنا عن طريق العبارات المنشورة ، وكان المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ القذف أو السب أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضى من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن المقال إنما تصدى لفعل استيلاء بعض الوكلاء على التعويضات المقضى بها عن حوادث القتل والاصابة الخطأ دون توصيلها لمستحقيها من أراامل وثمانى وغيرهم وهو أمر عام يهم الجمهور ويمس مصالح انسانية مبغيا عليها معصوفا بها وأن المقال إذ تأسى لأحوال أولئك إنما انصب على الفعل مجردا غير ممتد الى شخص صاحبه لا تصریحا ولا تلمیحا وأنه في ظاهره وباطنه لم يعد حوارا وعرضا موضوعيا مجردا وإرشادا عن سبيل اقتضاء الحقوق ورفع المظالم ، وكان الأصل كذلك اعتبار النقد حقا إن توافرت فيه موضوعية العرض واستهدف مصلحة المجتمع ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ذلك أن المقال كان عن واقعة انسانية عامة وكانت عباراته تتلاءم وظروف الحال وهدفها الصالح العام ، ولم يثبت أن الغرض منها التشهير بشخص معين ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

٣. لا يقدح فلا سلامة الحكم القاضى بالبراءة - وما يستتبعه ذلك من رفض الدعوى المدنية - أن تكون إحدى دعائمه معيبة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ اعتبر المقال من قبيل الواجب الصحفي رغم ما انطوت عليه عباراته

من مهاترات وضلالات يكون غير منتج ، لأن الدعامة الأخرى التي أوردها الحكم - متمثلة في خلو عبارات المقال من فعل الإسناد الى شخص معين ، والذي لا يتحقق الركن المادى في جرمي القذف والسب إلا بتوافره - تكفى وحدها لحمل قضائه ، ومن ثم لا جدوى للطاعن من تعيب الحكم في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

٤. لما كان قدر صدر - من بعد صدور الحكم المطعون فيه - حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية بجلسة أول فبراير سنة ١٩٩٧ قاضيا بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات - التي رفعت الدعوى على المطعون ضده الثاني بموجبها - من معاقبة رئيس تحرير الصحيفة بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ومن ثم غدا الفعل المسند الى المطعون ضده المذكور غير مؤثم ، وكان الحكم قد انتهى الى براءته من التهمة . سألقة البيان ورفض التعويض عنها ، وكان الطاعن لا يدعى بوجود صورة أخرى للمسئولية تشتمل عليها الأوراق ، فقد بات لا جدوى من الطعن بالنسبة الى المطعون ضده المذكور بعد أن صارت النتيجة التي خلص إليها الحكم متفقة وحكم المحكمة الدستورية العليا آنف الذكر .

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

٥. إن تحرى الألفاظ للمعنى الذى استخلصته المحكمة وتسميتها باسمها المعين في القانون (سبا وقذف) هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبارها الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم في مقدماته المسلمة ، وعلى ذلك استقر قضاء هذه المحكمة على أن لمحكمة النقض

في جرائم النشر تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخلا في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي تدخل محكمة النقض من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مينة في الحكم ، ومادامت العبارات المنشورة هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها ومن حيث توفر ما يستوجب التعويض من عدمه ، وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٦. إذ كان ما أسنده المطعون ضده بمقالة المنشورة بجريدة للمدعى بالحقوق المدنية (فضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر) من ألفاظ ووقائع تدل في غير لي بل تكاد تتراءى للمطلع في مصارحة على أن المطعون ضده إنما يرمى بها إلى إسناد ألفاظ ووقائع مهينة إلى المدعى بالحقوق المدنية ، وهي أنه يكذب ، ويضلل الحكومة ، ويخالف أوامر الشرع ويتخاذل عن نصرته ، فضلا عن عنوان المقال وما حواه من ألفاظ لها دلالات وإيحاءات مهينة وشائنة وتنطوي بذاتها على المساس بكرامة المدعى بالحقوق المدنية وتوجب احتقاره ، ولا يرد على ذلك بما حاول الحكم المطعون فيه أن يلفظ به أثر ما رمى به المدعى بالحقوق المدنية ، وما انتهى إليه عنها إذ يكفي أن يوصف بها في مثل ظروفه والمنصب الذي يشغله ليبين منها أنها موجبة للاحتقار والسخرية والاستهزاء ، وأنها بعيدة عما أريد تأويلها به من معان لا تحملها العبارات الواردة بالمقال ، ولا نزاع في أن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع وألفاظ مفرعة ما يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٨/١٠/٢٠٠١)

٧. إن كان بعض ما ورد بالمقال من ألفاظ ووقائع القذف منقولة من صحف أخرى سبق نشرها إلا أن الإسناد يبقى قائما مادام القصد ظاهرا لأن مستوى في ذلك أن تكون بعض العبارات أو الوقائع التي أوردها المطعون ضده بمقالة منقولة عن الغير ، ذلك أن نقل الكتابات التي تتضمن جريمة وإعادة نشرها يعتبر في حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للإفلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابات إنما نقلت من صحيفة أخرى ، إذ الواجب يقتضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل إقدامه على إعادة النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوي على أية مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٨)

٨. إن القذف يتحقق بكل صيغة ولو تشكيكية متى كان من شأنها أن تبقى في الأذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيا في صحة الأمور المدعاة ، ولما كانت المحكمة قد قضت ببراءة الناشر ورفض الدعوى المدنية على خلاف ما سبق فإن حكمها يكون مبنيا على الخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة ، وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٩١٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٨)

صلح

١. من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن أقوال الشهود بمشارطة التحكيم والصلح الذي تم بين عائلى المجنى عليه والمتهمين فى معرض نفى التهمة عنهم إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشهود - الشاهد الأول والد المجنى عليه - يتضمن عدولاً عن اتهامهم ، وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ، وهو ما خلصت إليه والتزمته المحكمة فى أطرافها دفاع الطاعنين المستند الى ما ثبت بتلك المشارطة ، فضلاً عن أن الأخذ بأدلة الثبوت التى ساققتها يؤدى دلالة الى أطراف هذه المشارطة ويكون معنى الطاعنين فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٣٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١١/٨)

٢. وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين المجنى عليها وبين الطاعن فى معرض نفى التهمة عنه إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليها يتضمن عدولها عن اتهامه وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة الى أطراف الصلح ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٩٨٩٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٢)

٣. لما كان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين والد المجنى عليها الأولى وبين المتهم فى معرض نفى التهمة عنها وهو ما يدخل فى تكوين معتقدها فى الدعوى ولا تلتزم فى حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التى ساقها الحكم يؤدى دلالة الى أطراف هذا الصلح ، فضلاً عن أن الصلح مع أهلية المجنى عليها المذكورة لا اثر له على جرمى الضرب المفضى الى الموت وهتك العرض اللتين وقعتا أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

ضرائب

١. إن المشرع قد جعل استحقاق ضريبة الأرباح التجارية منوطا بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة في بحر السنة لا فرق في ذلك بين المنشآت الفردية أو الشركات المساهمة أى يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجارى في نهاية السنة الضريبية ربحا حتى تفرض الضريبة على الربح الصافى ، وكان اشتراط تسجيل أو توثيق أو شعر أو التصديق على عقد البيع المتضمن التصرف فى أراضى البناء المقسمة لدى مكاتب الشهر العقارى والتوثيق لا يعدو أن يكون شرطا لقبول المحرر كوسيلة من وسائل إثبات الملكية أو سيلا من سبل ضمان عدم المنازعة فيما تضمنته من تصرفات أو طريقا لعدم إنكار ما أثبت فيها من تاريخ أو توقيعات ، وعدم اجرائه لا ينال من حدوث البيع وحصول البائع على ما عساه أن يحققه من أرباح بما يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهى تحقيق الربح سواء تم تسجيل أو توثيق أو شهر العقد أو التصديق على توقيع البائع أم لا لأن العبرة فى شئون الضرائب هى بواقع الأمر . لما كان ذلك ، وكان ما ورد بالفقرة الخامسة من البند (١) من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إنما ينصرف الى ما استهدفه المشرع من التوسع فى التحصيل لحساب الضريبة بإلزام مأموريات ومكاتب الشهر العقارى بأن تحصل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف إليه ولا يتعداه الى استحداث قاعدة جديدة لاستحقاق الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه من اتهام على هذا الفهم القانونى الخاطئ الذى حجه عن أن يقول كلمته فى أدلة الاتهام وفى دفاع المتهم القائم على أنه لم ينشئ تقسما بإرادته ولم يحقق أرباحا من جرائه - فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا والتقرير برأيها فى شأن ما تثيره النيابة العامة من خطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله مما يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٢٨٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢)

ضرب أحدث عاهة

١. لما كان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - التي دين الطاعن بها وكما هي معرفة به في القانون ، أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، حتى ولو لم يتيسر تقدير مدى هذا الضعف لعدم معرفة قوة إبصار العين قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى الى أن إصابة المجنى عليه بالعين اليسرى قد خلقت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الابصار ، وكان الطاعن لم يدع أن تلك العين لم تكن مبصرة قبل الإصابة المنسوب إليه أحداثها ، فإن خطأ الحكم في الاسناد فيما نقله عن التقرير الطبي الشرعى على النحو الذى اشار إليه الطاعن في أسباب طعنه - وبفرض وجوده - لم يكن بذى أثر على ما استخلصته المحكمة من نتيجة ، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا المنحى لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٩٩٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٩)

٢. لما كان يكفي لتوافر العاهة المستديمة - التي دين الطاعن بها وكما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه ، حتى ولو يتيسر تقدير مدى هذا الضعف لعدم معرفة قوة ابصار العين قبل الإصابة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعى الى أن إصابة المجنى عليه بالعين اليسرى قد خلقت له عاهة مستديمة هي ضعف قوة الابصار ، وكان الطاعن لم يدع في مرافعته أن تلك العين لم تكن مبصرة قبل الإصابة المنسوب إليه أحداثها ، فإن خطأ الحكم في الإسناد فيما نقله عن التقرير الطبي الشرعى على النحو الذى أشار إليه الطاعن في أسباب طعنه - وبفرض وجوده - لم يكن بذى أثر على ما استخلصته المحكمة من نتيجة ، ومن ثم فإن النعى في هذا المنحى لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٩٩٠٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٩)

٣. لما كانت ما تحدثت عنه المحكمة في شأن ترصد الطاعنين ، وسبق اصرارهم يفيدان حصول الاتفاق بينهم على ضرب المجنى عليه مما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن تلك العاهة بوصف كونها نتيجة للضرب الذى اتفقوا عليه ، وأحدثوا بالمجنى عليه من غير حاجة الى تقصى من منهم الذى أحدث اصابة العاهة .

(الطعن رقم ٤٥٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٤. إن القانون وإن لم يرد فيه تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ كمن قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية بصفة مستديمة كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقض الذى كان يكفى وقوعه لتكوينها بل ترك الأمر في ذلك لتقدير قاضى الموضوع بين فيه بما يتيه من حالة المصاب ومد يستخلصه من تقرير الطبيب ، ومن ثم فلا جدوى مما يجادل فيه الطاعن من أن حالة المجنى عليه لم تصبح نهائية ، ومن عدم إعادة عرضها على الطبيب الشرعى لبيان ماهية العاهة وتقدير مداها مادام أن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يستند الى رأى الفنى الذى قال به الطبيب الشرعى وخلص منه الى أنه قد نشأت لدى المجنى عليه من جراء اعتداء المتهم عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى استئصال الطحال تقدر بنحو عشرين فى المائة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٤١٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٥. من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس بلازم طالما أن المحكمة اطمأنت الى ثبوت اصابة المجنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقع عليها ، وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن بتقدير مدى العاهة قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج

في الدعوى بعد أن اطمأن الى ما ثبت بالتقرير الفني وشهادة الطبيب من تخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليها - وهي بتر كامل للسلامية الأخيرة لإصبع الخنصر لليد اليسرى - نتيجة الإصابة التي أحدثها بها الطاعن فإن هذا حسبه ليبراً من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاؤه ، هذا فضلاً عن انعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئوليته عن احداث العاهة مادات العقوبة المقضى بها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ، ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها - تقتضى الزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت إليه منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به.

(الطعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٦. من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - من أن الفقد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديمة .

(الطعن رقم ٢٠٣٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٧. وإن لم يرد في القانون تعريف للعاهة المستديمة واقتصر على إيراد بعض أمثلة لها ، إلا أن قضاء محكمة النقض قد جرى على ضوء هذه الأمثلة على أن العاهة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعته أو تقليلها أو تقليل قوة مقاومته للطبيعة بصفة مستديمة ،

كذلك لم يحدد القانون نسبة معينة للنقض الذى يكفى وقوعه لتكوينها ، بل ترك الأمر فى ذلك لتقدير قاضى الموضوع يبت فيه بما يتبينه من حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب ، وإذا لا يدع الطاعن عدم تخلف عاهة بالجنى عليه فإنه لا يجديه على فرض صحته أنه وقت الحكم لم تكن حالة الجنى عليه قد أصبحت نهائية – مادام أن ما انتهى إليه الحكم قد أثبت نقلا عن التقرير الفنى أن الإصابة خلفت عاهة ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله .

(الطعن رقم ٢٧١٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٢)

ضرب أفضى الى موت

١. لما كان التشاجر بين فريقين أو طرفين إما أن يكون اعتداء من كليهما ليس فيه من مدافع فتنفى مظنة الدفاع الشرعى بغض النظر عن البادئ منها بسالعدوان أو أن يكون مبادأة بعدوان من فريق ورد من الفريق الآخر فتصدق في حقه حالة الدفاع الشرعى ، وكان المستفاد مما أورده الحكم تحصيلا لواقعة الدعوى وبياناً لأدلة الشبوت فيها أن المجنى عليه هو عم الطاعن وأنها ضمن فريق واحد تبادل الاعتداء مع أفراد الفريق الآخر وأن كلا الفريقين كان بقصد الاعتداء على الآخر فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى عدم توافر حالة الدفاع الشرعى في حق الطاعن يكون سليماً ومتفقاً وصحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله ولا يغير من ذلك أن تكون الضربة قد أخطأت الشخص المقصود وأصابت المجنى عليه لما هو مقرر من أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد ، فيعتبر مسئولاً عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمدته يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .

(الطعن رقم ٦٨٣٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١١)

٢. من المقرر أن المتهم في جريمة الضرب المميت يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً بتجسيم المسؤولية .

(الطعن رقم ١٣٨٠٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٧/١٢)

٣. من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضي الى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه

الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث
الضرب أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو السدى
أحدثها .

(الطعن رقم ٤٣٣٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٠)

٤. لما كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعن هو الذى أحدث منفردا اصابة الجنى عليه
وهو الاصابة الموصوفة بتقرير التشريحية والتى أفضت الى موته ، وكان قول
الشاهد الأول أن الطاعن ضرب الجنى عليه مرتين بالعصا على الرأس لا يستتج
بالضرورة أن تحدث كل ضربة اصابة متميزة إذ يصح أن تقع الضربتان فى مكان
واحد من الرأس ، فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون غير
مقبولة .

(الطعن رقم ٣٥٤٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

٥. إذ كان الحكم قد أثبت أن الجنى عليه أصيب فى رأسه اصابتين أدتا الى وفاته
واطمانت المحكمة الى ثبوت اتهام المتهم مع آخرين فى احداث تلك الاصابات
وانتهت الى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على من أحدث الاصابتين اللتين
أدتا الى الوفاة وأخذت من أجل ذلك المتهمين ومنهم الطاعن بالقدر المتيقن فى
حقهم وهو الضرب المنصوص عليه فى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٢
من قانون العقوبات فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٧٩٩٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

ضرب بسيط

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الضرب البسيط المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات قد صدر بعد هذا الحكم ، ونص في مادته الثانية على اضافة مادة جديدة برقم ١٨ مكررا (أ) الى قانون الاجراءات الجنائية أجازت المجنى عليه ولوكيله الخاص في اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال اثبات صلحه مع المتهم ونصت في فقرتها الثانية على أنه " يترتب عليه الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الإدعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٣٧١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٦)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة الضرب البسيط المعاقب عليه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، وكان القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات قد صدر بعد هذا الحكم ، ونص في مادته الثانية على اضافة مادة جديدة برقم ١٨ مكررا (أ) الى قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمجنى عليه ولوكيل الخاص في اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يطلب الى النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال اثبات صلحه مع المتهم ونصت في فقرتها الثانية على أنه " يترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر ، ولا أثر للصلح على حقوق المضرور من الجريمة " ، وإذا كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة وملف الإشكال المرفق بها أن الطاعن قدم اقراراً موثقاً بالشهر العقاري صادر من المجنى عليها بالتصالح معه عن الجريمة التي ديس

بها ، فإن القانون الجديد يكون هو الصلح للمتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٣٨٤٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٣. من المقرر أن جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ولا تلتزم المحكمة في هذه الجريمة بأن تتحدث استقلالا عن القصد الجنائي بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٥)

٤. لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو شأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضربا ، ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موضع الإصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٥)

٥. لما كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجنى عليه ، أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن

تحدث استقلا لا عن القصد الجنائي في هذه الجرائم بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى - كما أوردها الحكم - وهو ما يتحقق في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٩٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

٦. من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمده والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٩٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

٧. إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر قانونا متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وأنه لا يلزم التحدث عنه صراحة بل يكفي أن يكون هذا القصد مفهوما من عبارات الحكم . فإذا ما اعتبرت المحكمة - كما هو الحاصل في الدعوى - أن الطاعنة ضربت المجنى عليه فإن ذلك يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي وقع قد صدر عن عمد منها .

(الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

٨. إن القصد الجنائي في جرائم الضرب المفضي الى الموت أو الى العاهة المستديمة أو الضرب أو الجرح البسيط يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو احداث وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته ، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ، فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ

عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح .

(الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٣/١١/٢٠٠٠)

طرق عامة

١. لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن الطرق العامة ، قد حددت أنواع الطرق العامة وقسمتها الى طرق سريعة وطرق رئيسية وطرق اقليمية ، ونصت المادة الثانية منه على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتي : (أ)..... ، (ب) الطرق الإقليمية الداخلة في حدة المدن والقرى التي لها مجالس مدن أو مجالس قورية . أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة في تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون ، (ج) لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في تسببه على الإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يحدد نوع الطريق أو يعرض لما إذا كان عن الطرق الإقليمية الداخلة في حدود المدن والقرى ، فلا تسرى عليه أحكام القانون المطبق أم من الطرق السريعة والرئيسية الداخلة في تلك الحدود فتسرى عليه أحكام هذا القانون ، فإنه بذلك يكون قد أغفل بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، كما أغفل إيراد مؤدى للأدلة التي استخلص منها الإدانة مخالفا في ذلك حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٣١٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٦)

٢. لما كان قضاء - محكمة النقض قد استقر على أن المادتين ١٠ ، ١٢ من القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ وإن حملتا الأملاك الواقعة على جانبي الطرق العامة في الحدود التي قدرتها ببعض الأعباء - ومنها حظر إقامة مبان أو منشآت عليها بغير إذن من الجهة المشرفة على الطرق إلا أن أيا منهما لم تنص على اعتبارها جزءا منها ولو تلحقها بما بحيث يمكن أن تأخذ في مقام التجريم حكم الأفعال المخالفة التي تقع

على الطرق العام ذاتها والتي وردت حصرا في المادة ١٣ من القانون ذاته وليس في القانون أو لائحته التنفيذية ما يجرم مخالفة هذا الحظر . فضلا عن أن حظر البناء مقصورا على تلك المنشآت والأبنية التي تكون على سطح الأرض دون الأدوار العلوية ، ومن ثم فإن الفعل المادى المنسوب الى المطعون ضده وهو بناء الدور الثانى لمترله بجوار الطريق العام دون ترك المسافة المقررة يكون فعلا غير مؤثم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كانت الواقعة كما سطرها الحكم قد خلت مما يدل على انطباق أى نص عقابي آخر عليها ولم تشر النيابة العامة الطاعنة الى شئ من ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

(الطعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

ظروف مخففة

١. لا محل للقول بأن العقوبة مبررة لكون العقوبة المقضى بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونا لجريمة القتل العمد من غير سبق اصرار المندرجة تحت نص المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات التى أثبت الحكم توافرها فى حقه وذلك لأن المحكمة أعملت فى حق الطاعن المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وأوقعت به عقوبة المقررة للجريمة دون معاملته بالرفقة وفى ذلك - متى انتفى ظرف سبق الاصرار - خطأ فى تطبيق القانون ، وهو ما يوجب أن يكون مع النقص والاعادة .

(الطعن رقم ١٣٧٢٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٢. تقدير العقوبة ، وتقدير قيام موجبات الرأفة ، أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ، ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر اذلى ارتأته ، كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضى الموضوع ، ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له فى ذلك ، وتركه لمشيئته ، وما يصير إليه رأيه ، وهو يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى ، وحالة كل متهم شخصا على حدة .

(الطعن رقم ١٩٦٧٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

٣. لما كان تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ، ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته ، وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضى الموضوع ، ولم يلزمه الشارع باستعماله ، بل رخص له فى ذلك

، وتركه لمشيئته ، وما يصير إليه رأيه ، وهو يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بسبب ظروف الدعوى ، وحالة كل متهم شخصيا على حدة ، ومن ثم تكون منعى الطاعنين على الحكم بمعاملته المتهمين الثالث والرابع بالرافعة دونهما يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١)

٤. لما كان من المقرر أن مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختيلره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد من دفاع المتهم هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة والاستفزاز والغضب تملكته عقب مشاهدته زوجته في وضع مخجل مع الجنى عليه الآخر في سيارته الخاصة ، ورفضها الانصياع لأمره بالتزول من السيارة ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يفيد قيام سبب انعدام المسؤولية ، إذ لا تعد حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب عذرا معفيا من العقاب .

(الطعن رقم ١١٢٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٥. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى الى إدانة الطاعن بجرائم القتل العمد ، والسرقه ، واحراز سلاحين أبيضين بدون ترخيص ، أوقع عليه عقوبة واحدة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هي المقررة لجريمة القتل العمد طبقا لنص المادة ١/٢٣٤ من القانون ذاته ، بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد ، مفصحا عن استعمال المادة ١٧ منه متزلا بالطاعن عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة طبقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وكانت المادة ١٧ من القانون آنف الذكر - التي أعملها الحكم في حق الطاعن - تبيح التزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة

الى عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن تنقضى مدته عن ستة شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المشار إليها ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة محل الاتهام ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح على معاملة الطاعن طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، وهي إحدى القوبتين التخييريتين المقررتين لجريمة القتل العمد التي دين الطاعن بها طبقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فإنه يكون قد خالف القانون إذ كان عليه أن يتزل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة الى عقوبة السجن أو الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٦. إذ كان لمحكمة الموضوع تخفيف العقاب حتى ولو لم يرد في حكمها ذكر للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ولا يقدح في قضائها الخطأ في ذكر مادة العقاب الصحيحة التي قصدت الحكم بموجبها فإن ما تثيره الطاعن بخصوص ذلك يكون غير مقبول ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه مع تصحيح أسباب الحكم المطعون فيه في شأن مادة العقاب يجعلها المادة ٢٣٦ فقرة أولى من قانون العقوبات ، وذلك عملا بنص المادة ٤٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٥٠٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٧. لما كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون ، أو عاهة في العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد

من دفاع المحكوم عليه أمام محكمة الموضوع ، هو أنه كان في حالة من حالات الإثارة أو الاستفزاز تملكته فأجأته الى فعلته دون أن يكون متمالكا إدراكه ، فإن ما دفع به على هذه الصورة من انتفاء مسئولية لا يتحقق به الجنون ، أو العاهة في العقل - وهما مناط الاعفاء من المسئولية ، ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب ، بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائي مخفف يرجع مطلق الأمر في اعماله ، أو اطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٣٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

ظروف مشددة

١. لما كان من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وغيرها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد ، أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

٢. من المقرر أنه لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفا الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة .

(الطعن رقم ٣٢٥٨٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

عزل

١. لما كانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عول بالرافة ، فحكم عليه بالحبس ، يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه " ، ولما كانت الواقعة التي دانت المحكمة بها المطعون ضده هي جناية تزوير في محرر رسمي ، وقد عاقبته عنها تطبيقا للمادة ٢١٣ الواردة في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، فإنه كان يتعين عليها أن تقضى عليه أيضا بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر ، ويكون الحكم إذا أغفل ذلك قد جاء مخالفا للقانون ، مما يتعين معه قبول الطعن وتصحيح الخطأ .

(الطعن رقم ٢٨٢٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٨/١١/١٦)

٢. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى وأدلة الشبوت عليها انتهى الى معاقبة الطاعن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزامه ببرد مبلغ ٣٣٠,٣٣٠,٣٥٦٤ جنية ، وتغريمه مبلغا مائلا وبعزله من وظيفته لمدة ثلاث سنوات وفقا للمواد ١/١١٢ ، ٢ بند أ ، ب ، ١١٨ ، ١١٥ مكررا ، ١/١١٩ ، ١١٩ مكررا هـ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٨ سالفه الذكر تنص على " فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١/١١٣ - ٢ ، ٤ ، ١١٣ مكررا/١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١/١١٧ يعزل الجاني من وظيفته أو تزول صفته " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قيد عقوبة العزل مدة ثلاث سنوات مع أنها غير مقيدة بمقتضى نص المادة سالفه الذكر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بيد أنه لما كان الطاعن هو وحده الذى طعن في الحكم بطريق

النقض - دون النيابة العامة - فإن محكمة النقض لا تملك تصحيح هذا الخطأ إعمالاً للأصل العام بأنه لا يصح أن يضار الطاعن بطعنه ، لأنه كان في مقدوره أن يقبل الحكم ، ولا يطعن عليه بطريق النقض .

(الطعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٣)

٣. لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أنه " فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة أولى ، يعزل الجاني من وظيفته أو نزول صفته " ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجرمي الأضرار العمدى ، والتزوير المنصوص عليهما في المادتين ١١٦ مكررا ، ٢١٤ مكررا فقرة ثانية من قانون العقوبات ، أو عاقبه عن الجريمة ذات العقوبة الأشد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا سالفه الذكر مكتفيا بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وكان يتعين على المحكمة أن تقضى فضلا عن هذه العقوبة بعزله من وظيفته ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها - بالنسبة للمطعون ضده - يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٧٩٩٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرفقة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، وغرامة ألف جنيه ، ومصادرة مبلغ الرشوة وأمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزله مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا

تستطيع تصحيح هذا الخطأ ، لما في ذلك من إضرار بالمحكوم عليه إذ أنه من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده .

(الطعن رقم ١٠٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٥. لما كان الحكم المطعون فيه ، إذ عاقب الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات إلا أنه قضى بعزله من وظيفته مدة مساوية لمدة السجن على خلاف ما تقضى به المادة ١١٨ من قانون العقوبات ذلك أن توقيت عقوبة العزل لا يكون إلا في حالة الحكم بعقوبة الحبس طبقاً لما تقضى به المادة ٢٧ من ذات القانون ، ومن ثم فلن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٢٤١٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

٦. لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١١٨ المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أنه " فضلاً عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكرراً فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكرراً ، ١١٧ فقرة أولى ، بعزل الجاني من وظيفته أو نزول صفته " ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة الشروع في تسهيل الاستيلاء على مال مملوك لشركة الشرق للتأمين التي تساهم الدولة في مالها ، وعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى فضلاً عن هذه العقوبة بعزلها من وظيفتها أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مشوباً بعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بهذه العقوبة - كطلب النيابة العامة في طعنها - بالإضافة الى العقوبة المقضى بها عليها ، دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع في الطعن للمرة الثانية ملداً الطعن لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٧. لما كانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل موظف عمومي ارتكب جناية مما نص عليه في الكتاب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون ، وعومل بالرافة فحكم عليه بالحبس ، يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عقوبة العزل من الوظيفة ، ولم يعمل حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات رغم توافر موجبها فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصور على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيف عقوبة العزل بجعلها سنتين .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٢)

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل المحكوم عليه بالرافة إعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ، دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون أيضا قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه في هذا الخصوص أيضا وذلك بتوقيف عقوبة العزل وجعله لمدة سنتين .

(الطعن رقم ١٢٩٠٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١)

عقوبة

١. لما كان لا محل في خصوصية هذه الدعوى لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة احراز السلاح الناري غير المششخن وذخيرته بغير ترخيص وان العقوبة المقضى بها مقرر قانونا لهذه الجريمة ، لا محل لذلك لأن الطاعن ينازع في طعنه في الواقعة التي اعتقها الحكم بأكملها نافيا تواجده في أثناء الحادث حاملا سلاحا أو اطلاقه النار منه على الجنى عليه ، فضلا عن أن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جريمة القتل الخطأ . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وإلزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٨٣٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٨)

٢. لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بتهمة إقامة بناء بدون ترخيص - قد قضى بتغريمه بغرامة تعادل قيمة المبنى ومثلها لصالح الخزانة العامة - ولما كان الحكم لم يبين قيمة الغرامة المقضى بها أو يبين في مدوناته قيمة ذلك المبنى حتى يمكن على أساسه تعيين مقدار عقوبة الغرامة التي نص عليها القانون فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيان عقوبة الغرامة المقضى بها لأنه يشترط أن يكون الحكم منبئا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٩٢٠٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

٣. لما كانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الذى دين المطعون ضده وفقا له - قد جرى نصها على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقبل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل

عن ألفى جنيته ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه مل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل العقوبة المقيدة للحرية للجريمة التي دان الطاعن بها وهي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ، ونزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٤٤ سالفه الذكر وهي ألفى جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأى تقدير موضوعي بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده وذلك إعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٦٩٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٩)

٤. لما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ توجب عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات في تلك الحالة ألا تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يعيب الحكم عدم الإشارة الى المادة ١٧ من قانون العقوبات عند إعمالها مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام ان تقدير العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، فيما قضى به على الطاعن من عقوبة الإزالة ، وهي - كعقوبة يحكم بها القاضى - لم يرصدها المشرع - في القانون المطبق - لواقعة إقامة بناء بدون ترخيص ، التي اتهم ودين الطاعن بها ،

وإنما قررها - اختيارا - الى جانب تصحيح الأعمال المخالفة أو استكمالها -
بحسب الأحوال - إذا كان البناء قد أقيم على خلاف أحكام القانون .

(الطعن رقم ٢٤٦٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٦)

٦. لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وهى
عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبقة عليها
الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة له فى المجادلة فى
مستوليته عن الوفاة ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من
هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية بغض
النظر عن وصفها القانونى ولو أنها قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت
فيها - تقتضى التزل بالعقوبة أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف
الذى وصفتها به .

(الطعن رقم ١٧٩٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٧. لما كان من المقرر أنه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤
من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال جريمة المقتربة عن جناية القتل
وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا فى وقت
واحد أو فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ،
فمضى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك
أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

٨. لما كان من المقرر وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ أنه "
يستتبع الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع
المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ، وذلك دون إخلال

بالأحكام الخاصة بالمتشردين " ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة الحبس بجعلها ستة أشهر بدلا من سنتين ، وتأنيده فيما عدا ذلك دون أن يقضى بتعديل مدة وضع الطاعنة تحت مراقبة الشرطة بجعلها مساوية لعقوبة الحبس المقضى بها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا ، وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس المقضى بها.

(الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١)

٩. من المقرر أو وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشئته وما يصير إليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقا له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصا على حدة .

(الطعن رقم ١٦٨٦٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

١٠. لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن الى ثبوت الواقعة ونسبتها الى المتهم ثم أخذه بقسط من الرأفة فإن ذلك لا يعد تناقضا ، إذ أنه من المقرر أن تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع واستعمال الرأفة بشأن الواقعة ليس قرين الشك في ثبوتها .

(الطعن رقم ٧٦٠٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

١١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمتي احراز سلاح نارى غير مششخن بغير

ترخيص وذخائرها وهما الجريمتان الأخف - ولو أنها تعد عقوبة مكملّة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في هاتين الفقرتين ، إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الواقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء وتتأفر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه كان يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة جريمة الشروع في السرقة - الأشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمة احراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص - وهما الجريمتان الأخف - بعد إذ قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الشروع في السرقة بالاكراه - وهي الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٤٣٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

١٢ . لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد جعلت الحد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ هي ستة أشهر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا الحد عند توقيع العقوبة بل قضى بأقل منه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٤٥٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣٠)

١٣ . لما كان الحكم المطعون به قد انتهى الى إدانة الطاعن بجريمة الضرب المفضي الى الموت طبقاً للمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة سائلة البيان هي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات تجيز للمحكمة تبديل عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن بعقوبة السجن لا تزيد على ثلاث سنين ، وكان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ما إذا كان قد

أعمل في حق الطاعن حكم هذه المادة من عدمه . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه يشوبها التناقض بين النوع والمقدار بما لا يبين منه ما إذا كان قصد المحكمة قد انصرف الى أعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في حق الطاعن من عدمه ، مع ما يترتب على ذلك من تعذر معرفة ما إذا كان الخطأ الوارد في منطوق الحكم متعلقا بنوع العقوبة المقضى بها أو بمقدارها وهو ما يتعذر معه تصدى محكمة النقض للعقوبة بالتصحيح إعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٨٣٣٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٩)

١٤ . ولئن كان من المقرر أن خلو الحكم من نوع العقوبة المقيدة للحرية يعيبه إلا أن ذلك لازمه ألا تشترك مدة العقوبة مع نوع آخر من العقوبات المقررة ، وهو ما لا ينطبق على واقعة الدعوى ذلك أن مدة الأسبوع المقضى بها قرين عقوبة الحبس بلا خلاف وهو ما تداركه الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٥٢٦٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

١٥ . لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات قد جعلت الحسد الأدنى لعقوبة الحبس في جريمة القتل الخطأ هي ستة أشهر . لما كان ذلك ، وكان البين من اطلاع أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف إلا أنه قضى بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم أسبوع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٥٤١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

١٦. لما كانت عقوبة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المار بيانه ، فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣١)

١٧. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان المحكوم عليه بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال عام والتزوير في محرر رسمي واستعماله وعامله بالرفقة وعاقبه بالحبس لمدة سنة والغرامة وعزله من وظيفته ، وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرفقة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه " ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عقوبة العزل من الوظيفة ولم يعمل حكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات رغم توافر موجبها فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على هذه المخالفة فإنه يتعين اعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيح الحكم المطعون فيه بتوقيت عقوبة العزل بجعلها لمدة سنتين .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٢)

١٨. إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة إلا عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، بما مؤداه أنه إذا زادت عقوبة الحبس المقضى بها عن سنة أو كانت العقوبة هي السجن أو الأشغال الشاقة فإنه لا يجوز للمحكمة أن تأمر بإيقاف تنفيذها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة ثلاث سنوات وأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، ولما كان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عن تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإن الحكم المطعون يكون معيباً بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٢٥٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/٤/٢٠٠١)

١٩ . إذ كان الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجنايتي القتل العمد والسرقه واستظهر توافر ظرفي سبق الاصرار والاقتران بين الجرائم المسندة الى المحكوم عليهما بما يتفق وحكم القانون وهو ما يسوغ الحكم عليهما بالاعدام ، كما أطرح الحكم ما دفع به المحكوم عليهما من بطلان إذن النيابة والقبض عليهما لحصوله قبل صدور هذا الإذن وعدم توافق الدليل القولي مع الدليل القني بما يتفق وصحيح القانون وخلص في منطق سائغ الى أن اعترافهما قد صدر طواعية واختياراً خالياً مما يشوبه من اكراه مدعى به ، وكان البين من الأوراق أن المحكمة قد كفلت للمحكوم عليهما حق الدفاع فانتدبت للمحكوم عليه الأول محامياً للدفاع عنه كما حضر مع المحكوم عليه الثاني محام موكل عنه ، كما أن اجراءات محاكمتهم تمت صحيحة وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقضى به المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل اصدار الحكم والذي صدر بإجماع آراء أعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله كما صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ،

ولم يصدر بعد قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم
عليهما على ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولا يغير من
ذلك قضاء المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١٤ لسنة ٢١ ق دستورية
والصادر بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢ بعدم دستورية نص المادة ٤٨ من قانون العقوبات
والتي كانت تجرم فعل الاتفاق الجنائي وهي الجريمة الأولى المسندة الى المحكوم
عليهما - وذلك لانتفاء مصلحتهما طالما أن ثبوت باقى الجرائم المسندة إليهما
كاف لتوقيع عقوبة الاعدام عليهما بغض النظر عن جريمة الاتفاق الجنائي ،
فيتعين لذلك مع قبول عرض النيابة العامة إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم
عليهما .

(الطعن رقم ٥٩١٠ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٧)

٢٠. إن مؤدى نص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال
الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات
المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة
١٩٥٦ بشأن المحال العامة المعدل مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع
المحل الذى وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق ، وكان الحكم
المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى
ما جاء بمحضر الضبط دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت
التهمة بعناصرها القانونية كافة كما أغفل بيان نوع المحل الذى دان الطاعن
بجريمة إدارته بغير ترخيص وطبيعة العمل أو النشاط الذى يزاول بذلك المحل
لتحديد القانون الواجب التطبيق فإنه يكون معيبا بالقصور في التسيب .

(الطعن رقم ١٣٤٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١٠/٢١)

٢١. إذ كان الحكم المطعون فيه قد دان المحكوم عليهما (المطعون ضدّهما) بجريمة
الإخلال العمدى بنظام توزيع سلعة متعلقة بقوت الشعب وعاملها بالرأفة في

حدود ما تسمح به المادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة العزل من الوظيفة لمدة مماثلة لمدة العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات تنص على أن " كل موظف عمومي ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرفقة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقض عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعزل كل من المحكوم عليهما من وظيفتهما لمدة سنة رغم أنه قضى بحبس كل منهما لمدة سنة فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه كلان يجب على الحكم أن ينص على العزل لمدة لا تقل عن سنتين أى ضعف مدة الحبس المقضى بها وذلك إعمالا لما أوجبه المادة ٢٧ سالفه الذكر ، ولما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه قاصرا على هذه المخالفة فإنه يتعين إعمالا للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تصحيحه بجعل مدة العزل المقضى بها سنتين الى جانب عقوبة الحبس المقضى بها .

(الطعن رقم ٤٩٨٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٤)

٢٢. إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى إدانة المطعون ضده بجريمتي الاختلاس والتزوير ، وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنتين وبعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة وبتغريمه مبلغ ٢٥٠٢ جنيه ، عملا بالمواد ١/١١٢ ، ٢/٢ ، ب ، ١١٨ ، ١١٨ مكررا ، ٢/١١٩ ، ١١٩ مكررا/هـ ، ٢١١ ، ٢١٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الاختلاس وهى الجريمة الشدد معاقبا عليها بالمادة ١١٢ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وكانت عقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة لا يجوز إبداء لها عند معاملة المتهم بالرفقة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وكانت المادة ١٦

من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقضى مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بعقوبة السجن الى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، وفقاً للقانون بالإضافة الى العقوبات المقضى بها وذلك اعمالا لنص المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة هي الطاعنة ولم تنع على الحكم إلا نزوله عن الحد الأدنى للعقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة التي دين بها الطاعن ، وكان الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون عملاً بحق المحكمة المقررة في المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ أن ذلك مقيد بأن يكون لمصلحة المتهم ، فإنه لا يجوز التعرض لما قضى به الحكم من توقيت مدة العزل من الوظيفة .

(الطعن رقم ٣٣٣٩٩ لسنة ٦٩ في جلسة ٢٠٠١/١١/١٥)

٢٣ . لما كان الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد اسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص الى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأعمل في حق حكم المادة ٣٨ من القانون

سالف الذكر وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٧٢٩٥ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٩٦)

٢٤ . لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بتمتع الطاعنين بالإعفاء طبقاً للمادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ " أن جهة الضبط كلت على بينة وعلم بهذين الشخصين الذين وفرا لها المعلومات عن شخص المتهمين وضبطهما ومن ثم جاء الإخبار المراد الارتكان إليه في الحالين الأول عن والثاني ومن يدعى خارج عن انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وغير محقق للغاية التي هدف الشارع إليها بتقريره ميزة الإعفاء من العقوبة في مقابل الكشف عن الجرائم ومرتكبيها مما يكون معه طلب الإعفاء قد جاء على خلاف الواقع والقانون " . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ منه تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرود لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالي الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكبي الجريمة ، وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض سده لواقعة الدعوى والرد على دفع الطاعنين بالتمتع بالإعفاء أن شخصية المتهمين الذين أبلغ الطاعنان عنهم كانت معلومة للسلطات - على نحو ما جاء بأوراق الجناية رقم لسنة ١٩٩٤ الأزيكية التي أمرت محكمة الموضوع بضمها تحقيقاً لطلب الطاعنين - قبل أن يدلى الطاعنان باية معلومات عنهم بعد ضبطهما ، وكان الفصل في كل ذلك كم خصائص قاضى الموضوع

مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى - كما هو الحال في الدعوى -
فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح الدفع بالإعفاء طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٨
من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون قد اصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١٠/٨)

٢٥ . لما كان ما يشير به الطاعن من أنه ابن شقيق المجنى عليها وقد تناولت عن بلاغها
بما كان يوجب أعمال حق الإعفاء - مردودا عليه - بأن الإعفاء المنصوص عليه
في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة ، غاية
الأمر أن من يشمل به الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على
اعفائه من عقوبتها ، أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون هذا من ناحية ومن
ناحية أخرى ، فإن الإعفاء اقتصر على من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه أو
زوجته أو اصوله أو فروعهم ، وإذا كان ذلك وعلى فرض صحة ما يدعيه الطاعن
فإنه ليس من بين الذين عددتهم تلك المادة ، ومن ثم لا شأن له بالإعفاء من
العقوبة ويضحى ما نعاه الطاعن بهذا المنع لا محل له .

(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/١٠/١٨)

٢٦ . لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن مناط الإعفاء
الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، ان يدلى الجاني بمعلومات
صحيحة وجدية تؤدي بذاتها الى القبض على باقي الجناة ، ولم يشترط القانون
لذلك أن يعترف المتهم بارتكاب الجريمة أو أن يظل مصرا على اعترافه في جميع
مراحل التحقيق والمحاكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض طلب
الاعفاء من العقاب الى دعامتين أولهما : أن الطاعن أنكر في التحقيقات علاقته
بالمواد المخدرة ، فاستحدث الحكم بذلك شرطا للإعفاء لم يوجب به القانون ،
ومؤدى الدعامة الثانية أن إرشاد الطاعن عن الجناة الآخرين لم يتسم بالصدق

والجدية ، دون أن يشير الحكم الى ما أدلى به الطاعن لرجال الضبط من معلومات ودون أن يحدد من وصفهم (بالجناة الحقيقيين) أو (بالمساهمين الآخرين) الذين لم يعاون الطاعن السلطات في الوصول إليهم ، وذلك على الرغم من أن الأوراق خلت من الإشارة الى غير من أقيمت عليهم الدعوى وهم الطاعن نفسه ، والمتهم الثاني الذى سلمه المواد المخدرة بالأراضى الأردنية لنقلها الى مصر ، والمتهم الثالث الذى كان منوطا به استلام تلك المواد بالقاهرة ، وأن أمر الأخير كان خافيا على السلطات لولا ما أدلى به الطاعن من معلومات أكدتها تحريات رجال مكافحة المخدرات ، وأدت الى القبض عليه وتقديمه للمحاكمة ، ولا ينال من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم الثالث ، إذ أنه لا يشترط لإنتاج الإخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يقضى بإدانة المبلغ عنه إذا كان المبلغ عنه ليس مسئولاً عن هذا الأمر ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض طلب الطاعن ، الإعفاء من العقاب يكون فوق الخطأ فى تأويل القانون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٤٨١٦ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٢١)

٢٧. لما كان مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها ، إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا الى ضبط الجناة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المطعون ضده الأول مقارفة جريمة احراز جواهر مخدر بقصد الاتجار المعاقب عليها بالمادة ٣٤ المشار إليها بالمادة ٤٨ آنفة الذكر ، وأنه الذى أبلغ - بعد القبض عليه - عن المطعون ضده الآخر وأرشد السلطات عنه مما وصل فعلا الى ضبطه ، فإن مناط الإعفاء الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ المذكورة يكون قد تحقق ، ويكون الحكم ، إذ قضى بإعفاء الأول من العقاب قد طبق صحيح القانون ، ولا

حجة من بعد لما ساقته النيابة العامة الطاعنة من أن المحكمة نفت عن المطعون ضده الثاني قصد الاتجار بالجواهر المخدر ، ذلك بأنه لا يشترط لإنتاج الإخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يثبت في حق الشخص المبلغ عنه - أيضا - ارتكاب إحدى الجرائم المعاقب عليها بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ التي اشارت إليها المادة ٤٨ من القانون المذكور ، بل إنه لا يشترط لذلك أن يقضى بإدانة ذلك الشخص أصلا طالما أن المبلغ غير مسئول عن شيء من ذلك .

(الطعن رقم ٢٥٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٨)

٢٨. من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محوا للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الجاني التي تحققت في فعله وفي شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من أثر هو حط العقوبة عن الجاني بعد استقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة في ذاتها ، وإذا كان مناط الارتباط في حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة ، وكانت المحكمة قد خلصت في منطق سائغ الى قيام الارتباط بين جرمي الشروع في تقليد العملة الورقية ، وحياسة أدوات مما تستعمل في التقليد ، ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لشدهما وهي عقوبة الشروع في التقليد ، فإذا أسفر تمحيص المحكمة - لدفاع الطاعن عن تحقق موجب الإعفاء من العقاب في جريمة الشروع في التقليد ، امتنع عليها توقيع عقوبة الجريمة الأخف ، وهي جريمة حيازة أدوات مما تستعمل في التقليد .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢١)

٢٩. لما كان نص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات قد جرى على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكررا ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المسزورة

وقبل الشروع في التحقيق ، ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " ف، فالقانون قد قسم أحوال الإعفاء في هذه المادة الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الإخبار قبل الشروع في التحقيق ، أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسحة التي منحها الجاني في الإخبار ، أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة ، أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه .

(الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٣٠. لما كان من المقرر أنه يتعين أن يكون الحكم منبثا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان خارج عنه ، وكانت المادة ٢٠٨ مكررا / د من قانون الاجراءات الجنائية نصت في فقرتها الأولى على أن " لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها الى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١٣٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات " ، كما نصت فقرتها الثانية على أن " وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أفاد فائدة جدية من الجريمة ليكون الحكم نافذا في مال كل منهم بقدر ما استفاد " ، وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على استفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد

مقدار الفائدة من الأموال العامة التي نسب لمورثة الاستيلاء عليها والتي يعتبر التزامهم بردها بمثابة عقوبة ، فإنه يكون قاصرا بما يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٤٨٨٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢٨)

٣١. لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات بعد تعديلها نصت على أنه " كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلّف شيئا من آلاتها سواء ياهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض " ، ثم نصت المادة ١٦٦ من ذات القانون على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية ، وكانت العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء الى اصله أو التعويض المدني للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لتدخل الخزانة في الدعوى - وكان ما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من قانون العقوبات . فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام الطاعن بالتعويض عن الخسارة إعمالا لنص المادة سالفة البيان يكون قد خالف القانون مما كان يؤذن لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من تحديد عناصر التعويض فإنه كان يتعين أن يكون مع النقض الاعادة - إلا أنه - لما كان الطعن مقدم من المحكوم عليه فإن محكمة النقض لا تملك وهي تحاكمه تدارك ما فات محكمة الجنايات من قضاء بالتعويض بوصف أن التعويض عقوبة تكميلية وذلك لما هو مقرر من ان الطاعن لا يضار

بطعنه وفقا لما تقضى به المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٢)

٣٢. من المقرر أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تبتدئ وبصرف النظر عن سريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية كلما كان للنيابة العامة الحق في تنفيذ العقوبة على أساس أن الحكم الصادر بها في ذاته وبحسب ظاهرة لم يعد قابلا للطعن فيه بأي طريق من الطرق من جانب المحكوم عليه ، ففي هذه الحالة ، والحكم في نظرها - بناء على الاجراءات القانونية التي تمت في الدعوى - قابل للتنفيذ ولم يكن أمامها إلا المبادرة الى تنفيذه ، لا يصح القول في حقها بأن مدة سقوط الدعوى لا تزال جارية ، وإنما الذي يصح القول به هو أن مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسرى ، ولا يرد على ذلك بالحالات التي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب خاصة تخوله إذا ما تمسك بها حق الطعن في الحكم ، فإن هذه الأسباب الاستثنائية التي تجهلها النيابة والتي هي من شأن المحكوم عليه وحده أن يثيرها ويتمسك بها ويقيم الدليل على صحتها لا يمكن أن تؤثر في النمر المتقدم ، وحيث انه متى تقرر ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر حضوريا في ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٨ ولم يستأنف في ميعاد العشرة الأيام التالية لصدوره فإنه يجب في القانون اعتباره حكما نهائيا قابلا للتنفيذ كما هو الشأن قانونا في سائر الأحكام التي على شاكلته ومدة السقوط التي تسرى في خصوصه تكون إذن مدة سقوط العقوبة ، ولا يمنع من ذلك أن الطاعن قد استأنفه بعد مضي ميعاد الاستئناف المعتاد ثم قبل استئنافه بناء على الأعذار القهرية التي تقدم بها واثبتها للمحكمة الاستئنافية ومدة السقوط هذه قد استمرت حتى يوم ١١ يوليو سنة ١٩٩١ تاريخ التقرير بالاستئناف ومن هذا التاريخ فقط عادت مدة سقوط الدعوى العمومية ، ولما كانت مدة سقوط

العقوبة لم تنقض حتى تاريخ التقرير بالاستئناف لأنها بدأت يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٨٨ عقب اليوم العاشر من تاريخ صدور الحكم الحضورى الابتدائى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ٣٩٩١ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

وقف تنفيذ العقوبة :

١. لما كانت المادة ٥٥ من قانون العقوبات تنص على أنه " يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة " ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المطعون ضده وهى لمدة ثلاث سنوات ، فإنه يكون معيباً .

(الطعن رقم ١٩٠٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٨/١١/٨)

٢. وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير فى الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضى الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعمال بل رخص له فى ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصياً على حدة .

(الطعن رقم ١٦٨٦٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٣)

٣. لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت - باعتبارها الجريمة الأشد - التى دين الطاعن الأول بها وهى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملها الحكم فى حق الطاعن تبيح التزول بعقوبة السجن الى عقوبة الحبس التى لا يجوز

أن تنقص عن ثلاث شهور ، وأنه وإن كان هذا النص يجعل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة الى العقوبة التي أباح التزول إليها جوازيًا ، إلا أنه يتعين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرفقة ومعاملته طبقا للمادة ١٧ المذكورة ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة .

(الطعن رقم ٢٩٧٩٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٧)

عود

١. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصرا ، وكان يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاقبة المتهم على اساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد غلظ العقاب على الطاعن باعتباره عائدا دون أن يشير الى شئ مما ذكر فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه .

(الطعن رقم ١٣٦٠١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

علامة تجارية

١. لما كان القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأن المعاملات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ، ونص في المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ، ولا تجوز المنازعة في ملكيتها إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم في المادة السادسة ، وما بعدها اجراءات التسجيل وأفرد المادة ٣٣ منه لبيان العقوبات حالتي يتعين تطبيقها على (١) من زور علامة ثم تسجيلها طبقا للقانون ، أو قلدها بطريقة تدعو الى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة ، (٢) من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة للغير . لما كان ذلك فإن الشارع يكون قد أفصح عن مراده بأن مناط الحماية التي أسبغها على ملكية العلامة التجارية بتأثير تقليدها ، أو استعمالها من غير مالكا هو بتسجيلها والذي يعتبر ركنا من أركان جريمة تقليدها . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يستظهر ما إذا كانت العلامة المؤتم تقليدها قد سجلت وما بينها وبين العلامة المقلدة من وجوه التشابه فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٥٦٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

٢. القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل الصادر في شأن العلامات التجارية قد عرف العلامة التجارية في المادة الأولى منه ، ونص في المادة الثالثة على انه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة اذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون ان ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها .

(الطعن رقم ٥٦٤١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

غرامة

١. لما كانت المادة ٤٤ من قانون العقوبات تنص على أنه " إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك " ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من القانون المذكور هي من الغرامات النسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ سالفه الذكر ، وكان اصدار الدولة للنقود هو مظهر من مظاهر استقلالها وسيادتها ، كما أن الأصل في الإلزام قضاء بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة المصرية ، ومن ثم فقد نصت المادة ١٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان على أن " يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي قوة إبراء غير محدودة " ، كما جرى التعريف بعقوبة الغرامة وبيان حديها واجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة بها في المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون العقوبات ، والمادتين ٥٠٩ ، ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية وفي سائر مواد هذين القانونين والقوانين العقابية الأخرى على اساس العملة المصرية المتداولة ، ومؤدى ذلك كله أنه يجب في كل حكم يصدر بعقوبة الغرامة أن يحدد مقدارها بالعملة المصرية ، ولا يغير من هذا الوجوب أن تكون الغرامة المقضى بها من الغرامات النسبية ، أو أن يكون المال الذي وقعت عليه الجريمة من النقد الأجنبي المسموح بتداوله في البلاد ، إذ يتعين تقدير قيمة الغرامة بقيمة ذلك النقد الأجنبي المسموح بالعملة المصرية في تاريخ وقوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعنين الثلاثة غرامة مساوية للمبالغ المستولى عليها فتعدد بذلك التزامهم بها ، ولم ينص على التضامن بينهم ، كما أن الحكم قدر بعض الغرامة المقضى بها بالدولار الأمريكى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون خطأ يؤذن بتصحيحه بإلزام المحكوم عليهم متضامين بدفع غرامة واحدة مقدرة بالعملة المصرية .

(الطعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١)

٢. لما كان من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر في قولها " إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية ، فإنهم يكونون متضامين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلاف ذلك " ، وبالتالي يكون المتهمون أيا كانت صفاتهم متضامين في الالتزام بها فلا يستطاع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامين أو يخص كل منهم بنصيب فيه . لما كان ذلك ، وكان الشارع في المادة ١١٨ من ذلك القانون قد ألزم الجاني بهذه الغرامة بصفة عامة دون تخصيص وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكمها عليه موظفا أو من في حكمه .

(الطعن رقم ١٩٦٧٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

٣. لما كانت الغرامة المقضى بها هي الغرامات النسبية التي اشارت المادة ٤٤ من قانون العقوبات إليها وأوجبت الحكم على المتهمين معا بهذه الغرامة متضامين ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، إذ قضى بالتضامن بين الطاعن والمحكوم عليه غاييا في دفع الغرامة النسبية المقضى بها ، هذا الى أنه لا مصلحة للطاعن فيما يشيره في شأنها إذا ما قضى ببراءة المحكوم عليه غاييا بعد سقوط الحكم الغيابي الصادر بإدانته ، لأن الطاعن وحده - في هذه الحالة - يكون الملزم بأدائها .

(الطعن رقم ٢٤٥٥١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٤. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عقوبة الغرامة المقررة في الفقرتين الأولى والخامسة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لجريمتي احراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص وذخائره ، ولو أنها تعد عقوبة مكملة للعقوبة المقيدة للحرية المنصوص عليها في هاتين الفقرتين إلا أنه لما كانت طبيعة هذه الغرامة لها صبغة عقابية بحتة ، بمعنى أنها لا تعد من قبيل الغرامة النسبية التي أساسها في الوقع الصحيح فكرة التعويض المختلط بفكرة الجزاء ، وتتأفر مع العقوبات التكميلية الأخرى ذات الطبيعة الوقائية والتي تخرج عن نطاق قاعدة الجب المقررة لعقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يكون يتعين إدماج تلك الغرامة في عقوبة جريمة الشروع في السرقة الشد وعدم الحكم بها بالإضافة إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع الغرامة المقررة لجريمتي احراز السلاح الناري والذخيرة دون ترخيص - وهما الجريمتان الأخف - بعد أن قضى بتوقيع العقوبة المقررة لجريمة الشروع في السرقة بالإكراه - وهي الأشد - عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه إلغاء ما قضى به الحكم من عقوبة الغرامة فقط ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ٢٤٣٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠)

٥. لما كان من المقرر أن شرعية العقاب تقضى بأن لا عقوبة بغير نص ولم تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات بشأن عقوبة الغرامة النسبية إلا في حالة الجريمة التامة في جرائم الاختلاس والاستيلاء ، والحكمة من ذلك ظاهرة وهي أن تلك الغرامة يمكن تحديدها في الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجاني أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات أما في حالة الشروع فإن تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة ، وإذا كان الحكم

المطعون فيه لم يقض بالغرامة النسبية عن جريمة الشروع في تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال عام يكون قد صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٦٠٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

٦. من المقرر أن عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات تعد عقوبة تكميلية وهى من الغرامات النسبية التى اشارت إليها المادة ٤٤ منه وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن ألفى جنيه وهو المبلغ الذى قضى به الحكم ، ولما كانت المادة ٤٤ المذكورة قد نصت على أنه " إذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالغرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للغرامات النسبية فإنهم يكونون متضامنين فى الالتزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك " ، وكان إعمال هذا النص يوجب الحكم على المتهمين معا بهذه الغرامة متضامنين ولا يستطيع التنفيذ عليهم جميعا بأكثر من مقدارها المحدد فى الحكم سواء فى ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كل منهم بنصيب منه ، إذ كان الحكم المطعون فيه قد أنزل عقوبة الغرامة النسبية على كل من المحكوم عليهم فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، لما يتعين معه نقضه فى خصوص ما قضى به من تغريم كل من المتهمين مبلغ ألفى جنيه وتصحيحه بتغريم الطاعنين متضامنين مبلغ ألفى جنيه .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

٧. لما كانت عقوبة الغرامة التى نصت عليها المادة ١٠٣ من قانون العقوبات قد ربط لها الشارع حدا أدنى لا يقل عن ألف جنيه - وهو ما لم يزل عنه الحكم المطعون فيه - فإن النعى على الحكم بالتناقض واختلال فكرته عن وقائع الدعوى وتأسيسا على أنه أورد فى شق منه أن الطاعن طلب من المبلغ مبلغ ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه ثم تغريمه للطاعن ألف وخمسمائة جنيه فقط يكون غير قويم .

(الطعن رقم ٣٠٠٥٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٧)

٨. من المقرر أن الغرامة التي نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه إلا أنها من الغرامات النسبية التي اشارت إليها المادة ٤٤ سالف الذكر والتي يجب الحكم بها على المتهمين معا ولا يستطيع التنفيذ عليهم بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلا منهم بنصيب منه ، بيد أنه لما كان التضامن بين المتهمين في الغرامات النسبية طبقا لصريح نص المادة ٤٤ آنفة البيان - مشروطا بأن يكون قد صدر بها على المتهمين حكم واحد وكان الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين قد صدر ضد كل منهم حكم مستقل فإن شرط تضامنهم في الغرامة يكون قد تخلف .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

غش

١. لما كانت المادة الثالثة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقوانين ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ - المنطبقة على واقعة الدعوى - توجب القضاء بنشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المحكوم ضده - وهى عقوبة تكميلية وجوبية يقضى بها في جميع الأحوال فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل القضاء بهذه العقوبة يكون قد خالف صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإضافة عقوبة نشر الحكم في جريدتين واسعتي الانتشار على نفقة المطعون ضده وذلك عملا بالمادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٩٣٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٢. لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان قاصرا وباطلا ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة انتاج مكرونة مغشوشة مع علمه بغشها ، قد عول فى ذلم على ما ورد بمحضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه ، ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فإنه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب والبطلان ،

ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون كلا الحكمين الابتدائي والاستثنائي قد اُشار في ديباجته الى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٥/١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل ، وافصح الحكم الابتدائي عن أخذه بها ، إذ أنه فضلا عن أن المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد ألغيت بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، فإن ذلك القانون قد أوجب في المادة ١٩ منه تطبيق العقوبة الأشد دون غيرها وذلك في الأحوال التي ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قرره نصوصه ، مما يقتضاه استمرار سريان الأحكام الوارد بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل ، والتي لا نظير لها في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولا تخالف أى حكم من أحكامه على غش الأغذية ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بشأن قمع التدليس والغش المنطبق على واقعة الدعوى ، فإنه يكون - فضلا عن قصوره - معيبا بالبطلان .

(الطعن رقم ٢٠١٩٠ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٣. لما كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعن بوصف أنه عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان (لحوما) مغشوشا مع علمه بذلك ، وكان نص الفقرة الثانية من البند الأول من المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش - المنطبقة على واقعة الدعوى - يفترض قرينة تحكيمية هي واقعة علم المتهم بغش الأغذية التي يعرضها للبيع أو بيعها إذا كان من المشتغلين بالتجارة ونقل عبء نفيها الى المتهم خروجاً على الأصل العام من افتراض براءته الى أن تقيم النيابة العامة الدليل على إدانته في محاكمه علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة في النص القانوني سالف البيان لكون الطاعن من المشتغلين بالتجارة ، وكان قد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠

من مايو سنة ١٩٩٥ في القضية رقم ٣١ سنة ٩٦ ق دستورية الذى قضى بعدم دستورية البند الأول من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه ونشر في الجريدة الرسمية في ٨ من يولية سنة ١٩٩٥ ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالفه الذكر واجب التطبيق على واقعة الدعوى عملا بنص المادة ٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم ، كما أن هذا القضاء الدستوري يعتبر في حكم القانون الأصلح للمتهم مادامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه على النحو المار ذكره قد اقام إدانته للطاعن على مجرد القرينة سالفه الاشارة دون أن يستظهر القصد الجنائي في حقه وأدلة الثبوت على ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة كيما تتاح محاكمته من جديد على هدى في قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر .

(الطعن رقم ١٤٥٣٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٣/٢٠٠٠)

٤. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كسل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بما يبين منه الحالة التي كانت عليها العينة بما اعتبره محرر المحضر عرضا لها للبيع من الطاعن وما أتاه الطاعن من أفعال مما يعده القانون غشا لأغذية معروضة للبيع ، وكان لا يكفي لإدانة الطاعن بجريمة غش الغذاء أن يثبت أن الغذاء عرض في محله بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد عرض الغذاء مع علمه بغشه وفساده ، كما لم يوضح الحكم وجه ما نقله عن تقرير التحليل من عدم مطابقة العينة حتى يتسنى

لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٧٠٨٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٢)

٥. إن جريمة خدع التعاقد جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء محل التعاقد وتعمده إدخال هذا الغش معلى التعاقد معه ، وإذ كان بين من الحكم الابتدائي الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر قيام القصد الجنائي في هذه الجريمة ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها توافره فإن الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٥٤٦١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢)

٦. إذ كانت النيابة العامة قد اهتمت الطاعن بأنه طرح وعرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان (جبنا) مغشوشا مع علمه بذلك ، ودفع الطاعن التهمة - على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة - بدفاع حاصله أنه لا يعلم بالغش وغير مسئول عنه ، وكان الحكم المطعون فيه حين تعرض لعلم المتهم بالغش قال " وكان المتهم قرر بسؤاله بمحضر الضبط أن صفائح الجبن مشتراه من معمله هذا فضلا على أنه ثابت بالاستيكر والكارت أن الصفائح من العمل الخاص بالمتهم الأمر الذى يطمئن معه وجدان المحكمة لارتكابه جريمته بصنع وعرض جبن فاسد ومغشوش سيما وأن المتهم لم يثبت أن الجبن قد صنع في غير معمله أو أنه لم يرتكب فعل الغش مع علمه بذلك" ، ويبين من مطالعة المفردات أن دفاع الطاعن قام على أن الصفائح تم إعادة تعبئتها بجبن وزيتون ليس من إنتاجه ولا علم به . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التى دين بها الطاعن هى جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء الذى طرحه أو عرضه للبيع وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري ، وكان لا يكفي لإدانة الطاعن أن يثبت الحكم أن الصفائح عليها ملصقات معمله أو أن يطالبه بإثبات عدم علمه

بالغش وأن الجبن المضبوط صنع في غير معمله بل لابد أن يقيم الحكم الدليل على أن الطاعن هو الذي ارتكب الغش أو أنه علم به علما واقعا ، فإن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لا يكفي لإثبات نسبة الجبن المضبوط الى الطاعن ولا علمه بالغش مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٤٠٦ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/٤)

٧. وان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون قد اقتصر في بيانه واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " وحيث ان الواقعة حسبما جاء بمحضر مفتش الاغذية المؤرخ ١٩٨٥/٥/١١ انه اخذ عينات لبن جاموس الذي يعرضه المتهم للبيع وقد أورد تقرير المعامل الكيماوية بأن العينة مغشوشة ، وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله ثبوتا كافيا لإدانته أخذا بالثابت بمحضر أخذ العينة وتقرير المعامل سالف البيان ، وحيث ان المتهم لم يدفع التهمة المسندة بأى دفاع مقبول ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ أ.ج ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتفى في بيان الدليل بالقول بأن تقرير المعامل الكيماوية أورد ان عينة البن مغشوشة دون أن يبين ما إذا كان الغش بإضافة مادة أخرى إليه أو يترع جزء من الدسم الذي فيه وسنده في ذلك فإنه يكون معيبا بالقصور بما يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى بخصوص أعمال الحكم الصادر في الدعوى رقم لسنة ١٦ ق دستورية ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

فك أختام

١. إن المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للعقاب على جريمة فك الأختام أن تكون هذه الأختام التي صار فكها موضوعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم ح، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة أن يعنى باستظهار هذا الركن ، ولما كانت المسادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم يصدر بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، ولم يستظهر أن الأختام محل الاتهام كانت موضوعة على محل الطاعن وبأمر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم من عدمه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يبطله ويجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٨٩٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٠)

فاعل أصلى

١. من المقرر قانونا أنه لا يشترط ان يرتكب المتهم الفعل بنفسه وإنما يكفى أن يقوم بدور فى الاتفاق الذى تم على ارتكاب الحادث وتكون الجريمة قد وقعت بنسأ على ذلك الاتفاق ولو لم يقم بدون إيجابى فى تنفيذ الجريمة .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

قانون

١. جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون وقت صدور الحكم محل الطعن ، وإذ كان الحكم الجزئي قد صدر بتاريخ ١٤/٥/١٩٩١ قبل صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون المرافعات الذي رفع النصاب النهائي للمحاكمة الجزئية من خمسين جنيها الى خمسمائة جنية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ - كذلك - في تطبيق القانون إذ طبق المادة ٤٢ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على الحكم الجزئي الصادر قبل صدور ذلك القانون .

(الطعن رقم ٢٥٨٩٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٦)

٢. لما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بجريمة الضرب بموجب المادة ٢٤٢/١ ، ٣ من قانون العقوبات ، أوقع عليه عقوبة الحبس شهرا مع الشغل . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ١٥/١١/١٩٩٣ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه حضر بها وأقر بالصلح مع الطاعن ، وكانت المادة ١٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ الساري اعتبارا من ٤/١/١٩٩٩ قد أجازت للمجنى عليه ولو كيله الخاص في الجرح الواردة بتلك المادة ومن بينها جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ بفقراتها الثلاث الأولى - أن يطلب الى المحكمة اثبات صلحه مع المتهم ، ورتبت على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ، ومن ثم فإن هذا النص يكون قد تضمن قاعدة موضوعية من شأنها تقييد حق الدولة في العقاب إذ قرر انقضاء الدعوى الجنائية في حالة الصلح بدلا من معاقبة المتهم ، ويتعين بالتالي اعماله على الدعوى المطروحة - والتي لم تنته بحكم بات باعتباره قانونا أصلا للمتهم وفقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولما كانت الفقرة الثانية

من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذ صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٢٩٤٤٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١٩)

٣. لما كانت المادة الرابعة عشرة من القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه قد نصت على أن " يعاقب على التهرب من أداء الرسم المنصوص عليها في المادة مكررا من هذا القانون أو للقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية ، وكان ما ورد بنص المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر هو مجرد ترديد لنص المادة العاشرة منه الذى لم يضع المشرع عقوبة على مخالفته ، وكان مجرد ترديد نص تشريعى فى اللائحة التنفيذية لا يغير من كونه نصا تشريعا ولا يترل به الى مضاف نصوص اللائحة التى يعاقب على مخالفتها بالمادة الرابعة عشرة من القانون المار ذكره ، كما أن ما نصت عليه المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات التى تعاقب على مخالفة أحكام اللوائح العامة أو المحلية الصادرة من جهات الإدارة العامة أو المحلية إنما ينصرف الى لوائح الضبط ولا كذلك اللوائح التنفيذية .

(الطعن رقم ١٢٩١٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٧)

٤. لما كان قد صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة بعد الحكم المطعون فيه وقبل الفصل فى الدعوى بحكم بات ونشر فى الجريدة الرسمية فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٩ ، ونص فى الفقرة الأولى من المادة ٥٣٤ منه على أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال الآتية : (أ) إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للسحب " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن

القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى أن نزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه فهائيل قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تكون واجبة التطبيق على الوقائع التي تحدث حتى زوال القوة الملزمة عنها إلا فيما نصت عليه المادة ٥٣٤ من قانون التجارة من جواز توقيع عقوبة الغرامة على الجاني خلافا لما نصت عليه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات من وجوب توقيع عقوبة الحبس ، بحسبان أن هذا الأمر ينشئ مركزا قانونيا أصلح للمتهم ، ومن ثم تعد في هذا الصدد قانونا أصلح تطبيق من تاريخ صدورها طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات وتكون واجبة التطبيق على الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧٤٦٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٠)

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الضرب المفضي الى موت مع سبق الاصرار المعاقب عليها بالمادة ١/٢٣٦ ، ٢ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة والسجن ، وعاقبه بالسجن لمدة خمس سنوات تأسيسا على ما ثبت من أنه من مواليد ١٩٧٨/٨/٣ ، وبالتالي لم يكن في تساريخ الحادث وهو ١٩٩٥/١٠/٣١ ، قد بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ورتب على ذلك أن قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ - النافذ اعتبارا من ١٩٩٦/٣/٢٩ - يسرى في حقه باعتبار أنه القانون الأصلح . لما كان ذلك ، وكانت المادة رقم ٦٦ من الدستور تنص على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون " ، كما نصت المادة ١/٥ من قانون العقوبات على أنه " يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها " . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من تلك النصوص وفقا للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب أنه لا يجوز أن يعاقب شخص

بعقوبة أشد صدر بها قانون آخر بعد ارتكاب الفعل في ظل قانون سابق كانت العقوبة فيه أخف ، فإذا ما تعاقب قانونان ولم يكن الثاني أصح للمتهم فيجب دائما تطبيق القانون الأول على الأفعال التي وقعت قبل تعديله لامتناع تطبيق الثاني وعلى واقعة سبقت صدوره . لما كان ذلك ، وكانت المادة رقم ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - الذي وقعت الجريمة في ظله - قد نصت على أنه " إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمان عشرة سنة جريمة عقوبتها الشغل الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .. " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بشأن الطفل قد نصت على أنه " لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة ... عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن .. " ، وخلت تلك الملة من النص على أى تخفيض للعقوبة للمتهم في هذه المرحلة العمرية في حالة مد إذا كانت العقوبة مقررة لجريمته هي السجن ، ومن ثم يبين أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ليس هو القانون الأصح للطاعن وبالتالي يمتنع تطبيقه كأثر رجعي على الجريمة المنسوبة الى الطاعن والتي وقعت في تاريخ سابق على سريانه ، بل تظل محكمة بالقانون الذي وقعت في ظل أحكامه وهو قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

(الطعن رقم ١٧٢٧١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٤)

٦. لما كانت المادة الثالثة من قانون العقوبات تنص على أن " ... كل مصرى ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جناية أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه " ، إذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون

البلد الذى ارتكبه فيه ، وكان مؤدى هذا النص أن شرط عقاب الطاعنين لدى عودتهما هو أن تكون الجريمة التى أقيمت عليهما الدعوى الجنائية مسن أجلبها والى وقعت بالخارج معاقبا عليها طبقا لقانون دولة العراق ، وإذ ما كان الطاعنان يجحد أن العقاب على الفعل المنسوب إليهما فى هذه الدعوى ، وكان الأصل أن التمسك بتشريع أجنبى لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعى التبدليل عليها ، إلا أنه فى خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الإقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه ، أم يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ، وهو ما خلال منه الحكم ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٥٣٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٤)

٧. لما كان عقد البيع من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بين طرفيها بمجرد اتفاق الطرفين على العقد سجل العقد أو لم يسجل إذ التراخى فى التسجيل لا يغير من طبيعته ولا من تنجيزه ، وأنه ولئن كان قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد تطلب شهر عقد البيع متى كان محله عقارا أو حقا عينيا على عقار كما تنتقل ملكية العقار المبيع أو الحق العينى إلا أن التراخى فى التسجيل لا يخرج عن طبيعته بوصفه من عقود التصرف ولا يغير من تنجيزه ، ذلك بأن عقد البيع العرفى الوارد على عقار كما يلزم البائع بنقل ملكية العقار المبيع الى المشتري فإنه كذلك يولد حقوقا والتزامات شخصية ناجزة بين البائع والمشتري تجيز للأخير أن يحيل للغير ما له من حقوق شخصية قبل البائع له فيجوز له التصرف بالبيع فى العقار المبيع بعقد جديد ولا يشكل ذلك تصرفا فى ملك الغير بل هو فى وصفه الحق وتكييفه الصحيح يتمخض حواله لحقه الشخصى قبل البائع له ويكون للمشتري منه ذات الحقوق التى له فى عقد البيع

الأول ، ولا يغير من ذلك أن يكون عقد البيع الثاني مرتبطا من حيث المصير وحسب المال وجودا وعدما بعقد البيع الأول يبقى ببقائه ويزول بزواله اعتبارا بأن عقد البيع العرفي ينقل حق البائع الشخصى كما هو بمقوماته وخصائصه الى المشتري الذى له أن ينقله الى الغير بدوره ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى سالف الإشارة من أنه " لا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشئ " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة النصب بطريق الاحتيال القائم على التصرف ، فى مال ثابت ليس مملوكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا بإجماع شرطين ، هما أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف ، ولا له حق التصرف فيه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلا بعد أن محضت المحكمة الدعوى وأحاطت بظروفها وبالأدلة التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة الاثبات والنفى وانتهت الى عدم ثبوت التهمة فى حق المطعون ضدهم تأسيسا على أن المطعون ضده الأول قد تصرف تصرفا قانونيا صحيحا فى قطعة الأرض المملوكة له استنادا الى العقد المبرم بينه وبين والده ، وهى أسباب سائغة تكفل لحمل قضائها ، وكانت المحكمة ليست ملزمة عند القضاء بالبراءة بأن ترد على كل دليل من أدلة الثبوت إذ الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالبراءة تأسيسا على ما اطمأنت إليه المحكم ، فإن نعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٨. لما كانت المحكمة الدستورية العليا قضت فى القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ ق دستورية بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢ بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة سالف الذكر فيما تضمنته من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقررة للجريمة التى دينت الطاعنة بها ، وهو ما يتحقق به معنى القانون

الأصلح للطاعة ، إذ أعاد للقاضي سلطة وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ ، طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٧٠٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٩. إن شرط قبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعًا كانت له أسباب معقولة . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن لا ينهض بمجرد سندا للتمسك بالاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية ، مادام بم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى تحريا كافيا وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعًا كانت له أسباب معقولة ، فإن ما ينعاه فى ذلك يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٠٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٥)

١٠. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لواقعة الدعوى ، بما مفاده أن المطعونون ضدهما وجها عبارات سب للطاعنين عن طريق التليفون وأضاف الحكم أنه " قد تم تسجيل تلك العبارات بمعرفة المدعين بالحقوق المدنية على شريط وقت ثبت من تفريغ الشريط الذى تضمن عبارات السب مطابقة لأصوات المتهمين " ، ثم عرض الحكم للدليل المستمد من التسجيلات واطرحه فى قوله " لما كلنت الثابت من الأوراق ان تسجيل المكالمات التليفونية التى استند إليها المدعيان بالحقوق المدنية كدليل فى الأوراق قد تم دون الحصول على الإذن المسبب من القاضي الجزئى المختص وفقا لصحيح القانون ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إليه كدليل ، ويكون دفع المتهمين فى هذا الصدد قد جاء متفقا وصحيح القلتون " . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٩٥ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه " لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة فى حالة قيام دلائل قوية على

أم مرتكب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا ، ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفونى معين أمر بنسأء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه فى الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التى يحددها " ، ومفاد ذلك بصريح النص وواضح دلالتة ، أن المشرع تطلب مباشرة الاجراءات المينة بالمادة المار ذكرها ، كى يوضع تحت المراقبة ، التليفون الذى استعان به الجانى فى توجيه ألفاظ السب والقذف الى المجنى عليه ، بحسبان أن تلك الاجراءات فرضت ضمانة لحماية الحياة الخاصة والأجاديث الشخصية للمتهم ، ومن ثم فلا تسرى تلك الاجراءات على ستجيل ألفاظ السب والقذف من تليفون المجنى عليه الذى يكون له يارادته وحدها ودون حاجة الى الحصول على إذن من رئيس المحكمة الابتدائية تسجيلها ، بغير أن يعد ذلك اعتداء على الحيلة الخاصة لأحد ، ومن ثم فلا جناح على المدعين بالحقوق المدنية إذ وضعنا على خط التليفون الخاص بهما جهاز تسجيل لضبط ألفاظ السباب الموجهة إليهما توصلا الى التعرف على شخص من اعتاد على توجيه ألفاظ السباب والقذف إليهما عن طريق الهاتف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى بطلان الدليل المستمد من الشريط المسجل بمعرفة المدعين بالحقوق المدنية من جهاز التليفون الخاص بهما فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للدعوى المدنية وإلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ٢٢٣٤٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

١١ . لما كان البين من الأوراق - ومذكرة أسباب الطعن المقدمة من الطاعن - أن النيابة العامة أمرت بإحالة الدعوى مباشرة الى محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) لمحاكمته بجرائم التزوير والاشتراك فى التزوير فى محرر رسمى واستعماله ، وحيلزة

سلاح نارى مششخن وذخيرة بغير ترخيص ، طبقا للقيد والوصف الواردين —
بأمر الاحالة ، وبتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٩٧ قضت تلك المحكمة بحبسه
سنة واحدة مع الشغل فطعن المحكوم عليه بطريق النقض . لما كان ذلك ،
وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية منذ سنة ١٩٨١ ،
وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في
شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من ذات القانون تقضى بعدم جواز
الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة
وفقا له ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز قانونا ، ومن
ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(الطعن رقم ١٥٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٩)

١٢ . إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن ومنازحته في أن الواقعة
خالية من ثمة جريمة وأن (اللنش) موضوع عقد البيع ليس بسفينة وفقا لما نص
عليه القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل ، ومن قم لا يلزم تسجيله وان اضافة أية
بيانات للعقد لا يعد تزويرا وقد فنده واطرحه بقوله " أنه ليس بمنتج في واقع
هذه الدعوى أن يكون (اللنش) موضوع العقد سفينة يتطلب نقل ملكيتها أن
يكون رسميا أم أنه ليس كذلك ، إذ العبرة في التزوير هي بالحقيقة الثابتة في المحرر
والحقيقة الثابتة أن العقد مصدق على التوقيع فيه في حين اثبت المتهم الأول
وعلى غير الحقيقة أنه أجرى توثيقه ، ومن ثم فإن المحكمة لا تجد طائلا وراء
معينة اللنش بنفسها أو بواسطة أهل الخبرة " . لما كان ذلك ، وكانت المادة
الأولى من القانون ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن المعدل بالقانون رقم
٢١٨ لسنة ١٩٥٩ قد جرى نصها على أنه " لا يجوز لأية سفينة أن تسير في
البحر تحت العلم المصرى إلا إذا كانت مسجلة وفقا لأحكام هذا القانون ،
وتعفى من التسجيل السفن الشراعية المخصصة للصيد وسفن (يخوت) التزهة

التي لا تزيد حمولتها الكلية على عشرة أطنان والتي لا تبجر عادة لمسافة أكثر من اثني عشر ميلا بحريا من الشاطئ وكذا المواعين والبراطيم والصنادل والزوارق والقاطرات والقوارب والكراكات وقوارب الغطاسة ، وغير ذلك من المنشآت العائمة التي تعمل عادة داخل الميناء . لما كان ذلك ، فإن البين من هذا النص وواضح عبارته وصريح دلالة اتجاه إرادة الشارع الى جواز تسجيل السفن الشراعية أو المنشآت العائمة الواردة بالنص إذا طلب مالكوها ذلك لأن المقرر أن الأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه . لما كان ذلك ، وكان رد المحكمة على ما دفع به الطاعن في هذا الشأن قد صادف صحيح القانون - على النحو المار - ويسوغ به اطراحه ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها بما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

١٣. إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن عن جريمة تبديد منقولات محجوز عليها إداريا لصالح بنك التنمية والائتمان الزراعي استنادا للفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي التي أعطت البنوك التابعة لها الحق في تحصيل مستحقاتها لدى الغير بطريق الحجز عن طريق مندوبيها والتي قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١٧٢ لسنة ٧٢ ق دستورية وقد نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ٢٠٠٠ بما مؤداه انحسار الصفة الادارية عن اجراءات الحجز التي تتخذها هذه البنوك ويجعلها والعدم سواء وهو

ما يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن إذ لا يقع الحجز ولا تقوم جريمة تبيد الأشياء المحجوز عليها إداريا ما لم تكن الجهة الحاجزة من الجهات المخولة هذا الحق ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٢٣٤٧٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠)

١٤ . إن المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه " لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ التدابير المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص : (١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم أو الترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية ، (٢) الأمر بمراقبة الرسائل إما كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن طبعتها ، على أن تكون الرقابة على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام مقصورة على الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، (٣) تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها ، (٤) تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار ويتبع فى ذلك الأحكام المنصوص عليها فى قانون التعبئة العامة فيما يتعلق بالتظلم وتقدير التعويض ، (٥) سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو

المفرقات على اختلاف أنواعها ، والأمر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الأسلحة ، (٦) إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديد ما بين المناطق المختلفة ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية توسيع دائرة الحقوق المبينة في الفقرة السابقة على أن يعرض هذا القرار على مجلس الشعب في المواعيد وطبقا للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ، ولئن كانت الأمور التي عددها هذا النص قد وردت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر وأن للحاكم العسكري العام ولمن ينوب عنه سلطة تقديرية لا تقف عند حد هذه التدابير فله أن يجاوزها ويتخذ ما يراه من تدابير فإن ذلك مشروط بأن تكون التدابير التي يتخذها ضرورية ولازمة للمحافظة على الأمن والنظام العام ، فإذا أراد مجاوزة ذلك النطاق والتوسعة من سلطانه فإن أداة ذلك أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتوسعة دائرة الحقوق المشار إليها على أن يعرض على مجلس الشعب لإقراره وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالمادة الثانية من قانون الطوارئ ، كما أن نص المادة الثالثة المذكورة وإن أجاز في البند الأول منه للحاكم العسكري العام أو نائبه عدم التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية في وضع قيود على حرية الاشخاص وتفتيش الأماكن إلا أنه لم يجعل من سلطانه تعديل القوانين السارية حيث يظل تعديلها حرما مصونا للسلطة التشريعية تجريه وفقا للإجراءات التي رسمها الدستور .

(الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

١٥. إن الصلاحيات المخولة للحكام العسكري العام أو لمن ينيبه هي سلطات استثنائية مقصود بها مواجهة الظروف التي استوجبت اعلان حالة الطوارئ ، ومن ثم فهي تقدر بقدر تلك الظروف وفي حدود النص الذي صرح بها ، فإذا خرجت سلطات الطوارئ عن هذه الحدود اتسمت أعمالها بعدم المشروعية وتعييت أوامرها بعيب البطلان ، غير أن عدم المشروعية إذا كان ناشئا عن تجاوز

صارخ وجسيم لاختصاص سلطات الطوارئ بأن تمخص اعتداء على اختصاص السلطة التشريعية أو السلطة القضائية فإن الأوامر التي تصدر مشوبة بهذا العيب تقع في حمة الغصب وتنحدر الى الانعدام ، وهو عيب يجعل تلك الأوامر معدومة الأثر قانونا ، وإن ابقى عليها في عداد الأعمال المادية التي قد يترتب عليها مسئولية مصدرها ، ولذوى الشأن ألا يعتد بالأمر المعدوم ، وعلى جهات الإدارة والقضاء أن تعرض عما تضمنه من احكام وكأنه لا وجود له .

(الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

قبض

١. لما كان مجرد جلوس الطاعن بمقهى وعلى مقربة منه منضدة عليها أحجار فخارية بها دخان ويعلوها قطع من مخدر الحشيش لا يتوافر معه وجود دلائل كافية على اتهامه بجيازة هذا المخدر ، ومن ثم فإن ما وقع من قبض على الطاعن يكون قد جاء باطلا ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٨٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٢. من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل مترتب عليه ، فإن إبطال القبض على الطاعن لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في إدانته ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل .

(الطعن رقم ٤٣٨٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٣. لما كان البين من الاطلاع على محضر المحاكمة أن المدافع عن الطاعن " دفع ببطلان القبض الحاصل على المتهم ، لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس " . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض وما ترتب عليه هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد منه وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن - على السياق آنف الذكر - يعد دفاعا جوهريا لما قد يترتب عليه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن

الرد على هذا الدفع ، على الرغم من أنه استند في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه القبض وعلى أقوال من أجراه فإنه يكون فضلا عن قصوره في التسبب معييا بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله .

(الطعن رقم ٢٢٥٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٨)

٤. القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد ، كما أنه من المقرر أنه بطلان القبض مقتضاه قانوننا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل مستمد منه وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان القبض بأن ما قام به مأمور الضبط القضائي هو مجرد استدعاء للطاعنين ، لسؤالهما عما أسفرت عنه التحريات التي أجراها وأن ذلك لا يعد قبضا من مفهوم القانون ، خلافا لما نقله عن ذلك الضابط أن ما قام به هو قبض مبررا ما انتهى إليه بأن قول الضابط ذاك مجرد خطأ ، على الرغم من الفارق بين الاستدعاء والقبض والآثار القانونية المترتبة على كل منهما ، ودون أن يسوغ ما انتهى إليه بأن يورد الأفعال التي قام بها الضابط حتى يمكن التعرف على حقيقتها وما إذا كانت مجرد استدعاء للطاعنين أو تقييدا لحريةهما ، الأمر الذي يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

٥. لما كانت المادتين ٣٧ ، ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية أجازتا لغير مأموري الضبط القضائي من آحاد الناس أو من رجال السلطة العامة تسليم وإحضار المتهم الى أقرب مأمور للضبط القضائي في الجنايات أو الجناح التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي أو الحبس على حسب الأحوال ، متى كانت الجناية أو الجنحة في حالة تلبس ، وتقتضى هذه السلطة - على السياق المتقدم - أن يكون لآحاد الناس أو رجال السلطة العامة التحفظ على المتهم وجسم الجريمة الذي

شاهده معه أو ما يحتوى على هذا الجسم بحسبان ذلك الإجراء ضروريا ولازميا للقيام بالإجراء الذى استنه القانون وذلك كيما يسلمه الى مأمور الضبط القضائى .

(الطعن رقم ١٥١٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه قوله " وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه ، لانتفاء حالة التلبس فمردود ذلك أنه من المقرر قانونا أنه فى جميع الأحوال التى يجوز فيها لمأمور الضبط القضائى أن يقبض على المتهم فإنه يجوز له تقييده وذلك حسبما تقضى المادة ٤٦ منه لذلك يجوز تفتيشه بناء على ذلك طالما أن الأمر بالضبط قد صدر صحيحا ممن يملك اصداره قانونا ، ومن ثم فطالما أن الأمر بالضبط قد صدر صحيحا ممن يملك اصداره قانونا ، ومن ثم فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط جريمة يكون الإجراء صحيحا ويعتد به ، ومن ثم يكون الدفع غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون متعينا رفضه والالتفات عنه " ، وما قال الحكم فيما تقدم وأسس عليه قضاؤه صحيح فى القانون ويصح الاستناد إليه فى رفض ما دفع الطاعن إذ أنه مادام الطاعن لا ينازع فى أن أمر ضبطه صدر من سلطة تملك اصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيش شخصه على هذه الصورة يكون صحيحا أيضا ، لأن الإذن بالضبط هو فى حقيقته أمر بالقبض ولا يفرق عنه إلا فى مدة الحجز فحسب وفى سائر الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى تفتيشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٢٠٤٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٧. إن كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع ببطلان القبض واطرحه فى قوله " وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فالثابت من

أوراق الدعوى أن المتهم قد صدرت عليه عدة أحكام قضائية مما يوجب على رجل الضبط القضائي المختص أن يقوم بالقبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام الصادرة ضده ، ومن ثم فإن اجراء القبض على المتهم وقع صحيحا ، ولما كلنت المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي ان يفتشه ، ومن ثم يكون ما قام به الضابط من تفتيش للمتهم قد وقع صحيحا أيضا ويكون الدفع المبدى من محامى المتهم لم يصادف الصحيح من الواقع أو القانون متعين الرفض " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رده على الدفع بطلان القبض على وجود أحكام قضائية صادرة ضد الطاعن دون أن يبين ماهية هذه الأحكام حضورية أو غيابية وما إذا كانت صادرة بالغرامة أو مقيدة للحرية ومدى هائيتها وذلك للوقوف على قابليتها للتنفيذ وعلى قيام مبررات القبض على الطاعن بخصوصها حتى يصح من بعد التفتيش ولو كان وقائيا - فإن الحكم المطعون فيه يكون على السياق المقدم قاصرا مما يعجز محكمة النقض من أن تقول برأى في وجه الطعن وسلامة الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٥٣٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١٣)

٨. إن الدفع بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع مناقشتها والرد عليها متى كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد منه ، وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن تمسك بطلان القبض والتفتيش لعدم الحصول على إذن النيابة العامة بيد أن الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن الرد على هذا الدفاع على الرغم أنه أيد الحكم الابتدائي الذي استند في قضائه بالإدانة الى الدليل

المستمد مما أسفر عنه القبض والتفتيش وعلى أقوال من أجزاها فإنه يكون فوق قصوره في التسبب معييا بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٦٨٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١٢/٥)

٩. إذا كان القبض على الطاعنين باطلا لوقوعه في غير الحالات التي يجيزها القانون ، فإنه يبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه ، أو مستمدا منه ، فإن اعتراف الطاعنين بمحضر الاستدلالات يكون باطلا لكونه متصلا بذلك القبض ومتفرعا عنه لأنه لم يكن ليوجد ، او ما كان ليصور له قيلم لولا وقوع القبض الباطل .

(الطعن رقم ٣٥٩٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٣)

قتل خطأ

١. إنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة وكان يبين أن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة قيادة المتهم فإن جريمة القتل الخطأ وقيادة السيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر المسندة إلى المتهم تكون متوافقة الأركان في حقه ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهم المذكور والقضاء ببراءته مما أسند إليه عملاً بنص المادة ٤/٣٠١ من قانون الإجراءات ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحقوق المدنية والمصروفات المدنية.

(الطعن رقم ٦٨٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٢. من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جرمي القتل والإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أنه لم يبين وظيفته وواجباتها وصلتها بالملزقان الذي وقع به الحادث ودوره بالنسبة لكل من المشاة والسيارات في حالة إقتراف مرور القطارات ومكان تواجد المجنى عليهم وسبب عبورهم الملزقان وقت إقتراف القطار ودور قائد القطار في الحادث وكيف أدى نوم الطاعن إلى وقوع الحادث وإصابة المجنى عليهم ومسدئ

قدرته على تلاقى ذلك كما خلا الحكم من بيان وإصابات الجنى عليهم مسن واقع تقارير طبية رسمية ومدى توافهما مع الأدوات أو الآلات أو القاطرات المتسببة في الحادث فإن الحكم يكون معيا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٩)

٣. أداه عن الغير وبالجمل ما هو نوع الخطأ الذى يصح أن ينسب إلى الطاعنين بالذات ويجعلهما مسئولين ، يورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى اصل ثابت فى الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف الجنى عليها ومسلكها أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات الجنى عليها وكيف أنه أدت إلى وفاتها من واقع تقرير فنى باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون معيا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٩٣٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

٤. من المقرر أن ركن الخطأ وهو العنصر المميز فى الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة فى جريمة الإصابة الخطأ حسبما هى معرفة به قانونا فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه - الذى أيد الحكم المستأنف دون أن يحيل إلى اسبابه أن يفصح عن أخذه - قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها ومن

إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤثرة ذلك بانه لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكثرة الخطأ الذى وقع منه واتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر الخطأ فى جانبه دون أ، يستظهر قدر الضرورة التى كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا بالوقوع الحادث ودون أن يورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى اصل ثابت فى الأوراق ، كما لم يبين موقف المجنى عليها ومسلكتها أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيّن إصابات المجنى عليهم وكيفية حدوثها من واقع تقرير فنى باعتبار أن ذلك من المسائل الفنية البحتة الأمر الذى يعجز محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٣٥٤١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٢)

٥. إن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى - من بعد - بيان مدى قرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تلافى إصابة المجنى عليهم

وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركنى الخطأ ورابطة السببية التى دفع الطاعن - على ما يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية - بانقطاعها ، وهو دفاع حوهرى يترتب على ثبوته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٤١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢٩)

قتل عمد

١. لما كان البين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن النيابة العامة قدمت المطعون ضده الثانى إلى المحاكمة الجنائية عن قهمة قتله عمداً المجنى عليه وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠ قضت محكمة الجنايات حضورياً بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ، فطعن بالنقض على هذا الحكم حيث قضت محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣ بنقضه والإعادة وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١ قضت محكمة الإعادة ببراءته ، فطعنت النيابة العامة بطعنهما المائل على هذا الحكم الأخير ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه الدعامات التى أقام عليها قضاءه ببراءة المطعون ضده الثانى ، بيد أنه فى ختام إحداها أفصح عن اعتناقه ، بأنه وستة أشخاص آخرين هم - بغير سبق إصرار أو اتفاق - الذين أحدثوا الإصابات المتعددة بالمجنى عليه منها الإصابات التى أدت إلى وفاته ، ولم يعرف محدثيها متهم ، مما كان لازماً على الحكم أن يتحرى المسؤولية الجنائية - للمطعون ضده ترتيباً لإعمال صحيح القانون فى هذا الصدد قبل أن يتخطى ذلك ، ويقضى ببراءة المطعون ضده سالف الذكر ، وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادى فى الحكم لا تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٣٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٤)

٢. لما كان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق ، وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها

محضت الدعوى وأحاطت بظروفها ، وبأدلة الثبوت التى قام الاقمام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينهما وبين أدلة النفى ، فرجحت دفاع المتهم ، أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الرائد أثبت فى محضره المؤرخ ١٩٧٦/٦/٤ الساعة الواحدة والخمس والثلاثين دقيقة مساء أنه أثناء تواجده فى مكان الحادث تقدم له الشاهد وقرر له شفاهة أنه كان يسير مع الجنى عليه بشارع الحداد وفوجئ بالمتهم الذى أطلق على الجنى عليه عيارا ناريا من مسدس ، فإن ما تساند عليه فى تبرير شكه فى أن الشاهد الرؤية هذا لم يكن موجودا فى مكان الحادث حال وقوعه يخالف الثابت فى الرؤية هذا لم يكون موجودا فى أماكن الحادث حال وقوعه يخالف الثابت فى الأوراق ، الأمر الذى ينبى عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى ، وتمحيصها ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته من أدلة البراءة الأخرى ، إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقته فى رأى الذى انتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه . والإعادة .

(الطعن رقم ٣٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٤)

٣. لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى وإجراء الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى ، ذلك أن الطبيب مدير مستشفى أسوان العام يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء رأى فيما تصدى له ، وأثبتته ، لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى ، وإثبات إصابة الجنى عليه نتيجة لتقرير طبى شرعى ، دون تقرير طبيب ذى علم وخبرة حيث يغنى الأخير فى هذا المقام ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء مهما وجه إليها من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى

محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، فمتى اطمأنت إليه أخذت به ولا يجافى ذلك المنطق والقانون ، وكان لا تريب على المحكمة إن هي أخذت بتقرير الطبيب سالف الذكر الذي قام بالتشريح ، ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرة مأموريته بحسبانه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة لها ، وعنصرا من عناصرها لما هو مقرر من أ، عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ، ورئيس الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة ، وطلب رأيهم شفها ، أو بالكتابة بغير حلف يمينا .

(الطعن رقم ٣٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٤)

٤ . القانون لا يشترط لثبوت جريمة القتل ومعاقبة مرتكبها وجود شهود رئيسة ، أو قيام أدلة معينة ، بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالإدانة في تلك الجريمة من كل ما تظمن إليه من ظروف الدعوى وقرائنها .

(الطعن رقم ٢٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٤)

٥ . لما كان من المقرر أن رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن قمة القتل العمد التي دان الطاعن بها قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفنى فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، ولا يقدح في ذلك ما أورده

الحكم لدى بيانه لنية القتل من أن الطاعن انمال طعنا على المجنى عليه حتى تحقق له الغرض من الاعتداء بوضع حد لحياته ، ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي الشرعى صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من دليل الفنى .

(الطعن رقم ١٩٣٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٩)

٦. لما كان من المقرر أن تحديد وقت الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتهإ إلى أن بعض شهود الإثبات رأوا الطاعن وآخرين يطلقون الأعيرة النارية من أسلحتهم على المجنى عليهم محدثين إصابتهم ، وهو ما يتلاءم مع ما نقله الحكم عن التقرير الفنى فى شأن إصابات المجنى عليهم ، وزمن الوفاة ، وكان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع إجراء تحقيق ما فى شأن ذلك فليس له من بعد النعى عليها عده قيامهما بإجراء لم يطلب منها ، ومن ثم فإن منعه فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٩٩)

٧. لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، والأمارات ، والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى ، وتتم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، وكان الثابت من الأدلة التى اطمأنت إليها هذه المحكمة أن المتهم ما إن شاهد زوجته تجلس فى السيارة الخاصة مع قائدها على جانب الطريق حتى تملكه الغضب اصطيانا لشرفه والذى بلغ أقصاه عند رفض المجنى عليها الانصياع لأمره بالتزول من السيارة التى تركبها مع محرم عليها فأراد الانتقام ثارا للاستهانة بحق الزوج وبرجولته فاستل سلاحه النارى وتعمد تصويبه فى مقتل من المجنى عليها

ومن مسافة جاوزت حد الإطلاق القريب ، فأطلق ابتداء أربعة أعيرة نارية الواحد تلو الآخر تركزت جميعها بمنطقة الصدر القاتلة ثم لاحق المجنى عليها لدى محاولة هروبهما تفاديا لطلقاته النارية مصرا الى الخلاص منها ، الأمر الذى يكشف عن انتوائه إزهاق روحها ومن ثم فإن نية القتل تكون قد توافرت فى حق المتهم ويكون الدفع بانتفائها فى غير محله ، ولا ينال من ثبوت هذا القصد الخاص اصطحاب المتهم للمجنى عليها للمستشفى وتمسك الدفاع بذلك كقرينه على انتفاء نية القتل ، لأن العبرة بتوافر القصد الجنائى الخاص فى القتل هو بوقت إتيان الجانى لفعله لا وقت تحقق النتيجة الإجرامية كما هو الحال فى الدعوى الماثلة .

(الطعن رقم ١١٧٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٨. من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى تنم عما يضمّره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وكان من المقرر أيضا أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجانى أثر مشادة وقتية .

(الطعن رقم ٢٦٢٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٩. لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ألا تكون الجنايتان ناشتتين عن فعل واحد ، بل يجب أن تتعدد الأفعال ، وأن يكون الفعل المكون للجناية المقترفة مستقلا عن جناية القتل ، بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه فى القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلا أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون فى القانون

الجريمة واحدة فلا ينطبق النص ، أما إذا تعددت الأفعال وتعددت نتائجها الضارة وكان كل منها يكون جريمة مستقلة فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين ولا يشترط لتوافر تلك الرابطة الزمنية مضي فترة محددة من الزمن ، بل يصح ألا يكون بين الجنايتين زمن محسوس ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانت لم ترتكب إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة هي بتعدد الأفعال بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر كل منها مكونا لجريمة مستقلة ، وكان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم ، وكما بان من المفردات ، ومن إقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة - والذي لا ينزع في صدوره عنه - أن الطاعن أستل البطلة التي يحتفظ بها في مسكنه وأنمال بها ضربا على حمايته - في رأسها وجسدها بطريقة تفصح بيقين لا يخالجه شك أنه ما أراد إلا إزهاق روحها ولم يتركها إلا بعد أن أيقن بموتها - وهو ما جزم به تقرير الصفة التشريعية من أنه لا دخل للحروق - التي ثبت أنها غير حيوية - في وفاتها مما يجزم بأن وفاتها كانت قبل أن يشعل النار في مسكنه وهو ما يشكل جنائية القتل العمد ، ثم أردف بعد ذلك مباشرة بأن التفت الى زوجته وأنمال عليها ضربا بذات الأداة - بأفعال مستقلة عن جنائية القتل العمد الأولى - على رأسها وجهها وأذنها اليمنى ولم يتركها إلا بعد أن أيقن بموتها ثم أعقب ذلك بوضع الكيروسين المعجل للاشتعال في محتويات مسكنه واشتعل فيه النار ، وقد أثبت تقرير الصفة التشريعية بأن وفاة - زوجة الطاعن - أصابته حدثت من الإصابات القطعية الرضية بالرأس والوجه وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف متجمع ضاغط على المخ بالإضافة الى الحروق وما أحدثته من صدمة عصبية ، الأمر الذي يقطع بأن سبب

وفاة.....هى تلك الإصابات القطعية والرضية وأن تراخى إلى ما بعد فعل الإحراق فضلا عن ذلك ، فسواء كانت وفاة بسبب الإصابات القطعية والرضية سالفة البيان فقط ، أم بسبب كل من هذه الإصابات والحروق النارية والناجمة عن فعل الإحراق فكل من الفعلين – التعدى بالبلطة وإحداث الإصابات والإحراق وما ترتب عليه من حروق – لاحقان على قتل المجنى عليها عمدا وبأفعال مستقلة وعلى ذات مسرح الحادث وزمانه وتعدد به النتائج الضارة وهو ما يشكل تحت أى وصف قانونى جناية أخرى مستقلة عن جناية قتلعمدا ويتحقق به الاقتران فى حق الطاعن ، الاقتران فى حق الطاعن ومن ثم فإن الحكم إذا كان قد أثبت الاقتران فى حق الطاعن وأوقع به القصاص فإنه يكون قد التزم حدود الدعوى كما وردت فى أمر الإحالة .

(الطعن رقم ١١٤٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

١٠. لما كان البين من المفردات أن أقوال المتهم الأول خلت مما حصله الحكم من أنه ابتاع الاقراص المخدرة ، لإذابتها فى مشروب يحتسبه المجنى عليه بقصد تخديره ثم إسقاطه فى الماء بل إن ما ورد على لسان المتهم الأول بالتحقيقات ، أنه وضع أقراص المخدر فى المشروب الذى احتساه المجنى عليه ابتغاء تخديره لايهامه انه السارق لمسال والده وتسليمه لشخص آخر ، وغادر ثلاثتهم – المتهمين والمجنى عليه – المقهى للتره وأثناء تربصه فعل المخدر بالمجنى عليه لتحقيق مبتغاه تلك ، عرض عليه المتهم الثانى فكرة قتل المجنى عليه تغريقا فى ماء أسفل الكوبرى مقرهم على أن يراقب هو مكان الحادث ، فوافق ثم عدل عنه ولدى شروعه فى العودة لمترلة رأى المتهم الثانى يدفع المجنى عليه فى المجرى المائى حيث مات غرقا ؟ ومن ثم يكون الحكم المعروض يكون قد أورد سواء فى بيانه لواقعة الدعوى أو فى تحصيل لاعتراف المتهم الأول

واقعة لا أصل لها في الأوراق وكان لها أثر في منطق الحكم واستدلالة على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم عليهما بما يعيبه بالخطأ في الإسناد ، ولا يغني في ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى بخاصة اعتراف المحكوم عليه الثاني ، إذ سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ومن ثم يتعين القضاء بنقض الحكم المعروض والإعادة .

(الطعن رقم ١٨٩٩١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١١ . خلو الساطور المضبوط من أى أثر للدماء لا يقدح في استدلال الحكم من حصول الاعتداء على الجنى عليه بمثل هذه الأداة أيا كانت ، وذلك ردا على جماع الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن بعد ملزمة بأن تتحدث عن إسقاطها لدلالة عدم وجود أثر لدماء بها ، إذ أن مفاد سكوتها أنه لم يكن لذلك أثر في تكوين عقيدتها إثباتا أو نفيا ، والمحكمة لا تلزم - في أصول الاستدلال - بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين هذه العقيدة .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٢ . لما كان الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبى والشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

١٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لارتكابه جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي كان القصد منها ارتكاب جنحة السرقة وأنزل عليه العقاب المنصوص عليه في المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٣١٧ / رابعا من قانون العقوبات . وكان لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠، ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ من القانون متى توافرت أركانها .

(الطعن رقم ٢٣٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

١٤. لما كانت جرائم القتل العمد تتميز قانونا بنية خاصة هي انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في جرائم القتل العمد عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل من استعماله لسلح نارى فتاك بطبيعته توجيهه صوب المجنى عليه في مواضع قاتلة وإطلاق أكثر من عيار نارى صوبه " . وكان ما استدل به الحكم — فيما تقدم — على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى تعمده الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابته المجنى عليه في مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكشف عنه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٠٣٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

١٥ . إذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت توافر سبق الاصرار في حق الطاعن والمتهم الآخر مما يترتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتساوية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون الطاعن هو محدث الإصابات التي سببت وفاة المجنى عليه أو أن يكون المتهم الآخر هو محدثها .

(الطعن رقم ١٥٧٢٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٧)

١٦ . إن مفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جريمة أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وكان تقدير ذلك من شأن محكمة وكانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم بمدوناتا وعلى ما يبين من المفردات المضمومة تنبئ بذاتها عن توافر الرابطة الزمنية بين جريمة القتل العمد وجنايتي الخطف بالتحيل وهتك العرض بالقوة ومن ثم يكون الحكم قد التزم صحيح القانون فيما خلص إليه في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

١٧ . من المقرر إن رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن قهمة القتل العمد التي دان الطاعن بها قد إقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقعة

الدليل فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم الذى بيانه لنية القتل من أن الطاعن إتهال طعنا على المجنى عليه حتى تحقق له الغرض من الإعتداء بوضع حد لحياته ، ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه ، مضمون التقرير الطبى الشرعى صلة الوفاة بالإصابات التى اشار إليها من واقع الدليل الفنى لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٩٣٦٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٩)

١٨ . قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(الطعن رقم ٥٤٧٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٣/٣/٢٠٠٢)

قرار إدارى

من المقرر أن قضاء الإلغاء قد ينصب على قرار إدارى فيعده أو على جزء من القرار دون باقيه - وهو ما اصطلح على تسميته بالإلغاء الجزئى أو النسبى - ومن ذلك إلغاء قرار التعيين أو الترقية فيما تضمنه من تخطى شخص معين . وعند تنفيذ حكم الإلغاء الجزئى تكون جهة الإدارة بالخيار إن شاءت ابقت القرار المطعون فيه وصحت الوضع بالنسبة لرافع الدعوى ، أو ألغت القرار المطعون فيه إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . والمنوط به تنفيذ أحكام القضاء فى نطاق كل وزارة هو وزيرها لما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن " الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها ، فإذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا بإلغاء أو إيقاف تنفيذ قرار جمهورى كان على الوزير أن يتخذ من جانبه ما يستلزمه تنفيذ الحكم من مراحل استصدار القرار الجمهورى الذى يتفق وموجبات التنفيذ وإزالة الأثر المترتب على القرار المحكوم بإلغائه أو بوقف تنفيذه . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ وإن جعل تعيين ونقل أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج ومن ثم فإن تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتعين رؤساء البعثات الدبلوماسية فى الخارج فيما تضمنه من تخطى الطلعن فى التعيين يكون داخلا فى اختصاص المطعون ضده لأنه المنوط به ذلك التنفيذ فى وزارته ولأنه المختص بترشيح رؤساء البعثات الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النظر وقال بعدم اختصاص المطعون ضده - وزير الخارجية - بذلك ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون خطأ حجبته عن بحث حقيقة موقف المطعون ضده من تنفيذ الحكم موضوع الإقام بما يوجب نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

قصد جنائي

١. القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة ومنها جريمة الضرب المفضي إلى الموت يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة الجني عليه أو صحته ، ولا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه ، بل يكفي أن يكون مفهوما من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو ما تحقق في الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٧٦١٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٨/٣/١٩٩٩)

٢. الخطأ في شخص الجني عليه أو في توجيه الفعل ، وهما صنفان فيما يعرف بالحيدة عن الهدف ، لا ينفي القصد الجنائي وتنوّه المحكمة أن الحكم وإن اعتبر أن الطاعن قد أخطأ في شخص الجني عليه إلا أنه في الحقيقة أخطأ في توجيه الفعل غير أنه لا أثر لهذا الخلط على صحة ما انتهى إليه الحكم نتيجة وهي مساءلة الطاعن عن جرمي القتل العمد والشروع فيه .

(الطعن رقم ١٣٣٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٧/٦/١٩٩٩)

٣. لما كان المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنين يتجران بالمادة المخدرة ، وإن أورد على لسان الضابط شهود الإثبات أنهما يتجران بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق ، وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حقهما ، فإن ذلك يكون استخلاصا موضوعيا للقصد من الحياة ينأى عن حالة التناقض في التسبيب ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ، ولا يعرف

أى الأمرين قصدته المحكمة ، وهو ما لم يترد الحكم فيه ، ومن ثم كان هذا المعنى غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٥٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٤ . لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يدفع بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد التعاطي فإنه لا يقبل منهما إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دأبهما بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها برقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والتي لا تسليتم قصدا خاصا من الإحراز بل توافر أركانها يتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت إحراز الطاعنين للمخدر المضبوط معهما بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد من القصدود الخاصة ، وكان من المقرر أنه يتعين على المحكمة إن رأت من ظروف قصد من القصدود الخاصة أن تدلل على قيامه وتورد الأدلة على ثبوته فى حق المتهم أما إذا لم تر فى الأوراق ما يدل على توافر هذا القصد واكتفت بمعاقبة المتهم بمطلق الإحراز المجرد عن أى من القصدود الخاصة المنصوص عليها فى قانون المخدرات فإنه لا يكون لازما عليها أن تقيم الدليل على نفى توافر القصد الخاص ، ويكون فيما خلصت إليه ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص - بغرض إثارة هذا الدفاع - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٥ . لما كان القصد الجنائى فى جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل أنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه ، وكان تحدث

الحكم الإدانة استقلالا عن نية السرقة وإن كان ليس شرطا لصحته ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل نزاع في الواقعة المطروحة ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لها صراحة في حكمها و أن تورد الدليل على توافرها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن نازع في قيام نية السرقة ، ونفى أن الطاعن يقصد السرقة وإنما إخفاء السبب الحقيقي لجريمة القتل ، فإنه كان يجب على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع وتقسطه حقه وترد عليه بما يبرر إطرأحه إن رأت عدم الأخذ به باعتباره دفاعا جوهريا يترتب على ثبوت تغيير وجه السراى فى الدعوى . أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصرا .

(الطعن رقم ١٤١٢٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٦. لما كان مناط المسؤولية فى حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجانى به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة من علم وإدارة إما بحيازته ماديا أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ثبوتها فى حق الطاعن ، كافيا فى الدلالة على حيازته للنبات المخدر المضبوط فإن ما يثيره الطاعن بشأن واقعة ضبط الجوال المضبوط به النبات المخدر بحوزته ، يتمخض دفاعا موضوعيا قصد به التشكيك فى تلك الواقعة واقوال الشهود بشأنها ، ولا يستوجب ردا صريحا ما دام الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٣٧٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

٧. لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى المحرر مع انتوائه استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه وأنه

لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام من الوقائع ما يشهد لقيامه كما أنه من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق ثمة ضرر يلحق شخصاً بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً ضرر بالمصلحة العامة لم يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية فينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور كما أن قيام مصلحة للجاني في جريمة التزوير لا يعدو أن يكون أحد بواعثه على الجريمة وغايته منها فلا يمنع توافر مقصده الجنائي أن تمتنع مصلحة من التزوير الذي قارفيه فإن البواعث مهما تنوعت خارجة عن القصد الجنائي وغير مؤثرة فيه .

(الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

٨. يكفي في القصد من الإحراز إن تستقي المحكمة الدليل عليه من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه .

(الطعن رقم ١٠٣٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٩. لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها دليلاً على توافر نية القتل في حق الطاعن بقوله " حيث إنه عن القصد الجنائي فيها أن يتوافر القصد الجنائي العام بعنصريه من إرادة النشاط المشكل للركن المادى لها عن علم واختيار حر بل يستلزم الأمر في تلك الجريمة قصداً جنائياً خاصاً لدى المتهم بقوامه أن يهدف من الفعل والنشاط الذي يرتكبه تحقيق نتيجة خاصة محددة هي إزهاق روح المجنى عليه أى قتله فلا يكفي أن تستظهر المحكمة أن المتهم أثناء ارتكابه لهذا الفعل كان منتوياً الوصول إلى نتيجة محددة ومعينة هي أن يقضى المجنى عليه نحب ، وإذا كانت النية أمراً خفياً غير ظاهر بحسبانها أمراً مستقراً في سريرة المتهم فإن

المحكمة تلجأ في استظهارها إلى الأمارات والمظاهر الخارجية المحيطة بالدعوى ، وإذ كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال زملاء المتهم في مجلسه أن المتهم تعدى بالضرب بنصل حاد على الجنى عليه الأول وكان له الطعنات العديدة في رقبته وصدوره على نحو أحدث به تمزقا بالقصبة الهوائية والرئة اليسرى وانزفة دموية وما أدى إليه ذلك من التهاب رئوى ازدواجي والتهاب بريتونى حسبما ورد بتقرير الصفة التشريحية ، إن المتهم تخير وقت نوم الجنى عليه ، ليستهل عليه بلوغ مأربه وتحقيق النتيجة التى هدف لها وإقدامه المرة تلو الأخرى على طعنه كلما عن له ذلك فإن ذلك قاطع الدلالة على أن المتهم لا يوقفه عن فعلته إلا بعد أن تيقن من تحقيق ما كان يصبو إليه من نزع الحياة من جسد الجنى عليه الأول بما يتفق معه قصد القتل فى حقه " لما كان ذلك ، وكان مما ساقه الحكم - فيما تقدم - للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن أنه لم يتوقف عن فعلته إلا بعد أن تيقن من تحقيق ما كان يصبو إليه من نزع الحياة من جسد الجنى عليه الأول وكان الثابت - من مطالعة مفردات الدعوى - أن الجنى عليه المذكور لم يقض نجه إلا بعد بضعة أيام من اعتداء الطاعن عليه ونقله مصابا إلى المستشفى لتلقى العلاج ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد استند فى تدليله على توافر نية القتل على ما يخالف الثابت بالأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم - فى هذا الخصوص - من أدلة أخرى أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه .

(الطعن رقم ٩٧٤٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

١٠ . لما كانت جريمة القبض والحبس والحجز المصحوب بالتهديد بالقتل هى من الجرائم العمدية ويتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة متى كان الجانى قد أتى الفعل

عمدا وهو يعلم أنه يحرم المجنى عليه من حريته دون وجه حق ، ويهدد حياته بالقتل ، وهذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، ولما كانت المحكمة لا تلتزم بأن تحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ، وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

١١ . قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية كما ان البحث في توافر سبق الاصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٢ . لا يلزم أن يحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل بغير حق على مال عام بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

١٣ . قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

قضاء

إن المشرع في الدستور والقانون قد كفل للصحافة حريتها بما يحول كأصل عام دون التدخل في شئونها أو التغول عليها بقيود ترد رسالتها على أعقابها بسحبها صوت الأمة ونافذة لاطلاع المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم سيما فيما يخص حق الجماعة في الدفاع عن مصالحها وحقوق المواطنين التي لا يجوز العدوان عليها أو المساس بها . إلا أن المشرع إذ يلتزم بالقيم الخالدة منارا والأخلاق العامة فبراسا فقد نظم ممارسة هذه الحرية بوضع قيود تستلزمها الوقاية من سطوة أقلام قد تتخذ من الصحف أداة للمساس بالحرريات أو النيل من كرامة الشرفاء إن سبا أو قذفا أو إهانة أو غير ذلك من أفعال يتأبى على المشرع إقرارها تحت ستار حرية الصحافة وما لها من قدسية وحماية وبتقدير أن الحرية في سنتها لا تتصور انفلاتا من كل قيد ولا اعتداء على حقوق الغير ولا تسلطا على الناس وباعتبار أنه لا شئ في الوجود يكون مطلقا من أى قيود والقضاء من بعد ، إذ يقيم الحق والعدل ، كما هو ملاذ كل مستغيث بالحق وكل من يتغى الترضية القضائية العادلة ، وكما هو عاصم للصحافة من كل دخیل عليها مسى إليها ، هو من يرد عنها كل عدوان عليها وكل نيل من حقوهما أو حريتها ، فلا يتأتى لأحد أيا كان هواه أو مبتغاه أو لأية جهة كان شأنها أو مرماها أن تتدخل في أمورها بما يوهن عزائم رجالها إن إرغاما أو ترغيبا أو ترهيبا .

(الطعن رقم ٢٠٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٤)

قضاة

١. لما كان الطاعن لم يدلل على مرضه يوم الحكم في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن في حكم غيابي بسقوط الاستئناف وكانت باقى أوجه طعنه تنصرف إلى حكم أول درجة الذى فصل وحده فى الموضوع فإن طعنه يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك أن يكون رئيس الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه الذى أصدر حكم أول درجة فى الموضوع مادام الحكم المطعون فيه حكم شكلى لم يعرض لموضوع الدعوى ولا يدل على أن للقاضى رأيا فيه يجعله مخالفا لما أوجبه المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات .

(الطعن رقم ٢٦٩٢٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٥)

٢. لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التى يتمتع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائى أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد فى المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام ، وأساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعله رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرد ، والتحقيق والإحالة فى مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات كسب لامتناع القاضى عن الحكم ، هو ما يجريه القاضى أو يصدره فى نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع قد ناطت بهيئات الفحص والتحقيق بإرادة الكسب غير المشروع أن تأمر

يمنع المتهم أو زوجته أو أورده القصر من التصرف في أموالهم وأن تعرض هذا الأمر على محكمة الجنايات المختصة والتي تصدر حكمها إما بتأييد أو تعديل أو إلغاء ، وإذ كان ورود هذا النص في قانون الكسب غير المشروع لا يغير من طبيعته كنص من النصوص المتعلقة بالإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الحكم الذي تصدره محكمة الجنايات في هذا الشأن يعتبر من أعمال التحقيق في حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وتباشر في الدعوى بصفتها سلطة تحقيق في مرحلة سابقة على المحاكمة التي تفصل فيها في النزاع وينطوي على إظهار رأيها بأنها اقتنعت بقيام أو عدم قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام بالجريمة ، ومن ثم يتعارض مع ما يتحتم توافره في القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن السيد المستشار رئيس الهيئة التي قضت بتأييد قرار هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بمنع الطاعن من التصرف في أمواله هو نفسه رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون به ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لصدوره من هيئة فقد رئيسها صلاحيته بما يتعين نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

٣. من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع أن يحل أحد القضاة محل القاضى الذى تغيب يوم النطق بالحكم متى اقتضت الهيئة على أن تقرير مد أجل النطق بالحكم .

(الطعن رقم ٣٣٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

٤. إن البين من استقراء التشريعات الجنائية المتعاقبة أن الشارع قد حرص على تحديد الأسباب التى تتأبى معها صلاحية القاضى لنظر الدعوى والفصل فيها ، فأوردها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالى

ومنها استقى الحالات الواردة في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ورتب بطلان عمل القاضى وقضائه في تلك الأحوال والتي منها سبق إبداء القاضى رأيا في القضية المطروحة عليه ، وعلة عدم صلاحية القاضى للفصل في الدعوى التى سبق له نظرها قاضيا هى الخشية من ان يلتزم برأيه الذى يشف عنه عمله المتقدم ، واستنادا إلى أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظرها الدعوى وعلى ما حصلته المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٣١٣ هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ، أخذ بأن إظهار الرأى قد يدعو إلى التزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه .

(الطعن رقم ٢١٣٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

٥. وإن كان ظاهر وسياق المادة ١٤٦ مرافعات يفيد أن إبداء القاضى لرأيه يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة ، إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل فيها إبداء الرأى في ذات الحجج والأسانيد التى أثبتت في الخصومة الأخرى ، بحيث تعتبر الخصومة الحالية استمرارا لها وعودا إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم في الجناية لسنة ١٩٩٨ المعادى أن الطاعن الأول قد اقيم وقضى عليه في جريمة إحراز المخدر الذى ضبط عرضا ، ومما أوردته الهيئة في حكمها السابق في قضية المخدرات - على ما يبين من المفردات التى ضمت - قولها " أنه استقر في يقين المحكمة واطمأن وجدانها إلى أنه بتاريخ تم ضبط المتهم (الطاعن الأول الحالى) واخر حال عرضهما رشوة ولم تقبل منهما " ثم أدانت الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون في قضية المخدرات وهو ما يعد قضاء ضمينا بسلامة

التحريات التي كانت مقدمة لإجراءات ضبط المخدر والرشوة معا ، ثم جاء الحكم المطعون فيه وقضى في جريمة عرض والرشوة معا ، ثم جاء الحكم المطعون فيه وقضى في جريمة عرض الرشوة المسندة إلى الطاعن ، ورفض دفعه فيها ببطلان التحريات لعدم جديتها وقضى بسلامة الإجراءات التي بنيت عليها ، وهي بذاتها الإجراءات التي قضى من قبل - ضمنا - بصحتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لتناوله أمرا سبق للهيئة التي أصدرته أن كونت رأيا فيه في قضية أخرى متصلة نسخت أوراقها من ذات القضية موضوع الطعن المائل ، ولا يغير من ذلك قول الحكم المطعون فيه - ردا على دفع الطاعن " بخصوص ما ذكر فإن الهيئة في حكمها في قضية المخدرات المنسوبة للطاعن الأول لم تعرض لموضوع الدعوى المائلة - عرض الرشوة - من أية ناحية ولم تمسه من أية وجهة وإنما اقتصرت على مجرد الإشارة إلى أن تفتيش المتهم وضبط المخدر بإحرازه كان بمناسبة ضبطه في جريمة رشوة بها إذن وذلك الخوض أو التعرض لأدلة الثبوت في جريمة الرشوة من أو وجهة أو التعرض لموضوعها " لأن هذا الذي أورده الحكم يدحضه ما دون بالحكم الصادر في قضية المخدرات على السياق المتقدم من استقرار يقين المحكمة على ضبط الرشوة حال عرضها ، وما انتهى إليه الحكم في قضية المخدرات من سلامة الإجراءات بها ، والتي هي بذاتها المقدمة لضبط الرشوة ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيها والتعرض لها مما يجعلها غير صالحة لنظر الدعوى ومنوعة من سماعها ومن ثم يكون حكمها فيها باطلا .

(الطعن رقم ٢١٣٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

٦. نص المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية لا يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية

بقصر قيد الإذن على الإجراءات الجنائية إذ أن المشرع قصد بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٩٦ سالفه الذكر من عدم جواز القبض على القاضى أو حبسه احتياطيا وكلا الإجراءين من إجراءات التحقيق وخطرهما وما نص عليه في فقرتهما الأخيرة من عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى التاكيد على عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى عليه أما ما عدا ذلك من الإجراءات الغير ماسة بشخص فيظل محكوما بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجوز اتخاذها الا بعد صدور الإذن بها من اللجنة المختصة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى ضياع الغاية التى تغياها الشارع من قيد الإذن وهى حماية شخص القاضى والهيئة التى ينتسب اليها لما فى اتخاذ إجراءات التحقيق المتعلقة بأتهام يدور حول القاضى فى غيبة من جهة الاختصاص من مساس بشخص القاضى واستقلال الهيئة التى ينتسب لها . كما أن عدم النص صراحة فى المادة ٩٦ سالفه البيان على عدم جواز اتخاذ الإجراءات الغير ماسة بشخص القاضى دون إذن اللجنة يعنى ان المشرع المصرى لم يرد الخروج على الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، غير أنه لما كان قرار النائب العام يندب المحامى العام بالمكتب الفنى للتحقيق لا يعنى الإذن له بإجراء التحقيق دون الحصول على الإذن المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية وانما يعنى تحديد شخص من ندب للتحقيق وأن ما قام به المحامى العام المنتدب كما ذكر الحكم - بحق - مجرد إثبات أقوال المبلغة لمأمور الضبط و التحريات التى أجراها - وهو ما يسلم به الطاعن فى أسباب طعنه - والتى على أثرها عرض الأمر على النائب العام لاستصدار الإذن اللازم لمباشرة التحقيق ولم تسفر هذه الإجراءات عن دليل استند إليه الحكم فى

قضائه ومن ثم فهي إجراءات تحضيرية لا تستطيل الى الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بمباشرة الإجراءات التحقيق التالية لصدور هذا الإذن قد تمت صحيحة ويصح التعويل على الأدلة التي انتجتها .

(الطعن رقم ٣٢٢١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

٧. لما كان الحكم قد جانبه الصواب حينما استبعد أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية وقصر الحظر على الإجراءات التي تمس شخص القاضى أو حرمة مسكنه ، ذلك أن نص المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية بقصر قيد الإذن على الإجراءات الجنائية إذ أن المشرع قصد بما نص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٦ ساقفة الذكر من عدم جواز القبض على القاضى أو حبسه احتياطيا وكلا الإجراءين من إجراءات التحقيق وأخطرها ، وما نص عليه في فقرتها قبل الأخيرة من عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى عليه ، أما ما عدا ذلك من الإجراءات الغير ماسة بشخص القاضى فيظل محكوما بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجوز اتخاذها إلا بعد صدور الإذن بها من اللجنة المختصة ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى ضياع الغاية التي تفيها الشارع من قيد الإذن وهي حماية شخص القاضى والهيئة التي ينتسب لها : كما أن عدم النص صراحة في المادة ٩٦ ساقفة البيان على عدم جواز اتخاذ الإجراءات الغير ماسة بشخص القاضى دون إذن اللجنة يعنى أن المشرع المصرى لم يرد الخروج على الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قرار النائب العام بالمكتب الفنى للتحقيق

لا يعنى الإذن له بإجراء التحقيق دون الحصول على الإذن المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية وإنما يعنى تحديد شخص من ندب للتحقيق وإن ما قام به المحامى العام المنتدب كما ذكر الحكم - بحق هو مجرد إثبات أقوال المبلغنة لمأمور الضبط والتحريات التى أجراها - وهو ما يسلم به الطاعن فى اسباب طعنه - التى على اثرها عرض الأمر على النائب العام لاستصدار الإذن اللازم لمباشرة التحقيق ولم تسفر هذه الإجراءات عن دليل استند إليه الحكم فى قضائه ومن ثم فهى إجراءات تحضيرية لا تستطيل إلى الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بمباشرة الإجراءات بالبطلان وتكون إجراءات التحقيق التالية لصدور هذا الإذن قد تمت صحيحة ويصح التعويل على الأدلة التى أنتجتها ومن ثم فلا جدوى مما يشير الطاعن نعيًا على الحكم من خطأ فى الرد على هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح الدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانيا بنظر الدعوى على سند من القول بأن الطاعن قد فقد صفته كقاضى بتقديم استقالته وصدور قرار وزير العدل باعتباره مستقيلًا وكان ذلك قبل صدور أمر الإحالة ، وكان ما أورده الحكم رداً على هذا الدفع كافيا وسائغا فى إطراحه فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٣٢٢١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

٨. لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الحالات التى يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ، وكلن أورد الطاعنون بأسباب الطعن لا يندرج تحت أى من الحالات الواردة حصرا فى هذه المادة ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . هذا فضلا عن

أن البين من الأوراق أن الطاعن الثاني قرر برد الدائرة أثناء نظر الدعوى وقضى بعدم قبول طلب الرد . فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٤٨٤٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٦)

٩. من المقرر أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بلكن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر.

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

١٠. البين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات التأديبية فى الإقليم المصرى أن النيابة الإدارية كانت تتكون من قسمين هما قسم الرقابة وقسم التحقيق على ما أفصحت عنه المادة الثانية من القرار بقانون سالف الإشارة بما مفاده أن الرقابة الإدارية كانت جزء من النيابة الإدارية إلا أنه بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية حدد فيه اختصاصات الرقابة الإدارية كما جاءت المادة الرابعة من القرار بقانون سالف الإشارة محددة مجال عمل الرقابة الإدارية بنصها على أنه " تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التى تباشر أعمالا عامة ، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه ، ولقد أفصحت المذكرة الإدارية فقد رأت تحقيقا للصالح العام فصلها عن النيابة الإدارية ، حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها

على الوجه المرغوب فيه ، لما كان ذلك ، وكان مبدأ الشرعية وسادة القسانون هو أساس الحكم في الدولة طبقا لنص المادة ٦٤ من الدستور وهو مبدأ يوجب خضوع سلطات الدولة للقانون والتزام حدوده في كافة أعمالها وتصرفاتها بما يصون للشرعية بنيانها ، وأن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، على ما نصت عليه المادة ٦٥ من الدستور ، وكان الدستور القائم قد قسم سلطات الدولة إلى ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية ونص في المادة ١٥٣ منه في الفصل الثالث من الباب الخامس تحت مسمى السلطة التنفيذية على أن " الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة " بينما نص في المادة ١٦٥ وما بعدها في الفصل الرابع من الباب الخامس تحت مسمى السلطة القضائية على أن " السلطة القضائية مستقلة " ونصت المادة ١٦٨ على أن " القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا ليس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيرا صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج عن النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه وأنه لا محل للاجتهاد إزاء صراحة نص القانون واجب التطبيق ، وكان البين من نص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية سألقة الإشارة في صريح لفظه وواضح دلالاته أن المشرع حدد الأوصاف التي يتعين بها الأشخاص المقصودين بهذا الخطاب والشروط التي تعين الوقائع التي ينطبق عليها هذا الخطاب ، ومن ثم فإن قانون الرقابة الإدارية القائم قد حدد الأشخاص الذين تبشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها بالنسبة لهم - دون غيرهم - وأنه ينطبق على فئة من الأفراد معينة بأوصافها لا بذواتها هم موظفي الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات

العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه ، لما كان ذلك ، وكان رجال السلطة القضائية - طبقاً للدستور - ليسوا من موظفى الجهاز الحكومى وفروعه ونص الدستور فى المادة ١٦٨ منه على أن القانون ينظم مساءلتهم تأديبياً ، وجاء قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ونص فى المادة ٦٧ منه على أن رجال القضاء غير قابلين للعزل ، ونص فى الفصل التاسع من الباب الثانى على كيفية مساءلة القضاة تأديبياً فى المواد من ٩٣ إلى ١١٥ ، ومفاد ما سلف إيراده أن القضاة ليسوا فوق المساءلة وإنما حدد الدستور والمشرع هذه القواعد حرصاً على استقلال القضاء وحصانته ومواجهة الكيدية وخطر التعسف أو التحكم مما يعصف بمبدأ استقلال القضاء وبفرغ الحصانة القضائية من مضمونها . لما كان ما تقدم ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية طبقاً لنص قانونها القسائم مقصور على موظفى الجهات المبينة بنص المادة الرابعة من القانون والنحسار اختصاصها عن الكشف عن المخالفات التى تقع من القضاة أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها والتى تخضع للقواعد المنصوص عليها فى قانونى السلطة القضائية والإجراءات الجنائية ، ويؤكد هذا النظر أن اختصاصات الرقابة الإدارية - عدا الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين والتى نصت عليها المواد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ من قانون إعادة تنظيمها - تتمثل فى بحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والانتاج وكشف عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية وبحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون وبحث مقترحاتهم فيما يعن لهم بقصد تحسين الخدمات وانتظام سير العمل ، وبحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار ، وطلب وقف الموظف أو إبعاده عن أعمال وظيفته بنسب

على قرار من رئيس مجلس الوزراء ، ورفع تقاريرها متضمنة تحرياتها وأبحاثها ودراساتها ومقترحاتها إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها ، وحق التحفظ على أية ملفات من الجهة الموجودة فيها ، كل هذه الاختصاصات تكشف وتقطع بجلاء لا لبس فيه أو غموضا على أن اختصاصات الرقابة الإدارية سائلة البيان صالحة للإعمال على الجهاز الحكومي وما يلحق به من هيئات عامة ومؤسسات عامة وفقا لنص المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه لا يتأتى في منطق العقل ممارسة الرقابة الإدارية لهذه الاختصاصات بالنسبة لأعمال السلطة القضائية والتي قوامها نظر أقضية الأفراد والفصل فيها بأحكام قضائية حدد المشرع طرق الطعن فيها .

(الطعن رقم ٧٨٩٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ٢٥/٩/٢٠٠٢)

١١. المادة ١٨ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من ذلك النوع وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه ، ومن ثم فلا يقوم بالقاضى عدم الصلاحية لمجرد كونه قريبا لقاضى التحقيق الذى ندبته النيابة العامة لتنفيذ ما أمرت غرفة الاتهام بإجرائه من استجواب المتهمين . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بوجه طعنه من أن رئيس الهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه هو والد الوكيل النيابة الذى أجرى تحقيقا فى الدعوى لا ينهض سببا لعدم صلاحيته للاشتراك فى نظر الدعوى مادام أن وكيل النيابة المحقق لم يقم بنفسه بتمثيل النيابة فى الدعوى ذاتها مما لا يتطرق معه أى احتمال للإخلال بمظهر الحيدة أو الثقة فى القضاء أو التأثير برأى أو الانقياد له ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٨٢٧ لسنة ٧١ ق جلسة ١٦/١/٢٠٠٢)

قمار

١. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المراد بالألعاب القمار في المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بعض أنواع ألعاب القمار على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها - وذلك فيما عن مزاولتها في الحال والمنتديات العامة - وهي التي يكون الربح فيها موكولا للخط أكثر منه للمهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع اللعب الذي ثبت ممارسته ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص ، كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر هذا الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائي قد خلت كلية من الإشارة إلى نوع اللعب الذي كان يمارس بمسكن الطاعنة ، مكتفيا بالقول بأن شهود الإثبات ضبطوا يلعبون القمار بمسكنها ، فإنه يكون قاصر البيان ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف واعتق أسبابه دون أن يتداول ما اعتوره من نقص ، فإنه يكون قاصرا بدوره يتعين النقض والإعادة .

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٦)

٢. من المقرر أن المراد بالألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي : الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها ، أو تكون

مشاهدة لها ، وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة الأندية ، وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة .

(الطعن رقم ٢٤١١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٦)

٣. لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، متى جرى على أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار ، أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وأن قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ، والتي يجوز مباشرتها في المحال العامة ، والأندية ، واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تنفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشاهدة لها .

(الطعن رقم ٢٤١١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٦)

٤. لما كان الحكم انتهى في استخلاص سائح ومنطق لسيم إلى : أن اللاعبين الذين ضبطوا في مسكن الطاعنة إنما كانوا يترددون عليه دون أن تربطهم بالطاعنة أية صلة سوى رغبتهم في اللعب مقابل ما تتقاضاه منهم لقاء إعدادها ذلك المكان لمزاوله ألعاب القمار فيه ، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات فإن ما تشره الطاعنة من أن هؤلاء اللاعبين الذين ضبطوا بمسكنها تربطهم بها صلة صداقة وأن يدفعونه لم يكن مقابل لعب القمار ولكنه مقابل ما يشتريه لهم الخدم من أطعمة ينحل في واقعة إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي استنبطت المحكمة معتقدها منها وهو ما لا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

٥. إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه . قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " من حيث أن التهمة المسندة الى المتهمين ثابتة في

حقهم مما ورد في محضر الضبط من ارتكاب المتهم للمخالفة الواردة بنص وصف النيابة - مزاولة لعبة القمار - وتطبق عليها مواد الاقحام ومن ثم يتعين معاقبة المتهمين بالعقوبة المقررة فيها عملاً بنص المادة ٤/٣٠٢ وأضاف الحكم المطعون فيه قوله " أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده وحيث إن الثابت أن المتهم قد تم ضبطه متلبساً وآخرين حال قيامهم بلعب القمار وقت ذلك ولديه مبالغ نقدية وذلك في مكان عام معهم مما يتوافر معه أركان واقعة الاقحام ومن ثم يتعين على المحكمة تأييد الحكم المستأنف " . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أى لعبة من الألعاب ذات الأثر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية " وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تتفرغ من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكن مشابهة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرغ منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والأندية وهي التي يكون الريح فيها موكولاً للحظ أكثر من المهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصراً ، وإذا

كان الحكم قد اكتفى في أسبابه بما ذكر آنفا دون أن يذكر نوع اللعبة ولم يبين
كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الألعاب التى يشملها نص القرار الوزارى
المذكور ، وأن للحظ فيها النصيب الأوفر وبذلك جاء مجهلا فى هذا الخصوص مما
يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يعيبه
ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٧٢٥٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

قوة الأمر المقضى

١. لما كان ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يكون قد شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الأمر المقضى وانقضت به الدعوى الجنائية عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية وبات الطعن فيها بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اسس متعينا التقرير بعدم قبوله ، ولا يغير من ذلك مرور أكثر من ثلاث سنوات على التقرير بالطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ نظره بجلسة اليوم . مادامت الدعوى الجنائية كانت قد انقضت من قبل بصيرورة الحكم الابتدائي باتا .

(الطعن رقم ٤٨١٠١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢١)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لصدور حكم من محكمة أمن الدولة طوارئ أسيوط ببراءة الطاعن وأطرحه فى قوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم الثالث بعدم الاعتداد بقرار الإحالة وبعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها وعدم الاعتداد بقرار مكتب الحاكم العسكرى بإلغاء الحكم وإعادة القضية طبقا للمادة ١٤ آنفة الذكر فغير سديد . ذلك أن ما تضمنه هذا الدفاع ما هو إلا نعى على قرار مكتب تصديق الأحكام ليست تلك المحكمة مختصة بنظرة متعينا الالتفات عنه . فضلا عن ذلك فإن الثابت من قرار مكتب التصديق على الأحكام أنه قد ألغى البراءة الصادر بتاريخ ١٩٩٥/٦/٣ بسبب الاختصاص الولائى وذكر فى حيشاته بأن الاختصاص

معقود لهذه المحكمة جنايات عادية وليس لأمن الدولة الطوارئ - وأن مسألة الاختصاص متعلقة بالنظام العام ولا يحول دون ذلك ما ورد بالمادة ١٤/١ من قانون الطوارئ ولن يتطرق قرار الإلغاء إلى موضوع الدعوى ومن ثم يكون النعى عليه من الدفاع في غير محله حريا برفضه . " لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " وكان مفاد هذا النص - على ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض - أنه يشترط للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى أن يكون هناك حكم جنائي نهائي في الموضوع بالبراءة أو بالإدانة سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة وأن يكسب بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين وإذا نصت المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، فإن مقتضى هذا الإطلاق أن جميع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم لا تكون نهائية إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام صادرة ابتداء أو بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى بناء على أمر سلطة التصديق ، ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٤ من القانون المار ذكره من وجوب التصديق على الحكم إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة ، فقد جاء مص المادة ١٢ من القانون المشار إليه بصيغة العموم فلا يصح تخصيصه بغير مخصص ، بل إن المادة ١٤ المشار إليها إذ

أوجبت التصديق على الحكم الصادر بالبراءة من محاكم أمن الدولة بعد إعادة المحاكمة فقد دلت على أن هذه الأحكام لا تكتسب قوة الأمر المقضى إلا بعد التصديق عليها شأنها في ذلك شامل سائر الأحكام الصادرة من تلك المحاكم ، ولو شاء المشرع غير هذا النظر لما آعوزه النص على أن يصبح الحكم نهائيا بقوة القانون إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى دون تطلب التصديق عليه . مثلما ذهب إليه المشرع في ذات القانون حين نص في المادة السادسة منه على أن قرار المحكمة بالإفراج المؤقت عن المتهم يكون نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية فإذا اعترض أحيل الاعتراض إلى دائرة أخرى ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ - أسيوط - بجلسة الثالث من يونيه سنة ١٩٩٥ لم يصبح نهائيا لعدم التصديق عليه من السلطة المختصة بذلك طبقا للمادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فإنه يكون غير منه للخصومة ، ولا تكون له قوة الأمر المقضى عند الفصل في موضوع الدعوى الجنائية الماثلة . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه نعي الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٩٧٣١ لسنة ١٩٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٣. لما كان من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن ' قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية لا تكون إلا للأحكام بعد صيرورتها باتة وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بحفظ الأوراق في الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحاكم الجنائية في

دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة التى عليها أ، تفصل فى الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهى إليه تحقيقها .

(الطعن رقم ١٧٤٤٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

٤. إن حق المحكمة الجنائية فى الإحالة إلى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحكمة المختصة إذا كان الحكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية أساسا يقيد حرية القاضى المدنى كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، ذلك بأن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فى حقه مؤثر حتما فى رأى المحكمة المدنية التى أحيلت إليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها إعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشئ المقضى به جنائلا أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والأمر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها وهى تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى المدنية أما وهى لم تفعل وقضت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فإن حكمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٣٢١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٥. لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين وكانت دعوى اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب تختلف موضوعا وسببا عن دعوى الاشتراك فى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره فإنه يمتنع التمسك بحجية الأمر المقضى به ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التى اتخذت

دليلا على قهمة اصدار شيك بدون رصيد في الدعوى السابقة هى بذاتها أساس قهمنى الاشتراك فى التزوير والاستعمال فى هذه الدعوى ذلك بأنه لما كانت تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليلا من ادلة الاثبات فى هذه الدعوى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات ، وكان تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى المحكمة فى اللجنة رقم لسنة اللبان ، لا يلزم المحكمة التى نظرت جرمى الاشتراك فى تزوير الشيك واستعماله ولها ان تتصدى هى لواقعى الاشتراك فى التزوير والاستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه - ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه المار بيانه على ما قر فى ذهن المحكمة خطأ من أن الحكم الصادر فى قهمة اصدار شيك بدون رصيد يحوز قوة الأمر المقضى به فى الدعوى مثار الطعن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٩٩٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١٤)

قمائیں

١. لما كانت النيابة العامة أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغسي ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ولما كانت المادة ١٥٧ سالفه الذكر قد نصت في عجز فقرها الولي على أنه " في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " وكان إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تفريد العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية ، والتي لا يصح التدخل في شؤونها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوى عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصري الدائم في المواد ٤١، ٦٧، ١٦٥، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعيب عدم الدستورية ، وهو الأساس المشترك في قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ سنة ١٣٠، لسنة ١٨ قضائية دستورية ، ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية التي قضت فيها بعدم دستورية النصوص التي ألغت سلطة القاضي في وقف تنفيذ عقوبة الغرامة في المواد ١٥٤ / ٣ / ١٥٥، ٢ / ١٥٦ من قانون الزراعة والتي تعاقب على صور مختلفة لجريمة " المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوصتها " والتي تعد جريمة إقامة قمينة طوب في أرض زراعية إحدى صورها . وإذ كانت المحكمة الدستورية التي قررتها - في اسباب تلك الأحكام - من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشروع أن يعتمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس في ذلك ما

يناقض عينية الدعوى الدستورية بل هو إعمال لها ذلك أن منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قررت في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة والتي تكون مع منطوقها كـلا واحدا لا يقبل التجزئة ، فيغنى عن العودة إلى المحكمة الدستورية العليا ، لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية ، أما وأن المشرع لم يفعل ، وقد تراء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق - بغير رسوم - إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملا بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٠ قى جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٢ . لما كانت النيابة العامة أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣ ، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ولما كانت المادة ١٥٧ سالفه الذكر قد نصت في عجز فقرتها الأولى على أنه " في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وكان إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تقدير العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية ، والتي لا يصح التدخل في شئونها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوى عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصرى الدائم في المواد ٤١ ، ٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعيب عدم الدستورية ، وهو الأساس المشتركى قضاء المحكمة الدستورية

العليا في الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية، ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية التي قضت فيها بعدم دستورية النصوص التي ألغت سلطة القاضي في وقف تنفيذ عقوبة الغرامة في المواد ٣/١٥٤ ، ٢/١٥٥ ، ٢/١٥٦، من قانون الزراعة والتي تعاقب على صور مختلفة لجريمة " المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوبتها " والتي تعد جريمة إقامة قمينة طوب في أرض زراعية إحدى صورها . وإذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد شيدت أحكامها المشار إليها ، كأثر للقاعدة الدستورية التي قررتها - في أسباب تلك الأحكام - من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشروع أن يعمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس في ذلك ما يناقض عينية الدعوى الدستورية بل هو أعمال لها ذلك أن منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قرره في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة والتي تكون مع منطوقها كلا واحد لا يقبل التجزئة ، فيغني عن العودة إلى المحكمة الدستورية العليا لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية . أما وأن المشروع لم يفعل ، وقد تراءى لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق - بغير رسوم - إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملا بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

قتل عمد

إن التسمم وإن كان صورة من صور القتل العمد ، إلا أن المشرع المصرى ميز القتل بالسّم عن الصور العادية الأخرى للقتل بجعل الوسيلة التى تستخدم فيها لإحداث الموت ظرفاً مشدداً للجريمة لما ينم عن غدر وخيانة لا مثيل لهما فى صور القتل الأخرى ولذلك أفرد التسمم بالذكر فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وعاقب عليها بالاعدام ولو لم يقترب فيه العمد بسبق الاصرار إذ لا يشترط فى جريمة القتل بالسّم وجود سبق اصرار لأن تحضير السّم فى جريمة القتل فى ذاته دال على الاصرار .

(الطعن رقم ١٧٣١٠ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٧)

قمينة طوب

إن مناط المسؤولية الجنائية في إقامة مصنع أو قمينة طوب ، أن تكون الأرض المقام عليها المصنع أو القمينة من الأراضي الزراعية ، فإن انحسر عنها هذا الوصف كان الفعل غير مؤثم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى والظروف التي احاطت بها ، واكتفى في بيان الدليل على ثبوتها في حق الطاعن بالإحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ، ودون أن يظهر في ملفاته طبيعة الأرض التي أقيمت عليها قمينة الطوب ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسيب .

(الطعن رقم ٢٤٠٢٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٢١)

معارضة

١. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الصادر في غيبته باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر وأنه لما كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم المناذاة عليه باسمه الصحيح ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضوره في الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن ويكون الحكم المطعون فيه قد بنى على اجراءات باطلة .

(الطعن رقم ٤٩٧٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٧/٨)

٢. من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا الى عذر قهري ، ووجود الطاعن رهن الحبس في السجن هو ولا شك من هذا القبيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار

معارضته كأن لم تكن يكون باطلا لابتثائه على اجراءات باطلة من شأنها حرمان
الطاعن من استعمال حقه في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(الطعن رقم ٤٩٧٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٧/٨)

كسب غير مشروع

١. لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع بنص على أن " كل من حصل لنفسه أو لغيره على كسب غير مشروع يعاقب بالسجن وبغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلا عن الحكم برد هذا الكسب " ونص الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن " وعلى المحكمة أن تأمر في مواجهة الزوج والأولاد القصر الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بتنفيذ الحكم بالرد في أموال كل منهم بقدر ما استفاد " وهو ما يدل على أن إصدار المر - متقدم المساق - إذا توافرت موجباته - متوقف على صدور حكم بإدانة الزوج الحاصل على كسب غير مشروع مرتبط به ويدور معه وجودا وعدما بحيث لا يتصور صدوره إلا إذا صدر حكم بإدانة الزوج ، ولا تكون له قائمة إذا ما ألغى الحكم المذكور ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم بإدانة الزوج صدر بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٤ وأن الأمر المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٥ ثم قضى في ١٩٩٨/٥/٢٠ في الطعن رقم لسنة ٦٧ القضائية بنقض الحكم الأول وإعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد ، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد فقد ركيزته وسند وجودة القانوني ، ويتعين القضاء بنقضه فيما قضى به بالنسبة للطاعنة الثانية دون أن يكون مع النقض إعادة لسقوط الأمر المذكور واعتباره كأن لم يكن .

(الطعن رقم ١١٨٨٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٧)

٢. أن هؤلاء اللاعبين الذين ضبطوا بمسكنها تربطهم بها صلة الصداقة ، وأن ما يدفعونه لم يكن مقابل لعب القمار ولكنه مقابل ما يشتريه لهم الخدم من أطعمة ينحل في واقعة إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي استنبطت المحكمة معتقدها منها ، وهو مالا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

كفالة

١. لما كان تدبير الإبداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ بشأن الأحداث والمقابلة للمادة ١٠١ من القانون الجديد رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانوني تقيد من حرية الجاني ، وقد رتبها القانون المشار إليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناة هم الأحداث وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، فإنه لا يلزم لقبول الطعن في الحكم الصادر بها إبداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والمعدلة بالمادة الخامسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ .

(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/١١/١)

٢. لما كانت عقوبة المصادرة التي قضى بها الحكم المطعون والتي انصب عليها الطعن المائل ليست من العقوبات المقيدة للحرية التي نص عليها القانون ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا - المقدم من غير النيابة العامة - إبداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن لم

يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدات القضائية بإعفائه منها.

(الطعن رقم ٢٦٣٤٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٩)

٣. من المقرر أن الطاعنين وهو محكوم عليهم بعقوبة غير مقيدة للحرية - لم يودعوا سوى كفالة واحدة إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب إيداعها عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة - كما هو الحال في الدعوى - فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(الطعن رقم ٢٦٥٣٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٣)

مأمورو الضبط القضائي

١. لما كان التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما ضبط الأشياء التي يحتمل أن تكون قد استعملت في ارتكاب الجريمة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة أو نتجت عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة فإنسه يدخل في اختصاص هؤلاء المأمورين طبقا للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية بشرط أن تكون هذه الأشياء موجودة في محل يجوز لمأموري الضبط القضائي دخوله ، ولما كلن ضبط ملف السيارة وبه عقد البيع المزور بإدارة مرور القطامية - وهي مما لا ينعطف عليها حكم المسكن - أمر لا يحرمه القانون ولا يتطلب لمباشرته أن يصدر إذن بها من النيابة العامة ، فإنه لا جدوى للطاعين من دفعهما بطلان إذن النيابة العامة أو بطلان إجراءات تنفيذه في شأن ما اسفر عنه من ضبط عقد البيع المزور .

(الطعن رقم ١١٧٧٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٢. لما كان من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعملون بها بأية كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من

قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

٣. إن من الواجبات المفروضة على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصاتهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم بإجراء التحريات على الوقائع التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه . لما كان ذلك ، وكان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن لسؤاله يعد أن كشفت تحرياته عن أنه مرتكب جريمة قتل خالته التي تقيم معه بمزله في شقة مستقلة بينهما نزاع بشأنها لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله في نطاق ما

يتطلبه جمع الاستدلالات ، والتحفّظ عليه من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة ، بعد ما اعترف له بالجريمة وأرشده عن الأداة المستعملة في الحادث والملابس التي كانت عليه وقتئذ ، وإذا كان استدعاء الطاعن على النحو المار يأنه حسبما ورد بمحضر الشرطة لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حرية الطاعن ولا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، يؤثر فيما قام به الضابط من إجراءات أجازها القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سلامة الإجراءات التي قام بها مأمور الضبط القضائي حتى تولت النيابة العامة أمر المتهم - وإن سمي إجراء الضابط بغير اسمه واستند في قضائه إلى دعامة أخرى غير المادة ٢٩ المار بيانها - لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٠٥١٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

٤. لما كانت المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة فإن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقضاء التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل لمحكمة الموضوع وكان الحكم المطعون قد

أطرح هذا الدفع ورد عليه ردا سائغا فإن متعى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

٥. إن علم قيام مأمور الضبط القضائي بتبليغ النيابة فورا عن الجرائم التي تبلغ إليه كمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى بل كل ما فيه أنه يعرضه للمسئولية الإدارية عن إهماله .

(الطعن رقم ٢١٢٥٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)

٦. إن البين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب الأصل من مأموري الضبط القضائي يوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى ما عداهم من غير الأحداث حماية هؤلاء ومكافحة لاستغلالهم إستغلالا غير مشروع .

(الطعن رقم ٤٤٩٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

٧. إذ كان ما أجراه الضابط بعيدا عن دائرة اختصاصه المحلي إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصه ، فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اتصلوا بها أينما كانوا . مما جعل له الحق في تتبع

المسروقات المتحصلة من الجريمة التي يباشرها ، وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعماله .

(الطعن رقم ١٠٤٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

٨. المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين - كما أن ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، وتوافر حالة التلبس في حقه بمشاهدة الضابط له وهو يتلع المخدر مقرا له بذلك خشية ضبطه مما لا يقتضى استئذان النيابة في إجراءاته .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

٩. وكانت المادتان ٣٥،٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولاهما على أنه " لمأمور الضابط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات و الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه " ونصت ثانيهما " إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا يضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر وفي غير الأحوال المبينة بالمادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة ان تصدر أمرا بالقبض عليه . وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

(الطعن رقم ٢٧٩٤٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٦)

محال عامة

لما كانت المادة ١٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العمومية المعدل تنص على أنه " لا يجوز لأي شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك " كما نصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو تسرك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع إلا بترخيص خاص مسن الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها " كما نصت المادة ٤ منه أيضا على أنه " في تطبيق المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال الذي يغشاها الجمهور محالا عامة " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة دون أن يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة وأغفل بيان نوع المحل الذي وقعت بشأنه الجرائم المسندة إلى الطاعن ولم يعن باستجلاء ما إذا كان قد حصل على ترخيص خاص باستغلاله من عدمه وما إذا كان من المحال التي يغشاها الجمهور فيقع الحظر المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ من عدم جواز حيازة أجهزة إلا بترخيص من عدمه الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٥)

محاماة

١. إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المتدرب لم يحضر جلسات المحاكمة منذ البداية ولم تتم إجراءات المحاكمة في مواجهته ، مادام الثابت من محاضر جلسات المحاكمة السابقة على الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنها لم تتضمن سوى قرارات بتأجيل نظر الدعوى لإعلان الشهود أو لعدم حضور المتهمين أو أحدهما بالجلسة ، لما هو مقرر من أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(الطعن رقم ١٠٦٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٢. لما كانت المادتان ٦٧ من الدستور ، ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبتا تعيين محام لكل متهم في جنائية تحال إلى محاكم الجنايات ما لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات . ولما كان البين حسبما هو ثابت من إفادة نقابة المحامين أن الأستاذ المحامي لم يستدل عليه بمجدول قيد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الجنايات لأن الاسم ثنائي وبذلك فإن هذه المحكمة لم تقف على صحيح أمر قيد المحامي الذي تولى الدفاع عن المحكوم عليه أمام المحاكم الابتدائية وما يعلوها حتى يستقيم القول بأن حضوره إجراءات المحاكمة ومرافعته عن المحكوم عليه قد تم صحيحا ، لأن ذلك يتعلق بضمانات أوردها الدستور وعينها المشرع تحديدا في

المادتين ٢١٤ ، ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا ينال من ذلك القول بأن الأصل في الأحكام أن تكون الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى اعمالا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أن مناط ذلك أن تكون تلك الإجراءات مذكورة في محضر الجلسة أو الحكم وقد خلا كل منهما من بيان قيد المحامي الذي يتولى المرافعة عن المحكوم عليه بالإعدام مما يصم إجراءات المحاكمة بالبطلان .

(الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

٣. لما كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون ، وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي الموكل ترافع في موضوع الدعوى عن المحكوم عليها وابدئ من أوجه الدفاع ما هو ثابت بهذا المحضر فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع.

(الطعن رقم ١١٠٥١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

٤. القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه.

(الطعن رقم ٣٤٨٩٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٨)

محكمة الجنايات

لما كان حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطيا المستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، مطلقا غير مقيد بأى قيد باعتباره من الإجراءات التحفظية التى تدخل فى السلطة المخولة للمحكمة بمقتضى القانون ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الإجراء إذا ما رأت أن تأمر به مانعا من التمسك بطلب استدعاء شاهد الإثبات لسماع أقوالهم وقد أبداه قبل إصدار أمرها المنوه عنه لا محل له .

(الطعن رقم ٨٩٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

محكمة الموضوع

١. من المقرر أن المحكمة وهي تحاكم متهما يجب أن تكون مطلقة الحرية في هذه المحاكمة غير مقيدة بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا تبال بأن يكون من وراء قضائها على مقتضى العقيدة التي تكونت لديها قيام تناقض يسم حكمها والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة .

(الطعن رقم ٧٦٥٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

٢. لما كانت النيابة العامة قدمت المطعون ضده لمحاكمته بوصف أنه حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية المستحقة عليها وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام قضاءه على عدم دستورية الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من قانون الجمارك وخلو الأوراق من دليل على قهرب المتهم من سداد الضريبة الجمركية . لما كان ذلك ، فإنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الدعوى المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير السق وردت في امر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئا ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار دون أن يقدم المستندات الدالة على سداد الضريبة الجمركية وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون

لجريمة التهرب من سداد ضريبة الاستهلاك المؤثمة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون ما يثيره الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية بصفته - من أن الاتهام المسند إلى المطعون ضده وإذن تحريك الدعوى هو قهره من سداد ضريبة الاستهلاك وليس قهره بجرم يكون على غير سند .

(الطعن رقم ٢١٥١٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٣)

٣. لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

(الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٤. من المقرر أن تقرير سرية الجلسات - كلها أو بعضها - من حق المحكمة وخاضع لتقديرها متى تراءى لها ذلك مراعاة للآداب ومحافظة على النظام العام دون سلطان لأحد عليها في ذلك ، وليس من حق المتقاضين مناقشتها فيه ، وهي غير ملزمة - من بعد - بذكر السبب ، وخلو الحكم من الإشارة إلى سرية لا يبطله ، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٤٥٥١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٥. لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله ، بناء على احتمال ترجح لديها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه ، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

(الطعن رقم ٢٠٦٩٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٦. إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية لدى القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بطلب القواعد إلا عند الإدانة في خصوص

إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه عن نصاب الشهادة المقرر في القانون احتياطياً لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسئوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة وإسلاسا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٣٧٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٧. لا جناح على الحكم إن سمي الطاعن من ضمن مقترفي الحادث عند بيانه الصورة الواقعة التي اقتنع بها ، ثم تحصيله أقوال كل من شاهدى الإثبات الثانى والثالث دون تحديد أسماء الفاعلين ما دام قد اطمأن من مجموع أدلة الثبوت التى ركن إليها أن الطاعن فاعل أصلى فى الجريمة ، لما هو مقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(الطعن رقم ١١٥٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

٨. من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وهى غير ملزمة بالاستعانة فى ذلك بخبر إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، وإذا كان الحكم المعروض قد انتهى فى منطق

سليم وبأدلة سائغة إلى سلامة إدراك المحكوم بإعدامه وقت اعترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها وأطرح طلب الدفاع بعرضه على الطبيب الشرعى لفحص قـواه العقلية لعدم استناد هذا الطلب إلى أساس جدى ، وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن منبت الصلة بما هو محظور على المحكمة أن تقحم نفسها فيه من الأمور الفنية التى لا تستطيع أن تشق طريقها فيها دون الاستعانة بأهل الخبرة بل إنه لا يعدو أن يكون من الأمور التى تتعلق بسلطة المحكمة فى تقدير الدليل فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٩. من المقرر أن القاضى وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيدة بشئ مما تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر.

(الطعن رقم ٢٠٦٧٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

١٠. لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث أمامها فإنه لا على المحكمة إن هى أخذت بالتقرير الطبى الصادر من طبيب خاص بحسبانه من اوراق الاستدلال فى الدعوى المقدمة إليها وعنصرا من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة .

(الطعن رقم ٢٣٩٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

١١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، كما أن الأخذ بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

(الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

١٢. لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

١٣. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

١٤. لمحكمة الموضوع أن تجزى شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في

وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٥١٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٥ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، كما لها أيضا أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى إدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق.

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

١٦ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

١٧ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا

إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وان الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها فتأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيها من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها .

(الطعن رقم ٣٥١٠٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٨ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المتزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ومتى اخذت المحكمة بأقوال شاهد فإن يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .

(الطعن رقم ٧٧٠٤ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١)

١٩ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، كما لها أيضا أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق

وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما
ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام
ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/٣)

محكمة النقض

١. لما كانت الواقعة تتحصل فيما أبلغ به وقرره من أنه ذهب إلى محكمة مصر القديمة لحضور جلسة وتقديم ما يفيد سداد رسوم إعلان بدون ترخيص نيابة عن والده ، وحال دخوله مبنى المحكمة استفسر من موظف الاستعلامات عن مكان الجلسة ، فقابله بالمتهم الأول الذى أدعى أنه موظف بالمحكمة ، واصطحبه إلى المتهم الثانى الذى أطلع على الأوراق التى كانت معه وطلب منه خمسين جنيها قيمة الحق الجنائى ، فدفع له ما معه وقدره خمسة وثلاثون جنيها ثم رافقه إلى المتهم الثالث وأخبره أنه موظف الخزينة بالمحكمة وسلمه المبلغ ، ثم طلب إليه مرافقة آخر لإنهاء موضوعه ، وحال سيرهما نحو قاعة الجلسة علم أنه محام فأبدى رفضه حضور محام معه ورغبته فى استرداد ما دفعه ، وعاد واسترده ، ثم أضاف لدى نظر الدعوى أن المتهم الثانى هو الذى أحضر له المحامى ليحضر معه بالجلسة ، وأن المتهم الذى قضى ببراءته — لم يشترك مع المتهمين المذكورين فى ارتكب الجريمة ، وأنه تصالح مع المتهمين جميعا ، وبسؤال المتهمين أنكرا ما نسب إليهما ، وقررا أن كلا منهما يعمل وكيل محام ، وأضاف المتهم الأول أن موظف الاستعلامات طلب إليه إرشاد المبلغ فاصطحبه إلى المتهم الثانى وأبلغه بحاجته لحاكم وتركهما ، وقرر المتهم الثانى أنه أفهم المبلغ بضرورة دفع المبلغ المطلوب ثم طلب من محام يدعى الحضور معه بالجلسة ، وبعد أن تركاه وسارا معا نحو الجلسة ، عاد المجنى عليه واسترد المبلغ الذى دفعه من قبل ورفض حضور محام معه ، وقد أفادت التحريات بصحة ما أبلغ به المجنى عليه ، وحيث إن من المقرر أن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين لما كان ذلك

، وكان البين من استعراض أقوال المبلغ سالفه البيان أنها جاءت متباينة ومتناقضة إذ قرر بالتحقيقات أن المتهم الثالث وحيد السلاموني - المقضى ببراءته - قد تسلم المبلغ بصفته موظف الخزينة بالمحكمة ، ثم عاد ونفى أمام المحكمة اشتراك المتهم المذكور في الواقعة ، الأمر الذي يضيف على أقواله كلها ظلالة من الشك ينتهي بهذه المحكمة إلى عدم الاطمئنان إليها أو إلى تحريات الشرطة التي جاءت مستمدة منها ومردده لها . لما كان ذلك ، فإن الاتهام المسند إلى المتهمين يكون محاطا بالشك غير ثابت في حقهما ، مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المعارض فيه وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمينو..... مما أسند إليهما .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٦)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين لم يقض بعقوبة السب غير العلني التي انتهى إلى ثبوتها في حق الطاعن والمؤتمة بالمادة ٩/٣٧١ من قانون العقوبات مما لا يجوز معه للمحكمة التصدي من تلقاء نفسها لتصحيحه إعمالا للمادة ٢/٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم وهو ما لا يتوافر في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٢٤٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٥)

٣. من المقرر أن محكمة النقض لا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين وأخرى عن جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقعة والاتفاق الجنائي وقد قضت محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين عن جرمي القتل العمد وجنحة السرقعة وبراءة المتهمين جميعا من قهمة الاتفاق الجنائي . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم

بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، ومحكمة الإعادة نظرت الدعوى ضد الطاعنين عن جرمي القتل العمد وجنحة السرقة وهو ما مفاده أن تهمة الاتفاق الجنائي كانت خارج نطاق الدعوى المطروحة على محكمة الموضوع فلم تعرض لها ولم يرد لهذه التهمة ذكر بالحكم المطعون فيه وكانت خارجة عن مجال استدلال الحكم ، هذا فضلا عن كونها جريمة قائمة بذاتها ، ومن ثم فلا يحول سبق القضاء بالبراءة فيها دون إثبات توافر ظرف الإصرار السابق في جريمة القتل التي دأبها الحكم المطعون فيه بارتكابها أو إثبات الاشتراك فيها على الطاعنة الثانية ، ومن ثم يضحى ما يشير الطاعنان في شأن أخذها بظرف سبق الإصرار والاشتراك على الرغم من سبق الحكم ببراءتهما من تهمة الاتفاق الجنائي مع ما لهذا الحكم من حجية بعد صيرورته نهائيا غير مقبول .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

٤. لما كان الطعن قد حصل في القضية للمرة الثانية فلمحكمة النقض أن تحكم موضوع الدعوى ، حتى ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهمين وفي الثانية من المدعية بالحقوق المدنية ومن ثم يتعين أن يكون مع نقض الحكم تحديد جلسة الموضوع .

(الطعن رقم ٧٨٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

٥. لما كانت النيابة العامة قد اهتمت الطاعن بارتكاب جريمة جلب مواد مخدرة هيروين . وقضت محكمة جنايات بورسعيد حضوريا بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه قيمة التعويض الجمركي المستحق فطعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت أسباب الطعن بمذكرتين الأولى في ١٧/٢/١٩٩٦ موقعا عليها من الأستاذة المحامية ، والثانية في ٢٤/٢/١٩٩٦ موقعا عليها الأستاذ

.....الحامى . بيد أن هذه المذكرة الأخيرة لم تكن بملف الطعن وتحت نظر المحكمة حين قضت فيه بجلسة ١٩٩٨/٤/٢ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه . ورد الحكم في مدوناته على أسباب الطعن الواردة في المذكرة الأولى والتي حاصلها أن الحكم قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد إذ لم يحيط بوقائع الدعوى وأدلتها وعول في الإدانة على أدلة متناقضة . كما أ طرح الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وببطلان إجراءات التحريز وباختلاف ما تم ضبطه عما أجرى عليه التحليل بما لا يسوغ به إطراحه والتفت - دون رد - عن دفعه بعدم العلم بكنه المواد المخدرة . وبتاريخ ١٩٩٩/١/٢٧ تقدم والد الطاعن بطلب رجوع عن الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٩٨/٤/٢ بقبول الطعن شكلا بمذكرة أسباب الطعن الثانية المقدمة في الميعاد . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب الواردة بمذكرة أسباب الطعن الثانية ، المقدمة في الميعاد ، والموقع عليها من الأستاذالحامى تلتقى في جملتها مع أسباب الطعن الواردة بالمذكرة الأولى الموقع عليها من الأستاذة الحامية ، والتي تكفل الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ١٩٩٨/٤/٢ بالرد عليها ، مما يحمل في ذات الوقت الرد الكافي على أسباب الطعن الواردة في المذكرة الثانية ، ومن ثم تنفى الجدوى من الرجوع عن الحكم ويتعين رفض الطلب .

(الطعن رقم ٤٩٧٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

٦. لمحكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها عملا بما هو مخول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥١٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

٧. لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم ممن تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٩٧٩٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٧)

٨. من المقرر أن لمحكمة النقض أن تفصل في الطعن على تراها متفقاً وحقيقة العيب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٢٥٢٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/١٩)

محكمة الإعادة

١. المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الإتمام في الدعاوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعي الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة فيه قد خالف هذا النظر في قضائه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٠٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢)

٢. لما كان نقض الحكم وإعادة المحاكمة . وإن كان بعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض إلا أن ذلك لا يتناهى إلى طلبات التحقيق التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها مرجعه إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويترك منها ما قد يرى أنه ليس كذلك ، وإذا كان الدفاع عن الطاعنين قد طلب بجلسته ١٩٩٣/١٠/٢٧ في المحاكمة السابقة على الطعن بالنقض لأول مرة سؤال الرائد إلا أنه تنازل عن ذلك صراحة بجلسته ١٩٩٤/١٢/٢٠ كما أنه لا يبين من الأوراق أنه عاد إلى

التمسك بهذا الطب أمام محكمة الإعادة فلا يكون له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

(الطعن رقم ٥٦٨١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٨)

٣. لما كانت قاعدة وجوب عدم تسوى مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية ، وهي قاعدة إجرائية أصولية تعلق على كل اعتبار ، وواجبة التطبيق في جميع الأحوال ، كما أن الأصل في الطعون عامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع البطعن في النظر ، وأنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك طبقاً لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن وكانت الدعوى المدنية قد انخسم الأمر فيها أمام المحكمة الجنائية بإحالتها إلى المحكمة المدنية طبقاً لحكم المحكمة الاستئنافية الصادر بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥ ، وكان المحكوم عليها دون المدعى بالحقوق المدنية قد طعننا على ذلك الحكم بطريق النقض وقضى لهما بنقض هذا الحكم وإعادة الدعوى لنظرها أمام دائرة أخرى بما مفاده اقتصار نظر الدعوى في مرحلة الإعادة على الدعوى الجنائية ومن ثم فإنه ما كان يجوز لمحكمة الإعادة أن تتصدى للدعوى المدنية وتحكم للمدعى بأن يؤدي له ببلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المدني المؤقت - إذ هي بذلك تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم تطرح عليها مما يخالف القانون ويؤذن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم بالنسبة لما قضى به الحكم في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧٢٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٢/٢٢)

٤. ولما كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها لتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل صدور الحكم المنقوض ، إلا حد ذلك ألا تتعرض محكمة الإعادة لما أبرمته محكمة النقض من الحكم المنقوض . ولا لما لم تعرض له هذه المحكمة منه - ضرورة أن اتصال محكمة النقض بالحكم المطعون فيه ، لا يكون إلا من الوجوه التي بنى عليها الطعن ، والمتصلة بشخص الطاعن وله مصلحة فيه - وألا يضار المتهم بطعنه إذا كان قد انفرد بالطعن على الحكم ، وإذا كانت المحكمة المنقوض حكمها قد أغفلت الفصل في الدعوى المدنية المقامة أمامها ، ولم يطعن في الحكم من هذه الناحية ، ومن ثم فما كان يجوز للمدعية بالحقوق المدنية أن تدعى مدنيا أمام محكمة الإعادة من جديد لأن الأفراد المتهم بالطعن في الحكم يوجب عدم إضراره بطعنه ، يستوى في ذلك أن يكون الضرر من ناحية العقوبة الجنائية أو التعويض المدني ، ولأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته ، لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على قبول الدعوى المدنية لدى محكمة الإعادة وألزم المتهمين بالتعويض فإنه - وأيا ما كان الرأي في قضاء محكمة الإعادة في الدعوى المدنية - يكون قد خالف القائلون ، وأخطأ في تأويله إذا أن المحكمة بذلك تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها ويؤذن لهذه المحكمة عملا بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون في خصوص الدعوى المدنية وذلك بإلغاء ما قضى به الحكم المطعون فيه فيها وإلزام المدعية بالحقوق المدنية مصاريفها وذلك بالنسبة لهذا

الطاعن وللطاعنة الثانية التي لم يقبل طعنها شكلا وذلك لاتصال العيب الذى شاب الحكم بها - والمدعية بالحق المدنى وشأنها فى اللجوء للطريق المدنى - وذلك دون حاجة لإعمال حكم المادة ٤٥ من القانون أنف البيان بتحديد جلسة لنظر الموضوع فى هذا الشق لاقتصار العيب الذى شاب هذا الشق من الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٨٣٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٧)

٥. لما كان البين من الأوراق أنه قضى حضوريا فى اللجنة رقم لسنة ٨٧ مستأنف جنوب القاهرة بجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٨ بقبول الاستئناف المقام من المحكوم عليه - الطاعن شكلا وفى الموضوع برفضه ، وتأيد الحكم المستأنف القاضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل وإلزامه التعويض المؤقت ، فطعن المحكوم عليه على هذا الحكم بطريق النقض ، وقضت هذه المحكمة بجلسة ١٣ من إبريل سنة ١٩٩٢ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، والإعادة لاستحالة قراءة أسباب الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، ومحكمة الإعادة قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، فعارض المحكوم عليه - الطاعن - وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل والتأيد فيما عدا ذلك لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر . فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أحال سواء فى تحصيله وقائع الدعوى أو فى أسبابه - على ما أورده الحكم الابتدائى الصادر من محكمة قصر النيل الجزئية بجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ والمؤيد لأسبابه بسالحكم الاستئنافى الصادر بجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٨ ، والسابق القضاء بنقضه -

يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٩٦٤٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

٦. لما كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك بجلسة المرافعة أمام محكمة الموضوع بكل الدفاع والدفع التي سبق أن أبداها عنهما في محضر جلسةز لدى المحاكمة الأولى والتي تضمنت الدفع بعدم العلم بكنه المخدر ، بيد أن الدفاع بعد أن أجهل في الإحالة إلى الدفاع والدفع عاد وفصل وحدد أوجه دفاعه ودفعه دون أن يرد بها الدفع بعدم العلم ، مما يحق لمحكمة الموضوع أن تعتبره غير مطروح عليها ، دونما نظر إلى كون الحكم الأول الصادر في الموضوع قبل نقضه قد تكفل بالرد بما يسوغ على هذا الدفع .

(الطعن رقم ٢٤٧٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧. من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبنياها تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي .

(الطعن رقم ٢٠٦٧٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٨. لما كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى إعادة المحاكمة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق

القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة - بفرض وقوعها - لا تصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم المطعون فيه إلى أدلة أخرى غير ما عول عليه الحكم المنقوض ومجادلته في هذه الأدلة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٧٩٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٢)

٩ . نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض لأن هذا الأصل إلى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده يختار منها هو أو المدافع عنه ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك ومن هذا القبيل مسلك الطاعن في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإعادة .

(الطعن رقم ٣٢٤٥٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

محكمة الاستئناف

من المقرر أنه ليس من شأن قيام الجمعية العمومية لمحكمة استئناف
بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية — أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون
أخرى ولا يبنى على قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية
إحدى دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا إلى دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على
مخالفته ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا محل له .

(الطعن رقم ١٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

محكمة دستورية

١. لما كانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافتين رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وكانت المادة ١٥٧ سالفه الذكر قد نصت في عجز فقرتها الأولى على أنه " في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " وكان إلغاء سلطة القضاى في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تفريد العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية " والتي لا يصح التدخل في شئونها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوى عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصرى الدائم في المواد ٤١، ٦٧، ١٦٥، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعيب عدم الدستورية ، وهو الأساس المشترك في قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية ، التي قضت فيها بعدم دستورية النصوص التي ألغت سلطة القاضى في وقف تنفيذ عقوبة الغرامة في المواد ١٥٤/٣، ١٥٥/٢ ، ١٥٦/٢ من قانون الزراعة والتي تعاقب على صور مختلفة لجريمة المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوبتها والتي تعد جريمة إقامة قمينة طوب في أرض زراعية إحدى صورها . وإذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد شيدت أحكامها المشار إليها ، كأثر للقاعدة الدستورية التي قررتها - في أسباب تلك الأحكام - من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضى في وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشرع أن يعتمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها

نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس في ذلك ما يناقض عينية الدعوى الدستورية بل هو إعمال لها ذلك أن منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قرره في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة إلى المحكمة الدستورية العليا لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية . أما وأن المشرع لم يفعل ، وقد تراءى لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق - بغير رسوم - إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملاً بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

٢ . لما كانت بنوك القرى هي وحدات تابعة لبنوك التنمية والائتمان الزراعي التي تعتبر أموالها أموالاً مملوكة للدولة ملكية خاصة طبقاً للمادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٨٩ في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ قضائية دستورية بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري فيما تضمنه من حق البنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف في اتباع إجراءات الحجز الإداري على مدينيها ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن أحكام المحكمة في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال

خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه " وكان من المقرر طبقا لأحكام محكمة النقض وعلى ما جرت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا ، أن عدم جواز تطبيق النص المقتضى بعدم دستوريته لا ينصرف أثره إلى المستقبل فحسب ، وإنما ينسحب على الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية ذلك النص ، وكان الحكم بعدم دستورية نص البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يجعل الحجز الذى توقع استنادا إليها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كأن لم يكن من يوم إجرائه ، فإن جريمة تبديد المحجوزات التى دين بها الطاعن تغدو غير قائمة لتخلف أركانها . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، فإنه يتعين - والحال كذلك - نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن عن التهمة المسندة إليه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه .

(الطعن رقم ١٥٨١١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

محال صناعية وتجارية

١. لما كان الأصل أنه طبقا لهذا القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية يكون المحل الذي جرم الشارع إنشاؤه أو إقامته إلا بترخيص من الجهة المختصة مما يخصص لغرض صناعي أو غرض تجاري أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجري فيه من نشاط مقلقا للراحة أو مضرا بالصحة العامة أو خطرا على الأمن مما يقتضى عند تقرير المسؤولية الجنائية أن يبين الحكم قيام موجب التجريم في شأن المحل للتعرف على ما إذا كان يسرى عليه حكم القانون أولا يسرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى ولم يبين نوع المحل للتعرف عما إذا كان يدخل في نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون الذي تستلزم وجوب الحصول على ترخيص بإدارة المحال أم لا واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ١٥٥٩٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٣)

٢. لما كان مؤدى نص المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحل الذي وقعت بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق وإلا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة المستوجبة للعقوبة قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة

إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما أغفل الحكم بيان نوع المحل الذى وقعت بشأنه الجريمتان المسندتان إلى الطاعن الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن الآخر . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٦٢٩٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٣. لما كانت المادة ١٤٣ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ١٥٤ ، ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الإناث العشار أو إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة ما لم يصل وزنها أو ثمنها الحد الذى يقرره وزير الزراعة ، ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وفى جميع الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة وتغلق المحال التجارية التى تذبح أو تضبط أو تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر فى المرة الأولى وتعلق نهائيا فى حالة العود " وهو ما يتأدى منه أن مناط القضاء بعقوبة الغلق هو أن ترتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ١٥٤ ، ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ يادى الذكر فى أحد المحال التجارية ، فإن لم تقع الجريمة فى محل من هذا القبيل انتفى موجبها ذلك بأن الأصل فى العقوبات التكميلية - ومنها الغلق - أنها عقوبات نوعية فراعى فيها طبيعة الجريمة ، وإيجاب النص عليها فى الحكم رهن بقيام موجبها ، وإلا

كان توقيعها عبثا لورود القضاء به على غير محل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم - أن المحكوم عليه لم يقترب الجريمة التي دين بها في محل تجارة ، وإنما في منزله ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بغلق المحل يكون واردا على غير محل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بالغلق مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغلق .

(الطعن رقم ٣٢٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

٤. إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون" مفاد أنه يشترط لتأيم الأفعال الواردة بهذا القانون أن تقع على محل من المحال المنصوص عليها في الجدول المشار إليه ، وكان البين من الاطلاع على هذا الجدول والمفردات أن المحل موضوع الاقمام " معرض للساعات" لم يرد ضمن المحال الواردة بذلك الجدول بقسميه فإن الواقعة على هذا النحو تكون غير مؤثمة ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده يلتقى في نتيجة مع هذا النظر ، فإن ما تثيره النيابة الطاعنة على الحكم يكون غير منتج ويكون طعنها قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ٢٦٨٩٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

مراقبة الشرطة

١. المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ إذ تنص على أنه " يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين " فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من وضع الطاعن تحت مراقبة الشرطة دون أن يحدد مبدأ المراقبة ومدتها ، فإنه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أملم محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقضه نقضا جزئيا وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن تنفذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١٧١٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

مسئولية جنائية

١. لما كان مدلول الزراعة المنهى عنها يشمل وضع البذور في الأرض ما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه وكان الطاعن الثاني قد أقام دفاعه - على نحو ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة وما حصله الحكم المطعون فيه - على أنه لا سلطان له على الأرض ولا علم له بزراعة النبات المخدر بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني على سند من القول بأنه مالك للأرض التي ضبط بها النبات المخدر والتي يتولى زراعتها الطاعن الأول على ما جاء بالتحريات من أنه يتولى مع الطاعن الأول رعاية المزروعات والعناية بها . لما كان ذلك ، وكان مجرد ملكية الطاعن الثاني للأرض المزروع بها النبات المخدر لا يدل بذاته على أنه هو الذي قام بزراعة هذا النبات بها خاصة من بعد أن أورد الحكم في مدوناته أ، الطاعن الأول هو الذي يتولى زراعة الأرض ، كما أن ما ورد بالتحريات لا يصلح وحده دليلا يعول عليه في شأن تولى الطاعن الثاني رعاية المزروعات مع الطاعن الأول ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال الذي يبطله .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٤)

٢. من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضع الدعوى ، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة متى داخلها الشك في صحة عناصر الإثبات ما دام حكمها يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم - كما هو الحال في هذه الدعوى - وكانت المحكمة قد خلصت إلى ارتياها في أقوال المجنى عليه وقائد السيارة الأخرى رقم أجرة دمياط وعدم اطمئنانها إليها

ورجحت دفاع المتهم على ما سلف بيانه وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن بأن الحكم المطعون فيه أقيم على الظن ينحل إلى جدل موضوعي لا يثار لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٢٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٣. الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أنه يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى على المتهم مرتين من أجل واقعة واحدة ، ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة ، مما يترع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والاستقرار .

(الطعن رقم ١٠٥٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٩)

٤. من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه - لا يخلو المتهم من المسؤولية بمعنى : أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم وهو ما لم يتحقق في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن النعي على الحكم في خصوص ما سلف يضحى غير قويم .

(الطعن رقم ٦٨٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٥. لما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى إدلة مقبولة وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ،

وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي إصابة المجنى عليه فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطاعن غير ذي محل .

(الطعن رقم ٦٨٦١ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٦. لما كان من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء .

(الطعن رقم ١٨٣٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٧)

٧. من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها .

(الطعن رقم ٢٢٠٢٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٥)

٨. لما كان عدم وجود سوابق للطاعن أو سبق تبرئته في قضايا أخرى أو عدم سلامة تسجيله بمكتب مكافحة المخدرات أو كونه عائلا لأسرة كبيرة لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٩. لما كان من المقرر أنه ليس بلازم أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التي أثبتتها كما أنه

ليس بـلازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حدة مادام قد اثبت في حق الطاعن والمتهمين الآخرين تحريضهم لأنثى على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة والشروع في معاونتها على ممارستها واتجاه نشاطهم الإجرامى إلى ذلك فإن هذا يكفى لتضامن الطاعن مع المتهمين الآخرين في المسؤولية باعتبارهم فاعلين أصليين ، ومن ثم فإن ما يثـره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧١٠٤٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٧)

١٠ . يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسؤولية الآخر وكان الأصل أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة وكيفية وقوع الحادث وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة لبيان مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنه بهما والقدرة على تلاقى الحادث من عدمه واثـر ذلك على قيام ركنى الإهمال ورابطة السببية فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٣٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١١)

١١ . مناط المسؤولية في جريمة تأليف تشكيل عصابي للاتجار في المواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل هو ثبوت مساهمة الجاني في تأليف المنظمة الإجرامية بما يقتضيه من إعداد وتنظيم وتوزيع الأدوار على الشركاء وتحديد الأعمال المستهدفة من التنظيم والممنوع ارتكابها ، كما أن

الركن المعنوى فيها يستلزم فضلا عن توفر القصد العام - بما يقتضيه من توافر عنصرى العلم والإرادة بانصراف إرادة الجاني صوب مقارفة النشاط الإجرامى مع العلم بعناصر الجريمة - توفر القصد الخاص بأن يكون الغرض من التشكيل الاتجار فى المواد المخدرة ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت فى الدعاوى بما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها قد خلص براءة المطعون ضدهما من قمة تأليف التشكيل العصابى للاتجار فى المواد المخدرة المسندة إليهما فى قوله وحيث إنه عن التهمة الأولى الخاصة بالتشكيل العصابى بين المتهمين فلا ترى المحكمة من الأوراق دليلا كافيا على قيام هذا الاتهام لعدم وجود ما يناهضه لا سيما و أن الأوراق خلت من تسجيل اللقاءات أو توزيع الأدوار بين كل منهما وكان هذا الذى قاله الحكم يسوغ ما قضى به من براءة المطعون ضدهما من التهمة بادية الذكر ، بحسبان عدم تحقق الركن المادى للجريمة بما يستلزمه من توزيع الأدوار على الشركاء ، ولما أثبتته الحكم من انتفاء قصد الاتجار وهو ما كان يتحقق بتوافره الركن المعنوى فيها .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

١٢. لا يجدى الطاعن التمسك بإدخال شخص آخر فى الدعوى مادام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته هو عن الجريمة المسندة إليه ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٤١٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٣/٢/٢٠٠٠)

١٣. من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محوا للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الاى التى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من اثر هو خسط العقوبة عن الجاني بعد استقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

١٤ . لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المحكوم عليه الثاني ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أورد هذا الدفاع إلا أنه اقتصر في الرد عليه بقوله " إن طلب الإعفاء من العقاب لا ينطبق على المتهم " لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات تنص على أنه " ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " فإن دفاع الطاعن سالف البيان يشكل دفاعا جوهريا إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئوليته وبتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أشار في مدوناته إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن والمحكوم عليه الثاني اتفقا على تقليد الورقة المالية فئة العشرين جنيها وأن المحكوم عليه الثاني سئل بتحقيقات النيابة العامة وأنكر ما أسند إليه ، إلا أنه خلا تماما مما يشير إلى كيفية القبض على المحكوم عليه الثاني ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري بأسباب سائغة لا تعسف فيها ، أما وهي لم تفعل ، واكتفت في الرد على دفاع الطاعن بالعبرة بالمر بيانها ، وهي عبارة قاصرة يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

١٥ . لما كان من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له - وهو غير التوافق - الذي هو توافق

خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حده قد اصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات ، أما في غير تلك الأحوال بأنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون ، وكانت واقعة الدعوى كما حصلها الحكم وأقوال شاهدي الإثبات كما أوردها قد خلت من توافر سبق الإصرار أو وجود اتفاق بين الطاعنين على مقارفة الاعتداء بالضرب على المجنى عليه ، وكان التقرير الطبي الشرعى - حسبما حصله - الحكم - وهو ما لا يمارى فيه الطاعنان قد اثبت أن وفاته تعزى إلى إصابته الطعنين النافذة بيسار الرقبة وما أحدثته من تمزق شديد بالأوعية الرئيسية بيسار الرقبة ، وما أدت إليه من نزيف دموى جسيم وهبوط في الدورة الدموية والتنفسية ، فإن الحكم المطعون فيه وقد اقام قضاءه على اساس أن كلا من الطاعنين قد ضربا المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما الذى أحدث الإصابة التى نشأت عنها الوفاة فأخذهما بالقدر المتيقن فى حقهما ودانهما بجنحة الضرب المنطبقة على المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات يكون قد أصاب محجة الصواب ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٥٤٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢)

١٦ . من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا فى جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث

الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن أتفق معهم هو السدى أحدثها .

(الطعن رقم ٥٤٥٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢)

١٧ . من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية و مدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخير إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، وإذا كان الحكم المعروض قد انتهى في منطق سليم وبأدلة سائغة إلى سلامة إدراك المحكوم بإعدامه وقت اقترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها ، وأطرح طلب الدفاع بعرضه على الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية لعدم استناد هذا الطلب إلى أساس جدى ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن منبت الصلة بما هو محظور على المحكمة أن تفحص نفسها فيه من الأمور الفنية التي لا تستطيع أن تشق طريقها فيها دون الاستعانة بأهل الخبرة بل إنه لا يعدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطة المحكمة في تقدير الدليل ، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

١٨ . انعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئوليته عن أحداث العاهة مادامت العقوبة المقررة لها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي

وقعت فيها تقتضى الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفها به .

(الطعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

١٩ . إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها حسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، ويكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . وإذ كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى ومما ساقه من أدلة الثبوت كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القبض على الجنى عليهم دون وجه حق المصحوب بتهديد ببلقنل ، من معيتهم فى الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، صدور الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم وجهة واحدة فى تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر فى إيقاعها وقارف فعلا من الأفعال المكونة لها والتى حددها فى وضوح ، فإن ما انتهى إليه الحكم من ترتيب التضامن من المسؤولية بين الطاعنين واعتبارهم فاعلين أصليين للجريمة طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٢٠ . لا يكفى لمساءلة شخص جنائيا عما يصيب الغير من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، فإن ذلك إذا صح مبدئيا أن يكون سببا للمسئولية المدنية فإنه لا يكفى لتقرير المسؤولية الجنائية التى لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ فى المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن

الغير ، وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات ، فإن قصر الحكم في هذا البيان كان باطلاً وواجباً نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠٠)

٢١ . لا يسوع من الطاعن باضطراره إلى ارتكاب الجرم انصياعاً لأمر رئيسه في العمل مادام أن أفعال الاختلاس والرشوة التي أتاها الطاعن واتجهت إليه إرادته واستمر موعلاً في ارتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها ، هي أعمال غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة هذا فضلاً عن أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة رداً .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٥/٥/٢٠٠٠)

٢٢ . إن المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه يعد فاعلاً في الجريمة ١ - من ارتكبها وحده أو مع غيره . ٢ - من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عملاً من الأعمال المكونة لها . والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصادر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يهيم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمداً تنفيذياً فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطتها تنفيذها وعندئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله

وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه عرف أو لم يعرف اعتباراً بأن
الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر له وبه - على الأقل - ما
يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت
نتيجة الاتفاق بين المساهمين وأو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقاً لقصد
مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في
إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدوره في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو
تكونت لديهم فجأة وإذا لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان
القصد أمر باطنياً يضمّره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال
المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة بما يستظهره الحكم من وقائع تشهد
لقيامه . ولما كانت نية تدخل الطاعنين في جريمة قتل الجنى عليهم والشروع في
قتل و وحقيقاً لقصد هما المشترك وباقي المتهمين السابق الحكم
عليهم - والمستفاد من نوع الصلة بينهما وباقي المحكوم عليهم والمعية بينهم في
الزمان والمكان ودورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة
واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم
في استظهاره فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٢٣ . إن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم
ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت الاتهام بين الطاعنين وباقي
المحكوم عليهم على قتل الجنى عليهم والشروع فيه بما مقتضاه مساءلة كل منهم

باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى
تقصي محدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة.

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

٢٤. لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن الازدواج في
المسئولية الجنائية عن فعل واحد أمر يجرمه القانون وتتأذى به العدالة ، وكانت
المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقض الدعوى الجنائية
بالنسبة للتهم المرفوعة عليه والوقائع المنسوبة إليه بصدور حكم نهائي فيها
بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا تجوز إعادة
نظرها إلا بالطعن على الحكم بالطرق المقررة في القانون " . وكان من المقرر
أيضا أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى ويتعين على المحكمة متى أبدى أمامها أن
تتحرى حقيقة الواقع بشأنه وأن تجرى ما تراه لازما من تحقيق بلوغا إلى غاية
الأمر فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام المحكمة
الاستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالبراءة في
الجنحة رقم لسنة ١٩٨٤ جنح مركز قليبب والتي المحسم أمرها نهائيا
بالحكم الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ ، ومع أن المحكمة الاستئنافية أمرت
بضم هذه الجنحة وتأجلت الدعوى لهذا السبب أكثر من مرة ، إلا أنها أصدرت
حكمها المطعون فيه بغير ضمها وقضت برفض هذا الدفع دونما إقامة قضاائها
على ما يحمله ، وبذلك غذا حكمها معيبا بالقصور في التسبيب فوق إخلاله بحق
الدفاع .

(الطعن رقم ١٥٠١١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٨)

٢٥. لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد خلا من

النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض التي تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون أن يثبت ارتكابه الفعل المؤثم وهو مباشرة زراعة النبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، على سند من القول بأن الطاعنين الأول والثاني يستأجران الأرض الى ضبط بها النبات المخدر ويتوليان زراعتها من الطاعن الثالث ويعلمه لقاء مبالغ مالية يتقاضاها منهما على ما جاء بتحريرات الشرطة ، وهو مالا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مباشرة الطاعنين زراعة النبات المخدر - على السياق المتقدم - ذلك أن مجرد تأجير الطاعن الثالث للأرض المزروع بها النبات المخدر للطاعنين الأول والثاني لا يدل بذاته على مباشرة أى منهم لزراعة النبات المخدر ، كما أن ما ورد بالتحريات من أن الطاعنين الأول والثاني يقومان بزراعة الأرض التي ضبط بها النبات المخدر وأن الطاعن الثالث على علم بزراعتها بالمخدر بتلك الأرض والعلم بحقيقة أمره ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور.

(الطعن رقم ١٤٢٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

٢٦. من المقرر أن مسئولية المتهم تتحدد بما ينسب إليه من وقائع ولا يحتاج بما يقضى به على متهم آخر ومن ثم فلا جدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على توافر جريمة الاشتراك في تسهيل الاستيلاء مادام الثابت من الوقائع التي أثبتتها ارتكاب الطاعن لجريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق للغير على المال العام التي دين بها .

(الطعن رقم ٣٠٠٩٥ لسنة ٣٠٠٢/٣/٣ جلسة)

مسئولية مدنية

من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ذلك أن إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مقارفة الطاعنين للجرائم التي دأبها بها وهي الفعل الضار الذي ألزمهم بالتعويض على مقتضاه ، وقد ترتب على هذا الفعل الضار ضرر أصاب المدعى بالحق المدني هو طرده من الشقة التي يجوزها بغض النظر عن سنده في حيازتها - على خلاف ما يدعيه الطاعن الثاني بأسباب طعنه - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا ينال من سلامة الحكم عدم تحديده أي الجرائم التي قضى بالتعويض عنها مادام ما أورده الحكم كافيًا في الدلالة على أن الضرر قد لحق المدعى بالحق المدني من جراء الواقعة بأكملها بما اشتملت عليه من جرائم مرتبطة .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

مصادرة

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتسليم السيارة المضبوطة للمطعون ضده الثاني في قوله " وحيث إنه لما كان الثابت من العقد المقدم من وكيل "المطعون ضده الثاني " أنه قد باع للمتهم سيارة ماركة نصر شاهين ١٣٠٠ شاسيه رقمموتور رقم بالتقسيط ، وتضمن البند الرابع منه ألا تنتقل ملكيتها إلى المشتري إلا بعد القيام بسداد كامل الثمن ، وثبت من الشبكات المقدمة أنه لم يوف باقى الثمن المستحق تباعا حتى ١٩٩٨/٦/٥ . وثبت من الاطلاع على رخصة السيارة المضبوطة وصورتها المقدمة من الطالب ، أن السيارة المضبوطة تحمل ذات أرقام الشاسية والموتور ، وتضمنت الرخصة الصادرة بالكمبيوتر أنه محظور بيعها ، الأمر الذى تستدل منه المحكمة على أن السيارة المضبوطة المرقومة ملاكى جيزة هى بذاتها محل عقد البيع مع الاحتفاظ بالملكية المقدم من الطالب وأنه مازال مالكةا ، وإذ لم يثبت أن له شأن بالجريمة محل الدعوى ، ولم يقدم متهما فيها ، ومن ثم فإنه يكون من الغير حسن النية الذين يجب مراعاة حقوقهم عند القضاء بالمصادرة على ما أوردته أحكام المادة ٣٠ عقوبات ، ومن ثم فإن هذه السيارة لا تكون محلا للمصادرة وتقضى المحكمة بإجابهة إلى طلبه استلامهما " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص على السياق المتقدم إلى عدم وجود ارتباط بين المطعون ضده الثاني والمتهم الذى دانه بجريمة حيازة المخدر الذى ضبط معه وكانت السيارات غير محرم إحرازها ، وكان نص المادة ٤٢ من القانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال ، إنما يجب تفسيره على هدى القواعد المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، التى تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة كما هو الحال بالنسبة للمطعون ضده الثانى فلا يقضى بمصادرته ، ومن ثم فإن ثبوت ملكيته للسيارة المضبوطة وانقطاع صلته بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادرتها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، وبات النعى عليه فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٥٥٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٤)

٢. لما كانت المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، وبغير مقابل ، وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجناح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وذلك تطبيقا لما جرى به نص المادة ٣٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن أثبت فى حق المطعون ضدهما استخدامهما للسيارة المضبوطة التى تخص أولهما فى نقل الأخشاب محل جريمة السرقة التى داهما بها وكانت السيارة غير خارجة

بطبيعتها أو بحكم القانون عن دائرة التعامل كيما تندرج في حالات المصادرة
الوجوبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ،
وكان الحكم قد أوقع على المطعون ضدهما عقوبة أصلية هي الأشغال الشاقة ،
وكانت المصادرة عقوبة اختيارية في الجنايات والجناح على ما سلف فلا على
الحكمة إن هي لم تقض بمصادرة السيارة .

(الطعن رقم ١٣٧٠٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١٣)

٣. لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة
والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع
الجرمة في جميع الأحوال ، وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد
السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اغفل القضاء بمصادرة السلاح الناري
المضبوط مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه
يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيح الحكم المطعون فيه بمصادرة
السلاح الناري .

(الطعن رقم ١٩٩٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

٤. لما كانت الوقائع - على ما جاء به الحكم المطعون فيه - أنه تم القبض على
الطاعن وتفتيشه مجرد كونه متواجدا مع المأذون بتفتيشه دون أن يكون إذن
النيابة العامة صادرا بتفتيشه أو تفتيش من عساه أن يكون موجودا مع المأذون
بتفتيشه ، لدى تنفيذه ، ودون قيام حالة من حالات التلبس بالجرمة كما هو
معرف قانونا أو توافر حالة تميز القبض عليه وبالتالي تفتيشه ، فإن تفتيشه يكون
باطلا ، ويبطل كذلك كل ما ترتب عليه تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب على
الباطل فهو باطل ، ويكون ما أسفر عنه ذلك التفتيش قد وقع باطلا وكذلك

شهادة من اجراه لكونها مترتبة عليه ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها في الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لإطراحه دفع الطاعن ببطالان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق وصحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه ، لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل مستمدا منه ، و بالتالى فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواه ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن من تهمة إحراز مخدر المهيروين بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومصادرة المخدر المضبوط عملا بنص المادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

مصنفات فنية

لما كان البين من مراجعه الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى ومؤدى أقوال ضابط الواقعة بما محصله أن رئيس قسم حماية الآداب وردت إليه معلومات بأن المتهم يحوز أفلام فيديو منافية للآداب العامة ويقوم بتأجيرها ونسخها وبيعها للغير فأذنت له النيابة العامة في ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات وأدوات نسخها وبيعها للغير فأذنت له النيابة العامة في ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات وأدوات نسخها وإذا انتقل لتنفيذ الإذن لم يجد المتهم في مسكنه فبادر تفتيش المسكن في حضور أقارب المتهم فعثر على شريطي فيديو بهما أفلام لممارسات جنسية ، وهذا الذى أورده الحكم لا تتحقق به أركان الجريمة التى دانه بها كما هى معرفة به فى القانون ذلك أنها من الجرائم العمدية التى يقتضى القصد الجنائى فيها تعمد اقتراف الفعل وهو تمكين الغير من الاطلاع عليها ويقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة وهى إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه ، فهذا هو باعث العقاب وهو الحد المشروع لتطبيق النص الذى لا يصح تجاوزه مساسا بالمبادئ الأساسية المقررة لحزمة المنازل وللحرية الشخصية .

(الطعن رقم ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ قى جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

معارضة

١. لما كان الثابت من محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر بشخصه في تلك الجلسة صحبه محاميه وقدم للمحكمة أصل شيك موضوع الدعوى وإفادة البنك وطلب استعمال الرأفة وكان محضر جلسة المحاكمة يكتسب حجية بما ورد فيه ما لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني ، ولا يغير من ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من أن المتهم لا يحمل بطاقة شخصية وأن المحكمة ذدت إلى محاميه المستندات التي قدمها ، ذلك بأن مجرد عدم حمل البطاقة الشخصية لا يكفي بذاته للتجهيل بشخص من حضر الجلسة ، وكان على المحكمة إن هي تشككت في صفته أن تتخذ من جانبها ما تراه من وسائل التحقيق فيها وأن تشير في حكمها إلى سبب إعراضها عن إثبات عدم حضوره لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن واكتفى بالقول بأن المتهم لم يحضر دون أن يفصح عن سبب اعتداد المحكمة بما أثبت بمحضر الجلسة على نحو ما سلف ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦)

٢. لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف التبيد ومحكمة السيدة زينب قضت بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧ بحبسه سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيه لوقف النفاذ وتغريمه ٢٥ جنيه والزامه بأداء مبلغ ١٠١ جنيه تعويض مؤقت للمدعى بالحقوق المدنية . فعرض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ من يناير ١٩٨٩ بعدم جواز المعارضة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بهيئة استئنافية حضوريا بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٩ بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة

لتنظر المعارضة من جديد فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . ولما كان الواضح من الأوراق أن المطعون ضده حضر في بعض جلسات المحاكمة التي درات فيها المرافعة أمام محكمة أول درجة بوكيل عنه - وهو الأمر الجائز قانونا وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية - ثم تخلف عن الحضور في البعض الآخر دون تقديم عذر ، فإن الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٧ هو حكم حضوري اعتباري ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات قد نصت على ان المعارضة في الحكم الصادر في مثل هذه الأحوال لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، فاستلزم الشرطين معا لقبول المعارضة ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم جواز المعارضة التي رفعها المطعون ضده عن الحكم المذكور يكون سديدا . وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى المحكمة أول درجة للنظر في معارضة المطعون ضده من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون . فيتعين قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتصحيح الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز المعارضة .

(الطعن رقم ١٦٢٩٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٩)

٣. لما كان من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه ، إذا كان هذا التخلف يرجع

إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن المعارض وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز له التمسك به الأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم ، ولحكمة المقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها الأول مرة فتأخذ ما بها أو تطرحها حسبما تظمن إليه ، ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالين واحد إذ أن من شأنه فى المعارضة فى الحكم الغيابى حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومن شأنه فى المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى حرمان المعارض من إثبات عذره فى عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذى يتوقف على ما يبيده فى هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها وإبداء ما لديه من أوجه دفاع أو عدم قبولها . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ١٩ من يونيو ١٩٩٣ ثابت فيها أنه يعاني من إلتهاب كلوى مزمن مع ارتفاع درجة الحرارة والبولينا فى الدم ويحتاج للراحة التامة أربعة شهور مع استمرار العلاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى ١٤ من أكتوبر ١٩٩٣ وهو تاريخ يدخل فى فترة المرض وملازمة الفراش - بتأييد الحكم المعارض فيه ، وكانت هذه المحكمة تسترسل بثقتها إلى ما تضمنته هذه الشهادة فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من الحضور جلسة المعارضة بما لا يصح معه القضاء فيها ، ويكون الحكم المطعون فيها باطلا لقيامه على إجراءات

معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقة في الدفاع ، مما يعيبه ويجوب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٥٩٥٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٢٣)

٤. لما كانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم - وهو في هذه الحالة ميعاد كامل مادام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن عليه ، هذا ما يثبت قيام العذر قد حال دون العلم بصدور الحكم مانعا من مباشرة إجراءات الطعن ، ففي هذه الحالة وحدها جرى قضاء محكمة النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال الكانع إلا بعشرة أيام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا لعدم إعلان الطاعن إعلانا قانونيا صحيحا بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر المانع من حضور جلسة المعارضة ، بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وإذا كان العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل تقريره بالطعن في ١٩٩١/١/٢٧ وإيداع الأسباب بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧ ، فإن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد القانوني ، بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٥٨٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٥/٣١)

٥. لما كان البين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أنه تحدد لنظر معارضة الطاعن الاستئنافية طبقا لما ورد بتقرير المعارضة جلسة أول يناير سنة ١٩٩٢

وفيهما لم يحضر الطاعن وحضر محام عنه فقررت المحكمة تأجيل نظير المعارضة
لجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٩٢ لحضور الطاعن شخصيا لإعلانه وبالجلسة
الأخيرة لم يحضر الطاعن ففقت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان
ذلك ، وكان البين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها أن الطاعن أعلن
المعارض بالحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته
وكانت إجراءات الإعلان طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية
تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادتان ١٠ ، ١١ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يتم تسليم الأوراق المطلوب إعلانها إلى
الشخص نفسه أو في موطنه وإذا لم يجد المحضر المطلوب إعلانه في موطنه كان
عليه تسليم الورقة إلى من يقرر إنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من
الساكين معه من الأزواج والأقارب والأصهار وإذا لم يجد المحضر مني صح
تسليم الورقة إليه طبقا لما ذكر - أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب
عليه تسليمها في ذات اليوم لجهة الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم
الورقة لغير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا
مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة كما يجب عليه أن يبين ذلك كله في
حينه في أصل الإعلان وصورته . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحضر بورقة
الإعلان من عدم الاستدلال على الطاعن لا يكفي الاستيثاق من جدية ما سلكه
من إجراءات سابقة على الإعلان إذ لا يبين من ورقته أن المحضر لم يجد الطاعن
مقيما بالموطن المذكور بها أو وجد مسكنا مغلقا أو لم يجد من يصح تسليمها إليه

أو امتناع من وجده منهم عن الاستلام فإن عدم إثبات ذلك يترتب عليه بطلان ورقة التكليف بالحضور طبقا لنص المادة ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - المار ذكره - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكن باطلا . لما كان ذلك ، وكان ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم لا يفتح إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وإذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل الطاعن رسميا بصدوره وإذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعن قبل يوم ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن واودع أسبابه فإن التقرير بالطعن وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد المقرر مما يتعين معه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٦. لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٠٠ المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أن " تحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم يثبت فيه تاريخ الجلسة التي حددت لنظرها ويعتبر ذلك إعلان لها ولو كان التقرير من وكيل ، ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم في الدعوى " وكان مفاد هذا النص " أن التقرير بالمعارضة عمل إجرائي يباشره موظف في قلم كتاب المحكمة مختص بتحريره يثبت فيه رغبة المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية في الاعتراض على الحكم الغيابي الصادر ضده ولم يشترط الشارع شكلا خاص لهذا التقرير ، ومن ثم فإن خلو التقرير من توقيع رئيس

القلم الجنائي لا يؤثر في صحته . ولما كان مفاد ما تقدم : أن الشارع اعتبر إثبات الموظف المختص تاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة في ورقة التقرير إعلانا لها سواء كان التقرير من المعارض أو من وكيله ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن معارضتهما قد نظرت في جلسة غير تلك المحددة في ورقة التقرير فلن منعاهما في صدد ما تقدم لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٦٢١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٢)

٧. لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر ، وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهًا لطلب الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي وحددت جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩١ لنظر معارضته ، أجلت إداريا لجلسة ٨ من الشهر ذاته و أعلن الطاعن بها ، إلا أن المعارضة لم تنظر بالجلسة الموردة لها ، وإنما نظرت بجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٩١ والتي لم يحضر فيها الطاعن فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت من دليل على إعلان الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها معارضته ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة بما لا يصح

معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح
ميعاد الطاعن فيه إلا من اليوم الذى يعلم فيه الطاعن رسميا بصدوره وإذ كان هذا
العلم لم يثبت فى حقه قبل يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٣ وهو اليوم الذى تم
فيه تنفيذ الحكم المطعون فيه ، فإن التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب
يكونان قد تما فى الميعاد بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع
بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٤٤٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٩٩)

٨. من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى المعارضة
يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن ذلك علقه افتراض علم
الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه بحيث إذا انتفت هذه العلة لعدم إعلان
الطاعن إعلانا قانونيا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها الحكم فإن ميعاد الطعن لا
يبدأ فى حق الطاعن إلا من يوم العلم رسميا بصدوره ، ولما كان علم الطاعن رسميا
بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل تقريره بالطعن فيد وإيداع أسبابه بتلخيص
١٠/٧/١٩٩٣ ، فإن ميعاد الطعن بالنقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم ، ومن ثم
فإن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه وإيداع الأسباب التى بنى عليها
يكونا قد تما فى الميعاد القانونى الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦٥٢٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٥/١١/١٩٩٩)

٩. لما كان البين من محضر جلسة ٧/٣/١٩٩٣ التى نظرت فيها معارضة الطاعن
الاستئنافية أنه حضر ومحاميه وقدم دليل العذر وذكر بمحضر الجلسة أن المحكمة
قبلت العذر ثم استجابت لطلبه التأجيل لتقديم مستندات وبالجلسة التالية وإذ لم
يحضر الطاعن أو وكيله قضت بالحكم المطعون فيه ولم يشر إلى عذر الطاعن ، لما

كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا ما قام عذر بالمعارض فإنه يتعين أن يعرض الحكم لدليله ويقول كلمته فيه وكان الحكم المطعون فيد قيد أيد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه الطاعن ومحاميه تبريرا تأخره في التقرير بالاستئناف في الميعاد ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر ولم يحقق هذا الدفاع ويعنى بتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، ولا يغير من ذلك ، ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة بتاريخ ١٩٩٩/٣/٧ من أنها قبلت العذر المقدم من المعارض إذ أن ما يرد بمحضر الجلسة خاصا بما تلاحظه المحكمة في أثناء نظر الدعوى لا يغني عن وجوب اشتمال الحكم على بيان أوجه الدفاع الجوهرية التي يديها المتهم والأسباب التي تقيم عليها المحكمة قضاءها في شأنها .

(الطعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٢٩)

- ١٠ . لما كان الحكم المطعون فيه صادرا برفض معارضة الطاعن الاستئنافية وتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وهما من الأحكام الشكلية التي لا يلزم فيها التعرض لموضوع الدعوى ، إذ يكفي أن يتضمن - سواء الحكم أو تقرير التلخيص - القدر الذي يتطلبه الفصل في شكل الاستئناف ، ولا يدع مجالا للرد على دفاع

الطاعن القائم على تزوير التقرير الطبي أو كيدية الاتهام ، مما يتعين التقرير بعدم قبول الطعن موضوعا .

(الطعن رقم ٣٩١٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٦)

١١ . لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه أحد يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتباره معارضته كان لم تكن ، وإذا كان الطاعن يعتذر عن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بعذر المرض الذي قدم عنه - عند إبداء أسباب طعنه - شهادة طبية مؤرخة ١٦ من ديسمبر ١٩٩٣ ورد بها أنه بالكشف عليه وجد عنده ارتفاع بدرجة الحرارة مع التهاب روماتزمي حاد ونصح له بالراحة التامة لمدة ثمانية أيام ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ أنها لا تفيد أن المرض ألزمه الفراش في التاريخ الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه ، هذا فضلا عن أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخلف عن شهود أية جلسة من جلسات المحاكمة التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافيا مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن على غير سند ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن يندمج في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإنه لا محل للقول بنقض الحكم المطعون فيه لصدور قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ الأصلح للمتهم لتعلق ذلك بموضوع الدعوى الذي لا يجوز التحدث فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل وإلا انعطف الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى

وحده في موضوع الدعوى وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه
بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ١١٦٢١ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/١٨)

١٢. لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية أمام
محكمة ثاني درجة أن المحكمة قضت بجلسة بقبول المعارضة شكلا وفي
الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فعاود المطعون ضده بالتقرير
بالمعارضة للمرة الثانية في هذا الحكم ، وبجلسة قضت ذات المحكمة بقبول
المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وانقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في الفقرة
الأخيرة من المادة ٤٠١ الواردة في الباب الأول في المعارضة من الكتاب الثالث
منه في طرق الطعن في الأحكام على أن " لا تقبل من المعارض بأية حال ،
المعارضة في الحكم الصادر في غيبته " ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المعارض
فيه قد قضى بقبول معارضة المطعون فإنه يكون قد خالف حكم المادة آتفة البيان
لما يوجب نقضه والقضاء بعدم جواز المعارضة وذلك إعمالا لنص المادة ١/٣٩
من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٢٠٦٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١/١٢)

١٣. من المقرر أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف
المعارض عند الحضور في أول جلسة تحدد لنظر معارضته أما إذا حضر فإنه يتعين
على المحكمة أن تفصل في موضوع المعارضة ولو تخلف عن الحضور في جلسات
أخرى ذلك بأن المادة ٤٠١/٢ من قانون الإجراءات الجنائية رتبت الحكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر المعارضة فإنها
أرادت ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر

قضيته بواسطة المحكمة التي اداته غيبا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن الطاعن حضر أولى الجلسات التي تحددت لنظر معارضته ولم يحضر الجلسة الأخرى التي اجلت إليها الدعوى وفيها قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

١٤ . لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بجنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به الحضور بنفسه أمام المحكمة وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي استأنفه المتهم وحده أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على المتهم فإنه يجوز للمتهم في هذه الحالة إنابة محام في الحضور عنه إذا كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة ١٤/١٠/١٩٩٣ أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها وحضر عنه محام بتوكيل وبتلك الجلسة صدر الحكم الاستثنائي موصوفا بأنه غيبا وهو في حقيقته حضوريا إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ومن ثم كان يجوز للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذا عارض الطاعن في الحكم الاستثنائي الحضورى فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن وهو نظر غير صائب في القانون إذ المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية فقط عملا

بالمادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه هو حقيقة حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستثنائي الحضورى .

(الطعن رقم ٤٦٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

١٥ . لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في معارضة الطاعة الاستثنائية - في حكم حضورى اعتبارى - بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، دون أن تثبت المحكوم عليها عذر منعها من الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم في استئنافها ، مما كان لازمه القضاء - على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية - بعدم قبول معارضتها شكلا ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى في شكل المعارضة بقبولها وفضل في موضوع الدعوى ، ولم تطعن النيابة العامة بطريق النقض في هذا الحكم لما وقع فيه من الخطأ القلبنى وطعنت فيه المحكوم عليها وحدها بعد أن اكتسبت حقا في نظر الموضوع ، فإنه لا محل لما تثيره نيابة النقض في مذكرتها من أن الحكم الاستثنائي أصبح بمنأى عن الطعن المائل لأنه فصل وحده في موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذى أخطأ في تطبيق القانون بقبوله المعارضة شكلا ، لأن ذلك القضاء في شكل المعارضة بقبولها يجب احترامه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٧٠٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

١٦ . لما كان البين من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم

الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالإجماع كما خلا رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة وكذلك محضرها من إثبات صدور الحكم بالإجماع طبا للثابت من المفردات ، وكان الشارع إذا استوجب انعقاد الإجماع معاصرا لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دل على اتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك هو ما تتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإلغاء والقضاء بالإدانة ، وإذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإنه لا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع مادام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق وهو ما خلا الحكم من الدلالة عليه ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها ، تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو

في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغايبي وتأيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٢١٢٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٧/٢٠٠٠)

١٧ . لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا إلى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يكلف مؤونة إثبات أنه كان سجينا وقت الحكم في المعارضة ، بل كان على المحكمة إن كانت في شك من ذلك أن تحققه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أ، تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساسا بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٧/١١/٢٠٠٠)

١٨ . من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى .

(الطعن رقم ٧٦٨٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢١/١/٢٠٠٢)

مواد مخدرة

١. لما كان مجرد جلوس الطاعن بمقهى وعلى مقربة منه منضدة عليها أحجار فخارية بها دخان ويعلوها قطع من مخدر الحشيش لا يتوافر معه وجود دلائل كافية على اتهمه بميازة هذا المخدر ، ومن ثم فإن ما وقع من قبض على الطاعن يكون قد جاء باطلا ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء . فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٤٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/٣)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن إجراءات غسيل المعدة والحصول على عينة من دمه ورد عليه بقوله " وحيث أنه عما أثاره الدفاع بشأن كيفية وإجراءات أخذ عينة غسالة المعدة المتهم وعينة من دمائه فلما كان الضابط إذ شاهد المتهم يتلع شيئا كان بيده وأسفر ضبطه عن إحرازه مخدر الأفيون فأصطحبه إلى المستشفى لاستكشاف حقيقة ما ابتلعه ، وكانت الإجراءات الطبية التي اتخذت في إطار الإجراءات الشرعية في نطاق الإذن الصادر بالضبط والتفتيش ومن ثم فلا محل للنعي على ما اتخذ معه من صحيح الإجراءات " ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون وكان الإكراه الذي وقع على الطاعن إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على فضلات معدته وعينة من دمه مما لا تأثير له على سلامة الإجراءات هذا فضلا عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن بطلان الإجراءات في هذا الشأن

مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسئوليته عن المخدر المضبوط بيده اليسرى والمخدر المضبوط بملابسه التي كان يرتديها .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٣. إيراد الحكم نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - السارى على واقعة الدعوى دون أن يشير إلى الفقرة الثانية من هذه المادة المنطبقة على واقعة الدعوى لكون المادة المخدرة هيروينا ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون من قبيل السهو الواضح الذى لا يخفى على قارئ الحكم .

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٤. ضالة كمية المخدر أو كبرها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير محكمة الموضوع ، وفي إغفال المحكمة التحدث عن التحريات التي أجراها الضابط والإقرار بالاتجار المعزو إلى المطعون ضدهم ودلالة وزن المخدر المضبوط مما يقيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما يدعو إلى تغيير وجه الرأى في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٥. لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه أحرز بغير ترخيص أقراصا مخدرة لعقار "الفلونيترازيبام" المدرج بالجدول وكان ذلك بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا على النحو المبين بالأوراق وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ١/٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والجدول الثالث الملحق بالقانون الأول ، ومحكمة أول درجة قضت غيايبا بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ وبتغريمه ألفى جنيه والمصادرة فعارض ، وقضى في المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه ، فأستأنف المحكوم عليه ، قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه ألف جنيه والمصادرة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ تقضى بأنه لا يجوز إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أو إحراز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أى مادة من المواد الواردة فى الجدول رقم (٣) وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ سالف الذكر على أن يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار إحدى المواد الميينة بالجدول رقم (٣) لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه أنه اكتفى بنقل التهمة المسندة إلى المطعون ضده من أنه أحرز بغير ترخيص أقراصا مخدرة لعقار " الفونيترازيام " المدرج بالجدول وكان ذلك بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا على النحو المبين بالأوراق ثم استطرد من ذلك مباشرة إلى القول " وحيث إن واقعة الدعوى تخلص فيما سطره السيد محرز المحضر بمحضره من أنه أثناء مروره بدائرة القسم لتفقد حالة الأمن العام وضبط المسجلين الخطرين قام بضبط المتهم المذكور بعاليه وبحوزته أقراص مخدرة وحيث أنه تم تحريز الأقراص المضبوطة وأرسلت إلى المعمل الكيماوى التابع للطب الشرعى وقد أثبت التقرير بأن الأقراص المضبوطة أقراص مخدرة والمدرجة بالجدول الثالث من قانون المخدرات . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافيا لإدانته وذلك من محضر الشرطة وتحقيقات النيابة وكذا تقرير المعمل الكيماوى والثابت بالأوراق التى تطمئن إليه وجدان المحكمة كما أن المتهم لأم يدفع ما أسند إليه بثمة دفع أو دفاع فيتعين معه معاقبته ألها أعرضت عن طلب

مناقشة المحلل الكيميائي تحقيقا لدفع الطاعن بشأن تحديد وزن المخدر صافيا مادام أنه غير منتج في نفي التهمة عنه .

(الطعن رقم ١٣٤٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٦. من المقرر أنه يتعين على المحكمة إن رأت من ظروف الدعوى توافر قصد مسن القصد الخاصة أن تدلل على قيامه وتورد الأدلة على ثبوته في حق المتهم أما إذا لم تر في الأوراق ما يدل على توافر هذا القصد واكتفت بمعاقبة المتهم بمطلق الإحراز المجرد عن أى من القصد الخاصة المنصوص عليها في قانون المخدرات فإنه لا يكون لازما عليها أن تقيم الدليل على نفي توافر القصد الخاص .

(الطعن رقم ١٣٧١١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٧. لما كان الحكم المطعون فيه في تحصيله للواقعة لم يثبت أن الإحراز كان بأى قصد من القصد ، فإنه لا يعيبه من بعد أن يورد أقوال الضابطين كما هي قائمة في الأوراق متضمنة نسبة الجلب للطاعن الأول والاتجار مع الثاني ، ثم ذلك يقوم الحكم بتجزئة هذه الأقوال مطرحا منها ما يتصل بالجلب والاتجار دون أن يعد ذلك تناقضا من الحكم .

(الطعن رقم ١٥٢٤٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

٨. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر محكمة الموضوع شيئا عن خلو تقرير العمل الكيميائي من بيان كيفية تحليل المخدر ، وكانت مدونات الحكم بذاتها هذا الدفاع ، فلا يقبل من الطاعن النعي على محكمة الموضوع

قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه يستلزم تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها .

(الطعن رقم ١٣٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٩. لما كان لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة ، وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته ، كما أن عدم العثور على المخدر في منزل الطاعن خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح في جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطان بمقدمتها لا بنتائجها فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

١٠. لما كان القانون لم يعن حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره ، وإذن فمتى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير العمل الكيميائي أن بداخل اللقافة المضبوطة مسحوق من مادة الهروين المخدرة، فإن هذا المسحوق ولو كان مجرد آثار دون الوزن كاف للدلالة على أن المتهم كان يحوز المخدر ، ولا تثريب على المحكمة - من بعد أنها أعرضت عن طلب مناقشة المحلل الكيميائي تحقيقا لدفاع الطاعن بشأن تحديد وزن المخدر صافيا مادام أنه غير منتج في نفي التهمة عنه .

(الطعن رقم ١٣٤٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

١١. لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لأن من أجره تعسف بأن تعدى الغرض المحدد بإذن التفتيش واطرحه بقوله " غند الثابت من أقوال الشهود والتي تطمئن إليها المحكمة أن الحافظة كان قد برز منها ورقة مطوية ، فإذا هو التقطها لفحص ما قد يوجد فيها من أوراق تتعلق بوضع

الجريمة محل التفتيش ، فظهرت له عرضا قطع المخدر المضبوطة وكان من بينها ثلاث قطع عادية ، فإن جريمة حيازة تلك المخدر تكون حالة التلبس بما يستتبعه من ضبط وتفتيش ، ولا يكون القائم على الضبط في هذه الحالة متعسفًا في تنفيذ الإذن وإذا كان كل ما سبق فإن الدفع يضحى في غير محله متعينا القضاء برفضه " وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون وكاف للرد على الدفع المبدي من الطاعن ، ذلك أن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها " . ولما كان من البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثناء قيام المأذون له بتفتيش صيوان ملابس المتهم ضبط بالرف العلوي مسن الضلفة اليسرى حافظة نقوده وكان يبرز منها ورقة مطوية وبفتحة للحافظة وجد بها أربع قطع من مخدر الحشيش تم ضبطهم عرضا أثناء تفتيش مسكن الطاعن نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثا عما يتعلق بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد أطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عما يتعلق بجريمة الرشوة ولم تكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة حيازة المخدر وإن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عما يتعلق بجريمة الرشوة ذلك أن عدم ضبطه لما يتعلق بجريمة الرشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش مسكن المتهم بحثا عما يتعلق بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها .

(الطعن رقم ١٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

١٢ . لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها وأورد دفاع المطعون ضده " بشيوع الاتهام لمشاركة زوجة المتهم له في محل الضبط وعدم

لسيطرتة " خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده في قوله وحيث إن الثابت من التحريات التي بنى على أساسها إذن النيابة العامة ومن أقوال الشاهد الأول أن التحريات اقتصررت على المتهم وحده ولم تمتد إلى زوجته التي تقيم معه كما أن البين من التحقيقات أن الجوهر المخدر محل الاتهام ضبط في الشيفونية داخل حجرة النوم والتي لا يستأثر المتهم بالانتفاع بها وحده بل تقتسم زوجته معه الأشياء التي وجدت به على نحو ما قرر الشاهدين الأول والثاني ومن ثم تضحى التهمة شائعة بين المتهم وزوجته ، إذ لا يوجد ما يمنع من وصول الزوجة لمكان الضبط ودس المخدر فيه وهي التي تشاركه السكن والتي تنتفع به مع زوجها سواء بل إن حظها من الانتفاع بحكم أنها زوجته تقيم بالمنزل يفوق حظ المتهم مما لا يمكن معه القول : أن يد المتهم هي الوحيدة في المنزل وأنه يستطيع السيطرة بمفرده على مجربات الأمور فيها متى كان ذلك وقد باتت التهمة على هذا النحو من الشيوع فقد تعين عملا بنص المادة ٤/٣٠١ من قانون الإجراءات القضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه مع مصادرة المخدر المضبوط لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم قد أطلق الاعتقاد بشيوع التهمة والقضاء بالبراءة فيها على مجرد المشاركة في الإقامة والاستعمال للمكان بين الزوجين دون أن يعرض لدلالة انصراف التحريات إلى المطعون ضده : الزوج وحده مفترضا بغير اتهام من الأخير دس المخدر في مكانه من زوجته دون أن يعنى بالتدليل بما يسوغ على هذا الاعتقاد وتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون بذلك قد أقام شكه في إسناد تهمة حيازة المخدر إلى المطعون ضده على غير ما ينتجه مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٤٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٦)

١٣ . لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يجوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير

مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدر ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

١٤ . لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صوره عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، إذ لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا المادة المخدرة أن يكون سلطانه منبسطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز المخدر شخصا غيره و لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف كما هو الحال في الدعوى المطروحة ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

١٥ . لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المقدمة للنيابة والتي أحرى عليها التحليل بدعوى احتفاظ الضابط بما تم ضبطه من مواد مخدرة بمكتبه دون تحريز إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز

مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقاً ولا جناح عليها
إن هي التفتت عن الرد على دفاعه هذا مادام أنه ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

١٦ . لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن إحراز جوهر
الحشيش عرض لقصده من إحرازه بقوله فإن المحكمة تنتهي إلى أن قصد المتهم
من إحراز الحشيش المضبوط تعاطيه ، يساندها في ذلك أن الكمية المضبوطة
تكفي للاستهلاك الشخصي وأنه لا يوجد في الأوراق دليل على اتجاره في مخدر
الحشيش سوى ما جاء بمحضر التحريات وهي ليست كافية بذاتها لإثبات هذا
القصد لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن
تطرق إلى قصده من إحراز المخدر وطلب باعتباره منعاطياً ، فلم تعد المحكمة -
من بعد - بحاجة إلى أن تنبهه إلى تعديل الوصف إلى وصف انتبه هو إليه وبني
عليه دفاعه ، ويرأى الحكم بذلك من قالة الإخلال بحق الدفاع وفضلاً عن ذلك
فإنه لا مصلحة للطاعن من قوله بأن الوصف واجب التطبيق عند استبعاد قصد
الاتجار هو وصف جريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو
الاستعمال الشخصي المعاقب عليها بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ذلك بأن عقوبة هذه الجريمة أشد من عقوبة
جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي المعاقب عليها بالمادة ٣٧ منه والتي دانت

المحكمة بها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه
موضوعا .

(الطعن رقم ٧٥٣٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

١٧ . لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة على أن
الثابت من الأوراق أن الضابط مستصدر الإذن بالتفتيش لم يثبت بمحضر تحرياته
سوى اسم المتهم وخلا محضه من تحديد سنة وصناعته ومحل سكنه الأمر الذى
يفصح عن القصور فى التحرى وبالتالى تكون غير كافية كبسند ميررا لإصدار
إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع ببطلان إذن التفتيش الباطل
وكذلك شهادة من أجره وحيث إن المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على
عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جدد فى
تحريه عن المتهم لتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضه من
الإشارة إلى عمله وتحديد سنة فإن ذلك يفصح عن قصور فى التحرى يبطل الأمر
الذى استصدره وبمدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائق قملكه
محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية
الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب - لما كان ما
تقدم - فإن الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٧٦٨٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

١٨ . لما كان الحكم قد أوجه دفاع الطاعن بأن المسكن الذى ضبطت به الحقيبة
حاوية المخدر هو لزوجته وأن الحقيبة هى لشقيقه فأطرحه على عند من قناعة
المحكمة ما شهد به ضباط الشرطة من إقامته فى هذا المسكن وأن المخدر هو له
ولشقيقه كليهما ، وأن القصد من هذا الدفاع إنما هو التشكيك فى الواقعة
وأدلتها التى اطمأنت المحكمة إلى مطابقتها للحقيقة والواقع ، وكان وزن أقوال

الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وكان مدلول المسكن يتحدد في ضوء ارتباط المسكن بحياة صاحبه ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، كذلك فإن للزوج صفة أصلية في الإقامة في مسكن الزوجة مادام يساكنها فيه ، وإذا كان في اطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود أ ، الطاعن يقيم بالمسكن الذي حرره بمحضر التحريات وجرى التفتيش به وأن المخدر المضبوط به هو له ولشقيقه معا ما يسوغ إطراح دفاعه بآدى الذكر ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون لا محل له ، ولا يعدو جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

١٩ . لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها وأبان مؤداها ، عرض للقصد من الإحراز والحيازة في قوله وأما عن قصد الاتجار فإن المحكمة لا تسائر النيابة العامة على تحقق هذا القصد ولا تطمئن المحكمة إلى ما أورده الضابط في التحريات وجرت به أقواله في النيابة العامة من الإحراز والحيازة كانا بقصد الاتجار ، إذ لم يضبط مع المتهم ثمة أدوات للوزن أو الميزان ، ولم يضبط في محاولة للبيع والشراء ، مما ينفي هذا القصد ، أما عن الإقرار المنسوب إلى المتهم في محضر الضبط فإنه لا يعدو إلا أن يكون قولاً من الشاهد نفاه المتهم عند المثول أمام النيابة ، وبالتالي لا تطمئن المحكمة إلى هذا القول لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت جريمة إحراز وحيازة المطعون ضدهما للمخدر

المضبوط بركنيها المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقهما ودأفهما بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز أو الحيازة بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المتهم بما هية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه ، أما ما تثيره النيابة العامة فى شأن كم المخدر المضبوط وتحريات الشرطة وإقرار المطعون ضده الأول للضابط فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وأطرح ما عداه بما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

٢٠. لما كان لا يخالف المعقولة أن تفتح المأذون بتفتيشها الباب فى حضور زوجها وبيدها المخدر مادامت لا تعلم شخص الطارق ولا تحققت من وظيفته حتى يساغ القول بأنه كان فى مكنتها التخلص من المخدر كما أن فى فتح الزوجة باب مسكن الزوجية فى حضور زوجها لا يخالف المعقولة .

(الطعن رقم ٨٧٢٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٢١. لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن اختلاف ما كان يرتديه من ملابس وقت الضبط عنها عند مناظرة النيابة العامة له وأطرحه والتفت عنه اطمئنانا منه لما أفصحت عنه أدلة الثبوت السائغة التى أودرها من أن الطاعن كان مرتديا وقت الضبط - للبنطال الترنج الذى تم ضبط نبات الحشيش المخدر بالجيب الأيمن له ، وهو ما يكفى لاقتناع المحكمة بصورة الدعاوى الصحيحة حسبما استخلصتها من أقوال الضابطين التى اطمأنت إليها وأخذت بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا تقدير

الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها
وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

٢٢. من المقرر أن بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا ، لأن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة أو المحوزة من المادة أو النبات المخدر فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديد .

(الطعن رقم ٢٤٩٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

٢٣. لما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلا في تسبيب قضائه ما نصه أن الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ الساعة ٣,١٥ مساء بمعرفة الملازم أول بقسم مكافحة مخدرات السويس أنه لم يتضمن سوى اسم المتهم فقط دون تحديد لطبيعة عمله وعمره ومحل إقامته رغم أن الثابت بأقوال محرر ضبط الواقعة بالتحقيقات أن المتهم مسجل شقى خطير مخدرات وأن التحريات استمرت خمسة أيام سابقة على الضبط ولما كان من المقرر أن التجهيل بهذه الأمور يفصح عن عدم جدية التحريات وبالتالي غير كافية كسند مبرر لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش في محله وبالتالي يترتب على ذلك بطلان التفتيش والدليل المستمد منه وكذلك شهادة القائمين به وكانت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل على إحراز المتهم للمخدر المضبوط ومن ثم يتعين القضاء ببراءته ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم المقصود لعرف عمله وعمره ومحل إقامته ، خاصة أنه شهد في التحقيقات

بأن المتهم مسجل شقى خطر مخدرات ، مما يصم تحرياته بالقصور المبطل لأمر التفتيش الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد أنه اقتصر على اسم المتهم ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٥١٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٢٤ . يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز نبات من النباتات المنوعة زراعتها أو حيازته أن يكون النبات المضبوط من عداد النباتات المبينة حصرا فى الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل ، وأن الكشف عن كنه النبات المضبوط والقطع بحقيقته وما إذا كان من بين النباتات الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية - كالحال فى الدعوى الراهنة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم بالإدانة وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر مستعينة بالخبير المختص بلوغا لغاية الأمر فيها مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٩٦٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

٢٥ . من المقرر أن سقوط اللقافة عرضا من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية وإذا كان الضابط لم يستبين محتوى اللقافة قبل قضائها ، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولم تتوافر فى صورة الدعوى مظاهر خارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع

الجريمة ، وتنتج بالتالى لمأمور الضبط القضائى إجرام التفتيش ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٢٦. لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن المخدر الذى تم إرساله إلى معامل التحليل غير الذى ضبط مع الطاعن إذ أنه تم ضبط أربع قطع منها قطعتين كل منهما داخل قماش لبني وقطعتين عاديتين وأن ما أرسل إلى العمل قطعتين فقط ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ضابط الواقعة أجرى تفتيشا للطاعن فعرى معه يجيب جلبابه الذى يترديه على قطعتين كبيرتى الحكم من الحشيش على كل منهما قطعة من قماش لبني اللون كما عثر معه بذات الجيب على قطعتين من الحشيش عاريتين ، وقد عرضت تلك المضبوطات على وكيل النيابة المحقق الذى أجرى وزنها - دون إشارة إلى عددها - حسب شهادة الوزن الصادرة من محل مجوهرات المحبة الجديدة فوزنت إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتيغراما ، كما أثبت وكيل النيابة المحقق أنه أجرى تحريز المواد المضبوطة بان وضعها داخل فارغ علبة سجائر دون أن يشير إلى عدد القطع التى حرزها ، كما ثبت من الاطلاع على استمارة التحليل المرسلة من النيابة إلى معامل التحليل أن الحرز المشار إليه سلفا عبارة عن علبة سجائر بداخلها قطعتين صغيرتى الحجم من مادة داكنة اللون ، كما أن الثابت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المرسلة إليه والتى جرى تحليلها عبارة عن قطعتين صغيرتى الحكم وزنتا صافيا إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتيغراما ، وكان الفرق فى عدد قطع المخدر عند ضبطه ، وعند تحريزه وتحليله فارقا ملحوظا ، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق لم يشور فى التحقيقات إلى أنه اكتفى بتحريز قطعتين فقط من القطع الأربع المضبوطة

وإرسالها إلى معامل التحليل الكيماوية فإن ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى في صورة الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٨٣٠٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٧)

٢٧ . إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية أن اللقافات المضبوطة بها كميات من نبات الحشيش المخدر تحتوى على المادة الفعالة ، وكان المشرع قد أتم زراعة نبات القنب الهندى بجميع أصنافه ومسمياته - ومنها الحشيش - في أى طور من أطوار نموه بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من أن تقرير التحليل لم يبين ماهية الأجزاء النباتية محل التحقيق وما إذا كانت في أحد الأطوار المجرمة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٥٢٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

٢٨ . إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بيانا تتحقق به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان المطعون ضده بها والظروف التى وقعت فيها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، خلص إلى تعديل وصف التهمة من جلب مادة مخدرة إلى إحرازها بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى قوله " وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المتهم أحرز المخدر المضبوط بحمله فى جسده من كراتشى إلى لا

جوس ولم يثبت أنه حصل على تأشيرة دخول إلى مصر أو حتى بعبور الدائرة الجمركية أو أنه عمل على تسريب المخدر أو إدخاله إلى ما وراء تلك الدائرة أو أن أحدا حاول تسهيل هذا الغرض له ومن ثم يتفق قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس على أرض مصر وهو القصد الخاص لجريمة جلب المواد المخدرة ومتى كان ذلك فإن المتهم يعد محزرا للمخدر المضبوط معه وليس جالبا له وإذا لم يثبت أن إحرازه له كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ومن ثم فلا مناص من اعتبار حيازته له مجردة من كل القصور وباعتبار أن للمحكمة أن تفسر في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانتهى الحكم بعد ذلك إلى إدانة المطعون ضده بجريمة إحرار جواهر الهيروين المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . لما كان ما تقدم ، فإن ما قرره الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون لما هو مقرر من أن جلب المخدر معناه استيراده وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كلن الشيء المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصي ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس في داخل جمهورية مصر العربية .

(الطعن رقم ١٠٩٣٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٩)

٢٩ . إذ كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذي أعطته النيابة العامة للواقعة ولها بل من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون وكانت المحكمة إذ خالفت هذا النظر وبسرات المطعون ضده من تهمة إحرار مادة فلونيترا زيبام المدرجة بالجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات تأسيسا على أن إحراره لها كان بغير قصد الاتجار وبخلو الأوراق من ثمة جريمة وقعدت عن إنزال الوصف القانوني الصحيح على الواقعة طبقا لنصي المادتين ١/٢٧ ، ١/٤٥ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند د/٢ من

الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ فإن حكمها يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(الطعن رقم ١١١٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

٣٠. إذ كانت الجريمة التي دين المطعون ضده بما هي حيازته بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصي بذور نبات الخشخاش المنتج للأفيون ، وكان البين من استقراء النصوص أن الشارع أفصح في المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهي التي أتم الاتصال بهـ في المادة ٣٨ منه والبينة بالجدول رقم (٥) عند انعدام القصد من هذا الاتصال . ولم يرد بالجدول المذكور بذور النباتات المخدرة ومن ثم فإن هذه البذور تدخل في نطاق التائيم الوارد في صريح نص المادة ٢٩ من ذات القانون - وهي الواقعة المستوجبة للعقوبة في الدعوى - وقد رصد لها المشرع بمقتضى المادة ٤٥ آنفة البيان عقوبة الجنحة . وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى عن الجريمة بالحبس ستة أشهر والغرامة خمسمائة جنيه . فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٨١٨٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٣)

٣١. إن المشرع في القرار بقانون رقم ١٨٢ قد أخذ بسنة التدرج في العقاب على حيازة المواد المخدرة وإحرازها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بحسب القصد من الحيازة أو الإحراز بأن فرض العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤ منه إذا كان القصد هو الاتجار بالمادة المخدرة ، والعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٧ إذا كان القصد هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، أما إذا لم يكن الإحراز أو الحيازة لقصد من هذه القصود فإن يعاقب بنص المادة ٣٨ ، ومقتضى ذلك التدرج أن المحكمة مكلفة بتقضى قصد المتهم من حيازة المخدر أو إحرازه وأن تدلل بأدلة سائغة على ما يثبت لديها من ذلك القصد ، فإن لم يثبت لديها وجود

أى قصد من هذه القصود المعتبرة فى القانون أخذت المتهم باحرازه - أو حيازته للمحذر مجردا من القصود الخاصة وأنزلت عليه العقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٨ المشار إليها وهو الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه . - فى حالة حيازة أو احراز مخدر الحشيش - بالإضافة إلى العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها بالقانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٣٢. إذ كان الحكم المطعون فيه أن نفى عن المطعون ضده قصد الاتجار بالمخدر المضبوط خلص من ذلك مباشرة إلى أن المحكمة تظمن إلى أن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطى دون أن يبين العناصر التى استقت منها المحكمة وجود هذا القصد ، وكان لا يلزم من مجرد عدم ثبوت قصد الاتجار لدى محرز المادة المخدرة تحقق قصد التعاطى لديه ، فإن الحكم فيه يكون فوق قصوره فى التسبيب - معيبا بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٣٣. لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل قد نصت على أنه " يعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم ٢ ، ونصت المادة ٢٩ من ذات القانون على أنه يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو يترى على النباتات رقم (٥) فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) ، ونصت الفقرة الأولى من المادة (٣٨) على أنه مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد بنص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه

كل من حاز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع أو استخرج أو فصل أو صنع
جوهرا أو نباتا من النباتات الواردة في الدول رقم (٥) ، وكان ذلك بغير قصد
الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ،
وجرى نص الفقرة الأولى من المادة (٤٥) من ذات القانون على أنه يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات
المنفذة له . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن هي حيازته بغير
قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بذور نبات القنب المنتج
للحشيش ، وكان البين من استقراء سאלفة البيان أن الشارع أفصح في المادة
الأولى من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عن مقصوده بالجواهر
المخدرة وهي التي أثم الاتصال بها في المادة (٣٨) المار ذكرها ، والمبينة بالجدول
رقم (٥) عند انعدام القصد من هذا الاتصال ، ولم يرد بالجدول المذكور بذور
النباتات المخدرة ، ومن ثم فإن هذه البذور تدخل في نطاق التأييم السوارء في
صريح نص المادة (٢٩) من ذات القانون - وهي الواقعة المستوجبة للعقوبة في
الدعوى - وقد رصد لها المشرع بمقتضى المادة (٤٥) آئفة البيان عقوبة الجنحة
إذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٠٤٥٢ لسنة ٦٩ قى جلسة ٢٠٠٢/٤/١)

٣٤ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى اءانة المطعون ضءه عن
جرمى اءراز جوءر الحشيش المخءر وعقار الفلونيترازيام المخءرة بقصد
الءعاطى وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والغرامة خمسمائة
جنيه عملا بالمواء ١ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٧ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ،
والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول الأول ، والبند رقم ٦ من الجدول

الثالث ، والمادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تنص على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجلوز خمسين ألف جنيه كل من حاز وأحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا أو زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتراه ، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا " ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بعقوبة الغرامة المقضى بها على المطعون ضده لإدانته بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي الى خمسمائة جنيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بغريم المطعون ضده عشرة آلاف جنيه بالاضافة الى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما .

(الطعن رقم ١٠١٦٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٧/٢٤)

مواقعة أنثى بغير رضاها

١. من المقرر إن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإدارة ويقعدها عن المقاومة أو بانتهاز فرصة فقدانها شهورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل ، وكان قد أثبت بأدلة الإثبات التي أطمأن إليها والتي لا يمارى الطلعن في أن لها معينها الصحيح بالأوراق ، أن الطاعن انتهر فرصة معاناة المجنى عليها من تخلف عقلي وعدم إدراكها لخطورة أفعالها واستدراجها إلى غرفة أعلى سطح المنزل وحسر عنها ملا بسها وقام بمواقعتها وهو ما تتوافر به جريمة واقعة أنثى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ، ولا تثريب على الحكم إن هو لم يفصح عن مصدر ما استقاه في هذا الخصوص ، لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل ثابت في الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى قصوره في التدليل على توافر عدم رضا المجنى عليها وعدم بيانه مصدر الدليل الذي استقى منه عدم توافر هذا الرضاء يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، ومع ذلك رد الحكم على هذا الدفع ردا كافيا في إطراره فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٢١٧٣٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٢. ان ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة والتهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن

المقاومة أو بمجرد مباغتته إياها أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها وإختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق النوم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات وتقريرى دار الاستشفاء للصحة النفسية والطب الشرعى أن الطاعن خطف المجنى عليها وواقعها بغير رضائها لانعدام ارادتها لكونها مصابة بآفة عقلية فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات جريمة خطف المجنى عليها بالإكراه المقترن بمواقعتها بغير رضاها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

٣. غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل حين واقع المجنى عليها بحالتها العقلية الفعلية ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤتئها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة.

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

موظفون عموميون

من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله يدخل فى التنظيم الإدارى لهذا المرفق ، وكان الشارع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين فى موطن ما أورده نصا كالأشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات النص على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأى صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم الموظفين العموميين فى هذا المجال فحسب دون سواه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما اسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده يعمل رئيس عهدة مجمعالتابع لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية - وهى إحدى شركات القطاع العام - حسبما ورد بمدونات الحكم المطعون فيه ، وقد أستند إليه النيابة العامة جريمة إنتاج غذاء من اغذية الانسان مغشوشا المعاقب عليها بمواد القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، فإنه لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

نصب

١. جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ إسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ومن المقرر أن انتحال صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية .

(الطعن رقم ١٧٥٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

٢. من المقرر أن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما حصله الحكمان الابتدائي والمطعون فيه من أقوال الشهود أن قطعة الأرض ملك للثروة السمكية وأن الطاعنين لم يتمكنوا من إنهاء إجراءاتها ، وفي تحصيل آخر أن هناك وعدا بإحضار عقد إيجار من الثروة السمكية ، فإن الحكم وعلى نحو ما سلف لم يبين كيف خلص إلى أن ما تم الإتفاق عليه كان تصرفا بالبيع وأن يدل على ذلك ويفصح عن سنده فيه . كما وأنه يادانته للطاعنين على اساس أن تصرفهما في مال لا يملكان التصرف فيه - طريق من طرق النصب قام بذاته - مع إرادته عند تحصيله أقوال الشهود أن المجنى عليهما يعلمان أن الأرض ملك للثروة السمكية . فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١١١٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٣. عقد البيع من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها بين طرفيها بمجرد اتفاق الطرفين على العقد سجل العقد أو لم يسجل إذ التراخي في التسجيل لا يغير من

طبيعته ولا من تنجيذه وإنه ولئن كان قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد تطلب شهر عقد البيع متى كان محله عقارا أو حقا عينيا على عقار كيما تنتقل ملكية العقار المبيع أو الحق العيني إلا أن التراخي في التسجيل لا يخرج عن طبيعته بوصفه من عقود التصرف ولا يغير من تنجيذه ذلك بأن عقد البيع العرفي الوارد على عقار كما يلزم البائع بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري فإنه كذلك يولد حقوقا والتزامات شخصية ناجزة بين البائع والمشتري تجيز للأخير أن يحيل للغير ماله من حقوق شخصية قبل البائع فيجوز له التصرف بالبيع في العقار المبيع بعقد جديد . ولا يشكل ذلك تصرفا في ملك بل هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح بتمنح حوالة لحقه الشخصي قبل البائع له ويكون للمشتري منه ذات الحقوق التي له في عقد البيع الأول ولا يغير من ذلك أن يكون عقد البيع الثاني مرتبطا من حيث المصير وحسب المال وجودا وعدمه بعقد البيع الأول يبقى ببقائه ويزول بزواله اعتبارا بأن عقد البيع العرفي ينقل حق الشخصى كما هو بمقوماته وخصائصه إلى المشتري الذى له أن ينقله الى الغير بدروه يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري سالف الإشارة من أنه ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٤ . الاتهام ووزانت فيها بين أدلة الإثبات والنفى وانتهت إلى عدم ثبوت التهمة في حق المطعون ضدهم تأسيسا على أن المطعون ضده الأول قد تصرف تصرفا قانونيا صحيحا في قطعة الأرض المملوكة له استنادا إلى العقد المبرم بينه وبين والده وهى اسباب سائغة تكفى لحمل قضائها وكانت المحكمة ليست ملزمة عند القضاء بالبراءة بأن ترد على كل دليل من أدلة الثبوت إذ الزد مستفاد ضمنا من

القضاء بالبراءة تأسيسا على ما اطمأنت إليه المحكمة فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٥. لما كانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة وإحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبنية على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفي وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد في صحته لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم الأول والطاعنة والصلة بينها بين تسليم المجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٢٠٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١)

٦. جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال

طرق احتيالية أو اتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير مما لا يملك التصرف وقد نص القانون على أن الطرق الاحتالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليهم والأوراق وجوازات السفر دون أن يبين مضمون شيء مما تقدم وما استدل به على ثبوت التهمة في حق الطاعن والطرق الاحتالية التي استخدمها والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيلن الواقعة واستظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها . مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٧٥٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١)

٧. جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس مالكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا بإجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف . و (الثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم لإثباته يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذى تصرف فيه وما إذا كان حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذى تصرف فيه وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٢١٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٨. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة التي بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وقد نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن تكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعنون والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيان الواقعة واستظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم مما يتعين نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٤١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٣)

نقض

أولا : التزوير بالطعن وإبداع الأسباب

١. لما كان الطاعن قد قدم أسبابا تكميلية لاحقه لتلك التي بنى عليها الطعن لا تحمل تاريخا وغير مؤشر عليها بما يفيد إبداعها ، ولم تقيد في السجل المعد لذلك في الميعاد المحدد قانونا ، فإنها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتعين لذلك الالتفات عنها .

(الطعن رقم ١٩١٤٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٢. لما كان الطاعنان وإن قرار بالطعن في الميعاد القانوني ، إلا أنهما لم يراعيا في تقديم أسباب طعنهما الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ، إذ قدما تقريرا بأسباب طعنهما غير مؤرخ ولا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إبداعه بالسجل المعد لهذا الغرض في قلم كتاب المحكمة التي إصدارت الحكم ، وبين من مذكرة قسم تلقى الطعون بمحكمة النقض أن أسباب هذا التقرير لم يثبت في دفتر إيداع أسباب النقض بالمحكمة حتى ١٩٩٧/٣/٢٦ فإن ما أثير بصدر تقرير الأسباب بأن الإيداع تم في ١٩٩٧/٢/١٥ بقلم كتاب محكمة النقض يضحى دون سند . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لم يقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين بحصول إيداع تقرير الأسباب في الميعاد القانوني فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٤٥١٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١١)

٣. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أوجبت بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من النيابة العامة ، أن يوقع أسبابها رئيس نيابة على الأقل ، وإلا إذا كانت باطلة وغير ذات أثر في الخصومة الجنائية ، وكان البين من مذكرة

أسباب الطعن أنها موقع عليها بنموذج لتوقيع لا يقرأ البتة ، مما يستحيل معه معرفة موقعها أنه من رؤساء النيابة العامة ، فإن الطعن يكون قد فقد مقوما من مقومات قبوله ، ولا يغير من ذلك وجود اسم مطبوع لرئيس النيابة ، إذ لا يتوافر به الشكل الذى يتطلبه القانون للتوقيع على مذكرة الأسباب ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٣٤٨٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٤. لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧ ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٧ وقدمت في ١٣ من مارس سنة ١٩٩٧ مذكرة بالأسباب تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ المحامى ، إلا أنه لم يوقع عليها فى أصلها أو فى أى من صورها حتى فوات ميعاد الطعن ، ولما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات و إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ . بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن وإيداع أسبابه فى أجل غايته ستون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى المطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون الشارع قد دلل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها منه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتى يجب أن تكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غلّدت

ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب غير موقعة من محام مقبول أمام هذه المحكمة ، ولا يجزئ في ذلك التوقيع على أولى صفحاتها إذ أن ذلك لا يعد توقيعا على أسباب الطعن ولا يحقق الغرض الذى أوجبه القانون من أجله . فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨٦٩٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

٥. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٩٣/٦/٧ وقد أسباب طعنه بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٧ ، متجاوزا بذلك - فى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - محسوبا من تاريخ صدور الحكم - فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ولا يغير من ذلك تقديم الطاعن - فى جلسة اليوم - شهادة طبية ، تشير إلى مرضه ، بما حال بينه والطعن بالنقض فى الميعاد ، مادام تقرير الأسباب الطعن من نقص أو تحديد ما أجمل منها ، أو جلاء ما أهم منها ، إلا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٩٣١٧ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٦. لما كان الطاعنان قد قدما مذكرة أسباب أخرى تكميلية لا حقه لتلك الأسباب التى بنى عليها الطعن ولم تقيد فى السجل المعد لذلك فى الميعاد القانونى فإنها تكون بذلك قد فقدت شرطا من شروط قبولها ويتعين الالتفات عنها .

(الطعن رقم ١٣٥٨٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٧. لما كان لا يجدى النيابة الطاعنة الاستناد في تبرير تجاوزها الميعاد إلى الشهادة المقدم منها الصادرة من قلم كتاب بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٩٠ متضمنة عدم ايداع الحكم حتى هذا التاريخ ، كما لا يجديها بأن الحكم قد أودع في ١٨ من اغسطس سنة ١٩٩٠ وفقا لما تأشير به من قلم الكتاب على الحكم ذاته ، ذلك بأن ابتداء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفه البيان مشروط - على ما نصت عليها الفقرة الثانية من هذه المادة - بأن تكون الطاعنة قد حصلت على شهادة بعدم ايداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره - وعندئذ يقبل الطعن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعنة بإيداع الحكم قلم الكتاب - وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التي يعتد بها في هذا الشأن هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد ، وأن الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى في نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في اقلام الكتاب ليس معناه ان هذه الاقلام يمتنع عليها ان تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد ، كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب مضي مدة الثلاثين يوما كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه ، ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعنة قد حصلت عليها من قلم الكتاب في اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم - على ما سلف بيانه - وكان من المقرر أن التأشير على الحكم مما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني ، لما كان ما تقدم وكانت النيابة الطاعنة لم تقرر بالطعن بالنقض وتقدم أسباب طعنها إلا بعد الميعاد المحدد في القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(الطعن رقم ١٩٥٤١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٤)

٨. لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٤ فقررت الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض في الميعاد - بيد أن الأسباب التي بنى عليها الطعن لم تودع إلا بعد انقضاء الميعاد المحدد لذلك بالمادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهو ستون يوما من تاريخ الحكم الحضوري بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ والمعمول به اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٢ ، ولا يشفع للطاعنة في تجاوز الأجل المعين لتقديم أسبابها ما تعلق به وكيلها المحامي من مرض لمدة لم يتيسر له خلالها تحرير الأسباب على النحو الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن لأن ذلك بفرض صحته لا يوفر لدى الطاعنة عذرا قهريا يحول بينها وبين تقديم الأسباب في الميعاد ، لما هو مقرر من أن مرض المحامي عن الطاعنة لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه شأن الطاعنة لا المحامي عنها ، فإذا لم تقدم أسبابها في الميعاد فلا يقبل منها الاعتذار من التأخير بمرض محاميه .

(الطعن رقم ٢٠٨٠٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٤)

٩. لما كان قضاء النقض قد جرى على أنه يتعين على من قرر بالطعن بالنقض أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون ، وأن المعمول عليه في إثبات حصول هذا الإيداع هو بما يصدر من قلم كتاب المحكمة ذاته من قرار بحصوله ، إلا أنه من المقرر أيضا أن القانون لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد ، وكان الثابت من مطالعة محضر الجلسة التي نظر فيها الإشكال بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٩٤ أن وكيل المحكوم عليه قد قدم مذكرة أسباب الطعن بالنقض لمحكمة الإشكال - وهي

ذاتها محكمة دسوق الابتدائية التي أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩٤ والمناط بقلم كتابها تلقى أسباب الطعن فيه - فإنه يكون قد ثبت أن إيداع الأسباب قد تم وفلا خلال الميعاد الذي حدده القانون ، ويكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ١٥٥٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

١٠. لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بتاريخ ١٨ إبريل سنة ٢٠٠٠ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

١١. لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة الثانية المقدمة منه بعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

١٢. لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام

محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها - وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامي موقع أسباب الطعن وهو ذاته المدعى بالحقوق المدنية قد زالت عنه صفته كمحام اعتبار من ١٩٨٦/٤/٢ تاريخ قيده بمجدول غير المشتغلين ، عملا بالمادتين ٤٣ ، ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وهو تاريخ سابق على إيداع أسباب الطعن في ١٩٩١/٧/٢٧ ، ولم يثبت إعادة قيده حتى فوات ميعاد الطعن ، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذي صفة . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، و إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبوله وهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ، وإذا كان الثابت أن الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة فيتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة المودعة من الطاعن عملا بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٢٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

١٣ . إن المشرع إذ دل بما نص عليه في المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن تفصيل الأسباب ابتداء مطلوب علة وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه ، فإنه غير جائز قبول أية أسباب بالجلسة أو بالمذكرات .

(الطعن رقم ٢٥٦٠١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

١٤. كان الطاعن وإن صدر الحكم عليه حضوريا بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٧ وقرر بالطعن فيه بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧ إلا أنه لم يسودح أسباب التي بنى عليها طعنه إلا في ١١ من يولييه سنة ١٩٩٨ - بعد الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو ستون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يرر تجاوزه هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن مسجوناً وقت أن قرر بالطعن وما ادعاه من تعذر الاتصال بمحاميه لإعداد تقرير الأسباب ، ذلك أن وجوده في السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم أسبابه بعد الميعاد مادام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه ، كما لا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانونا لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به من وفاة محاميه لأن ذلك - بفرض صحته - لا يوفر له عذرا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد إذ التقرير بالطعن وتقديم أسباب شأن الطاعن لا المحامى عنه ، فإذا لم يقدم أسباب طعنه في الميعاد فلا يقبل منه الاعتذار عن التأخير بوفاة محاميه .

(الطعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٤)

١٥. إذ كان الثابت بورقة تقرير الطعن بالنقض أن الحكم المطعون فيه هو الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٧/١١ من مأمورية ملوى الاستئنافية فإن ما ورد بورقة التقرير بشأن أن العقوبة هي الحبس شهرا من قبيل الخطأ المادى وزلة قلم لا تخفى ، مادام تحدد الحكم المطعون فيه بالبيانات الثابتة بورقة التقرير لما هو مقرر وإن كانت ورقة التقرير بالنقض حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومنها منطوق الحكم المطعون فيه ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء

عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس إلى ثمان وأربعين ساعة فإن هذه العقوبة هي الحقيقة المعتد بها والمقصودة بورقة التقرير .

(الطعن رقم ٢١٧٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

١٦ . إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٩١/٣/٩ ولم يقرر بالطعن بالطعن فيه بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ ١٩٩١/٦/١٩ متجاوز في الإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دونما عذر مقبول ، فضلا عن أن تقرير الطعن جاء غفلا من بيان اسم المحكوم عليه فهو والعدم سواء وإنه لهذا وذاك يكون الطعن قد أفصح عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ١٢٩٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٥/٢/٢٠٠١)

١٧ . إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٢ ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر (هيروين) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٩٢ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادتين صادرتين عن قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة مؤرختين كليهما في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٢ تفيد أولاهما أن أسباب الحكم لم تودع في الميعاد القانوني ، وتتضمن الثانية أن الحكم أودع في ١٩٩٢/٦/٢٨ - تاريخ تحريرها - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد إنقضاء ميعاد الطعن و إيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن . وإذا كانت الشهادة الأولى المقدمة من الطاعنة محررة بعد إنقضاء

الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، فإنها لا تكسب الطاعنة حقا في امتداد الميعاد ، كما أن الشهادة الثانية محررة بعد الميعاد فضلا عن أنه ليست سلبية بل تتضمن تحذيد إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته . لما كان ما تقدم فإنه يتعين وقد تقرر بالطعن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانونى القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٣٦٧٩ لسنة ٦٢ قى جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

١٨ . إذ كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٢ من يناير سنة ١٩٩٨ فقررت المحكوم عليها بالطعن فيه بطريق النقض في ٢١ من يناير سنة ١٩٩٨ بيد أنها لم تودع أسباب الطعن إلا في ١٦ من مارس سنة ١٩٩٨ متجاوزة في إيداع الأسباب الميعاد المحدد بذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ متعلقة بامتداد ميعاد إيداع الأسباب لمدة أربعة أيام باعتباره ميعاد مسافة طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ المار بياها . وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - قد نصت على أن الميعاد الطعن وإيداع الأسباب التى بنى عليها هو ستون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقض أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقد نص القانون الأخير على حساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الغيابية خلاف ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملغى على نص المادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد العشرة أيام المقرر للاستئناف مواعيد مسافة ، ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون

الإجراءات ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة ألا يمنح إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الطعن - كما هو الحال في المعارضة - ومن ثم فإن الميعاد المشار إليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المار بيانه - لا يضاف إليه ميعاد مسافة ، لما كان ذلك فإن الطاعنة تكون قد تجاوزت في إيداع أسباب الطعن الميعاد المقرر مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨٨٩٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١)

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٤)

١٩ . إذ كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالطعن وإيداع أسبابه الميعاد المقرر في القانون دوغما عذر مدلول عليه ، فضلا عن أن مذكرة الأسباب المقدمة من الطاعن وإن حملت في صورة ضوئية ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ المحامي ، إلا أن التوقيع عليها كان بالتصوير الضوئي الذي لا يقوم مقام أصل التوقيع والذي هو السند الوحيد على أنه بخط صاحبه ، وبذا غدا الطعن ، لهذا وذاك ، مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

٢٠ . من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارضة الجلسة التي عينت لنظر معارضة راجعا لأسباب لإرادته دخل فيها فلذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . لما كان ما تقدم ، وكانت هذه

المحكمة قد أمرت منذ جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٤ بضم المفردات - تحقيقا لوجه النعى - وقد توالى تأجيل الطعن الجلسة تلو الأخرى بعدد ستة عشر جلسة دون جدوى حتى أفادت النيابة الكلية المختصة بمتابعة البحث عن ملف القضية حسبما يبين من كتاب نيابة النقص الجنائي المرفق وهو الأمر الذى تستشف معه المحكمة فقد ملف القضية ، وكانت المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقص فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت عن علة هذا الحكم فى قولها " إن الطعن بطريق النقص إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل فى الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففى هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات ، لما كان ذلك ، وكان فقد المفردات فى الطعن المائل قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا ، وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لإرادته فيه فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصديقه بقوله وتسايه فى دفاعه من أن تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى تم استئناف سير الدعوى بها بعد وقفها إنما يرجع إلى عدم إعلانه بها ، وبذلك يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور تلك الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد علم رسميا بالحكم المطعون فيه قبل يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١ وهو اليوم الذى قرر فيه بالطعن بالنقص وأودع الأسباب ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون من مقتضى قبول محكمة النقص لعذر الطاعن المانع من حضوره جلسة المعارضة الاستئنافية التى صدر بها الحكم المطعون فيه ان

يكون هذا الحكم غير صحيح لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٥٣٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٦)

٢١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٩٣ فقرر المحكوم عليه بالطعن عليه بالنقض في ٢ مايو سنة ١٩٩٣ وقدم الأستاذ المحامي مذكرة بالأسباب موقعا عليها منه في ١١ مايو سنة ١٩٩٣ بيد أنه يبين من كتاب نيابة النقض الجنائي أن المحامي الموقع على الأسباب تم قيده بجدول المحامين المقولين أمام محكمة النقض في ١٨ من مايو سنة ١٩٩٤ أى في تاريخ لاحق على مذكرة الأسباب مما يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٦٦ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

٢٢. لما كان البين من تقرير الطعن أن ولي المحكوم عليه القاصر هو الذى قرر بالطعن نيابة عن ، ولئن كان الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو من يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض ، ولكن لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بالنقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره ، فقد استوفى الطعن الشكل المقرر فى القانون .

(الطعن رقم ٢٨٠٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٣٠)

٢٣. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقدمت أسباب طعنها فى ذات اليوم متجاوزة بذلك - فى الطعن بالنقض وإيداع الأسباب - الميعاد الذى حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم

٢٣ لسنة ١٩٩٢ - بما يوجب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ، ولا يرفع هذا القضاء التأشير الممهورة على هامش الحكم التي تفيد وروده في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٩٠ إذ لا تقوم مقام شهادة السلب أى الدالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر والتي كان يتعين على النيابة العامة تقديمها تبريرا لتجاوزها الميعاد القانوني للطعن بالنقض وإيداع الأسباب .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٢٤ . لما كان البين من تقرير الطعن أنه ولئن اشتمل على آخرين خلاف المحكوم عليه - سالف الذكر - إلا أنه خلا من ذكر أسماء الطاعنين الآخرين ومن ثم فإن إغفال بيان أسمائهم بتقرير الطعن لا يجعله قائما بالنسبة لهم ولا تتصل به محكمة النقض ، لأنه يكون والعدم سواء ، ولا يغني عن ذلك أن أسماء الأشخاص الآخرين قد وردت بالتوكيل المقدم من المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض ، أو ذكرت بأسباب الطعن المرفقة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي من صدر عنه على الوجه المعبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فيه بدليل خارج عنه غير مستمد منه مما يتعين - في هذا الخصوص - التقرير بعدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٦٢٠١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٦)

٢٥ . من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعات أو معلنا بها إعلانا صحيحا مادام أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها إذ أنه بذلك تكون صلة الخصم بالدعوى

قد انقطعت ولم يبق له اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة - وإصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيما ويمتنع على الخصوم إبداء رأى فيها . لما كان ذلك ، وكان البين أن الطاعن كان حاضرا بشخصه جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٣ والى فيها قررت المحكمة الاستئنافية حجز الاستئناف للحكم لجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٣ والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم تحقق علمه بصدور الحكم في الجلسة الأخيرة دون حاجة إلى إعلان وإذ تجاوز الطاعن في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ودون عذر مقبول مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٢٦٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٧)

ثانيا : التوقيع على أسباب الطعن

٢٦ . جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء إغفال التوقيع على الأسباب ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن تكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب غير موقعة من محام مقبول أمام هذه المحكمة - ولا يجزئ في ذلك التوقيع على أولى صفحاتها ، إذ أن ذلك لا يعد توقيعاً على أسباب الطعن ، ولا يتحقق الغرض الذي أوجبه القانون من أجله . فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨٦٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١١)

٢٧ . لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٠ فقرر رئيس نيابةالكلية بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ وقدمت أسباب الطعن في اليوم ذاته موقعا عليها من وكيل النيابة

..... الكلية . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد استلزم في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل فإن الطعن المقدم من النيابة العامة إذ وقع أسبابه وكيل النيابة يكون غير مقبول شكلا . ولا ينال من ذلك التأشير عليها بما يفيد النظر مادام المواقع عليها لم يفصح عن أنه رئيس نيابة على الأقل لما هو مقرر من لأن تكليف رئيس النيابة أحد أعوانه بوضع أسباب الطعن يوجب عليه أن يوقع ورقتها بما يفيد إقراره إياها أو الموافقة عليها .

(الطعن رقم ١٧١٣٩ لسنة ٦٠ قى جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

٢٨ . لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته ستون يوما من تاريخ النطق به . أو جبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب فقد دل الشارع على أن التقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها بأن تكون موقعا عليها ممن صدرت عنه على الوجه المعبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . فإن الطعن يكون غير مقبولا شكلا ، ولا يغير من ذلك إيراد اسم المحامي في نهاية مذكرة أسباب الطعن بالآلة الكاتبة أو بأية

وسيلة أخرى كبصمة الخاتم ، أو حضور محام بالجلسة وتقريره أن أسباب الطعن صادرة منه ما مادام الثابت أنها بقيت حتى فوات ميعاد الطعن خلوا من توقعه أو غيره من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٧)

٢٩ . لما كانت أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ..... وكيل أول نيابة السويس الكلية ومؤشر عليها من المحامي العام لنيابة السويس الكلية بالنظر وهو ما لا يفيد - في الأصل - اعتماد الأخير لها ، إلا أنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه مؤشر عليه من المحامي العام بتكليف وكيل النيابة " بإعداد مذكرة بأسباب الطعن بالنقض للفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون " وهو ما التزم به وكيل أول النيابة ، فإن ما تأشربه من المحامي العام بالنظر يدل - في خصوص هذه الدعوى - على اعتماده لهذه الأسباب التي كلفه بإعدادها نصا .

(الطعن رقم ١٥١٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

ثالثا : الصفة والمصلحة في الطعن

٣٠ . لما كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم قد جاء لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديد منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - مادامت لم

تستأنف حكم محكمة أول درجة تسوء مركز المتهم . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة الطاعنة و إن ارتضت الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتغريم المطعون ضده مائتي جنيه والمصادرة عن التهمة المسندة إليه بعدم استئنافها له إلا أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت - في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده - بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق المقرر قانونا فإن قضاءها هذا يعد حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة العامة وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ٣٨٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٣١ . لما كان المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه نيابة عن المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن الثاني يبدأ ، التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه لم يقدم للتشيت من صفة المقرر بل قدم توكيلان آخران صادران من المحكوم عليه إحداهما للمحامي والآخر للمحامي لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله هذا الحق أو كان ينوب عنه في ذلك قانونا ، فإن الطعن المقدم من هذا الطاعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يشفع في ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ من إجازة إنابة المحامي الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الإجراءات مادام أن من قرر بالطعن ما يفصح عنه أنه يباشر هذا الإجراء نيابة عن زميل الموكل ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند

الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى ممن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا فلا يجوز تكملت بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(الطعن رقم ٤٨٤١٩ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٨)

٣٢. وجود صورة رسمية من توكيل لمحام يخوله حق الطعن نيابة عن الطاعن فى ملف طعن آخر منظور بذات الجلسة . اثره : اعتبار التقرير بالطعن من المحامى المذكور من ذى صفة .

٣٣. لما كان البين من الاطلاع على ملف الطعن رقم لسنة ٦٣ ق المنظور بجلسته اليوم وجود صورة رسمية من توكيل صادر من الطاعن إلى محاميه يخوله حق الطعن بالنقض فى الحكم نيابة عنه ، ومن ثم يكون التقرير بالطعن من المحامى . المذكور من ذى صفة ، وقد استوفى الطعن الشكل المقر فى القانون .

(الطعن رقم ٢١١٥٤ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٤)

٣٤. لا صفة للطاعن فى النعى على قضاء الحكم بالنسبة للمتهم المقضى بإعفائه من العقاب لأن الحق فى الطعن على هذا القضاء مقصور على النيابة العامة وحدها ومن ثم يكون منعه فى هذا الصدد غير مقبول .

(الطعن رقم ١٩٨٥٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/١٩)

٣٥. لما كان لا يقبل من الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السيارة التى ضبط بها المخدر لأنها ملك لزوجته ، ذلك بأن هذه الأخيرة وحدها هى صاحبة المصلحة فى ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون فى هذا الشأن لاستردادها إن كان لذلك وجه ، وذلك لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز له أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون .

(الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٣٦. من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه ، وكانت التحريات وإذن التفتيش عن المتهم فلا يقبل من الطاعن الدفع بطلان الإذن الصادر بتفتيش المتهم المذكور لأنه لا صفة له في التحدث عن ذلك وإذ التزمت المحكمة هذا النظر في ردها على دفع الطاعن في هذا الصدد فإن ما يثيره في هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

٣٧. لما كانت محكمة الجنايات قد قضت بحكمها المطعون فيه حضوراً للطاعن بمعاقبته وآخر بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومصادرة المضبوطات عن المتهم المسند إليهما وهي جنایات القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح نارى مششخن وذخيرته بغير ترخيص ، ومخالفتى التسبب خطأ فى موت إحدى دواب الغير وإطلاق عيار نارى داخل قرية . ولما كان الطعن واردا على إحدى الجرائم التى دين الطاعن بها وهى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد دون جريمة إحراز السلاح النارى المششخن بغير ترخيص ، وكانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة مما دلت عليها بما لا يمارى فيه الطاعن ولم توقع عليه المحكمة سوى عقوبة واحدة عن الجرائم التى دانتها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقضى بها وهى الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة والصادرة تدخل فى حدود العقوبة المقررة لإحداهما وهى جريمة إحراز السلاح النارى المششخن بغير ترخيص التى دين الطاعن بها ، فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بأسباب طعنه .

(الطعن رقم ٢١٧٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٨)

٣٨. الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وله مصلحة فيه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى تعديل وصف التهمة المنسوبة للمتهم الثالث دون لفت نظر دفاعه يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

٣٩. لما كان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية التي كانت مطروحة وحدها على المحكمة الاستئنافية ، وليس المجنى عليه طرفاً فيه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

(الطعن رقم ١٧٦٣٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٤٠. لما كان الطاعنان لا مصلحة لهما في النعي على الحكم بإغفال مصادرة الجواهرات لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٠٠٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢١)

٤١. لا يجدى الطاعن ما يثيره عن قصور وخطأ الحكم في استظهار ظرف الاقتران بجناية ما دامت العقوبة المقررة بها عليه وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ، مقسورة في القانون لجريمة القتل العمد المجردة من أى ظرف مشدد المنطبق عليها نص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من القانون ذاته ، ذلك أنها قدرت ميررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها ، كانت تقتضى منها التزول بالعقوبة إلى ما دون الحد الذي ارتأته ، لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

(الطعن رقم ١٣٣٣٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٤٢ . من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وهي من كليات القانون - أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر ببراءة المتهمينو..... دون أن يقضى بالزام الطاعن بشئ ، فإن طعنه يكون غير جائز ، دون حاجة إلى بحث وجه الطعن المقدم منه ، لأنه لا يسار إليه إلا إذا كان الطعن جائزاً ومستوفياً الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ٩٠٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٤٣ . لما كان شرط قبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه ولما كان المدعى بالحق المدني ليس طرفاً في الحكم المطعون فيه الذي اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية بعد ما قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإن يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٢/٣٦ من قانون حللات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٨٠٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

٤٤ . لما كان الحكم قد اعتمد بصفة أصلية في إدانة الطاعن على إقراره في تحقيق النيابة وأمام المحكمة بإحرازه النبات المضبوط واتخذ من هذا الإقرار دليلاً مستقلاً قائماً بذاته عن التفتيش المدعى بطلانه فإن مصلحة الطاعن فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية .

(الطعن رقم ١١٣٥٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٣)

٤٥. إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية قد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسامين بمنزلة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة ، وكان الحكم ولئن أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن الأول اعتدى على الجنى عليهم بالضرب ، ولم يدل على واقعة الضرب تلك بما ينتجها من وجوه الأدلة ، إلا أنه لم يسأل الطاعنين عن تعذيب الجنى عليهم بالتعذيبات البدنية ، وكان الحكم قد خلص سائغا إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتغليظ العقوبة ، فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر ، ويكون نعيمهم على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

٤٦. إن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم إعلان المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية مردود بأنه مادام هذا الإجراء يتعلق بغيره ، وكان لا يمارى في صحة إجراءاته هو فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء .

(الطعن رقم ٢٢٦٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

٤٧. لما كان المحامى قد قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه . وكان البين من التوكيل المرفق بأوراق الطعن أنه صادر للمقرر من وكيل المحكوم عليها وكان التوكيل الصادر من المحكوم عليها لوكيلها لم يقدم للتعرف على حدود الوكالة وما إذا كانت تجيز لصاحبها التقرير

بالطعن بطريق النقض نيابة عن موكل المحكوم عليه وتوكيل غيره في ذلك من عدمه . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله هذا الحق إذ كان ينوب عنه في ذلك قانونا فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٢١)

رابعا : ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام

٤٨ . لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ قد أوجبت حضور المتهم بنفسه في الجرح المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثاني درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها ، ومن ثم وعلى الرغم من حضور وكيل عن الطعن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا قابلا للمعارضة وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطق ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة في هذا الحكم إلا من تاريخ إعلان المتهم به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح ، وكانت المادة ٣٢ منه تنص على أنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . وكان الثابت من مذكرة نيابة النقض المرفقة والمؤرخة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٨ أن الكم المطعون فيه لم يعلن يعد للطاعن ، وكان

الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لم يزل مفتوحا ، ومن ثم يتعين التقرير بعدم قبول الطعن مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية ، ولا يقدح فى ذلك ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٨ والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨ والمعمول به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره من أنه " استثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم عند رفع الدعوى عليه بطريق الإدعاء المباشر أن ينب عنه - فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى - وكيلا لتقديم دفاعه ، وذلك مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق فى أن تأمر بحضوره شخصا ، وذلك لما هو مقرر من أن القواعد المنظمة لإجراءات التقاضى أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل ، ومن ثم فلا يسرى هذا النص على إجراءات محاكمة الطاعن التى تمت قبل العمل .

(الطعن رقم ٥٢٠٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧)

٤٩ . لما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد ما فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص أو للإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه " وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "..... ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فإذا رأت أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المبينة فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله وفى جميع الأحوال لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من المحكمة بأى طريق "

والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن " مؤداه وعلى ما جرى به قضاء النقض — أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضى وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية وغير العادية لعدم امكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ما قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زيادة في التحوط لسمعة القضاة ، كما و أن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأى طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١١ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم لسنة ٦٠ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات — سالف البيان — فإن طعنه يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله .

(الطعن رقم ١٢٠٦٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١)

٥٠ . لما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بإنقضاء الدعوى الجنائية ب وفاة المتهم على اساس أن اسمه فإنه لا يعتبر قد أضر بالمطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

(الطعن رقم ٨٦٦٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٠)

٥١. لما كان الطاعن تخلف عن الحضور بشخصه أمام محكمة ثاني درجة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر بالنسبة للطاعن غيابيا قابلا للمعارضة فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة نيابة النقض الجنائي المرفقة بملف الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد الطعن وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح كما تنص المادة ٣٢ منه على أنه لا يقبل بطريق النقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا وكان باب المعارضة في الحكم المطعون فيه لم يزل مفتوحا فإن الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتعين عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٢٢٤٥٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/٢٠)

٥٢. لما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ١٩٨١/١٠/٦ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وكان الطاعن قد حوكم ، وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالات الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه ومن الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا . ويتعين الحكم بعدم جوازه.

(الطعن رقم ١٢٩٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢)

٥٣. النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون - فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو طريق عادى

، حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن . لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يستأنف الحكم الابتدائي فإن طعنه بطريق النقض في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٩١٠٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٢٠)

٥٤ . لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية وأنه تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ، ومن ثم فبأن الطعن بالنقض المقدم من الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧٢٨٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

٥٥ . العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن وارداً على حكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعياً بالحقوق المدنية ، قد طعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ في مادة جنائية أمام محكمة الجنايات ، فإن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة يكون في حقيقته قرار متعلقاً بعمل من أعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وليس حكماً بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١١)

٥٦ . الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره ، أخذاً بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا

على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألغى طريق الطعن بالنقض فى القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية ، دون ما سواها ، فإن الطعن فى قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن فى امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١١)

خامسا : ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :

٥٧. لما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر فى غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم على أساس أن اسمه
لأنه لا يعتبر قد أضر بالمطعون ضده حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

(الطعن رقم ٨٦٦٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٠)

٥٨. ولئن كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يجوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، إذا ألغى الحكم الابتدائي فى الاستئناف أو عدل ، فإن الحكم الصادر فى الاستئناف يكون قضاء جديا منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم

تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوى مركز المتهم . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - الطاعنة - وإن ارتضت الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد قضت - في الاستئناف المرفوع مائة جنيه بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضدهما بها ، فقد إذا هذا الكم حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذى ارتضته النيابة وبالتالي يكون طعنهما فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ٦٨٠٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

٥٩ . الشارع قد أجاز - بما نص عليه في المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - للنيابة العامة وللمدعى بالحقوق المدنية وللمستول عنها - كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .

(الطعن رقم ٣٣١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٧)

سادسا : أسباب الطعن

٦٠ . لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم ينازع المدعين بالحقوق المدنية في صفتهم - أو صفة الموكلين عنهما - أما محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه أن ينازع في ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما تقتضيه من إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها .

(الطعن رقم ٨٥٨٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

٦١ . لما كان لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم بدعوى القصور في بيان رابطة السببية بين الاصابات التى أحدثها بالجنى عليه ووفاته ما دامت العقوبة المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنتين مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب باستعمال أداة المنطبقة عليها الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا

القانون ذلك أن المحكمة إنما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - في الظروف التي وقعت فيها تقتضى التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه منعها ذلك الوصف الذي وصفتها .

(الطعن رقم ١٧١١٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٨)

٦٢. إن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحد من سلطة المحاكمة الجنائية في ثبوت أو نفي الجرائم وإذن فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض للمستندات الدالة على ملكيته والدعاوى المثارة بينه وبين المطعون ضدهم في القضاء المدني بأحقية في الأرض موضوع النزاع وتمكين النزاع وتمكين النيابة له من الأرض يضحى غير منتج .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٦٣. إذا كان الثابت من الرجوع إلى محضرى جلستى المحاكمة أن المحكوم دعيه أو المدافع عنه لم يدفع باستحالة مشاركته في الجريمة لإصابته بإعاقة جسمانية ولم يطلب إجراء تحقيق فني بشأنها ، فلا يجوز له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

سابعاً : نظر الطعن والحكم فيه

٦٤. إن المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ تنص على أنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلا أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك ، وكانت المذكورة الإيضاحية قد أفصحت عن علة هذا الحكم في قولها " إن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى ذات الحكم ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجوداً أمكن

الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات " وكان فقد المفردات في الطعن المائل قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة .

(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠)

ثامنا : النقض للمرة الثانية

٦٥. من المقرر أنه لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض لكي تصبح محكمة النقض مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن وقضى بنقض الحكم المطعون فيه ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان أولهما : أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه ، كما حكمت بذلك في المرة الثانية ، وثانيهما : أن يكون كلا الحكيمين اللذان تقضتهما المحكمة قد فصل في الموضوع ، ومن ثم فإن محكمة النقض مهما قدم لها من طعون على أحكام صدرت في دعاوى فرعية أثرت أثناء نظر الدعوى الأصلية ، ومهما حكمت فيها بأحكام قبل الفصل في الموضوع ، فإن الطعن من هذا القبيل مهما تعددت لا يصح اعتبارها أساسا لا اختصاصها بنظر الموضوع والتزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ورفع لها طعن عليه وقبلته ، بل مادام هذا يعد أول حكم صدر في الموضوع ، فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص وذلك الالتزام . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في الدعوى المعروضة - بالنسبة للطاعن الأول - كان حكما بعدم جواز الطعن لأن الحكم المطعون فيه كان غاييا بالنسبة له قابلا للمعارضة ، فإن الحكم المطعون فيه القاضي في موضوع الدعوى يكون هو الحكم الأول الصادر في هذا الصدد

وبالتالى لا يؤذن وحده عند نقضه باختصاص محكمة النقض بالفصل فى موضوع الطعن .

(الطعن رقم ٢٣٢٩٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

تاسعا : سقوط الطعن

٦٦ . لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة " فقد دلت بذلك على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يقضى به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد إلا على حكم نهائى ، وأن التقرير به لا يترتب عليه - وفقا للمادة ٦٩ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية - إيقاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالأحكام الواجبة التنفيذ ، وقد استحدث الشارع هذا الجزاء بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية فنص عليه فى المادة ٣٤٣ منه - التى رددت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمها - وأفصحت المذكرة الإيضاحية عن مراد الشارع من استحداث هذه القاعدة وذلك فى قولها " لوحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يهربون من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم ويطعنون فيها فى نفس الوقت بطريق التوكيل ، ولما كان فى هذا تحايل على أحكام القانون التى تقضى بأن النقض لا يوقف تنفيذ الحكم وجب وضع هذا النص لمنع التحايل " لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة ، فإن قضاء هذه المحكمة بسقوط الطعن يكون قد صادف صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٢٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٩٩)

٦٧. لما كان الحكم المطعون فيه يعتبر واجب التنفيذ من تاريخ صدوره في ٨ من مايو سنة ١٩٩٠ ، وكان الطاعن قد هرب من تنفيذ العقوبة الصادرة في حقه . واستمر هاربا حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه ، فليس له أن يطلب رجوع هذه المحكمة عن حكمها وإعادة نظر الطعن من جديد ، ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن بشأن عدم علمه بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم بسقوط الطعن أو إخطاره بها ، إذ ذلك مردود بأن الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، لأن هذه المحكمة ليس درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع ، وإنما هي درجة استئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، وهو ما اتجه إليه الشارع عند إصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ذلك بأن الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالنقض كان ينص في المادة ٤٢٨ منه على أنه " يكلف الخصوم بالحضور بناء على طلب النيابة العامة قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل " فلما استبدل هذا الباب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ جاءت مواده تخلوا من ذلك النص ، ومتى تقرر ذلك فإن مجرد التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في ميعاده القانوني كما هو حال هذا الطعن ، ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه لما كان ما تقدم ، فإن الطلب يكون غير جائز .

(الطعن رقم ١٢٤٧١ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٩٩)

نيابة عامة

١. لما كانت المادة ٢٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يحضر أحد أعضاء النيابة جلسات المحاكم الجنائية وأن تسمع المحكمة أقواله وتفصل في طلباته . وكان مفاد هذا النص أن انعقاد المحكمة الجنائية لا يكون صحيحا إلا إذا مثلت فيه النيابة العامة . وأن انعقاد الجلسة يبطل ويبطل تبعا لذلك ما يباشر فيها من إجراءات أو يصدر من أحكام إذا لم تكن النيابة العامة ممثلة فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة ومحضر الجلسة التي صدر فيها قد خليا كلاهما من بيان اسم ممثل النيابة العامة الذي حضر الجلسة، وكان الثابت من محضر الجلسة ومن الحكم المشار إليه أن أحدا من أعضاء النيابة العامة لم يحضر الجلسة التي صدر فيها ذلك الحكم ، ولم يثبت من الحكم المذكور أو محضر الجلسة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى في تلك المرحلة . فإن الحكم المذكور يكون قد لحق به البطلان .

(الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧)

٢. من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الأحكام ، وإن لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قضى بعدم قبول استئناف متهم حكم بإدائته وقد استوفى طعنها الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ٣٧٦٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٨)

٣. لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش وأطرحه على أساس اختصاص مصدره بإصداره وإذ كان قانون السلطة القضائية قد تضمن

النص على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين ، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة اختصاصه المحلي كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من المحامي العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه ألا ينهى صريح وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعييه .

(الطعن رقم ١٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

٤. من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لجميع رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول و الثاني من الباب الثاني دمنه بما في ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين .

(الطعن رقم ٣٠١٥٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٥. من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإن انعدمت فلا دعوى ، ومن ثم

فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرفاً لا يؤبه بها : لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتضرت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم الالتزام بما أوجبه المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية يعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٠ من وجوب حضور المتهم في الجرح المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به دون أن تنعى على الحكم قضاء ببراءة المطعون ضده وعدم استجابته إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من إدانته . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحته لا يؤبه لها . مما يكون معه الطعن قد أفصح عن عدم قبوله موضوعاً .

(الطعن رقم ١١٩٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٦. لما كانت النيابة العامة وإن لم تطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي أيده الحكم المطعون فيه بناء على استئناف المتهم وحده لا أنه في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص لأنها تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ومن ثم فلها بهذه المثابة أن تنهج سبيل الطعن بالنقض لمصلحة المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

٧. لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابياً من محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده الثاني إلا أنه يبين من إفادة نيابة النقص المرفقة أن هذا الحكم لازال قائماً لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه وإعادة نظر الدعوى في حضور وصدور حكم فيها . وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقص الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أجازت للنيابة

العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، فإن طعنها يكون جائزا .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٨ . لما كانت أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ وكيل أول نيابة السويس الكلية ومؤشر عليها من المحامي العام لنيابة السويس الكلية بالنظر و ما لا يفيد - في الأصل - اعتماد الأخير لها ، إلا أنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه مؤشر عليه من المحامي العام بتكليف وكيل أول النيابة بإعداد مذكرة بأسباب الطعن بالنقض للفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون " وهو ما التزم به وكيل أول النيابة ، فإن ما تأثر به من المحامي العام بالنظر يدل - في خصوص هذه الدعوى - على اعتماده لهذه الأسباب التي كلفه إعدادها نصا ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ١٥١٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢١/٢/٢٠٠٠)

٩ . لما كانت النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي وأن من واجبها إجراء التحقيق التكميلي عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان من بطلان تحقيق النيابة التكميلي الذي أجرته بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة وبطلان أى دليل لاحق لا يكون له سند سيما و أن الحكم لم يعول على الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

(الطعن رقم ٣٥٤٦٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠/٣/٢٠٠٠)

١٠ . إن لأعضاء النيابة العامة ، بوصفهم من مأموري الضبط القضائي ، سلطات التحرى عن الجرائم وضبطها وضبط فاعليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة والتحفظ عليها على نحو ما نظمته المشرع في المواد ٢١ وما بعدها من

قانون الإجراءات الجنائية وليس في القانون ما يمنع عضو النيابة من مباشرة إجراءات التحقيق عن ذات الجرائم ، وليس في ذلك ما يفقده حيده ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفتت عن الدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة ، إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، فلا يستأهل من المحكمة ردا .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

١١ . إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءته ، فإنه لا يصح أن يعارض فيه . ومن ثم يكون طعن النيابة العامة فيه من تاريخ صدوره جائزا .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

١٢ . النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابتها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

هتك عرض

١. لما كان الحكم قد أثبت على الطاعن مقارفة جريمة هتك العرض بالقوة بما أورده من اجترائه على إلقاء حامض الكبريتيك المركز - ما النار - من القاطرة السقي كانت معه على الجيبة التي كانت ترتديها المجنى عليها من الخلف بأعلى الفخذ الأيمن سيرها بشارع قصر النيل ، مما أدى إلى إتلاف ملابسها الداخلية وإصابتها باحمرار بساقها اليمنى ، وكان بقصد الكشف عن عورتها ، مشاهدة جسدها ، وبذلك استطال إلى جسمها بأن كشف على الرغم منها من عورتها أمام النظرة فهتك بذلك عرضها بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض : أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليها يعد من العورات التي يحرص على صونها وجعلها عن الأنظار ، ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه القطري ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أن الحكم دانه بجريمة هتك العرض بالقوة رغم عدم توافر ركنيها المادي والمعنوي ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ، وهو ما استخلصه الحكم في منطق سائغ في حق الطاعن ولا عبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته ، أو بالغرض الذي توخاه منها ، كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها ، وبغير رضائها .

(الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٤)

٢. من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً عما ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ، وأن كون الجاني من اقارب المجنى عليها وهو خالها وله سلطة عليها فيسئ استعمالها إنما يكشف عن علتين للتشديد فمن ناحية يسهل عليه ارتكاب الجريمة باعتباره قريباً من المجنى عليها ، وبينهما نوع من الألفة يجعلها لا تخشاه ، لا تحتاط إزاءه ، بل وتثق فيه ومن ناحية ثانية فهذه الصفة تحمله بواجبات تجاه عرض المجنى عليها ، فعليه أن يحميه من اعتداء الغير — فإذا صدر عنه الاعتداء فقد أهدر هذه الواجبات وخان الثقة التي وضعت فيه.

(الطعن رقم ٣٥٠٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٤)

٣. من المقرر أن هتك العرض : هو كل فعل محل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه ، وعوراته ، ويخدش عاطفة الحياء عنده ، ولا يشترط لتوافره أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قام بتقبيل المجنى عليها أثناء وقوفها بجواره ، وأخرج عضو تذكيره من بنطاله ووضع يده أسفل بنطال المجنى عليها وأجلسها على فخذه وأخذ يحك قضيبه بين فخذيها من فوق بنطالها حتى أمني ، وهو تتوافر به جريمة هتك العرض .

(الطعن رقم ٥٧١٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١٠)

٤. من المقرر أن هتك العرض : هو كل فعل محل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه ، وعوراته ، ويخدش عاطفة الحياء عنده ، ولا يشترط لتوافره أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني

إلى فعلته ، أو بالغرض الذى توخاه منها ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ٨٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٤/١)

٥. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض : أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها ، وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترب ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليها من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقه كل إنسان وكيانه الفطرى ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة قد كشفت من عورات المجنى عليهاز وأحدثت بمنطقة الفخذين وأعلى يمين الشفرين الغليظين سحبات متفرقة وحروقا متقيحة ، نتيجة كى هذه المناطق بأجسام ساخنة ، فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض ، وإذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية تبيح فى حدود معينة الكشف عن العورة مما ينأى عن التأثيم المعاقب عليه قانونا إلا أنه متى كان كشف هذه العورة ، أو المساس بها قد تم على غيره إرادة المجنى عليه ، فإن ذلك يعد تعديا منافيا للآداب ويعتبر فى القانون هتكا للعرض قصد الشلوع العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التى يصون بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته ، أو الغرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلية إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه ، فإنه لا يجدى الطاعنة ما تشبه من أنها لم تقصد المساس بعورة المجنى عليها ، بل قيامه على نظائرها الداخلية بسبب التبول

الإلإرادى ، ذلك أن الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته .

(الطعن رقم ٢٦١٤ لسنة ٦٦ قى جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٦. لما كان الحكم المطعون فيه فى معرض رده على دفاع الطاعنة بانتفاء نيتها فى هتك عرض المجنى عليها قد أورد أحد المبادئ القانونية ثم خلص إلى إطراح هذا الدفاع فى قوله وإذ كانت المتهمة وإن كانت هى التى تقوم برعاية المجنى عليها ونظافتها الداخلية والخارجية إلا أنه إذا تعدى الكشف عن عورة المجنى عليها هذا إلى الاعتداء عليه بالضرب والكى بسائل ساخن "شمع" على أماكن من جسدها يعتبر عورة بالنسبة لها فإن ذلك يوفر جريمة هتك العرض فى حقها فضلا عن أن جريمة هتك العرض من الجرائم التى لا تتطلب قصدا خاصا بل أنها تتوافر بمجرد الكشف عن جزء من جسد المجنى عليه يعتبر عورة أو المساس به ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهمة كانت تقوم بتجريد المجنى عليها من ملابسها وتقوم بضربها وكيها بسائل سان فى أماكن حساسة من جسدها فإن جريمة هتك العرض تكون قد تكاملت أركانها فى حقها فضلا عن توافر جريمة إحداث إصابات بها أدت إلى وفاتها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل ماضى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقة كل إنسان وكيانة الفطرى وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة قد كشفت من عورات المجنى عليها وأحدثت بمنطقة الفخذين وأعلى عىن السفريين الغليظين سحبات متفرقة وحروقا متقيحة نتيجة كى هذه المناطق

بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض ، وإذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الاجتماعية تبيح فى حدود معينة الكشف عن العورة مما ينأى عن التائيم المعاقب عليه قانونا إلا أنه متى كان كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى فإن ذلك يعد تعديا منافيا للآداب ويعتبر فى القانون هتكا للعرض قصد الشارع العقاب عليه حماية للمناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة عرضة من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضى ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة أو الغرض الذى توخاه منها فيصح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعلة إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه . فإنه لا يجدى الطاعنة ما تثيره من أنها لم تقصد المساس بعورة المجنى عليها بل قيامها على نظائرها الداخلية والخارجية بسبب التبول اللاأرادى ذلك أن الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته وهو ما استخلصه فى منطق سائغ .

(الطعن رقم ١٣٥٨٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٧. لما كانت جريمة هتك العرض بالقوة لا يشترط فيها استعمال القوة المادية بل يكفى إثبات الفعل الخادش للحياء لعرض المجنى عليها بغير رضائها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أخذا من اقوال شهود الإثبات التى أطمأن إليها من قيام الطاعن بإمساك عورة المجنى عليها فى غفلة منها وقيامه بتكرار ذلك الفعل يعد ملاحقته لها فإن هذا أورده الحكم كاف لإثبات توافر ركن القوة ولا يلزمه أن يتحدث عنه على استقلال متى كان فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٩٠٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٨. يكفي لتوافر جريمة هتك العرض : أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها ، وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترب بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في ذلك الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها ، والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري - رغم صغر سنه - وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال الشهود التي اطمأن إليها : أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها وخلع عنها سرواتها ووضع أصبعه في مواضع العفة منها ، ومن ثم فإن الحكم إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة التي دانه عنها بأقوال المجنى عليها وباقي شهود الواقعة ، فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما يحمله ، ولا عبرة عندئذ ، وبفرض صحته مما ورد بتقرير الطبيب الشرعي من أن جسم المجنى عليها خاليا من أية آثار تدل على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٧٦٠٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

٩. صدر المرأة وفهدا كلاهما تعبير لمفهوم واحد ، ويعد من العورات التي تحرص دائما على عدم المساس بها ، فإمساكه بالرغم عنها ، وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها : هو مما يخلش حياءها ، ويمس عرضها ، ويعتبر هتك عرض .

(الطعن رقم ١١١٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

١٠. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن التقرير الطبي الشرعي قد دل على إمكان حصول هتك العرض دون أن يترك أثرا ، وكان لا يشترط لتوافر جريمة

هتك العرض قانونا أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليه ، فإن ما يشيره
الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا
تقبل اثارته امام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٧/٣)

وصف التهمة

١. جريمة إقامة بناء غير ترخيص ، وجريمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ، ولئن لزم لقيام كل منهما عناصر وأركان قانونية ذاتية تتغير في إحداها عن الأخرى ، إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد ، وهو : إقامة الدعوى سواء تم على أرض زراعية أو أقيم بدون ترخيص ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة القانونية ، ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل البناء الذى تم مخالفا للقانون . لما كان ذلك ، وكلنت واقعة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص ولئن لم تثبت فى حق المطعون ضده تأسيسا على أن الواقعة بناء بدون ترخيص بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، وهى قائمة على ذات الفعل الذى كان محلا للالتزام بذلك الوصف الآخر ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها ، أن تضيف على الواقعة الوصف الصحيح وهو : إقامة البناء بدون ترخيص أما وأنها لم تفعل وقضت بالبراءة فى الواقعة المطروحة عليها برمتها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٥٤٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٢. لما كان الحكم المطعون فيه برر قضاءه ببراءة المطعون ضده بما هو ثابت من أن البناء داخل كردون المدينة ومن ثم يخضع للاستثناء المقرر بالقانونين ١١٦ لسنة ١٩٨٣ و ٣ لسنة ١٩٨٢ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن

تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى و على حقيقتها كما بينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة وكل ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . وما كانت جريمة إقامة بناء على أرض زراعية وإقامة بناء غير ترخيص وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان قانونية تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى غير أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء سواء تم على أرض زراعية أو أقيم عليها بغير ترخيص فالواقعة الحادثة التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها والتى تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضده عن قسمة إقامة البناء على أرض زراعية والتفت عن الوصف الآخر للواقعة المطروحة عليه وهو إقامة البناء ولم يقل كلمته فيه . فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كانت المحكمة لم توجه الوصف الآخر إلى المتهم حتى يتسنى له تقديم دفاعه فإن هذه المحكمة لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقص الإعادة .

(الطعن رقم ٥٥٠٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٢٣)

٣. لما كان من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أ، تطبق على الواقعة المطروحة عليها وضعها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن تترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه

وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده على أساس الشك في ثبوت نسبة إحداث الإصابة محل الاتهام في حق المطعون ضده وعلى أساس هذا الشك ، يكون صحيحا أيضا ما قضى به من رفض الدعوى المدنية فلا جدوى للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - من النعي على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ذلك أنه يكفي أن تشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(الطعن رقم ٧٧٣٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٥)

٤. لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بصفته موظف عمومى " مدير عام وأمين صندوق " اختلس دفتر شيكات وأضر عمدا بأموال تلك الجهة التى يعمل بها ، وسهل لغيره الاستيلاء عليها ، وزور محرراتها واستعملها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمواد ٤٠/ثانيا وثالثا ١/٤١/١١٢/١-٢ (أ) ١/١١٣/١-٢/١١٦ مكررا ١/١١٨/١-١/١١٨ مكرر ١/١١٩/ب/١١٩ مكرر هـ/٢١١/٢١٢/٢١٤ من قانون العقوبات وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدنته بوصف أنه بصفته موظفا عاما " مدير عام وأمين صندوق ط تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الصندوق آنف البيان ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله في أداء وظيفته " بأن قام بالتوقيع على خطابين منفصلين أحدهما بفك الوديعة ، والثاني بشراء شهادات استثمار خلافا للمعمول به بالبنك مما مكن المجهول من صرف مبلغ ٢٣٢ ألف جنيه على النحو المبين بالتحقيقات . الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا ١/ (أ) من قانون العقوبات ، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلف نظر

الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن ، وهو عنصر لم يرد في أمر الإحالة ، ويتميز عن ركن تعمد الإضرار الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة الخاصة بالطاعن من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذي ترتب عليه ضرر جسيم ، ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد لتهمة الإضرار العمدى لم يكن واردا في أمر الإحالة وهو: عنصر إهمال الطاعن في تحرير خطابين لفك الوديعة ، وشراء شهادات استثمار ، مما أتاح فرصة تسهيل الاستيلاء لغيره على أموال الصندوق في غفلة منه ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهى إذ لك تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٦٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

٥. لما كانت جريمة إقامة بناء على جسر النيل وجريمة التعدى على أملاك الدولة بالبناء عليها يجمعها فعل مادي واحد وهو : إقامة البناء سواء تم على أرض مملوكة للدولة ، أو أقيم بدون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها ، والتى تتباين صورها بتوابع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل البناء الذى تم مخالفا له . لما كان ذلك ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاما بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها ، أن تضيف عليها الوصف القانونى الصحيح وهو - أيضا - التعدى على أرض مملوكة للدولة بإقامة بناء عليها ، أما وإنما لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

٦. لما كان عدم توافر ركن من أركان الجريمة - بفرض حصوله - في التهمة المحال بها المتهمون للمحاكمة ليس من شأنه بالضرورة أن يجعل الفعل المنسوب إليهم بمنأى من العقاب . وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر إلى الواقعة الجنائية كما رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في تبرئه المتهمين من قسمة الشروع في تسهيل الاستيلاء على المال العام بالقول بعدم توافر أحد أركان هذه الجريمة . كما اكتفى في نفي جريمة الاستحصال بغير حق على أختام إحدى المصالح واستعمالها استعمالاً ضاراً بها بالقول إنها تشكل جريمة أرى لم ترد في أمر الإحالة ودون أن وكيف الواقعة ويطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً والتحقق من عدم وقوعها تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه في شأن هاتين الجريمتين لما كان ما تقدم . وكان الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى لإثباته يتعين أ، يكون النقض مقروناً بالإعادة .

(الطعن رقم ١٧٥٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٧. لما كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالاً غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان

التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا يخرج عن نطاق الواقعة نفسها التي تضمنها أمر الإحالة فلا يعيب الحكم بتعين تاريخ الجريمة حسبما يبين من الأوراق والتحقيقات التي أجريتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - مادام أنه لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وهى جريمة إحراز سلاح ناري مششخن بغير ترخيص ، والتي كانت معروضة على بساط البحث ، ودارت عليها المرافعة .

(الطعن رقم ٢٦٣٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

٨. إن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقتضي بأن يتعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، كما أن تغيير المحكمة التهمة من الاختلاس إلى الإضرار العمدى ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعنين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة آتفة الذكر ، إنما هو تعديل في ذات التهمة لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن واردة في أمر الإحالة وهى واقعة الإضرار العمدى ولما كانت مدونات الحكم المطعون ضده فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهت الدفاع عن الطاعنين إلى تعديل وصف التهمة ، ولم يبدِ جلسات المحاكمة سواء

من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الإلتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إاليه في المداولة من تعديل التهمة وكان لا يغنى عن ذلك أن قهمة الإضرار العمدي قد تناولتها التحقيقات إذ الدفاع غير ملزم بواجب الإلتفات حيث تتقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا يخول المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة شملت التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل ومشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٠٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١)

٩. الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ٢٠٠٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

وقت التنفيذ

١. لما كان مبنى الطعن : هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات الجنائية المقضى بها مع إيقاف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات الجنائية بمعناها الحقيقي ، أما الجزاءات الأخرى فهي وإن كلن فيها معنى العقوبة إلا أنها ليست عقوبة بحتة ، ومن ثم لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٩/١١/٣٠)

وكالة

١. من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه ، أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد أن ينسب عنه في مباشرته ، إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا ثابتا يخوله هذا الحق ، أو كان يوجب عنه في ذلك قانونا . لما كان ذلك ، وكان المحامي قد قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية بمثابته وكيلا عن المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها ، وبصفتها وصية على ابنها المجنى عليه القاصر ، وكان البين ن الاطلاع على التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه أنه صدر عن المدعية بالحقوق المدنية إلى المحامي سالف الذكر بصفتها الشخصية ، ولم يكن موكلا عنها بصفتها وصية على ابنها القاصر ، فإن الطعن يكون قد تقرر به من غير ذي صفة بالنسبة لذلك القاصر ، وتعين التقرير بذلك .

(الطعن رقم ٧٢٤٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٩٩)

٢. لما كان الأستاذ محامي الحكومة قد قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه بصفته مدعيا بالحقوق المدنية ، وهو ليس بذى صفة - بشخصه - بصفته محاميا للحكومة - عن شخص من يوجب عنه في الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ، مادام أنه لم يثبت صراحة في تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن : هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، ومن

ثم يتعين التقرير بعدم قبول لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن لا يوز من وكيل
إلا بمقتضى توكيل رسمى أو بورقة عرفية بشرط أن يصدق فيها على الإمضاء ،
ولما كانت المادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على جميع المسائل
الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات ، وكان
التوكيل الذى قدمه محامى المدعى بالحقوق المدنية لا يعدو أن يكون توكيلا عرفيا
مصدقا من السلطات السعودية ، دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية السعودية
والقنصلية المصرية بالملكة العربية السعودية ، أو من يقوم مقامها طبقا للمادة
١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السكين
الدبلوماسى والقنصلى حتى يكون التوكيل حجة فى إسباغ صفة الوكالة
للمحامى الذى قرر بالطعن ، ومن ثم يكون الطعن مفصحا عن عدم قوله شكلا.

(الطعن رقم ١٧٢٧٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٩/١١/١٠)

٣. لما كان الأستاذ المحامى قرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون
فيه بصفته وكىلا عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق ، وكان البين من هذا
التوكيل أنه خصص بنص صريح أمورا معينة أجازة للوكيل مباشرة بالنيابة عن
ذلك الموكل - وليس من بينها الطعن بطريق النقض - فإن مفاد ذلك أن ما
سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارضا عن حدود الوكالة
الأمر الذى يكون معه الطعن المائل قد قرر به من غير ذى صفة مما يفصح عن
عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ٤٠٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٤. لما كان التوكيل الأسمى الصادر من الطاعن لوكيله لم يقدم ، وإنما قدم التوكيل
الصادر من وكيله للمقرر بالطعن بالنقض . ومن ثم فإن الطعن يكون قد قرر به
من غير ذى صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلا.

(الطعن رقم ١٤٤٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٥. لما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن أول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة وسماع شاهد نفى ثم تلاه محام ثان ترفع في الدعوى ، وانتهى إلى طلب البراءة ، دون اعتراض عن الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع الشاهد ، وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضع بإجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطبق بسان موكله ، ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر في أسباب طعنه إلى أن الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يسرا بدورهما إلى شئ من ذلك في مرافعتهما ، فإن ما يثيره الطاعن من حالة إخلال المحكمة بحقه في الدفاع لإعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٣٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

أحكام عامة

من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جرمي القتل والإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أنه لم يبين وظيفته وواجباتها وصلتها بالزلقان الذي وقع به الحادث ودوره بالنسبة لكل من المشاة والسيارات في حالة إقتراف مرور القطارات ومكان تواجد المجنى عليهم وسبب عبورهم المزلقان وقت إقتراف القطار ودور قائد القطار في الحادث وكيف أدى نوم الطاعن إلى وقوع الحادث وإصابة المجنى عليهم ومدى قدرته على تلاقي ذلك كما خلا الحكم من بيان وإصابات المجنى عليهم من واقع تقارير طبية رسمية ومدى توافهما مع الأدوات أو الآلات أو القاطرات المتسببة في الحادث فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٠١٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٩)

أداة عن الغير وبالجمل ما هو نوع الخطأ الذي يصح أن ينسب إلى الطاعنين بالذات وبجعلهما مسئولين ، يورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى اصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليها ومسلكها أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليها وكيف أنه أدت إلى وفاتها من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٩٣٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

من المقرر أن ركن الخطأ وهو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ حسبما هي معرفة به قانوننا في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه - الذي أيد الحكم المستأنف دون أن يحيل إلى أسبابه أ، يفصح عن أخذه - قد خلا من استظهار واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ومن إيراد الأدلة المثبتة للواقعة المؤثرة ذلك بانه لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكنه الخطأ الذي وقع منه واتخذ من مجرد قيادة الطاعن للسيارة مسرعا ما يوفر الخطأ في جانبه دون أ، يستظهر قدر الضرورة التي كانت توجب عليه السير بسرعة معينة تفاديا بالوقوع الحادث ودون أن يورد الدليل على كل ذلك مردودا إلى اصل ثابت في الأوراق ، كما لم يبين موقف المجنى عليها ومسلكهما أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليهم وكيفية حدوثها من واقع تقرير فني باعتبار أن ذلك من المسائل الفنية البحتة الأمر الذي يعجز محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٣٥٤١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٢)

إن رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه

بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة وموقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليتسنى - من بعد - بيان مدى قرّة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليهم وأثر ذلك على قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن - على ما يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية - بانقطاعها ، وهو دفاع حوهرى يترتب على ثبوته إنتفاء مسؤولية الطاعن الجنائية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٤١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٩/١٠/٢٠٠٠)

لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر ، وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى ، والأمارات ، والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ، وتتم عما يضمّره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الثابت من الأدلة التي اطّأنت إليها هذه المحكمة أن المتهم ما إن شاهد زوجته تجلس في السيارة الخاصة مع قائدها على جانب الطريق حتى تملكه الغضب اصطيانا لشرفه والذي بلغ أقصاه عند رفض المجنى عليها الانصياع لأمره بالزول من السيارة التي تركبها مع محرم عليها فأراد الانتقان ثارا للاستهانة بحق الزوج وبرجولته فاستل سلاحه النارى وتعمد تصويبه في مقتل من المجنى عليها ومن مسافة جاوزت حد الإطلاق القريب ، فأطلق ابتداء أربعة أعيرة نارية الواحد تلو الآخر تركزت جميعها بمنطقة الصدر القاتلة ثم لاحق المجنى عليها لىدى محاولة هروهما تفاديا لطلقاته النارية مصرا لى الخلاص منها ، الأمر الذى يكشف عن انتوائه إزهاق روحها ومن ثم فإن نية القتل تكون قد توافرت فى حق المتهم ويكون الدفع بانتفائها فى غير محله ، ولا ينال من ثبوت هذا القصد الخاص اصطحاب المتهم للمجنى عليها للمستشفى وتمسك الدفاع بذلك كقرينه على انتفاء نية القتل ، لأن

العبرة بتوافر القصد الجنائي الخاص في القتل هو بوقت إتيان الجاني لفعله لا وقت تحقق النتيجة الإجرامية كما هو الحال في الدعوى الماثلة .

(الطعن رقم ١١٧٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني تتم عما يضمره في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وكان من المقرر أيضا أنه لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل إنما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية .

(الطعن رقم ٢٦٢٩٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ألا تكون الجنايتان ناشتتين عن فعل واحد ، بل يجب أن تتعدد الأفعال ، وأن يكون الفعل المكون للجناية المقترفة مستقلا عن جناية القتل ، بحيث أنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلا ن أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون الإجريمة واحدة فلا ينطبق النص ، أما إذا تعددت الأفعال وتعددت نتائجها الضارة وكان كل منها يكون جريمة مستقلة فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين ولا يشترط لتوافر تلك الرابطة الزمنية مضي فترة محددة من الزمن ، بل يصح ألا يكون بين الجنايتين زمن محسوس ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانت لم ترتكب إلا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة هي بتعدد الأفعال بعضها عن بعض بالقدر الذي يعتبر كل منها مكونا لجريمة مستقلة ، وكان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم ، وكما بان من المفردات ، ومن إقرار الطاعن بتحقيقات النيابة العامة - والسدى لا

ينازع في صدوره عنه - أن الطاعن أستل البطلة التي يحتفظ بها في مسكنه وأنهال بها ضربا على حمايته -..... في رأسها وجسدها بطريقة تفصح بيقين لا يخالجه شك أنه ما أراد إلا إزهاق روحها ولم يتركها الا بعد أن أيقن بموتها - وهو ما جزم به تقرير الصفة التشريحية من أنه لا دخل للحروق - التي ثبت أنها غير حيوية - في وفاتها مما يجزم بأن وفاتها كانت قبل أن يشعل النار في مسكنه وهو ما يشكل جنائية القتل العمد ، ثم أردف بعد ذلك مباشرة بأن التفت الى زوجته وأنهال عن ضربا بذات الأداة - بأفعال مستقلة عن جنائية القتل العمد الأولى - على رأسها وجهها وأذنها اليمنى ولم يتركها إلا بعد أن أيقن بموتها ثم أعقب ذلك بوضع الكيوسين المعجل للاشتعال في محتويات مسكنه واشتعل فيه النار ، وقد أثبت تقرير الصفة التشريحية بأن وفاة - زوجة الطاعن - أصابه حدثت من الإصابات القطعية الرضية بالرأس والوجه وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف متجمع ضاغط على المخ بالإضافة الى الحروق وما أحدثته من صدمة عصبية ، الأمر الذي يقطع بأن سبب وفاة..... هي تلك الإصابات القطعية والرضية وأن تراخى إلى ما بعد فعل الإحراق فضلا عن ذلك ، فسواء كانت وفاة بسبب الإصابات القطعية والرضية سالفة البيان فقط ، أم بسبب كل من هذه الإصابات والحروق النارية والناجمة عن فعل الإحراق فكل من الفعلين - التعدى بالبطلة وإحداث الإصابات والإحراق وما ترتب عليه من حروق - لاحقان على قتل المجنى عليها عمدا وبأفعال مستقلة وعلى ذات مسرح الحادث وزمانه وتعدد به النتائج الضارة وهو ما يشكل تحت أى وصف قانونى جنائية أخرى مستقلة عن جنائية قتل..... عمدا ويتحقق به الاقتران فى حق الطاعن ، الاقتران فى حق الطاعن ومن ثم فإن الحكم إذا كان قد أثبت الاقتران فى حق الطاعن وأوقع به القصاص فإنه يكون قد التزم حدود الدعوى كما وردت فى أمر الإحالة .

(الطعن رقم ١١٤٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠)

لما كان البين من المفردات أن أقوال المتهم الأول خلت مما حصله الحكم من أنه ابتاع الاقراص المخدرة ، لإذابتها في مشروب يحتسبه الجنى عليه بقصد تخديره ثم إسقاطه في الماء بل إن ما ورد على لسان المتهم الأول بالتحقيقات ، أنه وضع أقراص المخدر في المشروب الذى احتساه الجنى عليه ابتغاء تخديره لايهامه انه السارق لمسائل والده وتسليمه لشخص آخر ، وغادر ثلاثتهم - المتهمين والجنى عليه - المقهى للتره وأثناء تربصه فعل المخدر بالجنى عليه لتحقيق مبتغاه تلك ، عرض عليه المتهم الثانى فكرة قتل الجنى عليه تغريقا في ماء أسفل الكوبرى مقرهم على أن يراقب هو مكان الحادث ، فوافق ثم عدل عنه ولدى شروعه في العودة لمزلة رأى المتهم الثانى يدفع الجنى عليه في التجرى المائى حيث مات غرقا ؟ ومن ثم يكون الحكم المعروض يكون قد أورد سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في تحصيل لاعتراف المتهم الأول واقعة لا أصل لها في الأوراق وكان لها أثر في منطق الحكم واستدلالة على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم عليهما بما يعيبه بالخطأ في الإسناد ، ولا يغنى في ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى بخاصة اعتراف المحكوم عليه الثانى ، إذ سقط احدهما أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في رأى الذى انتهت اليه المحكمة ومن ثم يتعين القضاء بنقض الحكم المعروض والإعادة .

(الطعن رقم ١٨٩٩١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

خلو الساطور المضبوط من أى أثر للدماء لا يقدر في استدلال الحكم من حصول الاعتداء على الجنى عليه بمثل هذه الأداة أيا كانت ، وذلك ردا على جهاع الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن بعد ملزمة بأن تتحدث عن إسقاطها لدلالة عدم وجود أثر للدماء بها ، إذ أن مفاد سكوتها أنه لم يكن لذلك أثر في تكوين عقيدتها إثباتا أو نفيًا ، والمحكمة لا تلزم - في أصول الاستدلال - بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين هذه العقيدة .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

لما كان الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي والشرعى وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لارتكابه جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التى كان القصد منها ارتكاب جنحة السرقة وأنزل عليه العقاب المنصوص عليه فى المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٣١٧ / رابعا من قانون العقوبات . وكان لا يوجد فى القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ من القانون متى توافرت أركانها .

(الطعن رقم ٢٣٠٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٠)

لما كانت جرائم القتل العمد تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وإزهاق الروح وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، فإن من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة فى جرائم القتل العمد عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التى تثبت توافره ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب فى التدليل من استعماله لسلح نارى فتاك بطبيعته توجيهه صوب الجنى عليه فى مواضع قاتلة وإطلاق أكثر من عيار نارى صوبه " . وكان ما استدل به الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على الجنى عليه فى مقتل لا يفيد سوى تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابته الجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل مالم يكشف الحكم عن قيام هذه النية

بنفس الجاني بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل على القصد الخاص وتكشف عنه ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٣٠٣٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر سبق الاصرار في حق الطاعن والمتهم الآخر مما يترتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون الطاعن هو محدث الإصابات التي سببت وفاة المجنى عليه أو أن يكون المتهم الآخر هو محدثها .

(الطعن رقم ١٥٧٢٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٧)

إن مفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جريمة أخرى أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وكان تقدير ذلك من شأن محكمة وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم بمدوناته وعلى ما يبين من المفردات المضمومة تنبئ بذاتهما عن توافر الرابطة الزمنية بين جريمة القتل العمد وجنايتي الخطف بالتحيل وهتك العرض بالقوة ومن ثم يكون الحكم قد التزم صحيح القانون فيما خلاص إليه في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٣)

من المقرر أن قضاء الإلغاء قد ينصب على قرار إداري فيعدمه أو على جنوء من القرار دون باقيه - وهو ما اصطلح على تسميته بالإلغاء الجزئي أو النسبي - ومن ذلك إلغاء قرار التعيين أو الترقية فيما تضمنه من تخطى شخص معين . وعند تنفيذ حكم الإلغاء الجزئي تكون جهة الإدارة بالخيار إن شاءت ابقّت القرار المطعون فيه

وصححت الوضع بالنسبة لرافع الدعوى ، أو ألغت القرار المطعون فيه إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . والمنوط به تنفيذ أحكام القضاء في نطاق كل وزارة هو وزيرها لما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن " الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها ، فإذا كان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا بإلغاء أو إيقاف تنفيذ قرار جمهورى كان على الوزير أن يتخذ من جانبه ما يستلزمه تنفيذ الحكم من مراحل استصدار القرار الجمهورى الذى يتفق وموجبات التنفيذ وإزالة الأثر المترتب على القرار المحكوم بإلغائه أو بوقف تنفيذه . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ وإن جعل تعيين ونقل أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج ومن ثم فإن تنفيذ الحكم بإلغاء القرار الصادر بتعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية في الخارج فيما تضمنه من تخطى الطاعن في التعيين يكون داخلا في اختصاص المطعون ضده لأنه المنوط به ذلك التنفيذ في وزارته ولأنه المختص بترشيح رؤساء البعثات الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النظر وقال بعدم اختصاص المطعون ضده - وزير الخارجية - بذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ حجب عنه بحث حقيقة موقف المطعون ضده من تنفيذ الحكم موضوع الإتهام بما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ١٦٢٤١ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٨/٥/٢٠٠١)

لما كان مناط المسؤولية في حيازة المخدر هو ثبوت اتصال الجاني به اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة من علم وإدارة إما بحيازته ماديا أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى ، وما ساقه من الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ثبوتها في حق الطاعن ، كافيا في الدلالة على حيازته

للنبات المخدر المضبوط فإن ما يثيره الطاعن بشأن واقعة ضبط الجوال المضبوط بسبه النبات المخدر بحوزته ، يتمخض دفاعا موضوعيا قصد به التشكيك في تلك الواقعة واقوال الشهود بشأنها ، ولا يستوجب ردا صريحا ما دام الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٣٧٨٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

لما كان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع اتوائه استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام من الوقائع ما يشهد لقيامه كما أنه من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق ثمة ضرر يلحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لم يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية فينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور كما أن قيام مصلحة للجاني في جريمة التزوير لا يعدو أن يكون أحد بواعثه على الجريمة وغايته منها فلا يمنع توافر مقصده الجنائي أن تمتنع مصلحته من التزوير الذي قارفه فإن البواعث مهما تنوعت خارجة عن القصد الجنائي وغير مؤثرة فيه .

(الطعن رقم ٢٤١٧٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

يكفى في القصد من الإحراز إن تستقوى المحكمة الدليل عليه من وقائع الدعوى أو تستنبطه من عناصر وظروف تصلح لإنتاجه .

(الطعن رقم ١٠٣٨٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها دلل على توافر نية القتل في حق الطاعن بقوله " حيث إنه عن القصد الجنائي فيها أن يتوافر القصد الجنائي العام بعنصريه من إرادة النشاط المشكل للركن المادى لها عن علم واختيار حر بل يستلزم الأمر في تلك الجريمة قصدا جنائيا خاصا

لدى المتهم بقوامه أن يهدف من الفعل والنشاط الذى يرتكبه تحقيق نتيجة خاصة محددة هى إزهاق روح الجنى عليه أى قتله فلا يكفى أن تستظهر المحكمة أن المتهم أثناء ارتكابه لهذا الفعل كان منتويا الوصول إلى نتيجة محددة ومعينة هى أن يقضى الجنى عليه نجبه ، وإذا كانت النية أمرا خفيا غير ظاهر بحسبانها أمرا مستقرا فى سريرة المتهم فإن المحكمة تلجأ فى استظهارها إلى الأمارات والمظاهر الخارجية المحيطة بالدعوى ، وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من أقوال زملاء المتهم فى مجلسه أن المتهم تعدى بالضرب بنصل حاد على الجنى عليه الأول وكان له الطعنات العديدة فى رقبته وصدوره على نحو أحدث به تمزقا بالقصبة الهوائية والرئة اليسرى وانزفة دموية وما أدى إليه ذلك من التهاب رئوى ازدواجى والتهاب بريتونى حسبما ورد بتقرير الصفة التشريحية وإن المتهم تخير وقت نوم الجنى عليه ، ليستهل عليه بلوغ مأربه وتحقيق النتيجة التى هدف لها وإقدامه المرة تلو الأخرى على طعنه كلما عن له ذلك فإن ذلك قاطع الدلالة على أن المتهم لا يوقفه عن فعلته إلا بعد أن تيقن من تحقيق ما كان يصبو إليه من نزع الحياة من جسد الجنى عليه الأول بما يتفق معه قصد القتل فى حقه " لما كان ذلك ، وكان مما ساقه الحكم - فيما تقدم - للتدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن أنه لم يتوقف عن فعلته إلا بعد أن تيقن من تحقيق ما كان يصبو إليه من نزع الحياة من جسد الجنى عليه الأول وكان الثابت - من مطالعة مفردات الدعوى - أن الجنى عليه المذكور لم يقض نجبه إلا بعد بضعة أيام من اعتداء الطاعن عليه ونقله مصابا إلى المستشفى لتلقى العلاج ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد استند فى تدليله على توافر نية القتل على ما يخالف الثابت بالأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم - فى هذا الخصوص - من أدلة أخرى أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه .

(الطعن رقم ٩٧٤٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢)

لما كانت جريمة القبض والحبس والحجز المصحوب بالتهديد بالقتل هى من الجرائم العمدية ويتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة متى كان الجانى قد أتى الفعل

عمدا وهو يعلم أنه يحرم الجنى عليه من حريته دون وجه حق ، ويهدد حياته بالقتل ، وهذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائي العام ، ولما كانت المحكمة لا تلتزم بأن تحدث استقلالا عن القصد الجنائي في هذه الجريمة بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ، وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي نظر الدعوى لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة ، وهو نص مقتبس مما ورد في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم ومتعلق بالنظام العام ، وأساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعله رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجرد ، والتحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات كسب لامتناع القاضي عن الحكم ، هو ما يجريه القاضي أو يصدره في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية سواء بصفته سلطة تحقيق أو حكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع قد ناطت بميثاق الفحص والتحقيق بإرادة الكسب غير المشروع أن تأمر بمنع المتهم أو زوجته أو أورده القصر من التصرف في أموالهم وأن تعرض هذا الأمر على محكمة الجنايات المختصة والتي تصدر حكمها إما بتأييد أو تعديل أو إلغاء ، وإذا كان ورود هذا النص في قانون الكسب غير المشروع لا يغير من طبيعته كنص من النصوص المتعلقة بالإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الحكم الذي تصدره محكمة الجنايات في هذا الشأن يعتبر من أعمال التحقيق في حكم المادة ٢٤٧ من

قانون الإجراءات الجنائية وتباشر في الدعوى بصفقتها سلطة تحقيق في مرحلة سابقة على المحاكمة التي تفصل فيها في النزاع وينطوى على إظهار رأيها بأنها اقتنعت بقيام أو عدم قيام الدلائل الكافية على جدية الاتهام بالجريمة ، ومن ثم يتعارض مع ما يتحتم توافره في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن السيد المستشار رئيس الهيئة التي قضت بتأييد قرار هيئة الفحص والتحقيق بإدارة الكسب غير المشروع بمنع الطاعن من التصرف في أمواله هو نفسه رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون به ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا لصدوره من هيئة فقد رئيسها صلاحيته بما يتعين نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع أن يحل أحد القضاة محل القاضي الذي تغيب يوم النطق بالحكم متى اقتضت الهيئة على أن تقرير مد أجل النطق بالحكم .

(الطعن رقم ٣٣٨٩٩ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

إن البين من استقراء التشريعات الجنائية المتعاقبة أن الشارع قد حرص على تحديد الأسباب التي تتأبى معها صلاحية القاضي لنظر الدعوى والفصل فيها ، فأوردها في المادة ٣١٣ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة ١٤٦ من قانون المرافعات الحالي ومنها استقى الحالات الواردة في المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية ورتب بطلان عمل القاضي وقضائه في تلك الأحوال والتي منها سبق إبادة القاضي رأيا في القضية المطروحة عليه ، وعلة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من ان يلتزم برأيه الذي يشف عنه عمله المتقدم ، واستنادا إلى أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظرها الدعوى وعلى ما حصلته المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٣١٣ هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في

القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا ،
أخذ بأن إظهار الرأي قد يدعو إلى التزامه مما يتنافى مع حرية العدول عنه .

(الطعن رقم ٢١٣٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

وإن كان ظاهر وسياق المادة ١٤٦ مرافعات يفيد أن إبداء القاضي لرأيه
يلزم أن يكون في ذات القضية المطروحة ، إلا أنه ينبغي أن يفسر ذلك بالمعنى الواسع
فيؤخذ به متى كانت الخصومة الحالية مرددة بين ذات الخصوم ، ويستدعى الفصل
فيها إبداء الرأي في ذات الحجج والأسانيد التي أثبتت في الخصومة الأخرى ، بحيث
تعتبر الخصومة الحالية استمرار لها وعودا إليها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من
الاطلاع على الحكم في الجناية لسنة ١٩٩٨ المعادى أن الطاعن الأول قد
أتم وقضى عليه في جريمة إحراز المخدر الذي ضبط عرضا ، ومما أوردته الهيئة في
حكمها السابق في قضية المخدرات - على ما يبين من المفردات التي ضمت - قوله "
أنه استقر في يقين المحكمة واطمأن وجدانها إلى أنه بتاريخ تم ضبط المتهم
..... (الطاعن الأول الحالي) وآخر حال عرضهما رشوة ولم تقبل منهما " ثم
أدانت الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون في قضية المخدرات وهو ما يعد قضاء
ضمنيا بسلامة التحريات التي كانت مقدمة لإجراءات ضبط المخدر والرشوة معا ، ثم
جاء الحكم المطعون فيه وقضى في جريمة عرض الرشوة معا ، ثم جاء الحكم المطعون
فيه وقضى في جريمة عرض الرشوة المسندة إلى الطاعن ، ورفض دفعه فيها ببطلان
التحريات لعدم جديتها وقضى بسلامة الإجراءات التي بنيت عليها ، وهي بذاتها
الإجراءات التي قضى من قبل - ضمنا - بصحتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
باطلا لتناوله أمرا سبق للهيئة التي أصدرته أن كونت رأيا فيه في قضية أخرى متصلة
نسخت أوراقها من ذات القضية موضوع الطعن المائل ، ولا يغير من ذلك قول
الحكم المطعون فيه - ردا على دفع الطاعن " بخصوص ما ذكر فإن الهيئة في حكمها
في قضية المخدرات المنسوبة للطاعن الأول لم تعرض لموضوع الدعوى المائلة

- عرض الرشوة - من أية ناحية ولم تقسه من أية وجهة وإنما اقتصر على مجرد الإشارة إلى أن تفتيش المتهم وضبط المخدر بإحرازه كان بمناسبة ضبطه في جريمة رشوة بها إذن وذلك الخوض أو التعرض لأدلة الثبوت في جريمة الرشوة من أو وجهة أو التعرض لموضوعها " لأن هذا الذي أورده الحكم يدحضه ما دون بالحكم الصادر في قضية المخدرات على السياق المتقدم من استقرار يقين المحكمة على ضبط الرشوة حال عرضها ، وما انتهى إليه الحكم في قضية المخدرات من سلامة الإجراءات بها ، والتي هي بذاتها المقدمة لضبط الرشوة ، لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيها والتعرض لها مما يجعلها غير صالحة لنظر الدعوى وممنوعة من سماعها ومن ثم يكون حكمها فيها باطلا .

(الطعن رقم ٢١٣٢٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

نص المادة ٩٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية لا يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية بقصر قيد الإذن على الإجراءات الجنائية إذ أن المشرع قصد بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٩٦ سالفه الذكر من عدم جواز القبض على القاضى أو حبسه احتياطيا وكلا الإجراءين من إجراءات التحقيق وخطرهما وما نص عليه في فقرتهما الأخيرة من عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى التأكيد على عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى عليه أما ما عدا ذلك من الإجراءات الغير ماسة بشخص فيظل محكوما بعموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجوز اتخاذها الا بعد صدور الإذن بها من اللجنة المختصة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى ضياع الغاية التي تغيها الشارع من قيد الإذن وهي حماية شخص القاضى والهيئة التي ينتسب اليها لما في اتخاذ إجراءات التحقيق المتعلقة باتهام يدور حول القاضى في غيبة من جهة الاختصاص من مساس بشخص القاضى واستقلال الهيئة التي ينتسب لها .

كما أن عدم النص صراحة في المادة ٩٦ سالفه البيان علسى عدم جواز اتخاذ الإجراءات الغير ماسه بشخص القاضى دون إذن اللجنة يعنى أن المشرع المصرى لم يرد الخروج على الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية ، غير أنه لما كان قرار النائب العام يندب المحامى العام بالمكتب الفنى للتحقيق لا يعنى الإذن له بإجراء التحقيق دون الحصول على الإذن المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية وإنما يعنى تحديد شخص ممن ندب للتحقيق وأن ما قام به المحامى العام المنتدب كما ذكر الحكم - بحق - مجرد إثبات أقوال المبلغة لمأمور الضبط و التحريات التى أجراها - وهو ما يسلم به الطاعن فى أسباب طعنه - والتى على أثرها عرض الأمر على النائب العام لاستصدار الإذن اللازم لمباشرة التحقيق ولم تسفر هذه الإجراءات عن دليل استند إليه الحكم فى قضائه ومن ثم فهى إجراءات تحضيرية لا تستطيل الى الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بمباشرة الإجراءات التحقيق التالية لصدور هذا الإذن قد تمت صحيحة ويصح التعويل على الأدلة التى انتجتها .

(الطعن رقم ٣٢٢١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣)

لما كان الحكم قد جانبه الصواب حينما استبعد أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية وقصر الحظر على الإجراءات التى تمس شخص القاضى أو حرمة مسكنه ، ذلك أن نص المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لا يفيد تخصيص عموم نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية بقصر قيد الإذن على الإجراءات الجنائية إذ أن المشرع قصد بما نص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٩٦ سالفه الذكر من عدم جواز القبض على القاضى أو حبسه احتياطيا وكلا الإجرائين من إجراءات التحقيق وأخطرها ، وما نص عليه فى فقرتها قبل الأخيرة من عدم جواز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى عليه ، أما ما عدا ذلك من الإجراءات الغير ماسة بشخص القاضى فيظل محكوما بعموم نص الفقرة

الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجوز اتخاذها إلا بعد صدور الإذن بها من اللجنة المختصة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى ضياع الغاية التي تغيها الشارع من قيد الإذن وهي حماية شخص القاضى والهيئة التي ينتسب لها . كما أن عدم النص صراحة في المادة ٩٦ سالفه البيان على عدم جواز اتخاذ الإجراءات الغير ماسة بشخص القاضى دون إذن اللجنة يعنى أن المشرع المصرى لم يرد الخروج على الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان قرار النائب العام بالمكتب الفنى للتحقيق لا يعنى الإذن له بإجراء التحقيق دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في المادة ٩٦ من قانون السلطة القضائية وإنما يعنى تحديد شخص من ندب للتحقيق وإن ما قام به الخامى العام المنتدب كما ذكر الحكم - بحق هو مجرد إثبات أقوال المبلغه لمأمور الضبط والتحريرات التي أجراها - وهو ما يسلم به الطاعن في اسباب طعنه - والتي على اثرها عرض الأمر على النائب العام لاستصدار الإذن اللازم لمباشرة التحقيق ولم تسفر هذه الإجراءات عن دليل استند إليه الحكم في قضائه ومن ثم فهي إجراءات تحضيرية لا تستطيل إلى الإذن الصادر من مجلس القضاء الأعلى بمباشرة الإجراءات بالبطلان وتكون إجراءات التحقيق التالية لصدور هذا الإذن قد تمت صحيحة ويصح التعويل على الأدلة التي أنتجتها ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن نعيًا على الحكم من خطأ في الرد على هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أطرّح الدفع بعدم اختصاص المحكمة مكانيا بنظر الدعوى على سند من القول بأن الطاعن قد فقد صفته كقاضى بتقديم استقالته وصدور قرار وزير العدل باعتباره مستقيلا وكان ذلك قبل صدور أمر الإحالة ، وكان ما أورده الحكم ردا على هذا الدفع كافيا وسائغا في إطرّاحه فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٣٢٢١٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الحالات التي يمتنع فيها على القاضى نظر الدعوى لما بينها وبين ولاية القضاء من تعارض ، وكان أورد الطاعنون بأسباب الطعن لا يندرج تحت أى من الحالات الواردة حصرا في هذه

المادة ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن البين من الأوراق أن الطاعن الثاني قرر برد الدائرة أثناء نظر الدعوى وقضى بعدم قبول طلب الرد . فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٤٨٤٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٦/٩/٢٠٠٠)

من المقرر أن المراد بالألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سلف الذكر إنما هي : الألعاب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها ، أو تكون مشابهة لها ، وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة الأندية ، وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر منه للمهارة .

(الطعن رقم ٢٤١١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٦/٥/٢٠٠٠)

لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ، متى جرى على أنه لا يجوز في المحال العامة لعب القمار ، أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية وأن قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ، والتي يجوز مباشرتها في المحال العامة ، والأندية ، واعتبر هذا القرار أيضا من ألعاب القمار تلك التي تتفرع من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكون مشابهة لها .

(الطعن رقم ٢٤١١٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٦/٥/٢٠٠٠)

لما كان الحكم انتهى في استخلاص سائغ ومنطق لسيم إلى : أن اللاعبين الذين ضبطوا في مسكن الطاعنة إنما كانوا يترددون عليه دون أن تربطهم بالطاعنة أية صلة سوى رغبتهم في اللعب مقابل ما تتقاضاه منهم لقاء إعدادها ذلك المكان لمزاوله ألعاب القمار فيه ، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها

في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات فإن ما تشتره الطاعنة من أن هؤلاء اللاعبين الذين ضبطوا بمسكنها تربطهم بها صلة صداقة وأن يدفعونه لم يكن مقابل لعب القمار ولكنه مقابل ما يشتريه لهم الخدم من أطعمة ينحل في واقعة إلى جسد موضوعي في تقدير الأدلة التي استنبطت المحكمة معتقدها منها وهو ما لا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه . قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " من حيث أن التهمة المسندة الى المتهمين ثابتة في حقهم مما ورد في محضر الضبط من ارتكاب المتهم للمخالفة الواردة بنص وصف النيابة - مزاولة لعبة القمار - وتطبق عليها مواد الاتهام ومن ثم يتعين معاقبة المتهمين بالعقوبة المقررة فيها عملاً بنص المادة ٣٠٤/٢ وأضاف الحكم المطعون فيه قوله " أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده وحيث إن الثابت أن المتهم قد تم ضبطه متلبساً وآخرين حال قيامهم بلعب القمار وقت ذلك ولديه مبالغ نقدية وذلك في مكان عام معهم مما يتوافر معه أركان واقعة الاتهام ومن ثم يتعين على المحكمة تأييد الحكم المستأنف " . لما كان ذلك ، وكان نص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة قد جرى على أنه " لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أى لعبة من الألعاب ذات الأثر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية " وكان قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على اعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار والتي لا يجوز مباشرتها في المحال العامة والأندية واعتبر هذا القرار أيضاً من ألعاب القمار تلك التي تتفرغ من الألعاب التي يحددها هذا النص أو التي تكن مشابة لها ، وكان من المقرر أن المراد بألعاب القمار في معنى نص المادة ١٩ من القانون سالف الذكر إنما هي

الالعب التي تكون ذات خطر على مصالح الجمهور ، وقد عدد القرار بعض أنواع ألعاب القمار في بيان على سبيل المثال وتلك التي تتفرع منها أو تكون مشابهة لها وذلك للنهي عن مزاولتها في المحال العامة والاندية وهي التي يكون الريح فيها موكولا للحظ أكثر من المهارة ، وأنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة بمقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة نوع اللعب الذي ثبت حصوله ، فإن كان من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط سالف الذكر وإلا كان حكمها قاصرا ، وإذا كان الحكم قد اكتفى في أسبابه بما ذكر آنفا دون أن يذكر نوع اللعبة ولم يبين كيفيتها وأوجه الشبه بينها وبين أى من الألعاب التي يشملها نص القرار الوزاري المذكور ، وأن للحظ فيها النصيب الأوفر وبذلك جاء مجهلا في هذا الخصوص مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يعيبه ويوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٢٧٢٥٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٤/٤/٢٠٠١)

إن حق المحكمة الجنائية في الإحالة إلى المحكمة المدنية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحكمة المختصة إذا كان الحكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية أساسا يقيد حرية القاضي المدني كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، ذلك بأن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها في حقه مؤثر حتما في رأى المحكمة المدنية التي أحيلت إليها الدعوى المدنية مما يتعين عليها أن تقضى برفضها إعمالا لنصوص القانون وقواعد قوة الشئ المقضى به جنائيا أمام المحاكم المدنية وفق حكم المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والأمر يختلف بالنسبة للمحاكم الجنائية ذلك بأن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية لا تكون لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى المدنية أما وهي لم تفعل وقضت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة

المدنية فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٣٢١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

لما كانت النيابة العامة أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغى ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣ ، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافتين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ولما كانت المادة ١٥٧ سالفه الذكر قد نصت في عجز فقرها السولى على أنه " فى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " وكان إلغاء سلطة القاضى فى وقف تنفيذ العقوبة هو فى حقيقته إلغاء لسلطته فى تفريد العقوبة التى تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية ، التى لا يصح التدخل فى شئها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوى عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصرى الدائم فى المواد ٤١ ، ٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعيب عدم الدستورية ، وهو الأساس المشترك فى قضاء المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية ، ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية التى قضت فيها بعدم دستورية النصوص التى ألغت سلطة القاضى فى وقف تنفيذ عقوبة الغرامة فى المواد ١٥٤ / ٣ ، ١٥٥ / ٢ ، ١٥٦ / ٢ من قانون الزراعة التى تعاقب على صور مختلفة لجريمة " المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوصتها " التى تعد جريمة إقامة قمينة طوب فى أرض زراعية إحدى صورها . وإذ كانت المحكمة الدستورية التى قررتها - فى اسباب تلك الأحكام - من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضى فى وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشروع أن يعمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس فى ذلك ما يناقض عينية الدعوى الدستورية بل هو أعمال لها ذلك أن

منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قرره في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة والتي تكون مع منطوقها كلا واحدا لا يقبل التجزئة ، فيغنى عن العودة إلى المحكمة الدستورية العليا ، لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية ، أما وأن المشرع لم يفعل ، وقد تراء لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق - بغير رسوم - إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملا بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

لما كانت النيابة العامة أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣ ، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ولما كانت المادة ١٥٧ سالف الذكر قد نصت في عجز فقرتها الأولى على أنه " في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، وكان إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تقدير العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية ، والتي لا يصح التدخل في شؤونها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوي عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصري الدائم في المواد ٤١ ، ٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعبء عدم الدستورية ، وهو الأساس المشترك في قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية ، ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية التي قضت فيها بعدم دستورية النصوص التي ألغت سلطة القاضي في وقف تنفيذ عقوبة الغرامة في المواد

١٥٤/٣ ، ١٥٥/٢ ، ١٥٦/٢ من قانون الزراعة والتي تعاقب على صور مختلفة لجريمة " المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوبتها " والتي تعد جريمة إقامة قمينة طوب في أرض زراعية إحدى صورها . وإذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد شيدت أحكامها المشار إليها ، كأثر للقاعدة الدستورية التي قررتها — في أسباب تلك الأحكام — من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشرع أن يعتمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس في ذلك ما ينلغض عينية الدعوى الدستورية بل هو إعمال لها ذلك أن منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قررته في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة والتي تكون مع منطوقها كلا واحد لا يقبل التجزئة ، فيغنى عن العودة إلى المحكمة الدستورية العليا لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية . أما وأن المشرع لم يفعل ، وقد تراءى لهذه المحكمة — محكمة النقض — أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق — بغير رسوم — إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملا بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

أن هؤلاء اللاعبين الذين ضبطوا بمكسنها تربطهم بها صلة الصداقة ، وأن ما يدفعونه لم يكن مقابل لعب القمار ولكنه مقابل ما يشتريه لهم الخدم من أطعمة ينحل في واقعة إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي استنبطت المحكمة معتقدها منها ، وهو مالا يجوز مجادلتها فيه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١١٥١٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٥/٥/٢٠٠٠)

لما كان من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعملون بها بأية كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت ونفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٥٩٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

إن من الواجبات المفروضة على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة مرءوسيههم بإجراء التحريات على الوقائع التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم ، كما أن المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، كما أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أدها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة لتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه . لما كان ذلك ، وكان استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن لسؤاله يعد أن كشفت تحرياته عن أنه مرتكب جريمة قتل خالته التي تقيم معه بمزله في شقة مستقلة بينهما نزاع بشأنه لا يعدو أن يكون توجيه الطلب إليه لسؤاله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات ، والتحفظ عليه منعا من هروبه حتى يتم عرضه

على النيابة ، بعد ما اعترف له بالجريمة وأرشده عن الأداة المستعملة في الحادث والملابس التي كانت عليه وقته ، وإذا كان استدعاء الطاعن على النحو المار بيانه حسبما ورد بمحضر الشرطة لم يكن مقرونا باكراه ينتقص من حرية الطاعن ولا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، يؤثر فيما قام به الضابط من إجراءات أجازها القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سلامة الإجراءات التي قام بها مأمور الضبط القضائي حتى تولت النيابة العامة أمر المتهم - وإن سمي إجراء الضابط بغير اسمه واستند في قضائه إلى دعامة أخرى غير المادة ٢٩ المار بيانها - لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٠٥١٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

لما كانت المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة فإن المخاطب بهذا النص بحكم وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقضاء التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات ، وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل لمحكمة الموضوع وكان الحكم المطعون قد أطرح هذا الدفع ورد عليه رداً سائغاً فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٢٨٩٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٧)

إن عدم قيام مأمور الضبط القضائي بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ إليه كمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يترتب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى بل كل ما فيه أنه يعرضه للمسئولية الإدارية عن إهماله .

(الطعن رقم ٢١٢٥٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٣)

إن البين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد

اختصاصها ، أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب الأصل من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينبسط اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد إلى ما عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم إستغلالا غير مشروع .

(الطعن رقم ٤٤٩٣ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٧)

إذ كان ما أجراه الضابط بعيدا عن دائرة اختصاصه المحلي إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصه ، فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اتصلوا بها أينما كانوا . مما جعل له الحق في تتبع المسروقات المتحصلة من الجريمة التي يباشرها ، وإجراء كل ما خوله القانون إياه من أعماله .

(الطعن رقم ١٠٤٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٧)

المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة بغسر حلف يمين - كما أن ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول بحق التفتيش من إجراءات لغسيل معدة المتهم بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، وتوافر حالة التلبس في حقه بمشاهدة الضابط له وهو يتلع المخدر مقرا له بذلك خشية ضبطه مما لا يقتضى استئذان النيابة في إجراءاته .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المستبدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت أولاهما على أنه " لمأمور الضابط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات و الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن

يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه " ونصت ثانيهما " إذا لم يكن المتهم حاضرا فى الأحوال المبينة فى المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائى أن يصدر أمرا يضبطه وإحضاره ويذكر ذلك فى المحضر وفى غير الأحوال المبينة بالمادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهم شخص بارتكاب جريمة أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائى أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة أن تصدر أمرا بالقبض عليه . وفى جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

(الطعن رقم ٢٧٩٤٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٦)

إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامى المنتدب لم يحضر جلسات المحاكمة منذ البداية ولم تتم إجراءات المحاكمة فى مواجهته ، مادام الثابت من محاضر جلسات المحاكمة السابقة على الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أنها لم تتضمن سوى قرارات بتأجيل نظر الدعوى لإعلان الشهود أو لعدم حضور المتهمين أو أحدهما بالجلسة ، لما هو مقرر من أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(الطعن رقم ١٠٦٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

لما كانت المادتان ٦٧ من الدستور ، ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبتا تعيين محام لكل متهم فى جناية تحال إلى محاكم الجنايات ما لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محاكم الجنايات . ولما كان البين حسبما هو ثابت من إفادة

نقابة المحامين أن الأستاذ المحامي لم يستدل عليه بجدول قيد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الجنايات لأن الاسم ثنائي وبذلك فإن هذه المحكمة لم تقف على صحيح أمر قيد المحامي الذي تولى الدفاع عن المحكوم عليه أمام المحاكم الابتدائية وملا يعلوها حتى يستقيم القول بأن حضوره إجراءات المحاكمة ومرافعته عن المحكوم عليه قد تم صحيحا ، لأن ذلك يتعلق بضمانات أوردها الدستور وعينها المشرع تحديدا في المادتين ٢١٤ ، ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا ينال من ذلك القول بأن الأصل في الأحكام أن تكون الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى اعمالا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أن مناط ذلك أن تكون تلك الإجراءات مذكورة في محضر الجلسة أو الحكم وقد خلا كل منهما من بيان قيد المحامي الذي يتولى المرافعة عن المحكوم عليه بالإعدام مما يصم إجراءات المحاكمة بالبطلان .

(الطعن رقم ٥٥٦٢ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٥)

لما كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون ، وإذا كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي الموكل ترافع في موضوع الدعوى عن المحكوم عليها وابدأ من أوجه الدفاع ما هو ثابت بهذا المحضر فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع.

(الطعن رقم ١١٠٥١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

لما كان حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطيا المستمد من حكم المادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، مطلقا غير مقيد بسأى قيد باعتباره من الإجراءات التحفظية التي تدخل في السلطة المخولة للمحكمة

بمقتضى القانون ولا يعتبر اتخاذ المحكمة لهذا الإجراء إذا ما رأت أن تأمر به مانعا من التمسك بطلب استدعاء شاهد الإثبات لسماع أقوالهم وقد ابداه قبل إصدار أمرها المنوه عنه لا محل له .

(الطعن رقم ٨٩٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية لدى القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة إذا زاد موضوعه عن نصاب الشهادة المقرر في القانون احتياطيا لمصلحة المتهم حتى لا تتقرر مسؤوليته وعقابه إلا بناء على الدليل المعتبر في القانون ولا كذلك البراءة لانتفاء موجب تلك الحيلة وإسلاسا لمقصود الشارع في ألا يعاقب برئ مهما توافر في حقه من ظواهر الأدلة .

(الطعن رقم ١٨٣٧٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

لا جناح على الحكم إن سمي الطاعن من ضمن مقترفي الحادث عند بيانه الصورة الواقعة التي ائتم بها ، ثم تحصيله أقوال كل من شاهدى الإثبات الثانى والثالث دون تحديد أسماء الفاعلين ما دام قد اطمأن من مجموع أدلة الثبوت التى ركن إليها أن الطاعن فاعل أصلى فى الجريمة ، لما هو مقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى

أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(الطعن رقم ١١٥٣٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٤)

من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخبير إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، وإذ كان الحكم المعروض قد انتهى في منطق سليم وبأدلة سائغة إلى سلامة إدراك المحكوم بإعدامه وقت اقترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها وأطرح طلب الدفاع بعرضه على الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية لعدم استناد هذا الطلب إلى أساس جدي ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن منبث الصلة بما هو محظور على المحكمة أن تقحم نفسها فيه من الأمور الفنية التي لا تستطيع أن تشق طريقها فيها دون الاستعانة بأهل الخبرة بل إنه لا يبدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطة المحكمة في تقدير الدليل فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيدة بشئ مما تضمنه حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(الطعن رقم ٢٠٦٧٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ان تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث أمامها فإنه لا على المحكمة إن هي أخذت بالتقرير الطبي الصادر من طبيب خاص بحسبانه من اوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة إليها وعنصرا من عناصرها ما دام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة .

(الطعن رقم ٢٣٩٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٤)

من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، كما أن الأخذ بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين .

(الطعن رقم ١٣٦٦٥ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢)

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٩)

من المقرر أن محكمة النقض لا تنظر القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أملم محكمة الموضوع ، وكان الثابت أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنين وأخرى عن جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه والاتفاق الجنائى وقد قضت محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين عن جرمى القتل العمد وجنحة السرقة وببراءة المتهمين جميعا من تهمة الاتفاق الجنائى . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، ومحكمة الإعادة نظرت الدعوى ضد الطاعنين عن جرمى القتل العمد وجنحة السرقة وهو ما مفاده أن تهمة الاتفاق الجنائى كانت خارج نطاق الدعوى المطروحة على محكمة الموضوع فلم تعرض لها ولم يرد لهذه التهمة ذكر بالحكم المطعون فيه وكانت خارجة عن مجال استدلال الحكم ، هذا فضلا عن كونها جريمة قائمة بذاتها ، ومن ثم فلا يحول سبق القضاء بالبراءة فيها دون إثبات توافر ظرف الإصرار السابق فى جريمة القتل التى دأهما الحكم المطعون فيه بارتكابها أو إثبات الاشتراك فيها على الطاعنة الثانية ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنان فى شأن أخذهما بظرف سبق الإصرار والاشتراك على الرغم من سبق الحكم ببراءتهما من تهمة الاتفاق الجنائى مع ما لهذا الحكم من حجية بعد صيرورته نهائيا غير مقبول .

(الطعن رقم ١٩٣٤٩ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

لما كان الطعن قد حصل فى القضية للمرة الثانية فلمحكمة النقض أن تحكم موضوع الدعوى ، حتى ولو كان الطعن فى المرة الأولى من المتهمين وفى الثانية من المدعية بالحقوق المدنية ومن ثم يتعين أن يكون مع نقض الحكم تحديد جلسة الموضوع

(الطعن رقم ٧٨٣٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١)

لما كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بارتكاب جريمة جلب مواد مخدرة
هيروين . وقضت محكمة جنايات بورسعيد حضوريا بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة
وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه قيمة التعويض الجمركي المستحق فطعن على هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت أسباب الطعن بمذكرتين الأولى في ١٧/٢/١٩٩٦ موقعا
عليها من الأستاذة المحامية ، والثانية في ٢٤/٢/١٩٩٦ موقعا عليها الأستاذ
..... المحامي . بيد أن هذه المذكرة الأخيرة لم تكن بملف الطعن وتحت نظر المحكمة
حين قضت فيه بجلسة ٢/٤/١٩٩٨ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه . ورد
الحكم في مدوناته على أسباب الطعن الواردة في المذكرة الأولى والتي حاصلها أن
الحكم قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد إذ لم يحيط
بوقائع الدعوى وأدلتها وعول في الإدانة على أدلة متناقضة . كما أ طرح الدفع
ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وببطلان إجراءات التحريز وباختلاف ما تم ضبطه
عما أجرى عليه التحليل بما لا يسوغ به إطراحه والتفت - دون رد - عن دفعه
بعدم العلم بكنه المواد المخدرة . بتاريخ ٢٧/١/١٩٩٩ تقدم والد الطاعن بطلب
رجوع عن الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢/٤/١٩٩٨ بقبول الطعن شكلا
بمذكرة أسباب الطعن الثانية المقدمة في الميعاد . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب
الواردة بمذكرة أسباب الطعن الثانية ، المقدمة في الميعاد ، والموقع عليها من الأستاذ
..... المحامي تلتقى في جملتها مع أسباب الطعن الواردة بالمذكرة الأولى الموقع
عليها من الأستاذة المحامية ، والتي تكفل الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة
٢/٤/١٩٩٨ بالرد عليها ، مما يحمل في ذات الوقت الرد الكافي على أسباب الطعن
الواردة في المذكرة الثانية ، ومن ثم تنتفي الجدوى من الرجوع عن الحكم ويتعين
رفض الطلب .

(الطعن رقم ٤٩٧٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٣)

لمحكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها عملا بما هو منقول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥١٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٥)

لما كان البين من الأوراق أنه قضى حضوريا فى اللجنة رقم لسنة ٨٧ مستأنف جنوب القاهرة بجلسته ١٦ من مارس سنة ١٩٨٨ بقبول الاستئناف المقام من المحكوم عليه - الطاعن شكلا وفى الموضوع برفضه ، وتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل وإلزامه التعويض المؤقت ، فطعن المحكوم عليه على هذا الحكم بطريق النقض ، وقضت هذه المحكمة بجلسته ١٣ من إبريل سنة ١٩٩٢ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، والإعادة لاستحالة قراءة أسباب الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، ومحكمة الإعادة قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض المحكوم عليه - الطاعن - وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم يترتب عليه إلغاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فىصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أحال سواء فى تحصيله وقائع الدعوى أو فى أسبابه - على ما أورده الحكم الابتدائى الصادر من محكمة قصر النيل الجزئية بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ والمؤيد لأسبابه بالحكم الاستئنافى الصادر بجلسته ١٦ من مارس سنة ١٩٨٨ ، والسابق القضاء بنقضه - يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ١٩٦٤٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٤)

لما كان الدفاع عن الطاعنين قد تمسك بجلسة المرافعة أمام محكمة الموضوع بكل الدفاع والدفع التي سبق أن أبداها عنهما في محضر جلسة ز لى المحاكمة الأولى والتي تضمنت الدفع بعدم العلم بكنه المخدر ، بيد أن الدفاع بعد أن أجهل في الإحالة إلى الدفاع والدفع عاد وفصل وحدد أوجه دفاعه ودفعه دون أن يرد بها الدفع بعدم العلم ، مما يحق لمحكمة الموضوع أن تعتبره غير مطروح عليها ، دونما نظر إلى كون الحكم الأول الصادر في الموضوع قبل نقضه قد تكفل بالرد بما يسوغ على هذا الدفع .

(الطعن رقم ٢٤٧٥٢ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا للمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة وبالتالي فإنه وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - يكون لمحكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء بالحكم الغيابي .

(الطعن رقم ٢٠٦٧٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

لما كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى إعادة المحاكمة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون مجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة - بفرض وقوعها - لا تصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم المطعون فيه إلى أدلة أخرى غير ما عول عليه الحكم المنقوض ومجادلته في هذه الأدلة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٧٩٢٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٢)

نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض لأن هذا الأصل إلى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده يختار منها هو أو المدافع عنه ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك ومن هذا القبيل مسلك الطاعن في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإعادة .

(الطعن رقم ٣٢٤٥٨ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨)

لما كانت النيابة العامة قد أسندت للمتهم أنه " أقام قمينة طوب في أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة " وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٣ ، ١٥٧ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافتين رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وكانت المادة ١٥٧ سالفه الذكر قد نصت في عجز فقرتها الأولى على أنه " في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة " وكان إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة هو في حقيقته إلغاء لسلطته في تفريد العقوبة التي تعتبر أحد خصائص الوظيفة القضائية " والتي لا يصح التدخل في شئونها مهما كانت مبررات ودوافع هذا التدخل لما ينطوي عليه من إهدار لحقوق أصلية كفلها الدستور المصري الدائم في المواد ٤١ ، ٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٦ منه ، بما يصم نص المادة ١٥٧ فيما سلف بيانه بعيب عدم الدستورية ، وهو الأساس المشترك في قضاء المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى أرقام ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية ، ١٣٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية ١٦٥ لسنة ١٩ قضائية دستورية ، التي قضت فيها بعدم دستورية النصوص التي ألغت سلطة القاضي في وقف تنفيذ عقوبة الغرامة في المواد ٢/١٥٤ ، ٢/١٥٥ ، ٢/١٥٦ من قانون الزراعة والتي تعاقب على صور مختلفة لجريمة المساس بالرقعة الزراعية وعدم الحفاظ على خصوبتها والتي تعد جريمة إقامة قمينة طوب في أرض زراعية إحدى صورها . وإذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد

شيدت أحكامها المشار إليها ، كأثر للقاعدة الدستورية التي قررتها - في أسباب تلك الأحكام - من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة ، فإنه كان حريا بالمشرع أن يعتمد إلى تعديل سائر النصوص المنطوية على نفس المخالفة الدستورية ومن بينها نص المادة ١٥٧ المشار إليه ، وليس في ذلك ما يناقض عينية الدعوى الدستورية بل هو أعمال لها ذلك أن منطوق أحكام المحكمة الدستورية العليا في تلك الأحكام لا قوام له دون ما قررته في أسبابها من عدم دستورية إلغاء سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقوبة إلى المحكمة الدستورية العليا لتردد ذات الحكم في شأن كل صورة من صور هذه المخالفة الدستورية . أما وأن المشرع لم يفعل ، وقد تراءى لهذه المحكمة - محكمة النقض - أن تقرير عدم دستورية نص المادة ١٥٧ المشار إليه لازم للفصل في الدعوى الماثلة فإنها تأمر بإيقاف الدعوى وإحالة الأوراق - بغير رسوم - إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة عملا بالمادتين ٢٥/أولا ، ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(الطعن رقم ٧٤٩٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٤/١/٢٠٠٠)

لما كانت بنوك القرى هي وحدات تابعة لبنوك التنمية والائتمان الزراعى التى تعتبر أموالها أموالا مملوكة للدولة ملكية خاصة طبقا للمادتين الأولى والخامسة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ فى شأن البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٨٩ فى القضية رقم ٤١ لسنة ١٩ قضائية دستورية بعدم دستورية البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى فيما تضمنه من حق البنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف فى اتباع إجراءات الحجز الإدارى على مدينتها ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة

وللكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورهما ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه " وكان من المقرر طبقا لأحكام محكمة النقض وعلى ما جرت به المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا ، أن عدم جواز تطبيق النص المقتضى بعدم دستوريته لا ينصرف أثره إلى المستقبل فحسب ، وإنما ينسحب على الوقائع السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية ذلك النص ، وكان الحكم بعدم دستورية نص البند (ط) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يجعل الحجز الذي توقع استنادا إليها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كأن لم يكن من يوم إجرائه ، فإن جريمة تبديد المحجوزات التي دين بها الطاعن تغدو غير قائمة لتخلف أركانها . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ، فإنه يتعين - والحال كذلك - نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن عن التهمة المسندة إليه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه .

(الطعن رقم ١٥٨١١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

لما كانت المادة ١٤٣ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ١٥٤ ، ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على أنه " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه

ولا تزيد على ألف جنيه أو ياحدى هاتين العقوبتين كل من ذبح بالمخالفة لأحكام المادة ١٠٩ الإناث العشار أو إناث الأبقار والجاموس والأغنام غير المستوردة مما لم يصل وزنها أو نحوها الحد الذى يقرره وزير الزراعة ، ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ١٠٩ وفى جميع الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين يحكم بمصادرة المضبوطات لحساب وزارة الزراعة وتغلق المحال التجارية التى تذبح أو تضبط أو تباع فيها اللحوم المخالفة وذلك لمدة ثلاثة أشهر فى المرة الأولى وتعلق نهائيا فى حالة العود " وهو ما يتأدى منه أن مناط القضاء بعقوبة الغلق هو أن ترتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ١٥٤ ، ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ يادى الذكر فى أحد المحال التجارية ، فإن لم تقع الجريمة فى محل من هذا القبيل انتفى موجبها ذلك بأن الأصل فى العقوبات التكميلية - ومنها الغلق - أنها عقوبات نوعية فراعى فيها طبيعة الجريمة ، وإيجاب النص عليها فى الحكم رهن بقيام موجبها ، وإلا كان توقيعها عبثا لورود القضاء به على غير محل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم - أن المحكوم عليه لم يقترب الجريمة التى دين بها فى محل تجارة ، وإنما فى منزله ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بغلق المحل يكون واردا على غير محل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى قضائه بالغلق مما يتعين معه تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغلق .

(الطعن رقم ٣٢٢٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٩)

إن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون " مفاد أنه يشترط لتأثير الأفعال الواردة بهذا القانون أن تقع على محل من المحال المنصوص عليها فى الجدول المشار إليه

، وكان البين من الاطلاع على هذا الجدول والمفردات أن المحل موضوع الاتهام " معرض للساعات" لم يرد ضمن المحال الواردة بذلك الجدول بقسميه فإن الواقعة على هذا النحو تكون غير مؤثرة ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده يلتقى في نتيجة مع هذا النظر ، فإن ما تثيره النيابة الطاعنة على الحكم يكون غير منتج ويكون طعنها قد أفصح عن عدم قبوله موضوعا .

(الطعن رقم ٢٦٨٩٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٥)

يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والجنى عليه فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر وكان الأصل أن خطأ الجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة الإصابة الخطأ المنسوبة إلى المتهم وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة وكيفية وقوع الحادث وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة لبيان مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان في مكنه بذلها والقدرة على تلاقي الحادث من عدمه واثّر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ١٧٣٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١١)

مناط المسؤولية في جريمة تأليف تشكيل عصابي للاتجار في المواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل هو ثبوت مساهمة الجاني في تأليف المنظمة الإجرامية بما يقتضيه من إعداد وتنظيم وتوزيع الأدوار على الشركاء وتحديد الأعمال المستهدفة من التنظيم والممنوع ارتكابها ، كما أن الركن المعنوي فيها يستلزم فضلا عن توفر القصد العام - بما يقتضيه من توافر عنصرى العلم والإرادة بانصراف إرادة الجاني صوب مقارفة النشاط الإجرامى مع العلم بعناصر الجريمة -

توفر القصد الخاص بأن يكون الغرض من التشكيل الاتجار في المواد المخدرة ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت في الدعاوى بما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها قد خلص براءة المطعون ضدهما من تهمة تأليف التشكيل العصابي للاتجار في المواد المخدرة المسندة إليهما في قوله وحيث إنه عن التهمة الأولى الخاصة بالتشكيل العصابي بين المتهمين فلا ترى المحكمة من الأوراق دليلا كافيا على قيام هذا الاتهام لعدم وجود ما يناهضه لا سيما وأن الأوراق خلت من تسجيل اللقاءات أو توزيع الأدوار بين كل منهما وكان هذا الذي قاله الحكم يسوغ ما قضى به من براءة المطعون ضدهما من التهمة بادية الذكر ، بحسبان عدم تحقق الركن المادى للجريمة بما يستلزمه من توزيع الأدوار على الشركاء ، ولما أثبت الحكم من انتفاء قصد الاتجار وهو ما كان يتحقق بتوافره الركن المعنوى فيها .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

لا يجدى الطاعن التمسك بإدخال شخص آخر في الدعوى مادام أن ذلك لم يكن ليحول دون مساءلته هو عن الجريمة المسندة إليه ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٤١٢٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٣/٢/٢٠٠٠)

من المقرر أن الإعفاء من العقاب ليس إباحة للفعل أو محوا للمسئولية الجنائية ، بل هو مقرر لمصلحة الاى التى تحققت فى فعله وفى شخصه عناصر المسئولية الجنائية واستحقاق العقاب ، وكل ما للعذر المعفى من العقاب من اثر هو خط العقوبة عن الجاني بعد استقرار إدانته دون أن يمس ذلك قيام الجريمة فى ذاتها .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢١/٢/٢٠٠٠)

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاءه من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المحكوم عليه الثانى ،

وبيين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أورد هذا الدفاع إلا أنه اقتصر في الرد عليه بقوله " إن طلب الإعفاء من العقاب لا ينطبق على المتهم " لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات تنص على أنه " ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة " فإن دفاع الطاعن سالف البيان يشكل دفاعاً جوهرياً إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئوليته وبغير به وجه الرأي في الدعوى ، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن أشار في مدوناته إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن الطاعن والمحكوم عليه الثاني اتفقا على تقليد الورقة المالية فئة العشرين جنيهاً وأن المحكوم عليه الثاني سئل بتحقيقات النيابة العامة وأنكر ما أسند إليه ، إلا أنه خلا تماماً مما يشير إلى كيفية القبض على المحكوم عليه الثاني ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري بأسباب سائغة لا تعسف فيها ، أملاً وهي لم تفعل ، واكتفت في الرد على دفاع الطاعن بالعبارة المار بها ، وهي عبارة قاصرة استطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٤٨٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية و مدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخبر إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها ، وإذا كان الحكم المعروض قد انتهى في منطق سليم وبأدلة سائغة إلى سلامة إدراك المحكوم بإعدامه وقت اقترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها ، وأطرح طلب الدفاع بعرضه على الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية لعدم استناد هذا الطلب إلى أساس جدي ، وكان ما أورده الحكم في هذا

الشأن منبت الصلة بما هو محظور على المحكمة أن تقحم نفسها فيه من الأمور الفنية التي لا تستطيع أن تشق طريقها فيها دون الاستعانة بأهل الخبرة بل إنه لا يعدو أن يكون من الأمور التي تتعلق بسلطة المحكمة في تقدير الدليل ، فإن شبهة الإخلال بحق الدفاع تكون منتفية .

(الطعن رقم ٥٣٣٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

انعدام مصلحة الطاعن في نفي مسئوليته عن احداث العاهة مادامت العقوبة المقررة لها عليه وهي الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك بأنها إنما قدرت مبررات الرافعة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بغض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي التزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

(الطعن رقم ١٩٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المساهمين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين المساهمين هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها حسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، ويكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . وإذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى ومما ساقه من أدلة الثبوت كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القبض على الجاني عليهم دون وجه حق المصحوب بتهديد بالقتل ، من معيتمهم في الزمان والمكان ،

ونوع الصلة بينهم ، صدور الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها وقارف فعلا من الأفعال المكونة لها والتي حددها في وضوح ، فإن ما انتهى إليه الحكم من ترتيب التضامن من المسؤولية بين الطاعنين واعتبارهم فاعلين أصليين للجريمة طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

لا يكفي لمساءلة شخص جنائيا عما يصيب الغير من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له ، فإن ذلك إذا صح مبدئيا أن يكون سببا للمسئولية المدنية فإنه لا يكفي لتقرير المسؤولية الجنائية التي لا يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من الخطأ في المحافظة على حيوانه ومنع أذاه عن الغير ، وفي هذه الحالة يجب بيان نوع هذا الخطأ في الحكم ووجه نسبته إلى مالك الحيوان بالذات ، فإن قصر الحكم في هذا البيان كان باطلا وواجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٩٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٤)

لا يسوع من الطاعن باضطرابه إلى ارتكاب الجرم انصياعا لأمر رئيسه في العمل مادام أن أفعال الاختلاس والرشوة التي أتاها الطاعن واتجهت إليه إرادته واستمر موعلا في ارتكابها وانتهت المحكمة إلى إدانته بها ، هي أعمال غير مشروعة ونية الإجرام فيها واضحة هذا فضلا عن أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بسأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على مرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان مما لا يستأهل من المحكمة ردا .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

إن المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه يعد فاعلا في الجريمة ١ - من ارتكبها وحده أو مع غيره . ٢ - من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عملا من الأعمال المكونة لها . والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالة ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصادر التشريعية الذي استمد منه وهو المادة ٣٩ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها وعندئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر له وبه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة الاتفاق بين المساهمين واو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدوره في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة وإذا لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع . ولما كان القصد أمر باطنيا يضمرة الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه فإن العبرة بما يستظهره الحكم من وقائع تشهد لقيامه . ولما كانت نية تدخل الطاعنين في جريمة قتل الجنى عليهم والشروع في قتل و..... و..... حقيقة لقصد هما المشترك وباقي المتهمين السابق الحكم عليهم - والمستفاد من نوع الصلة بينهما وباقي المحكوم عليهم والمعية بينهم في الزمان والمكان ودورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة

واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

إن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت الاقام بين الطاعنين وباقي المحكوم عليهم على قتل المجنى عليهم والشروع فيه بما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة.

(الطعن رقم ١٤١٣٦ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٤)

لا تجوز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن فعل واحد أمر يجرمه القانون وتتأذى به العدالة ، وكانت المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقض الدعوى الجنائية بالنسبة للتهم المرفوعة عليه والوقائع المنسوبة إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة ، وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا تجوز إعادة نظرها إلا بالطعن على الحكم بالطرق المقررة في القانون " . وكان من المقرر أيضا أن الدفع بعدم جواز نظو الدعوى ويتعين على المحكمة متى أبدى أمامها أن تتحرى حقيقة الواقع بشأنه وأن تجرى ما تراه لازما من تحقيق بلوغا إلى غاية الأمر فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالبراءة في الجنبعة رقم لسنة ١٩٨٤ جنح مركز قليب والتي انحسم أمرها نهائيا بالحكم الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ ، ومع أن المحكمة الاستئنافية أمرت بضم هذه الجنبعة وتأجلت الدعوى لهذا السبب أكثر من مرة ، إلا أنها أصدرت حكمها المطعون فيه بغير ضمها وقضت برفض هذا الدفع

دونما إقامة قضائها على ما يحمله ، وبذلك غذا حكمها معييا بالقصور في التسبب فوق إخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٥٠١١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١٠/٨)

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد خلا من النص على مسؤولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض التي تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون أن يثبت ارتكابه الفعل المؤثم وهو مباشرة زراعة النبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بجريمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، على سند من القول بأن الطاعنين الأول والثاني يستأجران الأرض الى ضبط بها النبات المخدر ويتوليان زراعتها من الطاعن الثالث وبعلمه لقاء مبالغ مالية يتقاضاها منهما على ما جاء بتحريات الشرطة ، وهو مالا يجزئ عن ضرورة بيان مدى مباشرة الطاعنين زراعة النبات المخدر - على السياق المتقدم - ذلك أن مجرد تأجير الطاعن الثالث للأرض المزروع بها النبات المخدر للطاعنين الأول والثاني لا يدل بذاته على مباشرة أى منهم لزراعة النبات المخدر ، كما أن ما ورد بالتحريات من أن الطاعنين الأول والثاني يقومان بزراعة الأرض التي ضبط بها النبات المخدر وأن الطاعن الثالث على علم بزراعتها بالمخدر بتلك الأرض والعلم بحقيقة أمره ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معييا بالقصور.

(الطعن رقم ١٤٢٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ذلك أن إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت مقارفة

الطاعين للجرائم التي دأبها بها وهي الفعل الضار الذي ألزمهم بالتعويض على مقتضاه ، وقد ترتب على هذا الفعل الضار ضرر أصاب المدعى بالحق المدني هو طرده من الشقة التي يجوزها بغض النظر عن سنده في حيازتها - على خلاف ما يدعيه الطاعن الثاني بأسباب طعنه - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا ينال من سلامة الحكم عدم تحديده أى الجرائم التي قضى بالتعويض عنها مادام ما أورده الحكم كافيا في الدلالة على أن الضرر قد لحق المدعى بالحق المدني من جراء الواقعة بأكملها بما اشتملت عليه من جرائم مرتبطة .

(الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

لما كانت الوقائع - على ما جاء به الحكم المطعون فيه - أنه تم القبض على الطاعن وتفتيشه مجرد كونه متواجدا مع المأذون بتفتيشه دون أن يكون إذن النيابة العامة صادرا بتفتيشه أو تفتيش من عساه أن يكون موجودا مع المأذون بتفتيشه ، لدى تنفيذه ، ودون قيام حالة من حالات التلبس بالجريمة كما هو معرف قانونا أو توافر حالة تجيز القبض عليه وبالتالي تفتيشه ، فإن تفتيشه يكون باطلا ، وبطلان ذلك كل ما ترتب عليه تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطل ، ويكون ما أسفر عنه ذلك التفتيش قد وقع باطلا وكذلك شهادة من اجراه لكونها مترتبة عليه ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها في الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لإطراحه دفع الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق وصحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتب عليه فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه ، لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل مستمدا منه ، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواه ، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن من تهمة إحراز مخدر الهيروين بقصد الاتجار في غير الأحوال

المصرح بها قانونا عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومصادرة المخدر المضبوط عملا بنص المادة ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

لما كان البين من مراجعه الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى ومؤدى أقوال ضابط الواقعة بما حصله أن رئيس قسم حماية الآداب وردت إليه معلومات بأن المتهم يحوز أفلام فيديو منافية للآداب العامة ويقوم بتأجيرها ونسخها وبيعها للغير فأذنت له النيابة العامة في ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات وأدوات نسخها وبيعها للغير فأذنت له النيابة العامة في ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات وأدوات نسخها وإذا انتقل لتنفيذ الإذن لم يجد المتهم في مسكنه فبادر تفتيش المسكن في حضور أقارب المتهم فعثر على شريطي فيديو بهما أفلام لممارسات جنسية ، وهذا الذى أورده الحكم لا تتحقق به أركان الجريمة التى دانه بها كما هى معرفة به فى القانون ذلك أنها من الجرائم العمدية التى يقتضى القصد الجنائى فيها تعمد اقتراف الفعل وهو تمكين الغير من الاطلاع عليها ويقتضى فوق ذلك تعمد النتيجة وهى إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه ، فهذا هو باعث العقاب وهو الحد المشروع لتطبيق النص الذى لا يصح تجاوزه مساسا بالمبادئ الأساسية المقررة لحرمة المنازل وللحرية الشخصية .

(الطعن رقم ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

من المقرر أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عند الحضور فى أول جلسة تحدد لنظر معارضته أما إذا حضر فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل فى موضوع المعارضة ولو تخلف عن الحضور فى جلسات أخرى ذلك بأن المادة ١/٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية رتبت الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة فإنها أرادت ترتيب

جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي ادانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقى معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن الطاعن حضر أولى الجلسات التي تحددت لنظر معارضته ولم يحضر الجلسة الأخرى التي اجلت إليها الدعوى وفيها قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٤٨٤٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٦)

لما كانت المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ توجب على المتهم بمحنة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به الحضور بنفسه أمام المحكمة وأجازت في الأحوال الأخرى أن ينيب وكيله عنه ، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي استأنفه المتهم وحده أنه قضى بتوقيع عقوبة الغرامة على المتهم فإنه يجوز للمتهم في هذه الحالة إنابة محام في الحضور عنه إذا كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة ١٤/١٠/١٩٩٣ أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها وحضر عنه محام بتوكيل وبذلك الجلسة صدر الحكم الاستثنائي موصوفا بأنه غيبيا وهو في حقيقته حضوريا إذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه ومن ثم كان يجوز للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم الاستثنائي بطريق النقض عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذا عارض الطاعن في الحكم الاستثنائي الحضورى فقصت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن وهو نظر غير صائب في القانون إذ المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية فقط عملا بالمادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن

الحكم المطعون فيه هو حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة في الحكم الاستثنائي الحضورى .

(الطعن رقم ٤٦٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى معارضة الطاعنة الاستثنائية - فى حكم حضورى اعتبارى - بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعلوض فيه وإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات ، دون أن تثبت المحكوم عليها قيام عذر منعها من الحضور فى الجلسة التى صدر فيها الحكم فى استئنافها ، مما كان لازمه القضاء - على مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية - بعدم قبول معارضتها شكلا ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قضى فى شكل المعارضة بقبولها وفضل فى موضوع الدعوى ، ولم تطعن النيابة العامة بطريق النقض فى هذا الحكم لما وقع فيه من الخطأ القانونى وطعنت فيه المحكوم عليها وحدها بعد أن اكتسبت حقا فى نظر الموضوع ، فإنه لا محل لما تثيره نيابة النقض فى مذكرتها من أن الحكم الاستثنائى أصبح بمنأى عن الطعن المائل لأنه فصل وحده فى موضوع الدعوى دون الحكم المطعون فيه الذى أخطأ فى تطبيق القانون بقبوله المعارضة شكلا ، لأن ذلك القضاء فى شكل المعارضة بقبولها يجب احترامه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٧٠٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

لما كان البين من المفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستثنائى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة . لما كان ذلك ، وكان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالإجماع كما خلا رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة

وكذلك محضرها من إثبات صدور الحكم بالإجماع طبا للثابت من المفردات ، وكان الشارع إذا استوجب انعقاد الإجماع معاصرا لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دل على اتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك هو ما تتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإلغاء والقضاء بالإدانة ، وإذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإنه لا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع ملadam لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق وهو ما خلا الحكم من الدلالة عليه ، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أ ، تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٢١٢٧٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٧/٢٤)

لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعا إلى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يكلف مؤونة إثبات أنه كان سجينا وقت الحكم في المعارضة ، بل كان على المحكمة إن كانت في شك من ذلك أن تحققه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أ، تعني بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساسا بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٧٥٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٧)

لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صوره عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، إذ لا يشترط لأعتبار الجاني حائزا المادة المخدرة أن يكون سلطانه منبسطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز المخدر شخصا غيره و لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كما هو الحال في الدعوى المطروحة ما يكفي للدلالة على قيامه .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المقدمة للنيابة والتي أخرى عليها التحليل بدعوى احتفاظ الضابط بما تم ضبطه من مواد مخدرة بمكتبه دون تحريز إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود

الواقعة وفي عملية التحليل التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقيدتها في تقدير الدليل وهو من إطلاقها ولا جناح عليها إن هي التفتت عن الرد على دفاعه هذا مادام أنه ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١٥٦٢٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢)

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن إحراز جواهر الحشيش عرض لقصده من إحرازه بقوله فإن المحكمة تنتهي إلى أن قصد المتهم من إحراز الحشيش المضبوط تعاطيه ، يساندها في ذلك أن الكمية المضبوطة تكفي للاستهلاك الشخصي وأنه لا يوجد في الأوراق دليل على اتجاره في مخدر الحشيش سوى ما جاء بمحضر التحريات وهي ليست كافية بذاتها لإثبات هذا القصد لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تطرق إلى قصده من إحراز المخدر وطلب باعتباره منعاطيا ، فلم تعد المحكمة - من بعد - بحاجة إلى أن تنبهه إلى تعديل الوصف إلى وصف اتبه هو إليه وبني عليه دفاعه ، ويبرأ الحكم بذلك من قالة الإخلال بحق الدفاع وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن من قوله بأن الوصف واجب التطبيق عند استبعاد قصد الاتجار هو وصف جريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي المعاقب عليها بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، ذلك بأن عقوبة هذه الجريمة أشد من عقوبة جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي المعاقب عليها بالمادة ٣٧ منه والتي دانتها المحكمة بها ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٥٣٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة على أن الثابت من الأوراق أن الضابط مستصدر الإذن بالتفتيش لم يثبت بمحضر تحرياته

سوى اسم المتهم وخلا محضره من تحديد سنه وصناعته ومحل سكنه الأمر الذى يفصح عن القصور فى التحرى وبالتالي تكون غير كافية كسند مبررا لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع بطلان إذن التفتيش الباطل وكذلك شهادة من أجره وحيث إن المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريه عن المتهم لتوصل إلى عنوان المتهم ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد سنه فإن ذلك يفصح عن قصور فى التحرى يبطل الأمر الذى استصدره وبهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائع تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب - لما كان ما تقدم - فإن الطعن يكون على غير اساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٧٦٨٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

لما كان الحكم قد أوجه دفاع الطاعن بأن المسكن الذى ضبطت به الحقيبة حاوية المخدر هو لزوجته وأن الحقيبة هى لشقيقه فأطرحه على عند من قناعة المحكمة ما شهد به ضباط الشرطة من إقامته فى هذا المسكن وأن المخدر هو له ولشقيقه كليهما ، وأن القصد من هذا الدفاع إنما هو التشكيك فى الواقعة وأدلتها التى اطمأنت المحكمة إلى مطابقتها للحقيقة والواقع ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وكان مدلول المسكن يتحدد فى ضوء ارتباط المسكن بحياة صاحبه ، فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة ، كذلك فإن للزوج صفة أصلية فى الإقامة فى مسكن الزوجة مادام يساكنها فيه ، وإذا كان فى اطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود أ، الطاعن يقيم بالمسكن الذى

حرره بمحضر التحريات وجرى التفتيش به وأن المخدر المضبوط به هو له ولشقيقه
معا ما يسوغ إطراح دفاعه بادی الذكر ، فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون لا
محل له ، ولا يعدو جدلا موضوعيا مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت
فيها وأبان مؤداها ، عرض للقصد من الإحراز والحيازة في قوله وأما عن قصد الاتجار
فإن المحكمة لا تسائر النيابة العامة على تحقق هذا القصد ولا تطمئن المحكمة إلى ما
أورده الضابط في التحريات وجرت به أقواله في النيابة العامة من الإحراز والحيازة
كانا بقصد الاتجار ، إذ لم يضبط مع المتهم ثمة أدوات للوزن أو الميزان ، ولم يضبط في
محاولة للبيع والشراء ، مما ينفي هذا القصد ، أما عن الإقرار المنسوب إلى المتهم في
محضر الضبط فإنه لا يعدو إلا أن يكون قولاً من الشاهد نفاه المتهم عند المثول أمام
النيابة ، وبالتالي لا تطمئن المحكمة إلى هذا القول لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن
توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام
تقديرها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت جريمة إحراز وحيازة
المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنيها المادى والمعنوى ، ثم نفى توافر قصد الاتجار
في حقهما ودانهما بموجب المادة ٣٨ من القانون بادی الذكر التي لا تستلزم قصدا
خاصا من الإحراز أو الحيازة بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى
العام وهو علم المتهم بما هية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد
الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على
الوجه الذى انتهى إليه ، أما ما يثيره النيابة العامة في شأن كم المخدر المضبوط
وتحريات الشرطة وإقرار المطعون ضده الأول للضابط في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها
والأخذ منها بما تطمئن إليه وأطرح ما عداه بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

لما كان لا يخالف المعقولة أن تفتح المأذون بتفتيشها الباب في حضور زوجها وببيدها المخدر ما دامت لا تعلم شخص الطارق ولا تحققت من وظيفته حتى يساغ القول بأنه كان في مكتبها التخلص من المخدر كما أن في فتح الزوجة باب مسكن الزوجية في حضور زوجها لا يخالف المعقولة .

(الطعن رقم ٨٧٧٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١/٢/٢٠٠٠)

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن اختلاف ما كان يرتديه من ملابس وقت الضبط عنها عند مناظرة النيابة العامة له وأطرحه والتفت عنه اطمئنانا منه لما أفصحت عنه أدلة الثبوت السائغة التي أودرها من أن الطاعن كان مرتديا وقت الضبط - للبنتال الترنج الذي تم ضبط نبات الحشيش المخدر بالجيب الأيمن له ، وهو ما يكفي لاقتناع المحكمة بصورة الدعاوى الصحيحة حسبما استحصلتها من أقوال الضابطين التي اطمأنت إليها وأخذت بها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٤٢٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٣/٢/٢٠٠٠)

من المقرر أن بيان مقدار كمية المخدر المضبوط في الحكم ليس جوهريا ، لأن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة أو المحوزة من المادة أو النبات المخدر فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان محسوس أمكن تقديره ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٤٩٠٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٠/٢/٢٠٠٠)

لما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلا في تسبیب قضائه ما نصه أن الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ الساعة ١٥, ٣

مساء بمعرفة الملازم أول يقسم مكافحة مخدرات السويس أنه لم يتضمن سوى اسم المتهم فقط دون تحديد لطبيعة عمله وعمره ومحل إقامته. رغم أن الثابت بأقوال محرر ضبط الواقعة بالتحقيقات أن المتهم مسجل شقى خطر مخدرات وأن التحريات استمرت خمسة أيام سابقة على الضبط ولما كان من المقرر أن التجهيل بهذه الأمور يفصح عن عدم جدية التحريات وبالتالي غير كافية كسند مبرر لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش في محله وبالتالي يترتب على ذلك بطلان التفتيش والدليل المستند منه وكذلك شهادة القائمين به وكانت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل على إحراز المتهم للمخدر المضبوط ومن ثم يتعين القضاء ببراءته ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم المقصود لعرف عمله وعمره ومحل إقامته ، خاصة أنه شهد فى التحقيقات بأن المتهم مسجل شقى خطر مخدرات ، مما يصمم تحرياته بالقصور المبط لأمر التفتيش الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ولم يطل الأمر بمجرد أنه اقتصر على اسم المتهم ، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٥١٥٥ لسنة ٦١ قى جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز نبات من النباتات المنسوع زراعتها أو حيازته أن يكون النبات المضبوط من عداد النباتات المبينة حصرا فى الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل ، وأن الكشف عن كنه النبات المضبوط والقطع بحقيقته وما إذا كان من بين النباتات الواردة بذلك الجدول - عند

المنازعة الجدية - كالحال في الدعوى الراهنة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم بالإدانة وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر مستعينة بالخبير المختص بلوغا لغاية الأمر فيها مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٩٦٧ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

من المقرر أن سقوط اللقافة عرضا من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية وإذا كان الضابط لم يستبين محتوى اللقافة قبل فضها ، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولم تتوافر فى صورة الدعوى مظاهر خارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتنتج بالتالى لمأمور الضبط القضائى إجرام التفتيش ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن المخدر الذى تم إرساله إلى معامل التحليل غير الذى ضبط مع الطاعن إذ أنه تم ضبط أربع قطع منها قطعتين كل منهما داخل قماش لبنى وقطعتين عاديتين وأن ما أرسل إلى العمل قطعتين فقط ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ضابط الواقعة أجرى تفتيشا للطاعن فعثر معه يجيب جلبابسه الذى يترتديه على قطعتين كبيرتى الحكم من الحشيش على كل منهما قطعة من قماش لبنى اللون كما عثر معه بذات الجيب على قطعتين من الحشيش عاريتين ، وقد عرضت تلك المضبوطات على وكيل النيابة المحقق الذى أجرى وزنها - دون إشارة إلى عددها - حسب شهادة الوزن الصادرة من محل مجوهرات المحبة الجديدة فوزنت إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتي جراما ، كما أثبت وكيل النيابة المحقق أنه

أجرى تحريز المواد المضبوطة بان وضعها داخل فارغ علبة سجائر دون أن يشير إلى عدد القطع التي حرزها ، كما ثبت من الاطلاع على استمارة التحليل المرسلة من النيابة إلى معامل التحليل أن الحرز المشار إليه سلفا عبارة عن علبة سجائر بداخلها قطعتين صغيرتي الحجم من مادة داكنة اللون ، كما أن الثابت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المرسلة إليه والتي جرى تحليلها عبارة عن قطعتين صغيرتي الحكم وزنتا صافيا إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتي جراما ، وكان الفرق في عدد قطع المخدر عند ضبطه ، وعند تحريزه وتحليله فارقا ملحوظا ، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق لم يشر في التحقيقات إلى أنه اكتفى بتحريز قطعتين فقط من القطع الأربع المضبوطة وإرسالها إلى معامل التحليل الكيماوية فإن ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى في صورة الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سككت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٨٣٠٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعامل الكيماوية أن اللفافلت المضبوطة بها كميات من نبات الحشيش المخدر تحتوى على المادة الفعالة ، وكان المشرع قد أتم زراعة نبات القنب الهندى بجميع أصنافه ومسمياته - ومنها الحشيش - فى أى طور من أطوار نموه بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل ، والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق ، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعن من أن تقرير التحليل لم يبين ماهية الأجزاء النباتية محل التحقيق وما إذا كانت فى أحد الأطوار المجرمة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٥٢٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦)

إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بيانا تتحقق به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الهيروين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى التى دان المطعون ضده بها والظروف التى وقعت فيها وأورد على ثبوته فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، خلص إلى تعديل وصف التهمة من جلب مادة مخدرة إلى إحرازها بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى فى قوله " وحيث أنه تأسيسا على ما تقدم وكان الثابت مسن الأوراق أن المتهم أحرز المخدر المضبوط بحمله فى جسده من كراتشى إلى لا جوس ولم يثبت أنه حصل على تأشيرة دخول إلى مصر أو حتى بعبور الدائرة الجمركية أو أنه عمل على تسريب المخدر أو إدخاله إلى ما وراء تلك الدائرة أو أن أحدا حاول تسهيل هذا الغرض له ومن ثم ينتفى قصد طرح المخدر وتداوله بين الناس على أرض مصر وهو القصد الخاص لجريمة جلب المواد المخدرة ومتى كان ذلك فإن المتهم يعد محرزا للمخدر المضبوط معه وليس جالبا له وإذ لم يثبت أن إحرازه له كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ومن ثم فلا مناص من اعتبار حيازته له مجردة من كل القصور وباعتبار أن للمحكمة أن تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وانتهى الحكم بعد ذلك إلى إدانة المطعون ضده بجريمة إحراز جوهر الهيروين المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى . لما كان ما تقدم ، فإن ما قرره الحكم - على السياق المتقدم - يتفق وصحيح القانون لما هو مقرر من أن جلب المخدر معناه استيراده وهو معنى لا يتحقق إلا إذا كلن الشئ المجلوب يفيض عن حاجة الشخص واستعماله الشخصى ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس فى داخل جمهورية مصر العربية

(الطعن رقم ١٠٩٣٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/٩)

إذ كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذى أعطته النيابة العامة للواقعة ولها بل من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون وكانت المحكمة إذ خالفت هذا النظر وبرت المطعون ضده من تهمة إحراز مادة فلونيترا زيبام المدرجة بالجدول الثالث الملحق بقانون المخدرات تأسيساً على أن إحرازه لها كان بغیر قصد الاتجار وبخلو الأوراق من ثمة جريمة وقعت عن إنزال الوصف القانونى الصحيح على الواقعة طبقاً لنصى المادتین ١/٢٧ ، ١/٤٥ من القرار بقانن رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند د/٢ من الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ فإن حكمها يكون قد أخطأ فى تأويل القانون .

(الطعن رقم ١١١٢٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

إذ كانت الجريمة التى دين المطعون ضده بها هى حيازته بغیر قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصى بذور نبات الخشخاش المنتج للأفيون ، وكان البين من استقراء النصوص أن الشارع أفصح فى المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عن مقصوده بالجواهر المخدرة وهى التى أتم الاتصال بها فى المادة ٣٨ منه والبينة بالجدول رقم (٥) عند انعدام القصد من هذا الاتصال . ولم يرد بالجدول المذكور بذور النباتات المخدرة ومن ثم فإن هذه البذور تدخل فى نطاق التأثيم الوارد فى صريح نص المادة ٢٩ من ذات القانون - وهى الواقعة المستتوية للعقوبة فى الدعوى - وقد رصد لها المشرع بمقتضى المادة ٤٥ آئفة البيان عقوبة الجنبسة . وإذ التزم الحكم هذا النظر وقضى عن الجريمة بالحبس ستة أشهر والغرامة خمسمائة جنيه . فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٨١٨٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٣)

إن المشرع فى القرار بقانون رقم ١٨٢ قد أخذ بسنة التدرج فى العقاب على حيازة المواد المخدرة وإحرازها فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً بحسب القصد

من الحيازة أو الاحراز بأن فرض العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤ منه إذا كان القصد هو الاتجار بالمادة المخدرة ، والعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٧ إذا كان القصد هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، أما إذا لم يكن الاحراز أو الحيازة لقصد من هذه القصد فإن يعاقب بنص المادة ٣٨ ، ومقتضى ذلك التدرج أن المحكمة مكلفة بتقضى قصد المتهم من حيازة المخدر أو إحرازه وأن تدلل بأدلة سائغة على ما يثبت لديها من ذلك القصد ، فإن لم يثبت لديها وجود أى قصد من هذه القصد المعتبرة في القانون أخذت المتهم باحرازه - أو حيازته للمخدر مجردا من القصد الخاصة وأنزلت عليه العقاب المنصوص عليه بالمادة ٣٨ المشار إليها وهو الاشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه - في حالة حيازة أو احراز مخدر الحشيش - بالإضافة إلى العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها بالقانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

إذ كان الحكم المطعون فيه أن نفى عن المطعون ضده قصد الاتجار بالمخدر المضبوط خلص من ذلك مباشرة إلى أن المحكمة تطمئن إلى أن إحرازه المخدر كان بقصد التعاطي دون أن يبين العناصر التي استقت منها المحكمة وجود هذا القصد ، وكان لا يلزم من مجرد عدم ثبوت قصد الاتجار لدى محرز المادة المخدرة تحقق قصد التعاطي لديه ، فإن الحكم فيه يكون فوق قصوره في التسبيب - معيبا بالفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢٤١٠٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

ان ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من الجنى عليها ، سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة والتهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغتته إياها أو بانتهاز فرصة فقدانها شعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو استغراق النوم وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال شهود الإثبات وتقريرى دار الاستشفاء للصحة النفسية والطب الشرعى أن الطاعن خطف الجنى عليها وواقعها بغير رضائها لانعدام ارادتها لكونها مصابة بآفة عقلية فإن

هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات جريمة خطف الجنى عليها بالإكراه المقترن بموافقتها بغير رضاها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

غير مجد قول الطاعن أنه كان يجهل حين واقع الجنى عليها بحالتها العقلية الفعلية ، ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله ، فإن هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب ما لم يقيم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يعرف الحقيقة.

(الطعن رقم ١٥٨٧٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٢٢)

من المقرر أن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله يدخل فى التنظيم الإدارى لهذا المرفق ، وكان الشارع كلما رأى اعتبار العاملين فى شركات القطاع العام فى حكم الموظفين فى موطن ما أورده نصا كالمشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة فى البابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين اضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات النص على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأى صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين فى حكم الموظفين العموميين فى هذا المجال فحسب دون سواءه فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده يعمل رئيس عهدة مجمع التابع لشركة النيل للمجمعات

الاستهلاكية - وهي إحدى شركات القطاع العام - حسبما ورد بمدونات الحكم المطعون فيه ، وقد أستند إليه النيابة العامة جريمة إنتاج غذاء من اغذية الانسان مغشوشا المعاقب عليها بمواد القانونين ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ، فإنه لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٤)

جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ إسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ومن المقرر أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل أساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية .

(الطعن رقم ١٢٥٤٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٥)

من المقرر أن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما حصله الحكمان الابتدائي والمطعون فيه من أقوال الشهود أن قطعة الأرض ملك للثروة السمكية وأن الطاعنين لم يتمكنوا من إنهاء إجراءاتها ، وفي تحصيل آخر أن هناك وعدا بإحضار عقد إيجار من الثروة السمكية ، فإن الحكم وعلى نحو ما سلف لم يبين كيف خلص إلى أن ما تم الإتفاق عليه كان تصرفا بالبيع وأن يدل على ذلك ويفصح عن سنده فيه . كما وأنه يادانته للطاعنين على اساس أن تصرفهما في مال لا يملكان التصرف فيه - طريق من طرق النصب قام بذاته - مع إرادته عند تحصيله

أقوال الشهود أن المجنى عليهما يعلمان أن الأرض ملك للثروة السمكية . فإنه يكون معينا بالقصور .

(الطعن رقم ١١١٠٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

عقد البيع من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها بين طرفيها بمجرد اتفاق الطرفين على العقد سجل العقد أو لم يسجل إذ التراخي في التسجيل لا يغير من طبيعته ولا من تنجيزه وإنه ولئن كان قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد تطلب شهر عقد البيع متى كان محله عقارا أو حقا عينيا على عقار كيملا تنتقل ملكية العقار المبيع أو الحق العيني إلا أن التراخي في التسجيل لا يخرج عنه عن طبيعته بوصفه من عقود التصرف ولا يغير من تنجيزه ذلك بأن عقد البيع العرفي الوارد على عقار كما يلزم البائع بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشتري فإنه كذلك يولد حقوقا والتزامات شخصية ناجزة بين البائع والمشتري تميز للأخير أن يحيل للغير ماله من حقوق شخصية قبل البائع فيجوز له التصرف بالبيع في العقار المبيع يعقده جديد . ولا يشكل ذلك تصرفا في ملك بل هو في وصفه الحق وتكييفه الصحيح بتمنح حوالة لحقه الشخصي قبل البائع له ويكون للمشتري منه ذات الحقوق التي له في عقد البيع الأول ولا يغير من ذلك أن يكون عقد البيع الثاني مرتبطا من حيث المصير وحسب المال وجودا وعندما بعقد البيع الأول يبقى ببقائه ويزول بزواله اعتبارا بأن عقد البيع العرفي ينقل حق الشخصي كما هو بمقوماته وخصائصه إلى المشتري الذي له أن ينقله إلى الغير بدروه يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري سالف الإشارة من أنه ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوي الشأن .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

الاقام ووزانت فيها بين أدلة الإثبات والنفي وانتهت إلى عدم ثبوت التهمة في حق المطعون ضدهم تأسيسا على أن المطعون ضده الأول قد تصرف تصرفا قانونيا

صحيحا في قطعة الأرض المملوكة له استنادا إلى العقد المبرم بينه وبين والده وهى اسباب سائغة تكفى لحمل قضائها وكانت المحكمة ليست ملزمة عند القضاء بالبراءة بأن ترد على كل دليل من أدلة الثبوت إذ الزد استفاد ضمنا من القضاء بالبراءة تأسيسا على ما اطمأنت إليه المحكمة فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

لما كانت جريمة النصب كما هى معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف . وقد نص القانون على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة وإحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الاحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد في صحته لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتيالية التي استخدمها المتهم الأول والطاعنة والصلة بينها بين تسليم المجنى عليه المبلغ موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في استظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٢٠٨٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١)

جريمة النصب كما هى معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو

اتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير مما لا يملك التصرف وقد نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصل ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تساند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليهم والأوراق وجوازات السفر دون أن يبين مضمون شيء مما تقدم وما استدلل به على ثبوت التهمة في حق الطاعن والطرق الاحتمالية التي استخدمها والصلة بينها وبين تسليم المجنى عليهم المال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيان الواقعة واستظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعن بها مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٧٢٥٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١)

جريمة النصب بطريق الاحتمال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس مالكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا بإجماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف . و (الثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم لإثباته يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة بيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه وما إذا كان حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة بيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البيان - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٢١٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة

التي بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو بانتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف وقد نص القانون على أن الطرق الاحتمالية في جريمة النصب يجب أن تكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعنون والصلية بينها وبين تسليم المجنى عليهم المال موضوع الاتهام فإنه يكون مشوبا بالقصور في بيان الواقعة واستظهار أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتا في الحكم مما يتعين نقضه والاعادة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٤١٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٠)

لما كان قضاء النقض قد جرى على أنه يتعين على من قرر بالطعن بالنقض أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القلنون ، وأن المعول عليه في إثبات حصول هذا الإيداع هو بما يصدر من قلم كتاب المحكمة ذاته من قرار بمحصوله ، إلا أنه من المقرر أيضا أن القانون لم يشترط طريقا معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد ، وكان الثابت من مطالعة محضر الجلسة التي نظر فيها الإشكال بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٩٤ أن وكيل المحكوم عليه قد قدم مذكرة أسباب الطعن بالنقض لمحكمة الإشكال - وهي ذاتها محكمة دسوق الابتدائية التي أصدرت الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩٤ والمناطق بقلم كتابها تلقى أسباب الطعن فيه - فإنه يكون قد ثبت أن إيداع الأسباب

قد تم وفلا خلال الميعاد الذى حدده القانون ، ويكون قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

(الطعن رقم ١٥٥٧٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن فى المذكرة المقدمة بتاريخ ١٨ إبريل سنة ٢٠٠٠ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن فى المذكرة الثانية المقدمة منه بعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

لما كانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقعة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها - وإذا كان الثابت

من الأوراق أن المحامي موقع أسباب الطعن وهو ذاته المدعى بالحقوق المدنية قد زالت عنه صفته كمحام اعتبار من ١٩٨٦/٤/٢ تاريخ قيده بمجدول غير المشتغلين ، عملا بالمادتين ٤٣ ، ٤٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وهو تاريخ سابق على إيداع أسباب الطعن في ١٩٩١/٧/٢٧ ، ولم يثبت إعادة قيده حتى فوات ميعاد الطعن ، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذي صفة . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، و إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن هو شرط لقبوله وهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ، وإذ كان الثابت أن الأسباب قد صدرت من غير ذي صفة فيتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ومصادرة الكفالة المودعة من الطاعن عملا بحكم المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٢٠١ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

إن المشرع إذ دل بما نص عليه في المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أن تفصيل الأسباب ابتداء مطلوب علة وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه ، فإنه غير جائز قبول أية اسباب بالجلسة أو بالمذكرات .

(الطعن رقم ٢٥٦٠١ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

لما كان الطاعن وإن صدر الحكم عليه حضوريا بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٧ وقرر بالطعن فيه بتاريخ ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٧ إلا أنه لم يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه إلا في ١١ من يولييه سنة ١٩٩٨ - بعد الميعاد المحدد في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو ستون يوما من تاريخ الحكم الحضوري -

دون قيام عذر يرر تجاوزه هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه . ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن مسجوناً وقت أن قرر بالطعن وما ادعاه من تعذر الاتصال بمحاميه لإعداد تقرير الأسباب ، ذلك أن وجوده في السجن وقت التقرير بالطعن لا ينهض بمجرد عذرا لتقديم أسبابه بعد الميعاد مادام الطاعن لا يدعى أنه حيل بينه وبين الاتصال بمحاميه ، كما لا يشفع للطاعن في تجاوزه الأجل المعين قانوناً لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به من وفاة محاميه لأن ذلك - بفرض صحته - لا يوفر له عذراً قهرياً يحول بينه وبين تقديم الأسباب في الميعاد إذ التقرير بالطعن وتقديم أسباب شأن الطاعن لا انحامى عنه ، فإذا لم يقدم أسباب طعنه في الميعاد فلا يقبل منه الاعتذار عن التأخير بوفاة محاميه .

(الطعن رقم ٤٤١٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٤/٩/٢٠٠٠)

إذ كان الثابت بورقة تقرير الطعن بالنقض أن الحكم المطعون فيه هو الصادر بتاريخ ١١/٧/١٩٩٤ من مأمورية ملوى الاستئنافية فإن ما ورد بورقة التقرير بشأن أن العقوبة هي الحبس شهراً من قبيل الخطأ المادى وزلة قلم لا تخفى ، مادام تحسدد الحكم المطعون فيه بالبيانات الثابتة بورقة التقرير لما هو مقرر وإن كانت ورقة التقرير بالنقض حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومنها منطوق الحكم المطعون فيه ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس إلى ثمان وأربعين ساعة فإن هذه العقوبة هي الحقيقة المعتد بها والمقصودة بورقة التقرير .

(الطعن رقم ٢١٧٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٩/١١/٢٠٠٠)

إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بتاريخ ٩/٣/١٩٩١ ولم يقرر بالطاعن بالطعن فيه بطريق النقض ويودع أسبابه إلا بتاريخ ١٩/٦/١٩٩١ متجاوز

في الإجراءات كليهما الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دونما عذر مقبول ، فضلا عن أن تقرير الطعن جاء غفلا من بيان اسم المحكوم عليه فهو والعدم سواء وإنه لهذا وذلك يكون الطعن قد أفصح عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ١٢٩٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٢ ببراءة المطعون ضده من قمة إحراز مخدر (هيروين) بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٩٢ وأودعت أسباب طعنها في ذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادتين صادرتين عن قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة مؤرختين كليهما في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٩٢ تفيد أولاهما أن أسباب الحكم لم تودع في الميعاد القانوني ، وتتضمن الثانية أن الحكم أودع في ١٩٩٢/٦/٢٨ - تاريخ تحريرها - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد إنقضاء ميعاد الطعن و إيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن . وإذا كانت الشهادة الأولى المقدمة من الطاعنة محررة بعد إنقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، فإنها لا تكسب الطاعنة حقا في امتداد الميعاد ، كما أن الشهادة الثانية محررة بعد الميعاد فضلا عن أنه ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته . لما كان ما تقدم فإنه يتعين وقد تقرر بالطعن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانوني القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٣٦٢٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٠)

إذ كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ١٢ من يناير سنة ١٩٩٨ فقررت المحكوم عليها بالطعن فيه بطريق النقض في ٢١ من يناير سنة ١٩٩٨ بيد أنها لم تودع أسباب الطعن إلا في ١٦ من مارس سنة ١٩٩٨ متجاوزة في إيداع الأسباب الميعاد المحدد بذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ متعلقة بامتداد ميعاد إيداع الأسباب لمدة أربعة أيام باعتباره ميعاد مسافة طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ المار بيانها . وبعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - قد نصت على أن الميعاد الطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها هو ستون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقض أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وقد نص القانون الأخير على حساب ميعاد مسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الغيابية خلاف ميعاد مسافة الطريق وقد اشتمل قانون تحقيق الجنايات الملغى على نص المادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد العشرة أيام المقرر للاستئناف مواعيد مسافة ، ولم ير الشارع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة ألا يمنح إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان مباد الطعن وإذا لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الطعن - كما هو الحال في المعارضة - ومن ثم فإن الميعاد المشار إليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المار بيانه - لا يضاف إليه ميعاد مسافة ، لما كان ذلك فإن الطاعنة تكون قد تجاوزت في إيداع أسباب الطعن الميعاد المقرر مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨٨٩٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/١)

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠١/١١/٤)

١. إذ كان الطاعن قد تجاوز في التقرير بالطعن وإيداع أسبابه الميعاد المقرر في القانون دونما عذر مدلول عليه ، فضلا عن أن مذكرة الأسباب المقدمة من الطاعن وإن هلت في صورة ضوئية ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ المحامي ، إلا أن التوقيع عليها كان بالتصوير الضوئي الذي لا يقوم مقام أصل التوقيع والذي هو السند الوحيد على أنه بخط صاحبه ، وبذا غدا الطعن ، لهذا وذاك ، مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ٢٣٢٠ لسنة ٦٦ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٦)

لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٠ فقررت النيابة العامة بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ وقدمت أسباب طعنها في ذات اليوم متجاوزة بذلك - في الطعن بالنقض وإيداع الأسباب - الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - بما يوجب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا ، ولا يرفع هذا القضاء التأشير الممهورة على هامش الحكم التي تفيد وروده في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٩٠ إذ لا تقوم مقام شهادة السلب أى الدالة على عدم إيداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر والتي كان يتعين على النيابة العامة تقديمها تبريرا لتجاوزها الميعاد القانوني للطعن بالنقض وإيداع الأسباب .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

لما كان البين من تقرير الطعن أنه ولئن اشتمل على آخرين خلاف المحكوم عليه - سالف الذكر - إلا أنه خلا من ذكر أسماء الطاعنين الآخرين ومن ثم فإن

إغفال بيان أسمائهم بتقرير الطعن لا يجعله قائما بالنسبة لهم ولا تتصل به محكمة النقض ، لأنه يكون والعدم سواء ، ولا يغنى عن ذلك أن أسماء الأشخاص الآخرين قد وردت بالتوكيل المقدم من المحامي الذى قرر بالطعن بالنقض ، أو ذكرت بأسباب الطعن المرفقة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية مسن أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى من صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز تكملة أى بيان فيه بدليل خارج عنه غير مستمد منه مما يتعين - فى هذا الخصوص - التقرير بعدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٦٢٠١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٦/٤/٢٠٠٠)

من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعات أو معلنا بها إعلانا صحيحا مادام أن الدعوى نظرت على وجه صحيح فى القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها إذ أنه بذلك تكون صلة الخصم بالدعوى قد انقطعت ولم يبق له اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة - وإصدار الحكم بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيما ويمتنع على الخصوم إبداء رأى فيها . لما كان ذلك ، وكان البين أن الطاعن كان حاضرا بشخصه جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٣ والتى فيها قررت المحكمة الاستئنافية حجز الاستئناف للحكم بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٩٣ والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم تحقق علمه بصدور الحكم فى الجلسة الأخيرة دون حاجة إلى إعلان وإذ تجاوز الطاعن فى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب الميعاد المقرر محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ودون عذر مقبول مما يفصح عن عدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٢٦٣٠ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٦/٦/٢٠٠٠)

لما كانت أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ..... وكيل أول نيابة
السويس الكلية ومؤشر عليها من المحامي العام لنيابة السويس الكلية بالنظر وهو ما
لا يفيد - في الأصل - اعتماد الأخير لها ، إلا أنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم
المطعون فيه أنه مؤشر عليه من المحامي العام بتكليف وكيل النيابة " بإعداد مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض للفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون " وهو ما التزم
به وكيل أول النيابة ، فإن ما تأثر به من المحامي العام بالنظر يدل - في خصوص هذه
الدعوى - على اعتماده لهذه الأسباب التي كلفه بإعدادها نصا .

(الطعن رقم ١٥١٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات - وهي من كليات القانون
- أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا
كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم لغير صالحه بصفته التي كان متصفا بها في
الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر ببراءة المتهمين ودون
أن يقضى بإلزام الطاعن بشئ ، فإن طعنه يكون غير جائز ، دون حاجة إلى بحث وجه
الطعن المقدم منه ، لأنه لا يسار إليه إلا إذا كان الطعن جائزا ومستوفيا الشكل المقرر
في القانون .

(الطعن رقم ٩٠٦٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

لما كان شرط قبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ومناط توافر هذه
الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ولما كان المدعى بالحق المدني ليس طرفا
في الحكم المطعون فيه الذي اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية بعد ما قضت
محكمة أول درجة بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة عملا بالمادة
٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فإن يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير
ذى صفة ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٢/٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٨٠٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية قد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسيمين بميزة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة ، وكان الحكم ولئن أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعن الأول اعتدى على المجنى عليهم بالضرب ، ولم يدل على واقعة الضرب تلك بما ينتجها من وجوه الأدلة ، إلا أنه لم يسأل الطاعنين عن تعذيب المجنى عليهم بالتعذيبات البدنية ، وكان الحكم قد خلاص سائغا إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتغليظ العقوبة ، فلا مصلحة للطاعنين في المنازعة في توافر أحد الطرفين متى توافر الآخر ، ويكون نعيمهم على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

إن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بصدد عدم إعلان المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية مردود بأنه مادام هذا الإجراء يتعلق بغيره ، وكان لا يمارى في صحة إجراءاته هو فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء .

(الطعن رقم ٢٢٦٦٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠١/٢/٢٥)

لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية وأنه تخلى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض المقدم من الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧٢٨٤ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٣)

العبرة في تحديد ما إذا كان الطعن واردا على حكم أم قرار أم أمر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه الجهة التي أصدرته ولا بما تصفه به من أوصاف ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية ، قد طعن في أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، الصادر في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ في مادة جنائية أمام محكمة الجنايات ، فإن ما يصدر من هذه المحكمة في هذه الحالة يكون في حقيقته قرار متعلقا بعمل من أعمال التحقيق بمقتضى المادتين ١٦٧ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ وليس حكما بالمعنى القانوني الوارد في المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١١)

الأصل في القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره ، أخذا بقاعدة عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بعد سريان القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى طريق الطعن بالنقض في القرارات والأوامر المتعلقة بالتحقيق ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية ، دون ما سواها ، فإن الطعن في قرار محكمة الجنايات الصادر برفض الطعن في امر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية ، يكون غير جائز .

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١١)

ولئن كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضى وينغلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف

المتهم - قد جاء مؤيدا لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحدا ، إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ، فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تماما عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - سوى مركز المتهم . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة - الطاعنة - وإن ارتضت الحكم الصادر من محكمة الاستئنافية قد قضت - في الاستئناف المرفوع مائة جنيهه بعقوبة الحبس المقضى على المطعون ضدهما بها ، فقد إذا هذا الكم حكما قائما بذاته مستقلا عن ذلك الحكم الذي ارتضته النيابة وبالتالي يكون طعنها فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ٦٨٠٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٨)

إن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تحد من سلطة المحاكمة الجنائية في ثبوت أو نفي الجرائم وإذن فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض للمستندات الدالة على ملكيته والدعاوى المثارة بينه وبين المطعون ضدهم في القضاء المدني بأحقية في الأرض موضوع النزاع وتمكين النزاع وتكمين النيابة له من الأرض يضحى غير منتج .

(الطعن رقم ١١١١٠ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

إذا كان الثابت من الرجوع إلى محضرى جلستى المحاكمة أن المحكوم دعيه أو المدافع عنه لم يدفع باستحالة مشاركته في الجريمة لإصابته بإعاقة جسمانية ولم يطلب إجراء تحقيق فنى بشأنها ، فلا يجوز له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ٢٧٦٧٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

إن المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ تنص على أنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلا أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت عن علة هذا الحكم في قولها " إن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى ذات الحكم ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات " وكان فقد المفردات في الطعن المائل قد جعل تحقيق وجه الطعن متعذرا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٤/١٠/٢٠٠٠)

لما كانت النيابة العامة وإن لم تطعن بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي ايده الحكم المطعون فيه بناء على استئناف المتهم وحده لا أنها في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص لأنها تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ومن ثم فلها بهذه المثابة أن تنهج سبيل الطعن بالنقض لمصلحة المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٦/١/٢٠٠٠)

لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا من محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده الثاني إلا أنه يبين من إفادة نيابة النقض المرفقة أن هذا الحكم لازال قائما لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه وإعادة نظر الدعوى في حضور وصدور حكم فيها . وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أجازت للنسبة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، فإن طعنها يكون جائزا .

(الطعن رقم ٢٤٧٢٦ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣)

لما كانت أسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ وكيل أول نيابة
السويس الكلية ومؤشر عليها من المحامي العام لنيابة السويس الكلية بالنظر وو مدلا
يفيد - في الأصل - اعتماد الأخير لها ، إلا أنه لما كان الثابت من مطالعة الحكم
المطعون فيه أنه مؤشر عليه من المحامي العام بتكليف وكيل أول النيابة بإعداد مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض للفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون " وهو ما التزم
به وكيل أول النيابة ، فإن ما تأثر به من المحامي العام بالنظر يدل - في خصوص
هذه الدعوى - على اعتماده لهذه الأسباب التي كلفه بإعدادها نصا ، ومن ثم يكون
الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(الطعن رقم ١٥١٥٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

لما كانت النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام
بالتحقيق الابتدائي وأن من واجبها إجراء التحقيق التكميلي عند الاقتضاء حتى بعد
صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة ، ومن ثم فإن ما ينعاه
الطاعنان من بطلان تحقيق النيابة التكميلي الذي أجرته بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة
وبطلان أى دليل لاحق لا يكون له سند سيما وأن الحكم لم يعول على الدليل
المستمد من تلك التحقيقات .

(الطعن رقم ٣٥٤٦٤ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

إن لأعضاء النيابة العامة ، بوصفهم من مأموري الضبط القضائي ، سلطات
التحرى عن الجرائم وضبطها وضبط فاعليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة
والتحفظ عليها على نحو ما نظمته المشرع في المواد ٢١ وما بعدها من قانون
الإجراءات الجنائية وليس في القانون ما يمنع عضو النيابة من مباشرة إجراءات
التحقيق عن ذات الجرائم ، وليس في ذلك ما يفقده حيده ، فإنه لا جناح على

المحكمة إن هي التفتت عن الدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة ، إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، فلا يستأهل من المحكمة ردا .

(الطعن رقم ٢٤٨٢٣ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٥)

إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءته ، فإنه لا يصح أن يعارض فيه . ومن ثم يكون طعن النيابة العامة فيه من تاريخ صدوره جائزا .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٤/٢٠)

النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٢٦)

يكفى لتوافر جريمة هتك العرض : أن يقوم الجاني بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها ، وحجبها عن الأنظار ، ولو لم يقترن بفعل مادي آخر من أفعال الفحش ، لما في ذلك الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها ، والتي هي جزء داخل في خلقة كل إنسان وكيانه الفطري - رغم صغر سنه - وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا في جسم المجنى عليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال الشهود التي اطمأن إليها : أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها وخلع عنها سرواها ووضع أصبعه في مواضع العفة منها ، ومن ثم فإن الحكم إذ استدل على ثبوت ارتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة السق دانه عنها بأقوال المجنى عليها وباقي شهود الواقعة ، فإنه يكون قد أقام قضاءه على ما

يحمله ، ولا عبء عندئذ ، وبفرض صحته مما ورد بتقرير الطبيب الشرعى من أن جسم المجنى عليها خاليا من أية آثار تدل على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٧٦٠٨ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨)

صدر المرأة ونهدها كلاهما تعبير لمفهوم واحد ، ويعد من العورات التى تحرس دائما على عدم المساس بها ، فإمساكه بالرغم عنها ، وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها : هو مما يخلدش حياءها ، ويمس عرضها ، ويعتبر هتك عرض .

(الطعن رقم ١١١٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بصفته موظف عمومى " مدير عام وأمين صندوق " اختلس دفتر شيكات وأضر عمدا بأموال تلك الجهة التى يعمل بها ، وسهل لغيره الاستيلاء عليها ، وزور محرراتها واستعملها ، وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقا للمواد ٤٠/ثانيا وثالثا /٤١/١/١١٢/١-٢ (أ) /١١٣/١-٢/١١٦ مكررا /١/١/١١٨/١١٨ مكرر /١١٩/ب/١١٩ مكرر /هـ/٢١١/٢١٢/٢١٤ من قانون العقوبات وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدنته بوصف أنه بصفته موظفا عاما " مدير عام وأمين صندوق ط تسبب بخطئه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال الصندوق آنف البيان ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله فى أداء وظيفته " بأن قام بالتوقيع على خطابين منفصلين أحدهما بفك الوديعة ، والثانى بشراء شهادات استثمار خلافا للمعمول به بالبنك مما مكن المجهول من صرف مبلغ ٢٣٢ ألف جنيهه على النحو المبين بالتحقيقات . الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا (أ) /١/ من قانون العقوبات ، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلف نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوى على نسبة الإهمال إلى الطاعن ، وهو عنصر لم يرد فى أمر الإحالة ، ويتميز عن ركن تعدد الإضرار الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة الخاصة

بالطاعن من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذى ترتب عليه ضرر جسيم ، ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل فى التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد لتهمة الإضرار العمدى لم يكن وارداً فى أمر الإحالة وهو: عنصر إهمال الطاعن فى تحرير خطابين لفك الوديعة ، وشراء شهادات استثمار ، مما أتاح فرصة تسهيل الاستيلاء لغيره على أموال الصندوق فى غفلة منه ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهى إذ لك تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٦٠٥ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤)

لما كانت جريمة إقامة بناء على جسر النيل وجريمة التعدى على أملاك الدولة بالبناء عليها يجمعها فعل ماضى واحد وهو : إقامة البناء سواء تم على أرض مملوكة للدولة ، أو أقيم بدون ترخيص ، ومن ثم فإن الواقعة المادية التى تتمثل فى إقامة البناء هى عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التى يمكن أن تعطى لها ، والتى تبين صورها بتوابع وجه المخالفة للقانون ، ولكنها كلها نتائج ناشئة عن فعل البناء الذى تم مخالفته . لما كان ذلك ، فقد كان يتعين على المحكمة التزاماً بما يجب عليها من تمحيص الواقعة بكافة كيوفها وأوصافها ، أن تضيف عليها الوصف القانونى الصحيح وهو - أيضاً - التعدى على أرض مملوكة للدولة بإقامة بناء عليها ، أما وإنما لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٦)

لما كان عدم توافر ركن من أركان الجريمة - بفرض حصوله - فى التهمة المحال بها المتهمون للمحاكمة ليس من شأنه بالضرورة أن يجعل الفعل المنسوب إليهم بمنأى من العقاب . وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة

عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر إلى الواقعة الجنائية كما رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى تبرئه المتهمين من تهمة الشروع فى تسهيل الاستيلاء على المال العام بالقول بعدم توافر أحد أركان هذه الجريمة . كما اكتفى فى نفي جريمة الاستحصال بغير حق على أختام إحدى المصالح واستعمالها استعمالاً ضاراً بها بالقول إنها تشكل جريمة أرى لم ترد فى أمر الإحالة ودون أن يكيف الواقعة ويطبّق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً والتحقق من عدم وقوعها تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فى شأن هاتين الجريمتين لما كان ما تقدم . وكان الخطأ الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى لإثباته يتعين أ، يكون النقض مقروناً بالإعادة .

(الطعن رقم ١٧٥٢٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

لما كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحذور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا يخرج عن نطاق الواقعة نفسها التى تضمنها أمر الإحالة فلا يعيب الحكم بتعين تاريخ الجريمة حسبما يبين من الأوراق والتحقيقات التى أجريتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - مادام أنه لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وهى جريمة إحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص ، والتى كانت معروضة على بساط البحث ، ودارت عليها المرافعة .

(الطعن رقم ٢٦٣٦٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١٣)

إن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون أن تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح في هذا أن حق الدفاع يقتضي بأن يتعين للمتهم التهمة التي توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة في تعديل التهمة في أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملاً ، كما أن تغيير المحكمة التهمة من الاختلاس إلى الإضرار العمدى ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراءاته في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة آنفة الذكر ، إنما هو تعديل في ذات التهمة لا تملك المحكمة إجراءاته إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إسناد واقعة جديدة إلى الطاعين لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة الإضرار العمدى ولما كانت مدونات الحكم المطعون ضده فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهت الدفاع عن الطاعين إلى تعديل وصف التهمة ، ولم يبد جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمناً على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إياه في المداولة من تعديل التهمة وكان لا يغنى عن ذلك أن مهمة الإضرار العمدى قد تناولتها التحقيقات إذ الدفاع غير ملزم بواجب الالتفات حيث تتعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره . لما كان ما تقدم ، وكان القانون لا يخول المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه ، دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بنى على إجراء باطل ومشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٠٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١)

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تنسب به النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم

(الطعن رقم ٢٠٠٦٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

لما كان الأستاذ المحامي قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المطعون فيه بصفته وكيلا عن المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق ، وكان البين من هذا التوكيل أنه خصص بنص صريح أمورا معينة أجازة للوكيل مباشرة بالنيابة عن ذلك الموكل - وليس من بينها الطعن بطريق النقض - فإن مفاد ذلك أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارضا عن حدود الوكالة الأمر الذي يكون معه الطعن المائل قد قرر به من غير ذي صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ٤٠٣٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

لما كان التوكيل الأصلي الصادر من الطاعن لوكيله لم يقدم ، وإنما قدم التوكيل الصادر من وكيله للمقرر بالطعن بالنقض . ومن ثم فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة مما يفصح عن عدم قبوله شكلا .

(الطعن رقم ١٤٤٥٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة وسماع شاهد نفى ثم تلاه محام ثان ترفع في الدعوى ، وانتهى إلى طلب البراءة ، دون اعتراض عن الطاعن ولا تعقيب ممن طلب سماع الشاهد ، وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه

، إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطبق بسان موكله ، ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر في اسباب طعنه إلى أن الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يسرا بدورهما إلى شئ من ذلك في مرافعتهما ، فإن ما يثيره الطاعن من قالة إخلال المحكمة بحقه في الدفاع لإعراضها عن طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ثم نزل عنه - من بعد - المدافع الآخر ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٣٠٥ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

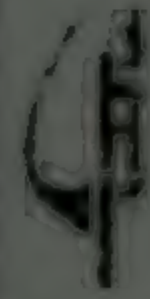
الصفحة	الموضوع	الفهرس
٧	اتفاق	
١٠	إثبات	
١٣	إجراءات	
١٥	إخفاء أشياء مسروقة	
١٦	أسباب الإباحة وموانع العقاب	
١٧	استيقاف	
١٨	استيلاء على أموال أميرية	
١٩	إعدام	
٢١	أمر بالأوجه	
٢٢	تبديد	
٢٤	ترصد	
٢٥	تفتيش	
٢٩	تهرب ضريبي	
٣١	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة	
٣٢	دستور	
٣٨	دعارة	
٤٢	دعوى جنائية	
٧١	دعوى مباشرة	
٧٣	دعوى مدنية	
٩٦	دفاتر تجارية	
٩٧	دفاع	
١٣١	دفاع شرعي	
١٣٨	دفع	
١٤٦	ذبح ماشية	
١٤٨	رابطة السببية	
١٥٢	رجال السلطة العامة	
١٥٥	رد	

١٥٧	رشوة
١٦٦	رقابة إدارية
١٧٣	زنا
١٧٦	سب وقذف
١٨٧	سبق إصرار
١٩١	سرقة
١٩٧	شروع
١٩٩	شهادة سلبية
٢٠٣	شهادة مرضية
٢٠٥	شيك بدون رصيد
٢١٩	صحافة
٢٢٤	صلح
٢٢٥	ضرائب
٢٢٦	ضرب أحدث عاهة
٢٣٠	ضرب أفضى الى موت
٢٣٢	ضرب بسيط
٢٣٦	طرق عامة
٢٣٨	ظروف مخففة
٢٤٢	ظروف مشددة
٢٤٣	عزل
٢٤٧	عقوبة
٢٦٧	عود
٢٦٨	علامة تجارية
٢٦٩	غرامة
٢٧٤	غش
٢٧٩	فك اختام
٢٨٠	فاعل أصلى
٢٨١	قانون
٢٩٤	قبض

٢٩٩	قتل خطأ
٣٠٣	قتل عمد
٣١٤	قرار إدارى
٣١٥	قصد جنائى
٣٢١	قضاء
٣٢٢	قضاة
٣٣٣	قمار
٣٣٧	قوة الأمر المقضى
٣٤٢	قمانن
٣٤٥	قتل عمد
٣٤٦	قمينة طوب
٣٤٧	معارضة
٣٤٩	كسب غير مشروع
٣٥٠	كفالة
٣٥٢	مأمورو الضبط القضائى
٣٥٧	محال عامة
٣٥٨	محاماة
٣٦٠	محكمة الجنائيات
٣٦٩	محكمة النقض
٣٧٤	محكمة الإعادة
٣٨٠	محكمة الاستئناف
٣٨١	محكمة دستورية
٣٨٤	محال صناعية وتجارية
٣٨٧	مراقبة الشرطة
٣٨٨	مسئولية جنائية
٤٠١	مسئولية مدنية
٤٠٢	مصادرة
٤٠٦	مصنفات فنية
٤٠٧	معارضة

٤٢٢	مواد مخدرة
٤٤٣	مواقعة أنثى بغير رضاها
٤٤٥	موظفون عموميون
٤٤٦	نصيب
٤٥١	نقص
٤٨٥	نيابة عامة
٤٩٠	هتك عرض
٤٩٧	وصف التهمة
٥٠٤	وقت التنفيذ
٥٠٥	وكالة
٥٠٩	أحكام عامة
٥٩٧	الفهرس

Bibliotheca Alexandrina



0647899